الدكتور حسين رفعت حسين

الموقعية في النحو العربي

دراسة سياقية

تقديم

الدكتور تمام حسان

عالم الكتب

الموقعية في النحو العربي

دراسة سياقية

عالم الكتب

نشر . توزيع . طباعة

❖ الإدارة :
16 شارع جواد حسنى - القاهرة
تليفون : 3924626
فاكس : 002023939027

❖ المكتبة :
38 شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة
تليفون : 3926401 - 3959534
ص . ب 66 محمد فريد
الرمز البريدى : 11518

❖ الطبعة الأولى
شعبان 1426 هـ - سبتمبر 2005 م

❖ رقم الإيداع 15746 / 2005

❖ الترقيم الدولى I.S.B.N
977 – 232 – 475 - x

❖ الموقع على الإنترنت : WWW.alamalkotob.com

❖ البريد الإلكترونى : info@alamalkotob.com

الموقعية في النحو العربي

دراسة سياقية

الدكتور حسين رفعت حسين

تقديم

الدكتور تمّام حسّان

عالم الكتب

٣٨ شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة ت: ٣٩٢٦٤٠١

أصل هذا الكتاب رسالة جامعية نال بها المؤلف درجة الدكتوراه في النحو والصرف والعروض من كلية دار العلوم جامعة القاهرة بمرتبة الشرف الأولى وذلك في يوم الأربعاء ٢٠ من رمضان ١٤٢٥هـ الموافق ٣ من نوفمبر ٢٠٠٤ م.

يعجز اللسان أن يجد من الكلام ما يعبر به عما أكنه في قلبي من شكر وتقدير وامتنان وإجلال وحب عميق للعالم الفذ أستاذ الأجيال **أستاذي الدكتور / تمام حسان**، والله أسأل أن يجزيه عني خير ما جزى به أستاذا عن تلميذه فقد كان ما تعلمته من علمه أحب إليّ مما تعلمته من أدبه وما تعلمته من أدبه أحب إلي مما تعلمته من علمه .

إهـــداء

إلى روح جدي لوالدي

رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم

كان الدكتور حسين رفعت من طلاب الدراسات العليا (قسم النحو) بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة، وكان هذا الكتاب رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه في النحو العربي بعنوان ((الموقعية في النحو العربي – دراســة سـياقية)) وكنت أنا المشرف على هذا الموضوع.

ومع أن النحاة العرب كانوا على بينة من قيمة الموقع فــي تحديــد المعنــى النحوى للفظ في الجملة وجدناهم يتناولون كل موقع على حدة، ولا يحيطــون بالظاهرة إحاطة شاملة، لا من حيث الإحصاء، ولا مــن حيــث الاســتقراء، وربما كان السبب في ذلك أن تناولهم للحقائق النحوية كان يتم من خلال لغــة المتون لا بواسطة طرق البحوث؛ ففي المتون نرى كل باب من أبواب النحو يتناول حقائقه الخاصة في حال عزلة عن حقائق الأبواب الأخــرى، فيتقيــد بالواقعة المفردة دون التطرق إلى الظاهرة الشاملة إلا في أضيق الحدود.

إن ظاهرة الموقعية تلقى تطبيقها في كل الأنظمة اللغوية الفرعيــة ، فهنــاك موقعية في النظام الصوتي، وموقعية في النظام الصرفي ، وأخرى في النظام النحوى ، ومثلها في السياق المتصل ؛ ففي النظام الصوتي لا يتحقق الإدغام والإعلال والإبدال والنقل والقلب والحذف ونحو ذلك إلا في مواقــع بعينهــا كالتقاء المثلين والمتقاربين واجتماع الساكنين ونقل حركة الواو أو الياء إلــى الساكن الصحيح قبل كل منهما وقلب تاء الافتعال طاء بعد الحرف المطبــق وغير ذلك من أمثلة الموقعيات الصوتية ، وكل من هذه الموقعيــات يلعــب دوره في إجراءات النظام الصرفي إلى جانب الموقعيات الصــرفية البحتــة التي منها شروط أقسام الكلم والإعراب والبناء والدلالة الوظيفيــة للصــيغة الصرفية والمعاني العامة كالإفراد والتكلم والتذكير ونحو ذلك .

وكل ما ذكر من الموقعيات الصوتية والصرفية السابقة مســخر فــي خدمــة التركيب النحوى ، الذي يعتمد من جهته على موقعياته الخاصة ذات الطــابع العلائقي ؛ فالجار والمجرور كل منهما عنصر صرفي ، ولكن افتقار الجــار إلى المجرور علاقة نحوية ، ومثل ذلك تقدم الجار على المجرور ، فــالنحو

علم العلاقات في السياق ، والقرائن هي الدالة على المعنى النحوى الذى يقوم على ما قدمه النظامان السابقان – الصوتي والصرفي – من عناصر كالعلاقات التى تظهر من خلال قرائن التضام والرتبة والربط والإعراب والبنية الصرفية والإضمار والظرفية والأداة وهلم جرا .

ولعل أوضح ما تكشف للنحاة من موقعية من خلال القرائن قضية " المحل الإعرابى " وقد آثروا أن يسموه المحل ، وهذا اللفظ مرادف للفظ الموقع على أى حال ، ودون ذلك فى صراحة الموقعية " الإعراب التقديرى "الذى يرتبط بموقع المقصور والمنقوص من الأصوات .

قلنا إن النظام النحوى يستقل بالاعتماد على العلاقات، وإن وسائل التعبير عن العلاقات تأتيه من نظامى الأصوات والصرف ؛ فهناك قرينة التضام ، ولها صور قوامها صور فرعية هى الافتقار والاختصاص والمناسبة بفرعيها النحوى والمعجمى ، فمن غير المناسب نحويا أن نعرب المرفوع نائبا عن الفاعل بعد المبنى للمعلوم ، ومن غير المناسب معجميا أن نقول : السماء تحتنا مثلا ، تلك هى علاقة تضام وفروعها، أما الرتبة فهى علاقة السبق واللحاق ، وهى فرعان : محفوظة وغير محفوظة ، فالمحفوظة موقع ثابت لا يتغير ، ومن ثم فهى قرينة على المعنى النحوى فى كل الأحوال ، أما غير المحفوظة فقد تحفظ أحيانا كما فى (ضرب موسى عيسى) ولكنها مسرح أسلوبى للتقديم والتأخير ، ولكل من فرعى الرتبة قيمة موقعية ، وهناك قرينة الربط بين عناصر السياق بواسطة طرق معينة كإعادة اللفظ وإعادة المعنى وعود الضمير والإشارة والموصول و(أل) بمعانيها المختلفة واللفظ الواصف نحو " فقاتلوا أئمة الكفر " أى: فقاتلوهم و " ويشف صدور قوم مؤمنين " أى: ويشف صدوركم ، وكالموقف المتصل بالنص مثل : أسباب النزول وكالجنس النسبى كما فى قوله تعالى " إذ القلوب لدى الحناجر " أى: إذ قلوبهم لدى حناجرهم ، ثم هناك قرينة الإعراب التى أشرنا إليها منذ قليل .

أما القرائن المعنوية فمنها التعدية والظرفية والمعية والملابسة والإخراج .

فإذا تجاوزنا المفردات إلى التراكيب وجدنا المعانى السياقية كالخبر والإنشاء وكالإثبات والنفى وغير ذلك من معانى أساليب الجمل، ثم قد يكون لكل منها

إيماء إلى معنى جانبي يعرف باسم " ظل المعنى " كما يكون له نوع ارتباط بالموقعية .

أضف إلى ذلك أن صورا أخرى للموقعية تنتمي إلى ما هو أطول من الجملة النحوية كالجوار والإتباع والوقف ونحوها مما يجعل مساحة الظاهرة أوسع من أن تحيط بها دراسة يقوم بها طالب يسعى للحصول على درجة علمية أيا كانت .

وحين نظر صاحب هذه الدراسة إلى هذا المعترك الفسيح لفكرة الموقعية في اللغة بعامة آثر أن يتخلى عن دراسة العناصر المفردة التي سبقت نسبتها إلى نظامي الأصوات والصرف من جهة ، والتي تنتمي إلى ما وراء الجملة النحوية من جهة أخرى ، وأن يوجه اهتمامه إلى السياق النحوي للجملة ، وهذا هو السر فيما اشتمل عليه عنوان الكتاب من عبارة " دراسة سياقية " وقد أشار هو إلى ذلك في أولى صفحات مقدمة الكتاب بقوله " هذا ، ولما كانت أحكام الصحة والخطأ والجمال والقبح لا تكون للألفاظ المفردة البعيدة عن السياق اللغوي كانت الدراسة سياقية ، تظهر قيمة الموقع من خلال السياق النصي المتتابع ".

" ولما كان النحو علم العلاقات ولا يتناول المفردات إلا من حيث علاقاتها بالمفردات الأخرى في الجملة ، وكانت القرائن النحوية هي التي تقوم بتوضيح هذه العلاقات، بل إن التحليل النحوي هو الكشف عن هذه العلاقات، لما كان ذلك كانت دراسة الموقعية دراسة في ضوء القرائن النحوية ".

وهكذا لم يكن لدى الباحث ما يدعو إلى الاعتداد بمواقع الأصوات ولا الصيغ الصرفية المفردة ولا الكلمات المعجمية حال إفرادها، ومن ثم يقول في شرحه للمصطلحات في التمهيد لبيان معنى الموقعية" كلمة الموقعية تشير إلى قيمة الموقع، والمعروف أن الموقع لا يكون منسوبا إلى الكلمة المفردة، وإنما يكون حين توجد الكلمة في سياق يربطها بكلمات أخرى في الجملة أو النص، فكلمة الموقع عبارة مكان الكلمة بالنسبة لما يصاحبها من الكلمات ، هذا في النحو ؛ لأن النحو علم علاقات الكلمات في السياق ، والكتاب مهتم بدراسة تأثير الموقع المعين للكلمة المعينة في السياق وفي التركيب من حيث الصحة والخطأ ، وفي المعنى من حيث الجمال والقبح ".

وواضح أن الباحث يقصد بالصحة والخطأ مفهوم "الإفادة" في عرف النحاة أو " الإعلامية " في عرف دراسة النص ، وكان اعتداد الباحث بالسياق دون الإفراد سببا في التخلي – عن قصد – عن الموقع كما يفهم في عرف علمي الأصوات والصرف كما يبدو في الأمثلة التالية :

- موقع التقاء المثلين كما في" مدّ وصدّ ومرّ" (إدغام).
- موقع التقاء النون والميم كما في "ينبغي" (قلب) .
- موقع التقاء الساكنين كما في "قل وبع " (حذف).
- موقع صيغة " استخرج " حال إفرادها (طلب).
- موقع " إذ " حال إفرادها دون إضافة (ظرفية).
- موقع كلمة " عين " حال إفرادها (مشترك لفظي).

كل أولئك يدخل في نطاق معنى الموقعية ، ولكن الباحث فضل – عن علم وقصد – أن يلتزم بفكرة السياق النحوي في دراسة الموضوع .

كان النحاة العرب – رحمهم الله – سباقين إلى إدراك دلالة الموقع وقيمته عندما تكلموا عن" المحل الإعرابي " وبخاصة في إعراب المبنيات من الألفاظ المفردة ، وإعراب الجمل التي تحل محل المفرد (أي تعاقبه في الموقع) أما اللغويون الغربيون فلم يتبلور في أذهانهم مفهوم " الموقعية " إلا عند نشأة المذهب التوزيعي distributional في الدراسات الأمريكية والقول بالرابطة بين التوزيع وبين المعنى .

بعد المقدمة والتمهيد في هذا الكتاب يأتي الفصل الأول وموضوعه "الموقعية في ضوء قرينة التضام " (ص ٢٣ ــ ٨٧) وقد ذكر الباحث من الظواهر التي يشتمل عليها مفهوم التضام خمسا هي الافتقار والاختصاص والتوارد والتنافر والتنافي،والثلاث الأولى (الافتقار والاختصاص والتوارد) إيجابية ، والأخيرتان (التنافر والتنافي) سلبيتان ، والافتقار قد يكون بأصل الوضع للمفردات كما في افتقار حرف الجر إلى مجرور وحرف العطف إلى معطوف والموصول إلى صلة ، وقد يكون بحسب التركيب كافتقار المضاف إلى مضاف إليه والمتبوع إلى تابع ، وهلم جرا ، والنحاة يسمون الافتقار بحسب أصل الوضع افتقارا متأصلا ، ويسمون الافتقار بحسب التركيب غير متأصل ، وقد أشار الباحث إلى الألفاظ المفتقرة بأصل الوضع فعد منها ستا

وعشرين مجموعة ولفظاً، وأشار إلى الأبواب المفتقرة بحسب التركيب فعد منها تسعة وعشرين بابا .

وأشار إلى الألفاظ المختصة نحويا فعد منها أربعا وثلاثين مجموعة ولفظاً ..

أشرنا من قبل إلى قرينة الرتبة وقلنا إنها من نوعين أحدهما يسمى " الرتبة المحفوظة " والآخر يسمى " الرتبة غير المحفوظة " أما النوع الأول فهو من الثوابت ، بمعنى أنه قرينة على المعنى في كل الأحوال ، وأما الرتبة الحرة فهي التي لا تحفظ إلا عند خوف اللبس وارتباك المعنى، كما في (أكلت الكمثرى سلمى) وهذا النوع الحر هو الذي يعد من كبرى وسائل الاختيارات الأسلوبية ومن أهم أبواب البلاغة العربية ، ولقد تناول الباحث في هذا الكتاب قرينة الرتبة (ص ٨٩ - ١٤٧) وذكر من المسائل التي تحفظ فيها الرتبة ستا وثمانين مسألة ، ثم أحصى المسائل التي لا تحفظ فيها الرتبة فبلغ بها إحدى وأربعين مسألة .

وتأتي بعد ذلك الموقعية في ضوء قرينة الربط (ص ١٤٩ - ٣١٤) فيذكر الباحث لها وسائل متعددة منها الملفوظ ومنها الملحوظ ، وقد عد الباحث من الوسائل الملفوظة الأدوات والحروف التي تدخل على الجمل والأجوبة والمفردات ، ووسائل الإحالة من إعادة الذكر إلى إعادة المعنى ثم الضمير والإشارة والموصول و(أل) بأنواعها واللفظ الواصف (كما في "فقاتلوا أئمة الكفر " و"يشف صدور قوم مؤمنين " أي: فقاتلوهم ، ويشف صدوركم) وتكرار صدر الجملة إذ طال فعز ربطه بآخرها (كما في " إني رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين ") ولقد أفرد الباحث لكل صورة من صور الربط تناولا مستقلا أوضح به المقصود .

وبعد، فهذا كتاب يستحق القراءة والاقتناء ، بذل صاحبه فيه عظيم الجهد فاستحق به الحصول على التقدير ؛ ولهذا ندعو لصاحبه بالتوفيق ودوام النجاح .

والله ولي التوفيق ...

أبو هاني

الدكتور/ تمام حسان

القاهرة ٢٠٠٥/٨/١٠

مقدمـــة

هذا كتاب في : الموقعية في النحو العربي " دراسة سياقية" أقدمه للقارئ الكريم، وقد دفعني إليه أني وجدت أن الموقع يلعب دورا هاما في أبواب النحو المختلفة من حيث التأثير في التركيب العربي ، فهناك كثير من الأبواب النحوية يشترط لها لتأخذ حكما نحويا معينا أن تسبق بمبان صرفية معينة وإن سبقت بغير هذه المباني تخلف عنها هذا الحكم وكذلك توجد أبواب نحوية يشترط لها لتأخذ حكما نحويا معينا أن توجد المباني الممثلة لهذه الأبواب في مواقع معينة محددة من التركيب وإن لم توجد أو لم تقع هذه المباني في هذه المواقع تخلف عنها الحكم المعين ، وأخذت حكما آخر ، وهكذا فإن الموقع له دور هام في إعطاء الأحكام النحوية للتراكيب اللغوية من حيث الصحة والخطأ ، فالصحة والخطأ في التراكيب اللغوية يعودان في الكثير من الأحوال إلي الالتزام أو الإخلال بالمواقع التي حددتها قواعد النحاة للألفاظ في التراكيب .

وكما يؤثر الموقع في التركيب من ناحية الصحة والخطأ يؤثر كذلك في المعني العام للتراكيب اللغوية من حيث الجمال والقبح ، والجمال في التراكيب اللغوية درجات، والقبح في التراكيب اللغوية - كذلك - درجات ، فالتراكيب اللغوية من ناحية الجمال والقبح منها ما هو غاية في الجمال ومنها ما هو جميل ، ومنها ما هو مقبول ، ومنها ما هو قبيح رديء ، والحكم علي تركيب لغوي بعينه بحكم من الأحكام السابقة يعود بدرجة كبيرة إلي الموقع الذي تأخذه كل كلمة من كلمات التركيب في التركيب .

هذا ، ولما كانت أحكام الصحة والخطأ والجهال والقبح لا تكون للألفاظ المفردة البعيدة عن السياق اللغوي كانت الدراسة سياقية ، تظهر قيمة الموقع من خلال السياق النصي المتابع .

ولما كان النحو علم العلاقات ولا يتناول المفردات إلا من حيث علاقاتها بالمفردات الأخرى في الجملة ، وكانت القرائن النحوية هي التي تقوم بتوضيح هذه العلاقات ، بل إن التحليل النحوي هو الكشف بالقرائن عن هذه العلاقات ، لما كان ذلك كانت دراسة الموقعية دراسة في ضوء القرائن النحوية .

والقرائن النحوية نوعان : قرائن معنوية ، وقرائن لفظية ، والمعنوية تضم قرائن : الإسناد والتخصيص والنسبة و التبعية والمخالفة ، واللفظية تضم قرائن : البنية والعلامة الإعرابية والمطابقة والربط والتضام والرتبة والأداة والنغمة في الكلام.

هذه القرائن الكثيرة لا تتعلق كلها بالموقع الذي نخصه بالدراسة ، فقط ثلاث قرائن لفظية هي التي تتعلق بالموقع ، وهي على الترتيب : التضام والرتبة والربط ، وهذه القرائن الثلاث يسميها الأستاذ الدكتور / تمام حسان " القرائن العلائقية ".

ويتضح من تسميتها بالقرائن العلائقية أنها تتجاوز في الدراسة اللفظ المفرد أو بنية الكلمة المفردة ، لتشمل العلاقة بين عنصرين نحويين داخل الجملة ، وربما لتشمل أكثر من عنصرين ، فالتضام معناه أن يستدعي عنصر نحوي داخل التركيب عنصرا نحويا آخر على أحد وجهين إما الافتقار وإما الاختصاص .

والرتبة علاقة بين عنصرين أو أكثر يتقدم بعضها على بعض أو يتأخر أو يتوسط بين العنصرين الآخرين .

والربط علاقة بوسيلة الربط بين سابق ولاحق في السياق .

إذن القرائن الثلاث تتجاوز – في الدراسة – الكلمة المفردة ، وتشمل العلاقات بين الكلمات داخل التركيب ، بينما نجد القرائن اللفظية الأخرى لا تتجاوز في الدراسة الكلمة المفردة مثل قرينة : البنية والعلامة الإعرابية والمطابقة ، أو بعبارة أخرى : إن القرائن الثلاث المختارة للدراسة هي قرائن تخص النحو وتتجاوز الصرف ، يقول أستاذنا

الدكتور/ تمام حسان: " معظم القرائن النحوية ذات طابع صرفي ، فالمعاني التي تجري عليها المطابقات معان صرفية.. ولا يبقى من قرائن النحو ما يتجاوز المسرح الصرفي إلا الرتبة والتضام ، لأن هاتين القرينتين تتحققان بالكلمتين ، والصرف يبحث بنية العناصر المفردة ، وهكذا تنمي الرتبة والتضام إلى السياق النحوي".

ويقول سيادته في موضع آخر : " الكلمات في اللغة العربية بالذات هي مسرح القرائن اللفظية كالصيغة والمطابقة والإعراب ، ولا ينسب شيء من ذلك إلى الضمائم والتراكيب ".

ولنلاحظ كلمة (الكلمات) وكلمة (التراكيب) فالأولى تعنى الكلمات من حيث هي مبان صرفية وهذه الكلمات – إذن – هي مسرح قرائن الإعراب والمطابقة والبنية ، ولا تدخل هذه القرائن إلى التراكيب التى هي مسرح قرائن التضام والرتبة والربط أيضا .

لهذه الأسباب اقتصر الكتاب في معالجة الموقعية على هذه القرائن الثلاث فقط .

وأود أن أشير إلى أن معالجة الكتاب لظاهرة الموقعية في ضوء هذه القرائن لا تعني إعادة تناول هذه القرائن التي قد درس كل منها على حدة في بحث مستقل ، بل ما يعني به البحث هو إظهار وإيضاح قيمة الموقعية في ضوء هذه القرائن ، ممثلا لذلك بما يكفي لإيضاح الظاهرة ودعمها .

وسوف يتناول الكتاب كل قرينة في فصل من فصوله ، ليبين قيمة الموقعية من خلال هذه القرينة .

وقد سبق أن كل قرينة من القرائن الثلاث التى اختار الكتاب دراسة الموقعية في ضوئها، كل قرينة من هذه القرائن قد درست في بحث مستقل بل قد درس بعضها في أكثر من بحث .

أما الموقعية خاصة فقد درس أستاذنا الدكتور / أحمد محمد عبد العزيز كشك في بحثه القيم للماجستير موضوع (قيمة الموقع النحوية) ، وقد يقول قائل : ولم تدرس – إذن – الموقعية إذا كان العالم الفاضل قد درسها؟ والجواب : أن الموضوعين متباينان كل التباين في الجوهر وفي التناول ، بل في الموضوعات المدروسة في كل بحث ، فأستاذنا الدكتور /

أحمد كشك قد درس الظواهر السياقية التي يعالجها الموقع أو كما قال سيادته في حديثه عن الموقعية التي عالجها في بحثه : " نريد بها دراسة سلوك الأصوات في الموقع " .

إذن بحث أستاذنا ينتمي إلى علم الأصوات وعلم الصرف أكثر مما ينتمي إلى علم النحو، والمشاركة بين بحث أستاذنا وبين كتابي هذا كائنة فقط في جزء من العنوان ، أعني كلمة (موقع) ، وكلمة (سياق) ، لكن الموضوعات المدروسة في كتابي تباين كل التباين الموضوعات التي درسها أستاذي الدكتور / أحمد كشك في بحثه ، وهذا يتضح كل الاتضاح بالاطلاع على بحث سيادته وكتابي ، فسيادته عالج قضايا – كما سبق – صوتية هي : الوقف والمناسبة والتقاء الساكنين ، وهذه القضايا أو الظواهر الثلاث هي ما دار عليها جل بحث أستاذنا ، وإن تعرض لدراسة الظواهر السياقية الأخرى من نحو: موقعية التأليف ، وموقعية الإعلال والإبدال ، وموقعية التوصل ، وموقعية الإدغام وموقعية الكمية وموقعية الحذف ، وموقعية الإسكان ، وموقعية التنغيم ، وموقعية النبر .

وكتابي هذا قد عالج موضوعات أخرى مختلفة تماما عما عالجه أستاذنا كما اتضح شيء من ذلك في الحديث عن دوافع اختيار الموضوع .

وبعد ، فقد اقتضت طبيعة الكتاب أن يقع في مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة .

المقدمة : تناولت دوافع اختيار الموضوع ، والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الكتاب، وخطة الكتاب ، ومنهج البحث .

التمهيد : تناول المصطلحات الواردة في الكتاب وحدد مدلول كل مصطلح.

الفصل الأول : تناول ظاهرة الموقعية في ضوء قرينة التضام ، واختار الكتاب ـ بعد تقديم الدليل – ظاهرتين من بين ظواهر قرينة التضام ، رأي أنهما الظاهرتان الصالحتان لإظهار قيمة ظاهرة الموقعية من بين ظواهر قرينة التضام ، وهاتان الظاهرتان هما : ظاهرة الافتقار وظاهرة الاختصاص .

وقسم الكتاب ظاهرة الافتقار إلي قسمين : الأول الافتقار المتأصل ، والثاني الافتقار غير المتأصل ، وقد قام الكتاب بجمع وإحصاء جميع الألفاظ التي تفتقر إلي غيرها افتقارا متأصلا في اللغة العربية ، مرتبا إياها حسب ترتيب ابن مالك لأبواب النحو في ألفيته ، ثم

تناول الكتاب هذه الألفاظ بالدراسة والتحليل والتعليق مظهرا الدور الذي تقوم به الموقعية بين هذه الألفاظ وما تفتقر إليه من حيث التركيب والمعني.

ثم قام الكتاب بجمع وإحصاء جميع الأبواب النحوية التي تفتقر إلي غيرها افتقارا غير متأصل ، مرتبا هذه الأبواب حسب ترتيب ألفية ابن مالك لأبواب النحو ، وتناول الكتاب هذه الأبواب بالدراسة والتحليل والتعليق مظهرا الدور الذي تقوم به الموقعية بين هذه الأبواب وما تفتقر إليه من حيث التركيب والمعني .

ثم تناول الكتاب ظاهرة الموقعية في ضوء ظاهرة الاختصاص ، واستبعد الكتاب ـ بعد تقديم الدليل – جانبا من جانبي ظاهرة الاختصاص ، هو الاختصاص المعجمي، وعالج الكتاب الموقعية في ضوء جانب الاختصاص النحوي ، وقد قام الكتاب بجمع وإحصاء جميع الألفاظ التي تختص بغيرها اختصاصا نحويا ، مرتبا إياها حسب ترتيب ألفية ابن مالك ، وتناولها بالدراسة والتحليل والتعليق مظهرا الدور الذي تقوم به الموقعية بين هذه الألفاظ وما تختص به من حيث التركيب والمعني .

هذا ، وقد عقد الكتاب مقارنة بين ظواهر قرينة التضام السابقة من حيث المساحة التي تشغلها كل ظاهرة في النحو العربي ، وكذلك حددت المقارنة وجوه الشبه ووجوه الاختلاف بين كل ظاهرة من الظواهر الثلاث وأختيها .

الفصل الثاني : تناول ظاهرة الموقعية في ضوء قرينة الرتبة ، وقد قام الكتاب في هذا الفصل بجمع وإحصاء جميع المسائل التي تحفظ فيها الرتبة بين الألفاظ وبعضها في الجمل والتراكيب ، وذلك في جميع أبواب النحو ، وقد رتب الكتاب هذه المسائل علي ترتيب ألفية ابن مالك لأبواب النحو ، وتناولها بالدراسة والتعليق مظهرا الدور الذي تقوم به الموقعية بين هذه الألفاظ بعضها مع بعض في الجمل والتراكيب .

وبعد ذلك قام الكتاب بحصر وإحصاء جميع المسائل التي لا تحفظ فيها الرتبة بين الأبواب أو الألفاظ بعضها مع بعض في الجمل والتراكيب ، وذلك في جميع أبواب النحو مرتبا هذه المسائل علي ترتيب ابن مالك لأبواب النحو في الألفية ، وتناول الكتاب هذه المسائل بالدراسة والتعليق مظهرا الدور الذي تقوم به الموقعية بين الأبواب والألفاظ التي لا تحفظ بينها الرتبة في الجمل والتراكيب .

هذا ، وقد عقد الكتاب مقارنة بين الرتبة المحفوظة والرتبة غير المحفوظة من خلال المسائل الواردة في كل نوع منهما من حيث المساحة التي يشغلها كل نوع منهما في النحو العربي ، وغير ذلك من وجوه المقارنة .

كما أن الكتاب قد عقد مقارنة بين نوعي الرتبة من ناحية، وبين ظواهر التضام الواردة في الفصل الأول من ناحية أخري وذلك اعتمادا علي المسائل والإحصاء الخاص بكل ظاهرة من ظواهر المقارنة : ظاهرة الرتبة المحفوظة ، وظاهرة الرتبة غير المحفوظة وظاهرة الافتقار المتأصل، وظاهرة الافتقار غير المتأصل ، وظاهرة الاختصاص النحوي.

الفصل الثالث : تناول الموقعية في ضوء قرينة الربط ، وقد اختار الكتاب - بعد تقديم الدليل- الوسائل اللفظية لقرينة الربط ، واستبعد الوسائل الملحوظة مبينا أن الوسائل الأولي هي الصالحة لإظهار قيمة الموقعية من خلالها .

وقد قسم الكتاب الربط بالوسائل اللفظية إلي نوعين : ربط بالأداة وربط بالإحالة، وقسم الربط بالأداة إلي ثلاثة أقسام : الربط بالأدوات الداخلة علي الجمل ، والربط بالأدوات الداخلة علي الأجوبة، والربط بالأدوات الداخلة علي المفردات ، وقد قام الكتاب بحصر جميع الأدوات الرابطة في كل قسم ، وبيان الأبواب النحوية التي تدخلها كل أداة من هذه الأدوات ، مظهرا الدور الذي تقوم به الموقعية بين الأدوات وما تربطه أو ما تربط بينه وبين غيره.

وقد عقد الكتاب مقارنة بين الربط بالأدوات الداخلة علي الجمل والأدوات الداخلة علي المفردات من حيث المساحة التي يشغلها كل نوع منهما في النحو العربي .

وفي الربط بالإحالة تناول الكتاب صور الإحالة المختلفة في اللغة العربية مبينا في أي أبواب النحو تدخل كل صورة من صور الإحالة للربط بين عناصر الجمل والتراكيب مظهرا الدور الذي تقوم به الموقعية بين الأركان الثلاثة التي تتوافر في كل صورة من صور الربط بالإحالة وهي :العائد والمرجع والمرتبط .

وقد عقد الكتاب مقارنة بين كل صورة من صور الإحالة وبين ما يشابهها من بقية الصور محددا وجوه الشبه ووجوه الاختلاف بين كل صورة والصورة التي تشابهها .

وكذلك قارن الكتاب بين المساحة التي تحتاج فيها الجمل إلي الربط بين عناصرها أو الربط بينها وبين غيرها بإحدى صور الإحالة ، وبين المساحة التي تحتاج فيها المفردات إلي إحدى هذه الصور للربط بينها .

الخاتمـــــة : احتوت أهم النتائج التي توصل إليها الكتاب.

أما منهج البحث فى الكتاب فقد كان المنهج الوصفي حيث رصد الكتاب المسائل التى تقع تحت كل ظاهرة من الظواهر التى تعرض لها بالدراسة ، ثم عرض لهذه المسائل بالدراسة والتحليل محددا الأبواب النحوية التى تدخلها كل ظاهرة من الظواهر التى عالجها الكتاب .

وراصدا وجوه الشبه ووجوه الاختلاف بين كل ظاهرة من الظواهر التى درسها وما يتعلق بها من ظواهر أخرى .

ومحاولا في كل ذلك المزج بين الدرس التراثي الأصيل للنحو العربي والدرس اللغوي المعاصر له .

وأخيرًا أرجو من الله ـ عز وجل ـ أن يلقى الكتاب القبول من القارئ الكريم، وأن يكون الكتاب قد أسهم ـ ولو بالقليل ـ فى بناء العربية الشامخ، وأن يكون قد ألقى الضوء على بعض نقاط فى النحو العربي.

د/ حسين رفعت حسين عواد

القاهرة فى ١/ ٨/ ٢٠٠٥

تمهيد

المصطلحات الواردة في الكتاب ومدلول كل منها

لما كان المصطلح يعد جزءا مهما من البناء النظري للغة ، ذلك لأنه يلخص التصور العام لموضوعات أي علم ، لما كان ذلك فإننا نعرف بالمصطلحات الواردة في الكتاب وبمدلول كل منها .

الموقعية : كلمة الموقعية تشير إلى قيمة الموقع ، والمعروف أن الموقع لا يكون منسوبا إلى الكلمة المفردة ، وإنما يكون حين توجد الكلمة في سياق يربطها كلمات أخرى في الجملة أو النص ، فكلمة الموقع عبارة عن مكان الكلمة بالنسبة لما يصاحبها من الكلمات ، هذا في النحو لأن النحو علم علاقات الكلمات في السياق ، والكتاب مهتم بدراسة تأثير الموقع المعين للكلمة المعينة في السياق وفي التركيب من حيث الصحة والخطأ ، وفي المعنى من حيث الجمال والقبح .

القرينة اللفظية : هي " عنصر من عناصر الكلام يستدل به على الوظائف النحوية "[1].

القرينة المعنوية : هي " العلاقة التي تربط بين عنصر من عناصر الجملة وبين بقية العناصر "[2].

التضام : هو "تطلب إحدى الكلمتين للأخرى في الاستعمال على صورة تجعل إحداهما تستدعي الأخرى ... ولا تقف بدونها"[3].

(١) البيان في روائع القرآن جـ ١ / ١٠ .
(٢) البيان في روائع القرآن جـ ١ / ١١ وانظر أيضا : ١٥٢ وما بعدها من هذا البحث .
(٣) اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢١٤، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي/ ٤٩، التضام في النحو العربي/ ٤١ وما بعدها، ٢٩٤، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي/ ١٠٦ لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية/ ٢٣٢ وما بعدها.

الافتقار : معناه "أن لفظا ما لا يستقل بالإفادة ولا يوقف عليه في الكلام غالبا، وإنما يتطلب في حيزه لفظا آخر لا غنى له عنه"[1].

الافتقار المتأصل : " هو افتقار العناصر التي لا يصح إفرادها في الاستعمال، وإن صح ذلك عند إرادة الدراسة والتحليل، مثال ذلك : افتقار حرف الجر إلى المجرور، وحرف العطف إلى المعطوف، وحرف الاستثناء إلى مستثنى، وإن حذف وجب تقديره كما في "ليس إلا"، و واو الحال إلى جملة الحال، والضمير إلى مرجعه، والموصول إلى صلته، وبعض الظروف إلى مضاف إليه إما مفرد وإما جملة"[2].

الافتقار غير المتأصل : هذا الافتقار يكون للباب النحوي الذي تقع فيه الكلمة، ولا يعود إلى أصل وضع الكلمة " فلست تجد كلمة مفردة ذات معنى مفرد وذات مادة اشتقاقية تفتقر إلى كلمة أخرى، وإنما يفتقر الباب النحوي الذي تحل به، ففي قولنا (كتاب عَلِيّ) ليس الافتقار للكتاب لأنك تقول : هذا كتاب جميل أو نافع، ولكن الافتقار خاصية من خواص التركيب الإضافي، لأن المضاف والمضاف إليه يفتقر أحدهما إلى الآخر، فلا تتحقق الإضافة بأحدهما دون الآخر"[3].

الاختصاص النحوي : "معناه أن يدخل الحرف على مدخول بعينه، وإن كان له سبب لفظه، لا بسبب معناه، فمعنى (إنّ) مثلا هو التوكيد، وهو معنى يمكن الوصول إليه بطرق مختلفة ولكن (إنّ) اختصت بالدخول على الاسم المبتدأ، ومعنى (لم) النفي، وهو معنى عام يمكن التعبير عنه بطرق مختلفة، ولكن (لم) تختص بالدخول على المضارع، على حين تدخل (ما) أختها على الجملة الاسمية نحو قوله تعالى (وما أنت بهادي العمي عن ضلالتهم)[4]، وعلى الجملة المنسوخة نحو (ما كان إبراهيم يهوديا ولا نصرانيا)[5]،

---

(١) الخلاصة النحوية/ ٨٠.

(٢) البيان في روائع القرآن جـ١/ ٨٩، اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٢٦ وما بعدها، ٢٥٠، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها/ ٤٢، التضام والتعاقب في الفكر النحوي/ ١١٣، الافتقار في النحو العربي/ ١٨ وما بعدها

(٣) التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ٤٢، التضام والتعاقب في الفكر النحوي/ ١١٣ وما بعدها، الافتقار في النحو العربي/ ١٨ وما بعدها.

(٤) سورة النمل آية ٨١.

(٥) سورة آل عمران آية ٦٧.

ونحو (ما يكون لنا أن نتكلم بهذا)[1] أما (لم) فلا تدخل إلا على المضارع نحو[2] (لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين حتى تأتيهم البينة)"[3].

الرتبة : " المقصود بالرتبة أن يكون للكلمة موقع معلوم بالنسبة لصاحبتها، كأن تأتي سابقة لها أو لاحقة، فإذا كان هذا الموقع ثابتا سميت الرتبة محفوظة، وإذا كان الموقع عرضة للتغير سميت غير محفوظة"[4].

قرينة الربط : " قرينة لفظية على اتصال أحد المترابطين بالآخر"[5].

الإحالــة : " عود الضمير وما يقوم مقامه من إشارة أو أداة تعريف أو إعادة لفظ أو معنى " [6] ويفهم من هذا أن للإحالة صورا عدة منها ما ذكر في التعريف: الضمير ، والإشارة ، وأداة التعريف (أل) ، وإعادة اللفظ ، وإعادة المعنى ، و الجامع بين صور الإحالة جميعها هو أن في جميعها عودا من وسيلة الإحالة إلى مرجع هذه الوسيلة في الكلام.

و" الإحالة معظم صورها من قبيل مبدأ الاختصار ، حيث هي عود الضمير إلى مرجع أو إشارة إلى ذلك المرجع أو وصف له بالموصول أو بوسيلة أخرى غير الموصول ... "[7].

اللـبس : " تعدد احتمالات المعنى دون مرجح لأحدها "[8].

السـياق : هو النص اللغوي الصحيح المتتابع .

---

(١) سورة النور آية ١٦.

(٢) سورة البينة آية ١.

(٣) الخلاصة النحوية/ ٨٠ وما بعدها.

(٤) مقالات في اللغة والأدب / ٣٥٧ وما بعدها، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٠٧ وما بعدها، البيان في روائع القرآن جـ١/ ٦٧، ٢٢٣، ٣٢٤،الخلاصة النحوية/ ٢٠، ٢٤، ٨٣، وحدة البنية واختلاف الأنظمة/ ٣٦.

(٥) اللغة العربية معناها ومبناها / ٢١٣ .

(٦) مقالات في اللغة والأدب / ٤٦، البيان في روائع القرآن جـ١/ ٢٣٥ ، جـ٢/ ١٦٧، من طرق القرآن الكريم / ١٨٥ وما بعدها ، قرينة الربط في القرآن الكريم دراسة تطبيقية / ٣٩ " رسالة ماجستير بدار العلوم" .

(٧) ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي/ ٢٣ وما بعدها.

(٨) الخلاصة النحوية / ٩٠ .

الفصل الأول

" الموقعية في ضوء قرينة التضام"

يعرف أستاذنا الدكتور/ تمام حسان التضام بأنه " تطلب إحدى الكلمتين للأخرى فى الاستعمال على صورة تجعل إحداهما تستدعى الأخرى ... ولا تقف بدونها"[1].

وفى موضع آخر يعرفه سيادته بقوله :" أن يستلزم أحد العنصرين التحليليين النحويين عنصرا آخر فيسمى التضام هنا التلازم، أو يتنافى معه فلا يلتقى به ويسمى هذا التنافى"[2] والتعريف الأول – كما يلاحظ – قد اقتصر على ذكر علاقة التلازم فقط، والتعريف الثاني تطرق إلى علاقة التنافى إضافة إلى علاقة التلازم، وعلاقة التلازم هذه تتضمن ظاهرتين من ظواهر قرينة التضام هما : ظاهرة الافتقار وظاهرة الاختصاص، يقول أستاذنا الدكتور/ تمام حسان: " إن التلازم قد يكون افتقارا أو اختصاصا"[3]إذن التعريفان السابقان لقرينة التضام قد ذكرا ثلاثا من ظواهر قرينة التضام، هذه الظواهر الثلاث هي : الافتقار والاختصاص والتنافى، وهي جميعا من ظواهر استعمال العناصر التركيبية[4]، أي أن هذه الظواهر تختص بعلاقة اللفظ باللفظ داخل التركيب والسياق اللغوى.

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها/ ٩٤، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديرى والمحلى/ ٤٩، التضام فى النحو العربى/ ٤١ وما بعدها، ٢٩٤، قرينة الرتبة وقيمتها فى النحو العربى/ ١٠٦، لغة الشعر دراسة فى الضرورة الشعرية/ ٢٣٢ وما بعدها.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها / ٢١٧، التضام وقيود التوارد/ ١٠٠ وما بعدها، التضام والتعاقب فى الفكر النحوى/ ١٠٧ وما بعدها " مجلة علوم اللغة " عدد ١٢/ ٢٠٠٠

(٣) البيان فى روائع القرآن جـ١/ ٢٤٩، من خصائص العربية / ٧٦.

(٤) انظر: البيان فى روائع القرآن جـ١/ ٣٠ وما بعدها، ٤٦، ٨٩، التمهيد فى اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها/ ٣٦، الأصول دراسة إيستيمولوجية للفكر اللغوى عند العرب. النحو . فقه اللغة. البلاغة/ ١٢٢، ١٢٧، ١٤٦، وانظر أيضا/ ٢٩ وما بعدها من هذا البحث.

وهناك ظاهرتان أخريان لقرينة التضام، لكنهما من ظواهر استعمال الكلمات المعجمية[1]، هاتان الظاهرتان هما : ظاهرة التوارد وظاهرة التنافر.

إذن ظواهر قرينة التضام خمس، ثلاث منها تختص بعلاقة اللفظ باللفظ داخل التركيب، واثنتان تختصان بالكلمات المعجمية، وأستاذنا الدكتور/ تمام يقسم هذه الظواهر الخمس إلى قسمين: قسم يمثل الصورة الإيجابية لقرينة التضام، وقسم يمثل الصورة السلبية لها يقول سيادته: "فلا يكاد يخلو باب من أبواب النحو العربى من ظاهرة التضام إما فى صورتها الإيجابية كالافتقار والاختصاص والتوارد، وإما فى صورتها السلبية كالتنافى أو التنافر"[2].

وإنما كان الافتقار والاختصاص (التلازم) والتوارد ظواهر إيجابية من حيث كانت تعني استدعاء الألفاظ بعضها بعضا فى التركيب العربى، والاستدعاء تطلب، والتطلب ظاهرة إيجابية، وكان التنافى والتنافر ظاهرتين سلبيتين من حيث كانا يعنيان انتفاء (عدم حضور) أحد العنصرين فى التركيب لوجود العنصر الآخر، فهما يعنيان عدم الالتقاء بين العناصر والكلمات فى التركيب، وعدم الالتقاء ظاهرة سلبية.

هـذا، ومن أمثلة ظاهرة التنافى فى النحو العربى قول النحاة: لا تدخل حروف الجر على الأفعال، ولا تدخل الجوازم على الأسماء، والضمير لا يوصف ولا يضاف، ومعنى ما سبق أنه عند وجود حرف من حروف الجر فى التركيب، فإن وجوده ينفي أن يقع بعده فعل وعند وجود أداة من أدوات جزم المضارع فإن وجودها ينفي أن يقع بعدها - فى التركيب - اسم، وعند وجود الضمير فى التركيب، فإن وجوده ينفي أن يكون ما بعده نعتا له، وينفى كـذلك أن يقـع بعـده مضـاف إليه.

---

(١) انظر : البيان فى روائع القرآن جـ١/ ٣٠ وما بعدها، ٨٩ وما بعدها، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوى عند العرب/ ١٢٢، التمهيد فى اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ٣٦ ، وانظر أيضا: ٢٧ وما بعدها من هذا البحث.

(٢) البيان فى روائع القرآن جـ١/ ٨٩.

وإذا كان هذا هو شأن ظاهرة التنافى فى النحو العربى، فإنها لا تصلح ظاهرة تظهر قيمة الموقعية من خلالها؛ لأن الموقعية[1] تتعامل مع عناصر موجودة فى السياق النصى أو فى تقدير الموجودة[2] فى السياق، أما التنافى فإنه يعنى أن أحد العنصرين لا يمكن أن يوجد فى التركيب لوجود العنصر الآخر،فهو " قرينة سلبية ينتفى بها أحد المعنيين لوجود الآخر"[3].

وإذا أردنا أن نستوضح المقصود بظاهرتى التوارد والتنافر وجدنا أستاذنا الدكتور / تمام يقول :" مفردات المعجم تنتظم فى طوائف يتوارد بعضها مع بعض، ويتنافر مع بعض آخر، فالأفعال طوائف تتوارد كل طائفة منها مع طائفة من الأسماء، وتتنافر مع الأسماء الأخرى، وهذا هو معنى قول البلاغيين: إسناد الفعل إلى من هو له أو إلى غير من هو له. والمبتدآت والموصوفات وأصحاب الأحوال طوائف يتوارد كل منها مع كلمات دون أخرى لتكون خبرا عنها ونعتا لها وحالا منها، فمن غير المقبول أن يقال: فهم الحجر المسألة؛ لأن الفعل (فهم) يتطلب فاعلا عاقلا، ولا يقال: انكسر الخيط؛ لأن فى الخيط من المرونة ما يحول بينه وبين الوصف بالكسر، ولا أن يقال: دهنت الهواء بزيد، لأن الهواء لا يدهن، وليس زيد دهانا... فهذه التراكيب تشتمل على كلمات متنافرة"[4] وإذا كانت الأمثلة الثلاثة التي مثل بها أستاذنا فى هذا النص أمثلة للتنافر بين الكلمات تنافرا معجميا، لأن الفعل فى المثالين الأول والثاني لم يسند إلى من هو له، وفى المثال الثالث لم يقع الفعل على من يقع عليه فإننا إذا أردنا جعل هذه الأمثلة الثلاثة من أمثلة التوارد المعجمى بين الكلمات فعلينا أن نسند الفعل فى المثالين الأول والثاني إلى من هو له، وأن نوقعه فى المثال الثالث على من يقع عليه، فتصبح الأمثلة على نحو: فهم زيد المسألة، وانكسر الزجاج، ودهنت الباب بالطلاء.

---

(١) انظر : ١٩ من هذا البحث.

(٢) كما فى حذف لفظ يفتقر إليه لفظ آخر موجود فى السياق افتقارا متأصلا. انظر: ٤٨ وما بعدها من هذا البحث، وكما فى حذف لفظ يمثل بابا نحويا يفتقر إليه لفظ يمثل بابا نحويا آخر موجود فى السياق افتقارا غير متأصل. انظر : ٦٧ من هذا البحث، وكما فى حذف مدخول أداة معنية مذكورة فى السياق تختص بهذا المدخول . انظر ٨٠ وما بعدها من هذا البحث.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٢٢.

(٤) البيان فى روائع القرآن جـ١/ ٩٠.

وإذا كان قد تبين لنا أن ظاهرتي التوارد والتنافر من ظواهر استعمال الكلمات المعجمية، وليستا من ظواهر استعمال العناصر التركيبية، ولا يتعلقان بعلاقة اللفظ باللفظ داخل التركيب من الناحية النحوية، فهما لا يصلحان ظاهرتين لإظهار قيمة الموقعية من خلالهما فالموقعية ظاهرة تركيبية بالدرجة الأولى[1].

ويبقى من ظواهر قرينة التضام الخمس ظاهرتان فقط، من خلالهما تبدو قيمة الموقعية، وهما ظاهرتا الافتقار والاختصاص، وهاتان الظاهرتان يجمعهما أستاذنا الدكتور/ تمام تحت تسمية واحدة هي (المناسبة النحوية)[2]، وهي تسمية توضح بجلاء تفرد الظاهرتين بخصائص وسمات علائقية تسوغ علاج ظاهرة الموقعية في ضوء قرينة التضام من خلالهما.

---

(١) انظر: ١٩ من هذا البحث.

(٢) انظر: الخلاصة النحوية/ ١٢، ١٧، ١٩، ٢٠، ٨٠، ٢٤ وما بعدها، البيان في روائع القرآن جـ١/ ٢٠، ٩١.

الافتقار معناه "أن لفظا ما لا يستقل بالإفادة ولا يوقف عليه فى الكلام غالبا، وإنما يتطلب فى حيزه لفظا آخر لا غنى له عنه"(١).

يربط التعريف السابق بين التضام الافتقارى والإفادة، وهي الهدف من كل اتصال لغوى، والإفادة هذه لا تتأتى إلا من خلال الالتزام بالطرق والأسس التى وضعتها اللغة لنفسها فى رصف كلماتها ومبانيها، وتضام بعضها مع بعض، فالإفادة - إذن - تدور مع اللغة بدءا من أسس تأليف الكلام، وليست - فقط - ناتجة عن تأليف الكلام وفق الأسس الصحيحة، بل إن الإفادة تتدخل فى ضبط قواعد هذا التأليف .

والإفادة قد لا تحصل من لفظ واحد مما يجعل هذا اللفظ - طبقا لقواعد الإفادة - يستدعى لفظا غيره ليكون معه وبه متمما للفائدة أو محدثا لها، وقد تكون الفائدة جزئية أو غير مكتملة مما قد يجعل اللفظين السابقين يستدعيان غيرهما معهما لتتم الفائدة بتضام العناصر النحوية اللازمة لإتمام الفائدة.

واللفظ الأول - فى التعريف السابق - يسمى مُفْتِقرا ، واللفظ الثاني يسمى مُفْتَقَرا إليه، والألفاظ التى تفتقر إلى غيرها تقسم إلى قسمين :

القسم الأول : يكون اللفظ فيه مفتقرا إلى غيره بحسب أصل الوضع(٢) لهذا اللفظ، ويسمي هذا القسم من افتقار اللفظ : افتقارا متأصلا و"هو افتقار العناصر التى لا يصح إفرادها فى الاستعمال، وإن صح ذلك عند إرادة الدراسة والتحليل، مثال ذلك : افتقار حرف الجر إلى المجرور، وحرف العطف إلى المعطوف، وحرف

(١) الخلاصة النحوية/ ٨٠ .

(٢) انظر: شرح الأشمونى جـ١/ ٥٦، حاشية الصبان على شرح الأشمونى جـ١/ ٥٦.

الاستثناء إلى مستثنى، وإن حذف وجب تقديره كما فى "ليس إلا"، و واو الحال إلى جملة الحال، والضمير إلى مرجعه، والموصول إلى صلته، وبعض الظروف إلى مضاف إليه إما مفرد وإما جملة"(١).

ويلاحظ أن هذا القسم من الألفاظ المفتقر يخص الكلمة من حيث هي بنية ولفظ ولا يمتد بها إلى التركيب، فالافتقار فى هذا القسم يعود إلى أصل وضع اللفظ، يقول أستاذنا الدكتور/ تمام حسان عن المرجع الذى يعود إليه الضمير :" والأغلب فى هذا المرجع أن يكون : اسما ظاهرا محدد المدلول، ومن هنا يكون تحديد دلالة هذا الظاهر قرينة لفظية تعيّن الإبهام الذى كان الضمير يشتمل عليه بالوضع؛ لأن معنى الضمير وظيفى وهو الحاضر أو الغائب على إطلاقهما ... وبواسطة هذا المرجع يمكن أن يدل الضمير على معين"(٢) ولنلاحظ عبارة "تعين الإبهام الذى كان الضمير يشتمل عليه بالوضع" ففيها نص على أن افتقار الضمير إلى مرجع افتقار بأصل الوضع وأن معنى الضمير عام، ويفهم من النص كله وأنه لا دلالة مفردة محددة غير ذات موقع لهذه الضمائر - وما يماثلها من ألفاظ خارج التركيب وإنما تأخذ هذه الضمائر - وما يماثلها من ألفاظ- دلالتها من وقوعها فى تركيب لغوى صحيح.

ومن هذا أيضا، أن هناك ألفاظا كثيرة فى اللغة العربية عندما تنطق لا يتوقع السامع الوقوف عليها(٣) ولكنه يقبل أن يقف القارئ على ما بعد هذه الألفاظ، أعنى الألفاظ المفتقر إليها، فإذا أراد قارئ أن يقرأ عبارة مثل : العلم يرتفع بأهله، فلا يتوقع السامع - مطلقا - أن يقف القارئ على الباء (حرف الجر) من دون أن يأتى بعدها مباشرة - فى النطق - بالمجرور، وهذا لأن لفظ الباء وضع أصلا وضع المفتقر

---

(١) البيان فى روائع القرآن جـ١/ ٨٩، اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٢٦ وما بعدها، ٢٥٠، التمهيد فى اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها/ ٤٢، التضام والتعاقب فى الفكر النحوى/ ١١٣، الافتقار فى النحو العربى/ ١٨ وما بعدها

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها/ ١١١.

(٣) انظر: شرح الأشمونى جـ١/ ٥٦، حاشية الصبان جـ١/ ٥٦.

إلى غيره دائما، وهكذا باقي الألفاظ المفتقرة افتقارا متأصلا، لا يُقبل من القارئ أو المتكلم أن يقف عليها دون وصلها - نطقا - بما تفتقر إليه من ألفاظ؛ ليوقف على ماله معنى، وهذا القسم من الافتقار يكون متحققا في الكلمات التركيبية بصفة عامة[1].

القسم الثاني : يكون الافتقار فيه للباب النحوى الذى تقع فيه الكلمة، وليس الافتقار فيه عائدا إلى أصل وضع الكلمة، ويسمى هذا القسم: الافتقار غير المتأصل "فلست تجد كلمة مفردة ذات معنى مفرد وذات مادة اشتقاقية تفتقر إلى كلمة أخرى، وإنما يفتقر الباب النحوى الذى تحل به، ففى قولنا (كتاب عَلِيٍّ) ليس الافتقار للكتاب لأنك تقول : هذا كتاب جميل أو نافع، ولكن الافتقار خاصية من خواص التركيب الإضافى، لأن المضاف والمضاف إليه يفتقر أحدهما إلى الآخر، فلا تتحقق الإضافة بأحدهما دون الآخر"[2].

فما دامت الكلمة تركيبية، أي لا تفرد بمعنى مستقل بها خارج التركيب اللغوى، ولكن تعتمد على وضعها فى التركيب ليتضح معناها، وليس لها - كذلك - مادة اشتقاقية يرجع إليها فى المعجم، فالكلمة هذه مفتقرة افتقارا متأصلا، فى حين أن الكلمة إذا كانت معجمية ذات معنى مفرد ومادة اشتقاقية فالافتقار ليس لها وإنما للباب النحوى الذى تحل فيه الكلمة، " وإنما سمى غير متأصل لأن الافتقار هنا غير منسوب إلى الكلمة فحين تقع الكلمة موقعها للتعبير عن الباب لا يكون الافتقار للكلمة لأنها غير مفتقرة بحسب الأصل، وإنما يكون الافتقار للباب فكل كلمة تقع هذا الموقع يفرض عليها الباب هذا النوع من الافتقار"[3].

---

(١) انظر:الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوى عند العرب / ١١٨، ١٢٢، ١٢٦ وما بعدها، التمهيد فى اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ٣٤، ٤٢، ١١٧،التضام فى النحو العربي/ ٧٩ وما بعدها، ٨٢.

(٢) التمهيد فى اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ٤٢، التضام والتعاقب فى الفكر النحوى/ ١١٣ وما بعدها، الافتقار فى النحو العربي/ ١٨ وما بعدها.

(٣) البيان فى روائع القرآن جـ١/ ٨٩، ٢٥٠.

هـذا وقـد فـرق السيـوطي – رحمه الله – بين هذين القسمين من افتقار الألفاظ – الافتقار المتأصل والافتقار غير المتأصل– ممثلا لكل قسم، فيقول في حديثه عن الوجوه المعتبرة في شبه الاسم المبني بالحرف "الرابع : الافتقاري، بأن يكون الاسم لازم الافتقار إلى ما يتمم معناه كالموصولات، والغايات المقطوعة عن الإضافة، وإذا ونحوها، بخلاف ما لا يلزم الافتقار، كافتقار النكرة الموصوفة بجملة إلى صفتها، والفاعل للفعل والمبتدأ للخبر"(١)، ولنتأمل كلمة "لازم الافتقار" فهي تكاد تكون مرادفة لقول أستاذنا "افتقار متأصل"، وكلمة "ما لا يلزم الافتقار" فهي تكاد ترادف قول أستاذنا "افتقار غير متأصل".

وما قاله السيوطي في هذه التفرقة قاله الأشموني – رحمه الله – في شرحه على ألفية ابن مالك قال :" موصول الأسماء ما افتقر أبدا إلى عائد أو خلفه وجملة صريحة أو مؤولة...فخرج بقيد الأسماء الموصول الحرفي... وبقوله (أبدا) النكرة الموصوفة بجملة فإنها تفتقر إليها حال وصفها بها فقط، وبقوله (إلى عائد) حيث وإذ وإذا فإنها تفتقر أبدا إلى جملة ولكن لا تفتقر إلى عائد"(٢).

ولنتأمل قوله –رحمه الله – " ما افتقر أبدا" وقوله "فإنها تفتقر أبدا" فهما يكادان يرادفان قول أستاذنا "الافتقار المتأصل" بالمفهوم الذي حرره سيادته وسبقت الإشارة إليه(٣)، وقول الأشموني "النكرة الموصوفة بجملة فإنها تفتقر إليها حال وصفها بها فقط" يكاد يرادف قول أستاذنا "الافتقار غير المتأصل" بالمفهوم الذي حرره سيادته وسبقت الإشارة إليه أيضا(٤).

وبعد ما سبق من التفرقة بين ظاهرتي الافتقار المتأصل والافتقار غير المتأصل نشرع في الحديث عن الموقعية في ضوء ظاهرة الافتقار المتأصل، وأود –هنا–أن أشير إلى أنه لم يقع تحت يدي الباحث بحث قام بجمع الألفاظ المفتقرة تأصلا جمعا

---

(١) همع الهوامع جـ١/ ٦٤.
(٢) شرح الأشموني جـ١/ ٢٣٧ وما بعدها.
(٣) انظر : ٢٩وما بعدها من هذا البحث.
(٤) انظر : ٣١ من هذا البحث.

تاما أو شبه تام، إلا أن ثلاثة من الباحثين قد تحدثوا عن هذه الألفاظ، الأول: قد تحدث عنها بإجمال [1].

والثاني: باحثة تحدثت عن هذه الألفاظ بشيء من التفصيل والتمثيل [2]، والثالث قام بجمع أمثلة الظاهرتين - الافتقار المتأصل والافتقار غير المتأصل - معا من دون فصل أو تمييز لأمثلة نوع عن آخر، بل جاءت الأمثلة شاملة النوعين تحت اسم (التلازم) [3]، ويرى صاحب البحث الأخير أنه قد قام بجمع جميع أمثلة الظاهرتين، غير أني قد وجدت أمثلة أخرى للظاهرتين لم تذكر في هذا البحث، فجمعتها وذكرتها في بحثي هذا مميزا بينها ومصنفا لها.

كما أود أن أشير أيضا إلى أن الباحثين الثلاثة أفادوا كثيرا - مع إشارتهم إلى ذلك - مما كتبه أستاذنا الدكتور/ تمام حسان في هذا الموضوع في كتبه وبحوثه المتعددة[4]، ولست مخالفا الطريق التي ساروا فيها، فأنا أنهل من النبع الصافي الذي نهلوا منه، كما أني أفدت - أيضا - من دراساتهم للظاهرة، غير أنه يبقى للبحث - فيما يرى - أنه قد جمع شتات هذه الألفاظ في مكان واحد، مرتبا إياها حسب تناول ألفية ابن مالك لأبواب النحو، وأنه قد عالج هذه الألفاظ من جانب الموقعية.

وهذه الألفاظ هي :

١ - (أل) المعرفة تفتقر إلى الاسم النكرة[5].

---

(١) الباحث : علاء دسوقي أحمد في بحثه للماجستير: الافتقار في النحو العربي / ٢٠ .

(٢) الدكتورة: نادية رمضان النجار في بحثها: التضام والتعاقب في الفكر النحوي/ ١١٣ وما بعدها "مجلة علوم اللغة" عدد ١٢/ ٢٠٠٠.

(٣) الأستاذ الدكتور: محمد رجب الوزير في بحثه: علاقات الاقتران في الجملة العربية دراسة في الفكر النحوي والدراسات اللغوية الحديثة/ ١٤ وما بعدها "مجلة علوم اللغة" عدد ٤/ ١٩٩٨.

(٤) انظر : البيان في روائع القرآن جـ١/ ٨٩، اللغة العربية معناها ومبناها / ١٢٦ وما بعدها، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢٤ وما بعدها، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب/ ١١٨، ١٢٢، ١٢٧، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها/ ٣٤، ٤٢، ١١٥، ١١٧، الخلاصة النحوية/ ٨٠.

(٥) انظر : المفرد والمؤلف / ٧٨ ، التضام والتعاقب في الفكر النحوي / ١١٥ .

٢- الضمير يفتقر إلى مرجعه(١) إذا كان للغائب وأما إذا كان للمتكلم أو للمخاطب فهو مفتقر إلى الحضور(٢).

٣- اسم الإشارة يفتقر إلى المشار إليه(٣) وقرينته الحضور(٤).

٤- الاسم الموصول يفتقر إلى صلته(٥).

٥- لام الابتداء تفتقر إلى المبتدأ(٦).

٦- (ما ولا ولات وإن) المشبهات بليس تفتقر إلى اسم وخبر(٧).

---

(١) انظر: همع الهوامع جـ١/ ٦٩، شرح الأشموني جـ١/ ١٨٩، البيان في روائع القرآن جـ١/ ٨٩، اللغة العربية معناها ومبناها/ ١١١، ٢١٧، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب/ ١٢٢، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها/ ١١٧، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ١٤، التضام والتعاقب في الفكر النحوي/ ١١٧، القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية/ ١١٨، ١٢٣.

(٢) انظر: شرح المفصل جـ٢/ ٢١، الأشباه والنظائر في النحو جـ٢/ ٣١٧ وما بعدها، شرح الكافية جـ٣/ ١٢، ارتشاف جـ١/ ٤٨١، همع جـ١/ ٢١٨، ٢٨١، اللغة العربية معناها ومبناها/ ١١٠ وما بعدها،٢٣٨، الخلاصة النحوية/ ٩٢، نحو تنسيق أفضل للجهود الرامية إلى تطوير اللغة العربية/ ٢٨٨ "مجلة اللسان العربي" مجلد ١١ جـ١/ ١٩٧٤،البيان في روائع القرآن جـ١/ ١٣٧ وما بعدها، القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية/ ١١٨، ١٢٣، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي/ ٣١.

(٣) انظر: الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب/ ١٢٢، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها/ ١١٧.

(٤) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها/ ١١٠ وما بعدها، البيان في روائع القرآن جـ١/ ٤٤، ١٣٩ وما بعدها، جـ٢/ ١٨.

(٥) انظر: شرح المفصل جـ٢/ ١٠١، ١١٦، جـ٣/ ٢٨٣ وما بعدها، شرح الكافية جـ٣/ ٩١، ١٥٠، ارتشاف الضرب جـ١/ ٥٥٠، شرح الأشموني جـ٢/ ٢٣٧ وما بعدها، همع الهوامع جـ١/ ٦٤، حاشية الصبان جـ٢/ ٨٦، اللغة العربية معناها ومبناها، ١١١، ١٦٥، ٢١٧، البيان في روائع القرآن جـ١/ ٨٩، الأصول دراسة إبستيمولوجية الفكر اللغوي عند العرب/ ١٢٢، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها/ ١١٧، الخلاصة النحوية/ ٨٠، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ١٤، التضام في النحو العربي/ ٤١، التضام والتعاقب في الفكر النحوي/ ١١٤، المدخل إلى دراسة النحو العربي. الجزء الأول/ ٣٦٢، التضام وقيود التوارد/ ١٠١.

(٦) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٢٥.

(٧) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٢٠، ٢٢٤ وما بعدها، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ١٥.

٧- إن وأخواتها تفتقر إلى اسم وخبر(١).

٨- (لا) التي لنفي الجنس تفتقر إلى اسم وخبر(٢).

٩- واو المعية تفتقر إلى المفعول معه(٣).

١٠- أداة الاستثناء تفتقر إلى المستثنى(٤).

١١- واو الحال تفتقر إلى جملة الحال(٥).

١٢- حرف الجر يفتقر إلى الاسم المجرور(٦).

١٣- ما يلزم الإضافة من الأسماء يفتقر إلى ما يضاف إليه(٧).

١٤- ما التعجبية تفتقر إلى (أفعل) والمتعجب منه(٨).

---

(١) انظر: الكتاب جـ١/ ٢٣، جـ٢/ ٣٦٨، الخصائص جـ١/ ٧٢، دلائل الإعجاز/ ٧ من المدخل، شرح المفصل جـ٣/ ٥٤٩، شرح الكافية جـ٤/ ٣٣٤، ٣٣٦، اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٦٥، ٢٢٠، ٢٢٤ وما بعدها، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ١٥.

(٢) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٦٥، ٢٢٠، ٢٢٤ وما بعدها، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ١٥.

(٣) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٢٥، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ١٥.

(٤) انظر: البيان في روائع القرآن جـ١/ ٨٩، اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٦٥، ٢٢٥، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ١٥، التضام والتعاقب في الفكر النحوي/ ١١٧.

(٥) انظر: البيان في روائع القرآن جـ١/ ٨٩، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢١٧، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ١٤، التضام والتعاقب في الفكر النحوي/ ١١٧.

(٦) انظر: البيان في روائع القرآن جـ١/ ٨٩، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٩٤، ١٢٦، ١٦٥، ٢١٧، ٢٢٥، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها/ ٤٢، الخلاصة النحوية/ ١٧، ٨٠، التضام في النحو العربي/ ٤١، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ١٤ وما بعدها، المدخل إلى دراسة النحو العربي، الجزء الأول/ ٣١٢، التضام وقيود التوارد/ ١٠١، مقالات في اللغة والأدب/ ٧٢.

(٧) انظر: المقتضب جـ٢/ ٥٢ وما بعدها، شرح المفصل جـ٢/ ٢٥١، ٢٥٧، ٢٥٩ وما بعدها، جـ٣/ ٢٨٣ وما بعدها، ارتشاف الضرب جـ٢/ ٢٣٤، همع الهوامع جـ١/ ٦٤، جـ٢/ ١٢٦ وما بعدها، ١٣١، ١٤١، ١٥٢، ١٥٨، ١٦٣، شرح الأشموني جـ١/ ٧٨، ١٢٠، ٢٣٨، الخلاصة النحوية/ ١٧٢، وما بعدها، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٩٤، ١٢١، ٢١٧، الأصول دراسة إيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب/ ١٢٢، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها/ ١١٧، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ١٤، التضام والتعاقب في الفكر النحوي/ ١١٥ وما بعدها، الافتقار في النحو العربي/ ٢٠.

(٨) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها/ ١١٨، ٢٢٤ وما بعدها، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي/ ٣١.

١٥- حرف العطف يفتقر إلى المعطوف[1].

١٦- أداة النداء تفتقر إلى المنادى[2].

١٧- أداة نصب المضارع تفتقر إلى المضارع[3].

١٨- أداة جزم المضارع تفتقر إلى المضارع[4].

١٩- أداة الشرط تفتقر إلى جملة الشرط وجملة الجواب[5].

٢٠- أداة التحضيض تفتقر إلى الفعل[6].

٢١- أداة العرض تفتقر إلى الفعل[7].

٢٢- (كم وكأين وكذا) يفتقر كل منها إلى تمييز[8].

٢٣- أداة الاستفهام تفتقر إلى المستفهم عنه[9].

٢٤- حرف الجواب[10] يفتقر إلى جملة الجواب.

---

(١) انظر: البيان فى روائع القرآن جـ١/ ٨٩، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٩٤، ١٢٦، ١٥٦، ٢١٧، ٢٢٥، التمهيد فى اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها/ ٤٢، الخلاصة النحوية/ ٨٠، علاقات الاقتران فى الجملة العربية/ ١٤، التضام والتعاقب فى الفكر النحوى/ ١١٧.

(٢) انظر: شرح الكافية جـ١/ ٣١٤، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٩٤، ٢٢٤ وما بعدها، علاقات الاقتران فى الجملة العربية/ ١٥.

(٣) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ٢١٧، ٢٢٥، علاقات الاقتران فى الجملة العربية/ ١٤.

(٤) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢١٧، ٢٢٥، علاقات الاقتران فى الجملة العربية/ ١٤.

(٥) انظر: المقتضب جـ٢/ ٤٥، الخصائص جـ٢/ ٣٩٧، شرح المفصل جـ١/ ١٧٢، جـ٢/ ١١٧، جـ٣/ ٢٧٩، جـ٤/ ٨٢ وما بعدها، ١٠٢، ٢٢٠، ٢٢٢، دلائل الإعجاز/ ٧ من المدخل، ارتشاف جـ٢/ ٥٥١، همع جـ٢/ ٤٥٣، شرح الكافية جـ٣/ ٢٦٧، شرح الأشمونى جـ٤/ ٢١، ٢٣، الأساليب الإنشائية فى النحو العربى/ ١٤٨، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٢٤ وما بعدها.

(٦) انظر: شرح الكافية جـ١/ ٤١٤، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٢٠، ٢٢٤ وما بعدها، علاقات الاقتران فى الجملة العربية/ ١٥.

(٧) انظر: شرح الكافية جـ١/ ٤١٤ اللغة العربية معناها ومبناها / ٢٢٠، ٢٢٤ وما بعدها، علاقات الاقتران فى الجملة العربية / ١٥.

(٨) انظر: شرح الأشمونى جـ٤/ ١١٧، ١٢٠ وما بعدها، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢١٧، الخلاصة النحوية/ ٨٠، ١٦٨، علاقات الاقتران فى الجملة العربية ١٤/ ٤٣.

(٩) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٢٤ وما بعدها.

(١٠) أعنى الحروف التى يجاب بها على الاستفهام المنفى والاستفهام غير المنفى من نحو: بلى، ونعم، ولا.

٢٥- الحرف (قد) يفتقر إلى الفعل[1].

٢٦- حرف التسويف يفتقر إلى الفعل[2].

وللبحث على الإحصاء السابق للألفاظ المفتقرة تأصلا ملاحظات، يعرضها فيما يلي: -

أولا:أن الألفاظ المفتقرة افتقارا متأصلا محصورة العدد، فهي-كما يتضح من الترقيم السابق – ست وعشرون مجموعة، بعض المجموعات تشمل لفظا واحدا كما في المجموعات أرقام ١ ، ٥ ، ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٤ ، ٢٥، وبعضها الآخر يشمل لفظين كما في المجموعة رقم ٢٦ وبعضها يشمل أكثر من لفظين كما في بقية المجموعات، وقد يصل عدد ألفاظ بعض المجموعات إلى أكثر من عشرين لفظا كما هو حال حروف الجر "المجموعة رقم ١٢"، ومع هذا فإن هذه الألفاظ المفتقرة تأصلا تبقى محصورة العدد غير قابلة للزيادة أو النقص[3].

ثانيا : أن هذه الألفاظ جميعها – عدا المثنى من (أسماء الإشارة والأسماء الموصولة) بالإضافة إلى بعض الأسماء الملازمة للإضافة – تدخل تحت قسم الألفاظ المبنية في النحو العربي، مما يفهم منه أن الألفاظ المفتقرة تأصلا متأصلة في حقل البناء، كما أن جميع ألفاظ هذا النوع من الافتقار تدخل – كذلك – تحت قسم الجامد من الألفاظ العربية، ومعنى ما سبق أن الألفاظ المفتقرة تأصلا جامدة وطابعها العام البناء[4] ولا يتطرق الإعراب إلا إلى القليل النادر من ألفاظها، كما لا يتطرق التعريف إلا إلى القليل النادر من هذه الألفاظ من نحو: الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة.

---

(١) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٢٥، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ١٥.

(٢) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٢٥، ٢٤٥.

(٣) انظر:الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب/ ١٢٢، ١٢٧، البيان في روائع القرآن جـ١/ ٣٢، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها/ ٤٠.

(٤) انظر: الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب/ ١٢٢، ١٢٧، ١٤٦، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها/ ٣٤، ٣٦، ١١٧.

ثالثا : أن هذه الألفاظ لا تنتظمها روابط اشتقاقية كالتى بين الكلمات المعجمية، وإنما تعد كل لفظة منها قائمة بذاتها، وقصارى ما ينسب إلى أى منها من الروابط التى تربطها بغيرها هو المشاركة فى الوظيفة كالذى يربط بين أدوات الاستفهام أو الشرط[1].

رابعا: أن هذه الألفاظ لا يمكن - فيما عدا الضمائر والإشارات والموصولات- أن ترتب ترتيبا جدوليا، يقوم مثلا على محاور التكلم وفروعه والإفراد وفروعه والتذكير والتأنيث إلخ[2].

خامسا : أنه يمكن تصنيف هذه المجموعات من الألفاظ إلى أربعة أنواع :

١- ألفاظ تفتقر افتقارا متأصلا إلى مفرد -ليس جملة ولا شبه جملة- ولا تفيد معنى إلا معه وبه، مثل : (ال) المعرفة، و لام الابتداء، وواو المعية، وأداة الاستثناء، وحروف الجر.

٢- ألفاظ تفتقر افتقارا متأصلا إلى جملة ولا تفيد معنى إلا بذكر الجملة كاملة، وإذا حذفت الجملة فلابد من قرينة تقوم مقام الجملة بعد حذفها فى إيضاح معنى اللفظة المفتقرة افتقارا متأصلا مثل : الأسماء الموصولة (وما ولا ولات وإن) المشبهات بليس، وإن وأخواتها و(لا) التى لنفى الجنس[3].

٣- ألفاظ تفتقر افتقارا متأصلا إلى جملتين ولا تفيد هذه الألفاظ معنى إلا بعد تضام الجملتين المفتقر إليهما تأصلا مع هذه الألفاظ مثل : أدوات الشرط.

٤- ألفاظ هي مفتقرة تأصلا إلى غيرها مما يتم به معناها، لكن ما تفتقر إليه قد يكون مفردا - ليس جملة ولا شبه جملة - وقد يكون جملة وذلك مثل : أدوات الاستفهام والأسماء الملازمة للإضافة، فأدوات الاستفهام - عدا الحرفين (هل والهمزة) فإنهما مفتقران تأصلا إلى جملة فقط[4] - تفتقر تأصلا إلى المستفهم عنه

---

(١) انظر : التمهيد فى اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها/ ٣٦.
(٢) انظر: التمهيد فى اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها/ ٣٦ وما بعدها.
(٣) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٢٦ وما بعدها، البيان فى روائع القرآن جـ١/ ٢٤ وما بعدها، وحدة الأبنية واختلاف الأنظمة/ ٣٧.
(٤) انظر: ٤٥ من هذا البحث.

وقد يكون المستفهم عنه مفردا نحو : متى النصر ؟ ، وقد يكون المستفهم عنه جملة نحو : متى رحل زيد؟ وذلك حسب مراد السائل من سؤاله، وكذلك الأسماء الملازمة للإضافة فمنها ما يلازم الإضافة إلى مفرد نحو : كلا وكلتا وعند وسوى وأولو وأولات، ومنها ما يلازم الإضافة إلى جملة نحو : حيث وإذا و إذ.

سادسا : أن الألفاظ التى تفتقر تأصلا إلى مفرد إذا ضامت هذا المفرد خرجت عن إبهامها وشيوعها إلى الإفادة غير الكاملة أو التى لا يحسن السكوت عليها، وهذه الإفادة الناقصة ما كانت لتستفاد إلا بمضامة المفرد المفتقر إليه إلى اللفظة المفتقرة تأصلا وحتى تكتمل الإفادة ويحسن السكوت لابد من مضامة لفظة أخرى ثالثة أو جملة أخرى - حسب المقصود من الكلام - إليها[1]، ومعنى هذا أن اللفظة المفتقرة تأصلا خرجت مع ضميمتها إلى حقل آخر من الافتقار، هو حقل الافتقار غير المتأصل، فإذا قلنا: إن (لن) مفتقرة تأصلا إلى المضارع، فإنه بعد أن تضام (لن) المضارع فإنه (المضارع) لا يزال فى افتقار إلى الفاعل لتتم الفائدة ويحسن السكوت فإذا قلنا: (لن ينتصر) ثم سكتنا فإن (لن)- وهي مفتقرة تأصلا إلى المضارع - قد أفادت مع المضارع فائدة ناقصة وهي عدم الانتصار، ولكنهما (لن والمضارع) ما زالا فى حاجة إلى ما يتم به المعنى ويحسن به السكوت، وهو فاعل ينتصر فإذا تضام فاعل من نحو (الباطل) إلى (لن والمضارع) اكتملت الفائدة وحسن السكوت، وافتقار الفعل (ينتصر) إلى الفاعل (الباطل) افتقار غير متأصل[2]، ومثل (لن) فيما سبق أداة التعريف "ال" فى كونها مفتقرة إلى اسم نكرة، وبعد أن تضام الاسم النكرة فإنه (الاسم النكرة) لا يزال فى حاجة إلى متمم للمعنى فإذا قلنا : (الولد) فإن هذه اللفظة - وإن أفادت معنى معجميا - تبقى فى حاجة إلى خبر عنها يتمم معناها، وقد يكون الخبر جملة أو مفردا، فإذا تضام خبر من نحو: مجتهد أو يجتهد تمت الفائدة وحسن السكوت، وافتقار المبتدأ إلى الخبر افتقار غير متأصل[3]، وهكذا باقى الألفاظ المفتقرة تأصلا إلى مفرد.

---

(١) انظر : الخلاصة النحوية / ١٧.

(٢) انظر : ٥٦من هذا البحث.

(٣) انظر : ٥٥ من هذا البحث.

ويستثنى من هذه الألفاظ (يا) النداء فإنها إذا ضامت المنادى اكتمل المعنى يقول ابن جنى عن (يا) النداء: "إذا قلت : يا عبد الله تم الكلام بها وبمنصوب بعدها، فوجب أن تكون هي كأنها الفعل المستقل بفاعله والمنصوب هو المفعول بعدها"(١).

سابعا: أن الألفاظ المفتقرة تأصلا إلى جملة إذا ضامت هذه الجملة فإن معناها يكتمل ويحسن السكوت عليه، نحو : إن الصدق منجاة، ويستثنى من هذه الألفاظ - المفتقرة تأصلا إلى جملة- الاسم الموصول، و(أنّ)- من أخوات (إنّ) - و واو الحال، فالاسم الموصول بعد مضامة جملة الصلة لا يحسن السكوت عليهما، ولا تكتمل الفائدة بهما (٢)، حيث إن الاسم الموصول له محل إعرابي وجملة الصلة لا محل لها، ولا يكتمل معنى باسم له محل وجملة لا محل لها، فلابد- إذن - للاسم الموصول وجملة الصلة من لفظ يمثل بابا نحويا يضام الاسم الموصول، فإذا قلنا (الذى صام رمضان) ثم سكتنا ، فإن الاسم الموصول هنا (الذى) قد خرج بمضامته جملة الصلة (صام رمضان)عن افتقاره المتأصل إلى الافتقار غير المتأصل، ولكى يكتمل المعنى لابد من مضامة لفظ آخر مثل : فاز الذى صام رمضان أو الذى صام رمضان المسلم أو غير ذلك.

أما (أنَّ) فإن صلتها تكون مفيدة قبل دخول (أنَّ) عليها، فإذا قلنا: أنَّ زيدا منطلق فالجملة قبل دخول (أن) هي (زيد منطلق) وهي مفيدة إفادة كاملة، أما بعد دخول (أنَّ) عليها صارت الجملة غير تامة الفائدة ولا يحسن السكوت عليها، وتحتاج إلى مضامة لفظ آخر أو جملة أخرى لتتم الفائدة(٣)، نحو : علمت أن زيدا منطلق، وبلغنى أن زيدا منطلق، وبهذا تكون الجملة السابقة مرت بمرحلتين:

---

(١) الخصائص جـ٢/ ٦٥، الجمل فى النحو / ١٠٧.

(٢) انظر : شرح المفصل جـ٣ / ٥٥٥ ، الأساليب الإنشائية فى النحو العربى / ١٨ وما بعدها.

(٣) انظر: شرح المفصل جـ٣/ ٥٥٤ وما بعدها، جـ٤/ ٨٢، الظواهر اللغوية فى التراث النحوى/ ٢٤٥ وما بعدها.

الأولى: افتقار (أنَّ) تأصلا إلى اسم وخبر ثم افتقار (أنَّ) ومعموليها افتقارا غير متأصل إلى ضميمة تتم بها الفائدة، يقول ابن جنى -رحمه الله- :"باب فى التام يزاد عليه فيعود ناقصا : هذا الموضع ظاهره ظاهر التناقض، ومحصوله صحيح واضح وذلك قولك : قام زيد، فهذا كلام تام فإن زدت عليه، فقلت : إنْ قام زيد، صار شرطا، واحتاج إلى جواب، وكذلك قولك: زيد منطلق، فهذا كلام مستقل، فإذا زاد عليه (أن) المفتوحة فقال : أن زيدا منطلق، احتاج إلى عامل يعمل فى أن وصلتها، فقال : بلغنى أن زيدا منطلق ونحوه... وجماع هذا أن كل كلام مستقل زدت عليه شيئا غير معقود بغيره، ولا مقتض لسواه، فالكلام باق على تمامه قبل المزيد عليه، فإن زدت عليه شيئا مقتضيا لغيره معقودا به عاد الكلام ناقصا، لا لحاله الأولى، بل لما دخل عليه معقودا بغيره"[1] فابن جنى فى هذا النص يؤكد أن الكلام إذا كان مفيدا فائدة يحسن السكوت عليها وزيدت عليه ألفاظ غير مفتقرة إلى غير هذا الكلام، فإن الكلام يبقى على فائدته التامة قبل هذه الزيادة، دون أن ينقص ، بل تزيد الإفادة التى فى الكلام بمقدار ما فى الزيادة من معانٍ جديدة وذلك نحو قولنا : زيد منطلق صباحا، وزيد منطلق مسرورا، فجملة (زيد منطلق) تامة الفائدة قبل دخول (صباحا ومسرورا) وبعد دخولهما لم تنقص الفائدة وإنما زادت بما فى الزيادة من معانى تحديد الوقت للانطلاق وبيان هيئة المنطلق، ولم تنقص الفائدة فى الكلام لأن الزيادة كانت تتعلق بما هو موجود فى الكلام وليس بما فى خارج الكلام حيث إن (صباحا) تتعلق باسم الفاعل (منطلق) و (مسرورا) تتعلق بصاحبها (زيد) فى حين أنه إذا زيدت – على هذا الكلام التام – ألفاظ مقتضية – مفتقرة ومستدعية ومعقودة فى إفادتها بغير هذا الكلام، ذهبت عن هذا الكلام التام صفة التمام بسبب هذه الزيادة المفتقرة إلى غير هذا الكلام، وحتى تعود صفة التمام إلى الفائدة التى تستفاد

---

(١) الخصائص جـ٢/ ٦٢، الأشباه والنظائر فى النحو جـ٢/ ٣٠٠، الظواهر اللغوية فى التراث النحوى/ ٢٤٥ وما بعدها

من هذا الكلام،لابد من أن تضام هذه الزيادة ما تفتقر إليه وما هي معقودة به، مفردا كان أو جملة.

وفي هذا السياق يقول ابن يعيش -رحمه الله-: "لو قلت إن تأتني وسكت، لا يكون كلاما حتى تأتي بالجملة الأخرى، فهو نظير المبتدأ الذي لابد له من الخبر، ولا يفيد أحدهما إلا مع الآخر، فالجملة الأولى كالمبتدأ والجملة الثانية كالخبر، فهو من التام الذي يزاد عليه فيصير ناقصا نحو: قام زيد، فهذا كلام تام، فإذا زدت عليه (إنْ)، وقلت: إنْ قام زيد، صار ناقصا لا يتم إلا بجواب، ومثله المبتدأ والخبر نحو قولك: زيد قائم، فإذا زدت عليه (أنَّ) المفتوحة وقلت: أنَّ زيدا قائم، استحال الكلام إلى معنى الإفراد بعد أن كان جملة، ولا ينعقد كلاما إلا بضميمة إليه نحو قولك: بلغني أن زيدا قائم، فبضميمة بلغني إليه صار كلاما"[1]. ولنلاحظ عبارة "ولا ينعقد كلاما إلا بضميمة إليه"، وعبارة "فبضميمة بلغني إليه صار كلاما" فهذا الكلام من ابن يعيش توضيح لدور الافتقار في انعقاد الكلام، وتمام الفائدة من هذا الكلام وأنه من دون أن تتضام الألفاظ المفتقرة إلى ضمائمها لا يصير الكلامُ كلاما.

أما (واو) الحال فإن الكلام السابق المنقول عن ابن جني وابن يعيش يجري عليها كما جرى على (أنَّ)، فالجملة التي صارت حالا بدخول (الواو) كانت تفيد فائدة يحسن السكوت عليها قبل دخول (الواو) الحالية عليها نحو قولنا : زيد قائم، فإذا دخلت عليها (الواو) الحالية نحو : وزيد قائم، احتاجت – افتقرت – الواو والجملة بعدها إلى جملة أخرى تتمم بها الفائدة التي عادت ناقصة بزيادة (الواو)، فإذا صار الكلام -مثلا-: جاء عمرو وزيد قائم أو جاء عمرو وما قام زيد تمت الفائدة وحسن السكوت .

ثامنا : أن الألفاظ التي تفتقر تأصلا إلى جملتين – أدوات الشرط – يجري عليها أيضا كلام ابن جني وكلام ابن يعيش في النصين السابقين، فالجملة التي صارت

(١) شرح المفصل جـ٤/ ٨٢، الأشباه والنظائر في النحو جـ٢/ ٣٠٠، الظواهر اللغوية في التراث النحوي/ ٢٤٥ وما بعدها.

شرطا بدخول أداة الشرط عليها كانت مفيدة فائدة تامة يحسن السكوت عليها قبل زيادة أداة الشرط، نحو : قام زيد، فإذا زدت (إنْ) وصار الكلام : إنْ قام زيد، عاد الكلام إلى النقصان، واحتاج إلى مضامة جملة أخرى، لتكون جواب الشرط، فيصير الكلام مثلا: إن قام زيد خرج عمرو، ولا تكتمل الفائدة إلا بالأركان الثلاثة جميعا الأداة المفتقرة تأصلا والجملتين اللتين تفتقر إليهما[1].

تاسعا : أن الألفاظ التي هي مفتقرة تأصلا إلى غيرها مما يتم به معناها والتي قد يكون ما تفتقر إليه مفردا وقد يكون جملة وهي – كما سبق[2] – أدوات الاستفهام والأسماء الملازمة للإضافة، نعرض لها كما يلي : أما أدوات الاستفهام فإنها إذا ضامت المستفهم عنه – سواء أكان مفردا أم جملة – أفادت – فائدة يحسن السكوت عليها، فإذا قلنا : مَنْ عليٌّ؟ فالفائدة تامة، وإذا قلنا : مَنْ يعرف عليا؟ فالفائدة كذلك تامة، والأداة في الجملتين هي (مَنْ) ، إلا أن الضميمة التي ضامت الأداة في الجملة الأولى تختلف عنها في الجملة الثانية ، ففي الجملة الأولى كانت الضميمة مفردا، وفي الجملة الثانية كانت الضميمة جملة، ومعلوم أن المفرد الذى تفتقر إليه أداة الاستفهام لا يفيد فائدة تامة قبل دخول الأداة عليه ومضامتها له، أما الجملة التي تفتقر إليها الأداة فإنها قد تفيد –قبل دخول الأداة عليها–فائدة تامة نحو : متى يخرج علي ؟، وقد لا تفيد –قبل دخول الأداة عليها- نحو: من صام اليوم؟ وذلك لعدم تحديد مرجع ضمير الفاعل في قولنا : صام اليوم، وبعبارة أخرى فإن الجملة التي تدخل عليها أداة الاستفهام تفيد قبل دخول أداةالاستفهام عليها ومضامتها لها في حال دون حال: تفيد في حال كون الأداة ليست ركنا أساسيا من ركني الجملة الاسمية، أي : إذا لم تكن الأداة في موقع المبتدأ أو في موقع الخبر، وكانت في موقع الفضلة[3]،

---

(١) انظر: شرح المفصل جـ١/ ١٧٢، جـ٢/ ١١٧،جـ٣/ ٢٧٩، جـ٤/ ٢٢٠، ٢٢٢، الخصائص جـ٢/ ٣٩٧، شرح الكافية جـ١/ ٣١٤، ارتشاف جـ٢/ ٤، همع جـ٢/ ٤٥٣ شرح الأشموني جـ١/ ٥٧، الأساليب الإنشائية في النحو العربي/ ١٨ وما بعدها.

(٢) انظر : ٣٨ وما بعدها من هذا البحث.

(٣) أي كانت الأداة في موقع الظرف نحو: متي يخرج أحد؟ أو أين ذهب أحد؟ أو كانت في موقع المفعول به نحو : ما أكل زيد؟ أو كانت في موقع المفعول المطلق نحو : كم ضربة ضربت الولد؟

ولا تفيد إذا كانت الأداة فى موقع المبتدأ أو فى موقع الخبر، كما فى نحو: من لي منجدا؟ وأين زيد؟

وأما الأسماء الملازمة للإضافة فمنها ما يلازم الإضافة إلى المفرد نحو : كلا وكلتا وأولو وأولات، ومنها ما يلازم الإضافة إلى جملة نحو : حيث وإذ وإذا، وما يلازم الإضافة إلى مفرد لا يفيد فائدة تامة بعد مضامة هذا المفرد نحو : (كلا الرجلين) و(أولو العقول) وكذلك المفرد المفتقر إليه لا يفيد فائدة تامة قبل المضامة، ولذلك فهما – اللفظ المفتقر تأصلا والمفرد المفتقر إليه – مفتقران افتقارا غير متأصل إلى لفظ آخر، أو جملة أخرى يمثل أو تمثل بابا نحويا؛ لتتم الفائدة بتضام الجميع نحو : كلا الرجلين مجتهد، أو كلا الرجلين يجتهد.

أما ما يلازم الإضافة إلى جملة، فإنه بعد مضامته للجملة لا يفيد فائدة يحسن السكوت عليها نحو : حيث يجلس عليٌّ، إلا أن يضاما – اللفظ المفتقر والجملة المفتقر إليها – جملة أخرى، ولابد من كونها جملة، فلا تكتمل الفائدة بمضامة مفرد لهما، فلا يقال : محمد حيث يجلس أحمد، ولا زيد إذ قام عمرو، ولا سعاد إذا قام زيد، وإنما يقال : اجلس حيث يجلس على، وجئتك إذ قام زيد، آتيك إذا قام زيد، هذا، والجملة التى تضاف إلى ما يلازم الإضافة إلى جملة مفيدة فائدة تامة قبل دخول الألفاظ المفتقرة عليها نحو : يجلس عليٌّ، وقام زيد، مما يذكر – هنا – بقول ابن جنى وقول ابن يعيش فى النصين السابقين(١)، من أن الكلام يكون تاما فإذا زيدت عليه ألفاظ مفتقرة إلى غير هذا الكلام، عاد الكلام ناقصا لا لحالة الأولى، بل لما دخل عليه معقودا بغيره.

وأود هنا أن أسجل ملاحظة هامة، هي أن هناك فارقا بين أدوات الاستفهام، وبين الأسماء الملازمة للإضافة فيما سبق ذكره فى هذه الملاحظة، حيث إن كل أداة من أدوات الاستفهام – عدا الحرفين : هل والهمزة (٢)– تفتقر إما إلى مفرد وإما إلى جملة، بمعنى أن الأداة الواحدة تفتقر تأصلا إلى غيرها مما يتمم معناها؛ وهذا الخبر

---

(١) انظر : ٤١، ٤٢ من هذا البحث.

(٢) انظر : ٣٨، ٤٥ وما بعدها من هذا البحث.

قد يكون مفردا وقد يكون جملة، وذلك حسب مراد السائل من سؤاله – وقد سبقت الإشارة إلى ذلك(١) – وهذا خلاف ما يلازم الإضافة من الأسماء ، فما يلازم الإضافة من الأسماء إلى مفرد لا يضاف إلى جملة وما يلازم الإضافة من الأسماء إلى جملة، لا يضاف إلى مفرد إلا فى الشاذ، بمعنى أن اللفظة الواحدة من الألفاظ الملازمة للإضافة لا تفتقر تأصلا إلا إلى نوع واحد، إما إلى مفرد وإما إلى جملة.

وهنا قد يأتى اعتراض مفاده : لمَ لمْ تجعل ما يلازم الإضافة إلى مفرد مع النوع الأول الذى هو الألفاظ التى تفتقر تأصلا إلى مفرد(٢) ، وتجعل ما يلازم الإضافة إلى جملة مع النوع الثاني الذى هو الألفاظ التى تفتقر تأصلا إلى جملة؟ (٣) والجواب أن النوعين معا – ما يلازم الإضافة إلى مفرد وما يلازم الإضافة إلى جملة – يعالجان فى كتب النحاة فى باب نحوى واحد هو باب الإضافة، وقد وضعا معا فى مجموعة واحدة من المجموعات التى ذكرتها مرقمة من قبل، وهي المجموعة رقم (١٣) (٤)، والمعالجة السابقة لباقى الأنواع(٥) كانت معالجة لمجموعات الألفاظ، ولم تكن معالجة لألفاظ المجموعات.

وهذا الجواب يجرى أيضا على الحرفين (هل والهمزة) من بين أدوات الاستفهام، حيث إنهما يفتقران تأصلا إلى جملة فقط نحو: هل محمد منطلق؟ وأمحمد منطلق؟ ولا يجوز دخولهما على المفرد، فلا يقال فى الاستفهام: أمحمد؟ ولا : هل محمد؟ فى حين أن باقي أدوات الاستفهام تفتقر إما إلى جملة وإما إلى مفرد – كما سبقت الإشارة إلى ذلك(٦)، وإذا كانت الجملة التى تفتقر إليها بقية أدوات الاستفهام عدا الحرفين تفيد – قبل دخول أداة الاستفهام عليها – فى حال دون حال وقد سبق بيان ذلك(٧)

---

(١) انظر : ٣٨ ، ٤٥ وما بعدها من هذا البحث.

(٢) انظر : ٣٨ ، ٣٩ من هذا البحث.

(٣) انظر : ٣٨ ، ٣٩ وما بعدها من هذا البحث.

(٤) انظر : ٣٥ من هذا البحث.

(٥) أعنى بالأنواع تلك الأنواع الأربعة التى سبق تقسيم مجموعات الألفاظ المفتقرة تأصلا إليها . انظر: ٣٨ وما بعدها من هذا البحث .

(٦) انظر : ٣٨ ، ٤٥ وما بعدها من هذا البحث.

(٧) انظر: ٤٣ من هذا البحث.

فإن الجملة التى يفتقر إليها أي من الحرفين (هل، الهمزة) لا تكون إلا مفيدة فائدة تامة يحسن السكوت عليها قبل دخول حرف الاستفهام عليها إذ إن كلا من الحرفين لا يدخل إلا على جملة مستوفية عناصر بنائها، وقد يأتى اعتراض ثان مفاده : أنه ما دام الأمر كما ذكرت [1] من أن الألفاظ التى تلازم الإضافة إلى جملة بعد أن تضام هذه الجملة التى تلازم الإضافة إليها فإن المعنى لا يكتمل ولا يحسن السكوت فإذا قلت – مثلا : حيث جلس عليٌّ، فإن اللفظة (حيث) مع جملة (جلس عليّ) – بعد أن تضامتا – ما زالتا فى افتقار إلى جملة أخرى من نحو: اجلس لتصبح: اجلس، حيث جلس عليٌّ، فتكتمل الفائدة ويحسن السكوت، وإذا كان الأمر كذلك فلمَ لمْ تجعل هذه الألفاظ التى تلازم الإضافة إلى جملة من النوع الثالث – الألفاظ المفتقرة تأصلا إلى جملتين – كما هو حال أدوات الشرط [2]؟ والجواب: أن أدوات الشرط مفتقرة تأصلا إلى الجملتين معا بحيث إذا ذكرت الأداة توقع القارئ أو السامع وجود جملتين فى الكلام إحداهما للشرط والأخرى للجزاء، أما ما يلازم الإضافة إلى الجملة فإنه مفتقر تأصلا إلى جملة واحدة هي الجملة التى تضاف إلى هذا اللفظ، وكذلك فإنه إذا ذكرت لفظة من الألفاظ الملازمة للإضافة إلى جملة لم يتوقع السامع جملتين إنما يتوقع جملة واحدة.

ونخلص مما سبق من ملاحظات بدءا من الملاحظة الخامسة حتى الملاحظة التاسعة إلى حقيقة هامة مفادها أن "الافتقار فى اللفظ دليل فقر فى الدلالة" [3].

عاشرا: أن بعض الألفاظ المفتقرة تأصلا عندما تضام ضمائمها – مفردات أو جملا – تحدث معنى فى الكلام مغايرا للمعنى الذى يحدثه البعض الآخر من الألفاظ المفتقرة تأصلا مع ضمائمها، من جهة بداية وجود المعنى [4] فى الكلام. ونوضح هذا بمثالين : –

---

(١) انظر : ٤٤ من هذا البحث.

(٢) انظر :٣٨، ٤٢ وما بعدها من هذا البحث.

(٣) البيان فى روائع القرآن جـ٢/ ٩٣.

(٤) أقصد بالمعنى هنا : المعنى الذى حدث فى الجملة بدخول اللفظ المفتقر تأصلا فى التركيب.

١ - لزيدٌ منطلق

٢ - ذهب محمد ثم على

فلام الابتداء فى الجملة الأولى حرف مفتقر افتقارا متأصلا إلى المبتدأ، غير أنه قبل دخول هذه اللام كانت الجملة مكتملة المعنى وتامة الفائدة، حيث كانت الجملة: زيد منطلق، فلما دخلت اللام أحدثت معنى جديدا زائدا على معنى الجملة الأصلى، والمعنى الحادث - وهو التوكيد -حدث متأخرا عن المعنى الأصلى للجملة وهو (انطلاق زيد).

أما فى الجملة الثانية، فإن (ثم) حرف عطف مفتقر افتقارا متأصلا كذلك، غير أن المعنى الذى أحدثه الحرف (ثم) - وهو إفادة أن ذهاب على كان بعد ذهاب محمد - حدث بعد دخول الحرف (ثم) لأن دخول الحرف (ثم) هو علة وجود المعنى، أى أن وجود الحرف فى التركيب سابق على حدوث المعنى الأصلى للجملة، لأن الحرف (ثم) هو المحدث للمعنى.

وبعبارة أخرى فإن الأدوات الداخلة على الجمل تحدث معنى جديدا بعد المعنى الأصلى للجملة الموجودة قبل دخول الأداة، والأدوات الداخلة على المفردات هى التى تحدث المعنى الأصلى للجملة التى تضم هذه الأدوات ومدخولاتها.

وهذا ما قاله الزمخشرى - رحمه الله - فى كتابه : المفرد والمؤلف عند الحديث عن نوع من أنواع المؤلف فى النحو العربى قال: "ومنها الحرف مع المؤلف نحو : لام الابتداء والقسم فى : لزيد منطلق (وإن ربك ليحكم بينهم)(١)، ووالله ليفعلن، ولقد فعل، وحرف الاستفهام والحروف الستة العوامل فى المبتدأ والخبر، ونواصب الفعل وجوازمه غير (إنْ)، وهلا ضربته، ولولا أكرمته، وأما زيد فمنطلق، ونحو حروف الجر والعطف، إلا أن بين القبيلين فصلا، وهو أن التأليف فيما دخلت عليه

---

(١) سورة النحل آية ١٢٤.

تلك الحروف سابق لدخولها، وفيها دخلت عليه هذه مقاود وله مساوق لأن دخولها علة التأليف ومقتضيه"[1].

فعبارة (إلا أن بين القبيلين فصلا) تعنى أنه (الزمخشرى) يفرق بين نوعين من تأليف الحروف مع مدخولاتها : الأول : ما أشار إليه بلفظة (تلك) والمشار إليه بها – فى النص المنقول– هو ما قبل كلمة (ونحو) وهى الأدوات الداخلة على الجمل.

النوع الثاني: ما أشار إليه بلفظة (هذه) والمشار إليه بها – فى النص المنقول – حروف الجر وحروف العطف، وهى الحروف الداخلة على المفردات.

ولنلاحظ أنه قال : إن التأليف فى النوع الأول سابق على دخول الأدوات، فى حين أن التأليف فى النوع الثاني مقاود ومساوق لدخول الأدوات.

حادى عشر : أن طابع الافتقار المتأصل فى هذه الألفاظ هو الذى صيرها من قرائن النحو "لأننا إذا علمنا ما تفتقر إليه الأداة؛ فإن الأداة عند حضورها فى السياق تدخل على مدخولها، فإذا وجدنا (إنْ) فهى قرينة الجملة الشرطية، فإذا لم تكن الجملة المذكورة قدرناها، وإذا وجدنا (إنَّ) فهى قرينة الجملة الإسمية، وإذا وجدنا (لم) فهى قرينة الفعل المضارع، وهلم جرا"[2].

ويقول الشيخ عبد القاهر الجرجاني – رحمه الله – فى هذه الملاحظة: "ومختصر كل الأمر أنه لا يكون كلام من جزء واحد، وأنه لابد من مسند ومسند إليه، وكذلك السبيل فى كل حرف رأيته يدخل على جملة : كإنَّ وأخواتها، ألا ترى أنك إذا قلت : (كأنَّ) يقتضى مشبها ومشبها به، كقولك : كأن زيدا الأسد، وكذلك إذا قلت (لو) و (لولا) وجدتهما يقتضيان جملتين تكون الثانية جوابا للأولى"[3].

---

(١) المفرد والمؤلف/ ٨٣ وما بعدها ، شرح المفصل جـ٣/ ٤٧٤ وما بعدها، شرح الكافية جـ١/ ٢٥، ظاهرة الربط فى التركيب والأسلوب العربى/ ٢٠ "مجلة مجمع اللغة العربية" جـ٦٣/ ١٩٨٨".

(٢) التمهيد فى اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها/ ٣٤، ٣٦، ٤٢ وما بعدها، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٢٣ وما بعدها، البيان فى روائع القرآن جـ١/ ٢٤ وما بعدها، ٣٢، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديرى المحلى / ٤٩ وما بعدها، وحدة البنية واختلاف الأنظمة/ ٣٧، التضام وقيود التوارد/ ١٠١، ١٠٣.

(٣) دلائل الإعجاز / ٧ من المدخل، شرح المفصل جـ٤/ ٨١ وما بعدها.

فالشيخ دلل على كون الأداة المفتقرة تأصلا قرينة على ما تفتقر إليه، لكنه اقتصر في تمثيله على الأدوات المفتقرة تأصلا إلى جملة أو إلى جملتين، ويمكن القول بأن الافتقار المتأصل باعتباره أحد وجوه قرينة التضام يعد مسوغا من مسوغات القبول بالتقدير(١) في النحو العربي استتارا وحذفا "فالاستتار والحذف إنما يكونان للعناصر التي تتطلبها عناصر أخرى، فيكون هذا التطلب أساسا لقبول تقدير المستتر أو المحذوف... وتتضافر معه بالطبع قرائن أخرى كسبق الذكر عند الحذف وكدلالة الصيغة(٢) عند الاستتار"(٣) فإذا وجدنا -مثلا- في السياق أداة شرط وبعدها فعل الشرط ولم نجد بعد هما جواب الشرط قلنا بحذف جواب الشرط واستعنا على تقديره بما قد يكون في السياق من سبق ذكر يدل على الجواب المحذوف، وإنما كان ذلك لعلمنا بافتقار أداة الشرط إلى جملة شرط وجملة جواب.

ثاني عشر : أن هذه الألفاظ المفتقرة تأصلا – في غالبها – ذات موقعية ثابتة بالنسبة لما تفتقر إليه تأصلا، سواء أكان المفتقر إليه مفردا أم جملة أم جملتين، يقول الأستاذ الدكتور/ تمام حسان: "فأما الأدوات الداخلة على الجمل فرتبتها – على وجه العموم – الصدارة، وأما الأدوات الداخلة على المفردات فرتبتها – دائما – رتبة

---

(١) انظر: البيان في روائع القرآن جـ١/ ٢٤ وما بعدها، التضام وقيود التوارد/ ١٠١، ١٠٣، ١٠٥، وحدة البنية واختلاف الأنظمة/ ٣٧، اللغة العربية معناها مبناها/ ٢٢٣ وما بعدها، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي/ ٤٠ ما بعدها، ٥٢.

(٢) دلالة الصيغة على تقدير المستتر لا تخص الألفاظ المفتقرة تأصلا، وإنما تخص الأبواب المفتقرة افتقارا غير متأصل، ففي قولنا: نعرف الفضل لأهله، البنت تجتهد، أنت تجتهد، الولد يجتهد، نقول: إن الفاعل المستتر في هذه الجمل على الترتيب هو (نحن ، هي ، أنت ، هو) والذي ساعدنا على هذا التحديد للفاعل الذي يفتقر إليه الفعل – كما سيأتي في ٥٦ ، ٦٠ ، ٦٢ وما بعدها ـ افتقارا غير متأصل هو دلالة الصيغة التي أتى عليها الفعل في كل جملة مما سبق، ففي الجملة الأولى دلت النون في (نعرف) على أن الفاعل (نحن) وفي الثانية دلت التاء في (تجتهد) مع سبق لفظة (البنت) على أن الفاعل (هي) وهكذا في الجملتين الثالثة والرابعة تدل الصيغة التي يرد عليها الفعل على تقدير الفاعل المستتر.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٢٤.

التقدم ... ولكل أداة من هذه الأدوات ضمائمها الخاصة، فهى تتطلب بعدها شيئا بعينه "(١).

فأستاذنا – هنا – يقسم الأدوات إلى قسمين : أدوات داخلة على جمل، وأدوات داخلة على مفردات، ويذكر أن لكل أداة من القسمين ما تفتقر إليه ولا تفتقر إلى غيره، ويشير سيادته إلى أن موقعية أدوات الجمل – على وجه العموم – التصدر(٢) لما تفتقر إليه من جمل، وذلك لتعطى لهذه الجمل المعنى الذى تفيده الأداة، أقصد: المعنى الوظيفى للأداة،أما موقعية الأدوات المفتقرة إلى مفردات فهى دائما التقدم على هذه المفردات المفتقر إليها فى داخل الجملة.

إذن نستطيع أن نقول: إن هذه الألفاظ المفتقرة تأصلا– فى عمومها – ذات موقعية ثابتة بالنسبة لما تفتقر إليه، أو نقول كما قال أستاذنا الدكتور/ تمام حسان – فى أكثر من موضع (٣)– إن هذه الألفاظ – فى عمومها – متأصلة وراسخة القدم فى حقل الرتبة المحفوظة(٤)، ويعلل أستاذنا لذلك بقوله إن هذه "الأدوات فى مجموعها من المبنيات فلا تظهر عليها العلامة الإعرابية، ومن ثم أصبحت كلها ذات رتبة شأنها فى ذلك شأن المبنيات الأخرى التى تعينها الرتبة على الاستغناء عن الإعراب"(٥)،

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٢٤ وما بعدها، وانظر فيه أيضا: ١٢٦ ، ١٦٥، مقالات فى اللغة والأدب / ٤٩ ، التمهيد فى اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها/ ٣٦ ، ١١٥، قرينة الرتبة وقيمتها فى النحو العربى / ١٢٥، الخلاصة النحوية / ٨٣ وما بعدها، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديرى والمحلى/ ٣٤، ٥٠، التضام فى النحو العربى/ ٤١.

(٢) انظر مفهوم الصدارة ف، ١١٤ من هذا البحث .

(٣) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها / ١٢١، ١٢٦، البيان فى روائع القرن جـ١/ ٤٦، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوى عند العرب / ١٢٢، ١٢٧، ١٤٦، التمهيد فى اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها/ ٣٦، ١١٧، الخلاصة النحوية/ ٨٣ وما بعدها، مقالات فى اللغة والأدب/ ٤٩، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديرى والمحل/ ٣١، ٣٤، ٥٠، التضام وقيود التوارد/ ١٠٢.

(٤) أحيل هنا إلى ما سبق من التفرقة بين الرتبة والموقعية. انظر : ١٩، ٢١، ٤٩ وما بعدها من هذا البحث وكذلك ف: ٩١ وما بعدها من هذا البحث.

(٥) اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٢٤، وانظر فيه أيضا/ ٢٠٨، آراء ثلاثة حول بعض مسائل الترتيب فى العلاقة النحوية (المسائل والأصول) / ٢١٥ "حوليات دار العلوم" العدد ١٣/ ١٩٩١ ، مقالات فى اللغة والأدب/ ٤٩، وانظر :٣٧ من هذا البحث.

فعلة تأصل هذه الألفاظ في حقل الرتبة المحفوظة أو الموقعية الثابتة - عند أستاذنا - قيام الموقعية الثابتة لهذه الألفاظ بدور العلامة الإعرابية حال غيابها.

فليس مقبولا عند النحاة أن يتقدم المجرور على الجار، أو المعطوف على حرف العطف، أو المستثنى على حرف الاستثناء، وهكذا، وليس مقبولا عندهم كذلك أن تتأخر أداة الشرط على جملة الشرط، أو أن تتأخر أداة الاستفهام عن المستفهم عنه، وهكذا، ويلاحظ أن العلاقة بين قرينتي التضام والرتبة قوية إذ لا تتصور الرتبة إلا بين متضامين، " فلا نكاد نجد متلازمين في اللغة العربية إلا وبينهما رتبة"[1]، وحيث إن الحديث الآن عن الافتقار المتأصل - من بين ظواهر التضام - فإن الرتبة تنظم الموقعية بين الألفاظ المفتقرة تأصلا وبين ما تفتقر إليه، فتحدد الرتبة أن موقع الألفاظ المفتقرة يكون أولا، وأن موقع الألفاظ المفتقر إليها يكون ثانيا في داخل الجملة، هذا عن الألفاظ المفتقرة إلى مفردات.

أما الألفاظ المفتقرة إلى جملة، فإن الرتبة تحدد أن موقعية الألفاظ المفتقرة في التصدر وأن الجمل المفتقر إليها تكون عقب هذه الألفاظ المتصدرة[2].

ولنلاحظ أن الألفاظ المفتقرة إلى مفردات تتقدم على هذه المفردات في داخل الجملة وليس لها مكان محدد لا يجوز أن تنتقل منه إلى غيره داخل الجملة، في حين أن الألفاظ المفتقرة إلى جملة تتصدر الجملة ، ولا يجوز أن يتقدم على هذه الألفاظ جزء من الجملة ومثال ذلك: شاهدت الطائر في الحديقة، ففي هذه الجملة حرف جر مفتقر إلى مجرور، وقد جاء المجرور بعده، ولا يمكن أن يأتي قبله، في حين أن

(١) التضام وقيود التوارد/ ١٠٢، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢١٠.

(٢) انظر: الخصائص جـ١/ ٣٥١، شرح المفصل جـ٢/ ٣١٤ وما بعدها، شرح الكافية جـ٣/ ١٥٠، وما بعدها، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤٢، جـ٤/ ٤٧٠، ارتشاف جـ١/ ٥٥٠، شرح الأشموني جـ٤/ ١١٧، ١٢٠. اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٢٦، ١٦٥، ٢٢٤ وما بعدها، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ٣٦، ١١٥ مقالات في اللغة والأدب/ ٤٩، الخلاصة النحوية / ٨٣ وما بعدها، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي / ٣٤، ٥٠، التضام وقيود التوارد/ ١٠٢، المدخل إلى دراسة النحو العربي: الجزء الأول/ ٣١٢، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية/ ٢٣٣ وما بعدها، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي / ١٠٦، ١١١، قرينة الربط في النحو العربي / ٣٥٢ وما بعدها علاقات الاقتران في الجملة العربية / ٤٣، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٢٣ ، منع اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية/ ١٢٨ وما بعدها.

اللفظين معا يجوز لهما أن يتنقلا داخل الجملة حسب المعنى الذى يريده المتكلم، أو نقول بعبارة أخرى: إن هذه الألفاظ ومدخولاتها حرة الرتبة فى الجملة بعامة(1)، فيجوز فى المثال السابق أن نقول : الطائرَ شاهدت فى الحديقة، وفى الحديقة شاهدت الطائر، وفى الحديقة الطائر شاهدت ، وهكذا الحال فى الألفاظ المفتقرة إلى مفردات، كل لفظ مع ما يفتقر إليه لهما حرية التنقل فى المواقع داخل الجملة حسب القواعد الخاصة بكل باب نحوى من حيث التقدم والتأخر داخل الجملة .

هذا ، ولا يجوز مثل ذلك فى الألفاظ المفتقرة إلى جملة، فلا يجوز فى الاستفهام أن نقول: صام مَنْ رمضان، ولا : صام رمضان مَنْ، وأنت تريد: مَن صام رمضان ؟

وهكذا يمكننا أن نقول : إن الافتقار المتأصل - باعتباره أحد ظواهر قرينة التضام - قرينة موافقة "إذ تسعى إلى ضم اللفق للفقه ، حفاظا على المعنى النحوى، وإبانة له، ورجوعا بالجملة إلى الأصول الثابتة التى قررها النحاة"(2).

وأعود بالحديث إلى بداية هذه الملاحظة - الثانية عشرة - فقد قلت (3)-:" إن هذه الألفاظ المفتقرة تأصلا - فى غالبها - ذات موقعية ثابتة بالنسبة لما تفتقر إليه، وقد كررت عبارة (على وجه العموم) ، أو عبارة (فى عمومها) ونقلت عن أستاذنا الدكتور/ تمام حسان قوله " فأما الأدوات الداخلة على الجمل فرتبتها - على وجه العموم - الصدارة، وأما الأدوات الداخلة على المفردات فرتبتها دائما رتبة التقدم".

فقد نصصت، ونبه أستاذنا على أن الألفاظ المفتقرة تأصلا - فى غالبها أو على وجه العموم - ولم يطلق الحكم على جميع الألفاظ، وذلك لأن هذا الحكم تستثنى منه ألفاظ هي : الضمائر وأسماء الإشارة، فالضمائر - ضمائر الغيبة - تفتقر - كما سبق(4) - إلى مرجع وهذا المرجع إما أن يكون متقدما لفظا و رتبة وهذا هو الأصل(5)

---

(1) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها / 121، المدخل إلى دراسة النحو العربى. الجزء الأول / 313، المعنى النحوى مفهومه ومكوناته/ 150 "مجلة الحصاد فى اللغة والأدب" العدد الأول السنة الأولى 1981.

(2) التضام وقيود التوارد / 103.

(3) انظر : 49 وما بعدها من هذا البحث.

(4) انظر: 34 من هذا البحث.

(5) انظر : 126، 249 وما بعدها ، 264 وما بعدها من هذا البحث.

نحو قوله تعالى (ونادى نوح ابنه)[1] ، وإما أن يكون متقدما لفظا لا رتبة نحو : أهلك الظالم ظلمُه، أو متقدما فى الرتبة دون اللفظ نحو قوله تعالى (فأوجس فى نفسه خيفة موسى)[2] أو متأخرا لفظا ورتبة[3] نحو قوله تعالى (إنه لا يفلح الظالمون)[4] فهذه الأحكام الخاصة بالموقعية بين الضمير ومرجعه تخالف فى جلها الحكم السابق القائل: بأن الألفاظ المفتقرة تأصلا إما أن تكون لها الصدارة - إذا كانت مفتقرة إلى جملة - وإما أن يكون لها التقدم - إذا كانت مفتقرة إلى مفردات - فالضمير - وهو المفتقر - فى ثلاث حالات من حالاته الأربع يكون هو المتأخر، والمرجع - وهو المفتقر إليه - يكون هو المتقدم، وهذا عكس الحكم السابق، بل إن الحالة الرابعة من حالات الموقعية بين الضمير ومرجعه- وهى الشاذة عند النحاة- هى التى توافق الحكم السابق لأن الضمير - المفتقر - يكون هو المتقدم، والمرجع - المفتقر إليه- يكون هو المتأخر.

هذا، وقد نص على هذا الاستثناء أستاذنا الدكتور/ تمام حسان، حيث قال :"هذه الكلمات التركيبية راسخة القدم فى مجال الرتبة، فمنها: ماله الصدارة، ومنها : ما رتبته التقديم، ومنها : ما رتبته التأخير كالضمير الذى يعود فى الأصل على متقدم فى اللفظ أو فى الرتبة أو فى كليهما"[5].

وأما أسماء الإشارة فإن المشار إليه - المفتقر إليه - تارة يكون متأخرا - وهذا يتفق مع الحكم السابق - وأخرى يكون متقدما- وهذا يخالف الحكم - نحو قوله تعالى (ذلك الكتاب لا ريب فيه)[6] ونحو قوله تعالى (ولباس التقوى ذلك خير)[7].

---

(١) سورة هود آية ٤٢.

(٢) سورة طه آية ٦٧.

(٣) هذه الحالة ترد فى سبعة مواضع. انظر هذه المواضع والمراجع التى ذكرتها فى : ٢٦٤ وما بعدها من هذا البحث.

(٤) سورة الأنعام آية ٢١.

(٥) التمهيد فى اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ٣٦ اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢١٥، الخلاصة النحوية/ ٩٢، البيان فى روائع القرآن جـ١/ ١٥٠ وما بعدها، القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية/ ١١٨ وما بعدها.

(٦) سورة البقرة آية ٢.

(٧) سورة الأعراف آية ٢٦.

كما أن الألفاظ المفتقرة إلى جمل لها الصدارة – كما سبق [1]– غير أن هذه الصدارة هذه الألفاظ ليست على إطلاقها، بل يستثنى منها أن يتقدم على أحد هذه الألفاظ حرف من حروف العطف، يقول أستاذنا الدكتور/ تمام حسان :" ومن ثم تصبح الصدارة لأدوات هذه الجمل نسبية ومقيدة بعدم العطف أو مفتقرة معه، فإذا قيل بصدارة أداة النداء أو القسم أو الشرط أو التمنى أو غير ذلك فمع إسقاط احتمال حرف العطف، انظر مثلا إلى الشواهد التالية:

١- (ويا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة)[2].

٢- (فورب السماء والأرض إنه لحق)[3].

٣- (فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان)[4].

... ففى جميع هذه الشواهد نجد أن الصدارة للعطف، وليس للأداة التى يعتمد عليها معنى الجملة مما يشير إلى أن صدارة أدوات الجمل (فيما عدا همزة الاستفهام)[5] صدارة مقيدة بعدم العطف"[6] .

وما سبق فى هذه الملاحظة موضعه مفصلا الفصل القادم[7] .

---

(١) انظر : ٤٩ وما بعدها من هذا البحث.
(٢) سورة الأعراف آية ١٩.
(٣) سورة الذاريات آية ٢٣.
(٤) سورة البقرة آية ٢٨٢.
(٥) انظر : ١١٦ وما بعدها من هذا البحث.
(٦) الخلاصة النحوية/ ٨٥ وما بعدها، وانظر: ارتشاف جـ٣/ ٢٥٨.
(٧) انظر: ٩١ وما بعدها من هذا البحث.

ونبدأ – فى هذه المعالجة– بذكر الأبواب النحوية التى تفتقر إلى غيرها من الأبواب، فإن الافتقار غير المتأصل[1] – كما سبق[2] – يكون للباب، ولا يكون للكلمة "فلست تجد كلمة مفردة ذات معنى مفرد وذات مادة اشتقاقية تفتقر إلى كلمة أخرى، وإنما يفتقر الباب النحوى الذى تحل به"[3] "فحين تقع الكلمة موقعها للتعبير عن الباب، لا يكون الافتقار للكلمة؛ لأنها غير مفتقرة بحسب الأصل، وإنما يكون الافتقار للباب، فكل كلمة تقع هذا الموقع يفرض عليها الباب هذا النوع من الافتقار"[4].

والأبواب النحوية التى تفتقر إلى غيرها افتقارا غير متأصل هي[5]: –

١– جملة الصلة تفتقر إلى رابط[6].

٢– المبتدأ يفتقر إلى الخبر[7].

---

(١) أذكر هنا بأنه قد سبقت الإشارة إلى محاولة بعض الباحثين التمثيل لهذا النوع من الافتقار، مع النوع السابق – الافتقار المتأصل – انظر : ٣٣ من هذا البحث.

(٢) انظر : ٣١ من هذا البحث.

(٣) التمهيد فى اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها/ ٤٢.

(٤) البيان فى روائع القرآن جـ١/ ٨٩.

(٥) أذكر هنا بأن الأبواب النحوية – هنا – مرتبة حسب ترتيب ألفية ابن مالك لأبواب النحو.

(٦) انظر : المقتضب جـ٣/ ١٩٩ شرح المفصل جـ٢/ ١١٦ وما بعدها، جـ٣/ ٥٥٥، شرح الكافية جـ٢/ ٣٢٤، جـ٣/ ٩١، ٩٣، ٣٢١، همع جـ١/ ٢٨١، شرح الأشمونى جـ١/ ٢٣٧ وما بعدها، الخلاصة النحوية/ ٨٠.

(٧) انظر: الكتاب جـ١/ ٢٣، المقتضب جـ٢/ ٩٥، جـ٤/ ١٢٦، الخصائص جـ٢/ ٣٩٧، ودلائل الإعجاز/ ٤ من المدخل، المفرد والمؤلف/ ٧١، شرح المفصل جـ١/ ١٤٢، ١٧٢ جـ٢/ ١١٧، جـ٤/ ٨٢، ٢٢٢، شرح الكافية جـ٢/ ٧٧، همع الهوامع جـ٢/ ١٥٩، حاشية الصبان جـ٣/ ٩٢ القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديرى والمحلى/ ٤٩، الخلاصة النحوية/ ٨٠، ١٠٦، التضام فى النحو العربى/ ٤١، علاقات الاقتران فى الجملة العربية/ ١٤، الافتقار فى النحو العربى/ ١٩، قرينة الرتبة وقيمتها فى النحو العربى/ ١٠٦، نحو تنسيق أفضل للجهود الرامية إلى تطوير اللغة العربية/ ٢٨٨.

٣- الخبر الجملة يفتقر إلى رابط(١).

٤- كان وأخواتها تفتقر إلى اسم وخبر(٢).

٥- أفعال المقاربة تفتقر إلى اسم وخبر(٣).

٦- ظن وأخواتها تفتقر إلى فاعل ومفعولين(٤).

٧- أعطى وأخواتها تفتقر إلى فاعل ومفعولين(٥).

٨- أعلم وأرى - وما ضمن معناهما - تفتقر إلى فاعل وثلاثة مفاعيل(٦).

٩- الفعل يفتقر إلى فاعل(٧) إذا كان الفعل لازما.

١٠- الفعل يفتقر إلى فاعل ومفعول(٨) إذا كان الفعل متعديا لواحد.

---

(١) انظر: شرح المفصل جـ١/ ١٧١ وما بعدها، ١٧٥، جـ٣/ ٣٦١، ارتشاف جـ٢/ ٥٠، همع جـ١/ ٣١٨ وما بعدها، شرح الكافية جـ٢/ ٧٧، شرح الأشموني / ٣١٠ وما بعدها جـ٣/ ٩٢ وما بعدها، الأشباه جـ٣/ ١٠٢ وما بعدها، المفرد والمؤلف / ٧١، الخلاصة النحوية/ ٨٠.

(٢) انظر: الكتاب جـ١/ ٢٣، ٤٥، المقتضب جـ٤/ ١٢٦، شرح المفصل جـ٣/ ٣٥٤، ٣٦٣ وما بعدها، الخلاصة النحوية/ ١١٣، التضام في النحو العربي/ ٤٦، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي/ ١٠٦، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ١٥.

(٣) انظر: المقتضب جـ٣/ ٦٨ وما بعدها، ٣٩١ وما بعدها، جـ٤/ ١٢٦، الخلاصة النحوية/ ١١٨، التضام في النحو العربي/ ٤٦، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي / ١٠٦، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ١٥.

(٤) انظر: الكتاب جـ١/ ٣٩ وما بعدها، ٤٥ جـ٢/ ٣٦٨، المقتضب جـ٣/ ٩٥، ١٨٨ وما بعدها، جـ٤/ ١٢٦، همع جـ٢/ ١٥٩، الخلاصة النحوية/ ١٥٦، وتنسيق أفضل للجهود الرامية إلى تطوير اللغة العربية/ ٢٨٩.

(٥) انظر: الكتاب جـ١/ ٣٧، المقتضب جـ٣/ ١٨٨ وما بعدها، الخلاصة النحوية/ ١٥٤.

(٦) انظر: الكتاب جـ١/ ٤١، الخصائص جـ٢/ ٦٢، شرح الأشموني جـ٢/ ٥٥ وما بعدها، الخلاصة النحوي/ ١٥٧ وما بعدها.

(٧) انظر: الكتاب جـ١/ ٢١، ٢٣، المقتضب جـ٢/ ٥٩، جـ٣/ ٦٨، جـ٤/ ٥٠، ١٢٦، الخصائص جـ٢/ ٣٩٧، دلائل الإعجاز/ ٥ من المدخل، شرح المفصل جـ١/ ١٤٢، جـ٣/ ٣٩١ وما بعدها، همع الهوامع جـ١/ ٣٨٩، شرح الأشموني جـ٢/ ٦٣، ٦٥ القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي/ ٤٩، ٥٢، الأصول دراسة إيستيمولوجية للفكر اللغوى عند العرب / ٢٢٥، التضام وقيود التوارد/ ١٠١ وما بعدها، التضام في النحو العربي/ ٤١، الخلاصة النحوية/ ٨٠، ١٢٤، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي/ ١٠٦، قرينة الربط في النحو العربي/ ٣٦٨، الافتقار في النحو العربي/ ١٩، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ١٤.

(٨) انظر: دلائل الإعجاز/ ٥ من المدخل، شرح المفصل جـ١/ ١١٣، التضام وقيود التوارد/ ١٠٢.

١١ - الفعل يفتقر إلى نائب الفاعل (١) إذا كان الفعل مبنيا للمفعول.

١٢ - الحال تفتقر إلى صاحبها(٢).

١٣ - الحال الجملة تفتقر إلى رابط(٣).

١٤ - الاسم المبهم (٤) يفتقر إلى تمييز (٥) أو إلى وصف أو إلى إضافة(٦).

١٥ - جملة القسم تفتقر إلى جملة الجواب(٧).

١٦ - شبه الجملة يفتقر إلى ما يتعلق به(٨).

١٧ - المضاف يفتقر إلى المضاف إليه(٩).

١٨ - المصدر العامل يفتقر إلى معموله(١٠).

---

(١) انظر: المقتضب جـ٤/ ٥٠، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديرى والمحل/ ٤٩، الخلاصة النحوية، ٨٠، ١٢٥، التضام وقيود التوارد/ ١٠٢، الافتقار فى النحو العربى/ ١٩.

(٢) انظر: دلائل الإعجاز / ٤ من المدخل، علاقات الاقتران فى الجملة العربية/ ١٥.

(٣) انظر : شرح المفصل جـ١/ ٣٩٤ وما بعدها ٣٩٩، ٤٤٤، شرح الكافية جـ٢/ ٧٧ وما بعدها، ارتشاف جـ٢/ ٣٦٤ وما بعدها، همع جـ٢/ ٢٤٩ وما بعدها، شرح الأشمونى جـ٢/ ٢٧٧ وما بعدها، جـ٣/ ٩٣ الخلاصة النحوية/ ٨٠، ١٦٥.

(٤) يقول الأشمونى "المبهم المفتقر إلى تمييز نوعان : جملة ومفرد دال على مقدار..." جـ٢/ ٢٩١، وانظر شرح التصريح/ جـ١/ ٣٩٦.

(٥) انظر : دلائل الإعجاز/ ٥ من المدخل، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٩٤، الخلاصة النحوية/ ٨٠، العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث/ ٣٣٦، علاقات الاقتران فى الجملة العربية/ ١٤، الافتقار فى النحو العربى/ ٢٠.

(٦) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها/ ٩٤، الخلاصة النحوية/ ٨٠، مقالات فى اللغة والأدب/ ٧٢.

(٧) انظر: الخصائص جـ٢/ ٦٢، ٣٩٧، شرح المفصل جـ٣/ ٣٠١، جـ٤/ ٢٢٠، ٢٢٢، شرح الكافية جـ٤/ ٣٠٣ الأساليب الإنشائية فى النحو العربى/ ١٤٨.

(٨) انظر : همع الهوامع جـ١/ ٧٥، الخلاصة النحوية/ ١٧، ٨٠.

(٩) انظر: المقتضب جـ٤/ ١٤٣، دلائل الإعجاز/ ٤ من المدخل، شرح المفصل جـ٢/ ٢٥١، ٢٥٤، المفرد والمؤلف/ ٧٢، ارتشاف الضرب جـ٢/ ٥٣٣، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديرى والمحل/ ٤٩، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٩٤، التضام وقيود التوارد/ ١٠١ وما بعدها، مقالات فى اللغة والأدب/ ٧٢، المدخل إلى دراسة النحو العربى. جـ١/ ٣١٢، العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث/ ٣٣٤، التضام فى النحو العربى/ ٤١، علاقات الاقتران فى الجملة العربية/ ١٤، الافتقار فى النحو العربى/ ٢٠، قرينة الرتبة وقيمتها فى النحو العربى / ١٠٦.

(١٠) انظر : دلائل الإعجاز / ٥ من المدخل.

١٩- اسم الفاعل العامل يفتقر إلى معموله[1].

٢٠- اسم المفعول العامل يفتقر إلى معموله[2].

٢١- الصفة المشبهة تفتقر إلى معمولها[3].

٢٢- النعت يفتقر إلى المنعوت[4].

٢٣- النعت الجملة يفتقر إلى رابط[5].

٢٤- التوكيد يفتقر إلى المؤكد[6].

٢٥- عطف البيان يفتقر إلى متبوعه[7].

٢٦- المعطوف بالحرف يفتقر إلى المعطوف عليه[8].

٢٧- البدل يفتقر إلى المبدل منه[9].

٢٨- اسم الفعل العامل يفتقر إلى معموله[10].

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز / ٤ من المدخل، الخلاصة النحوية/ ١٢٧.

(٢) انظر: دلائل الإعجاز / ٤ وما بعدها من المدخل، الخلاصة النحوية/ ١٢٧.

(٣) انظر: دلائل الإعجاز / ٥ من المدخل، الخلاصة النحوية/ ١٢٨.

(٤) انظر: دلائل الإعجاز / ٤ من المدخل، المفرد والمؤلف/ ٧٢، شرح الكافية جـ٢/ ٧٧، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي/ ٤٩، التضام وقيود التوارد/ ١٠٢، المدخل إلى دراسة النحو العربي جـ١/ ٣١٢، التوابع في لغة القرآن/ ٢٢٥ "رسالة دكتوراه بدار العلوم" علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ١٥.

(٥) انظر: المفرد والمؤلف / ٧٣، شرح الكافية جـ٢/ ٧٧، ٣٢٤، جـ٣/ ٣٢١، شرح الأشموني جـ١/ ٢٣٧، وما بعدها، جـ٣/ ٩٢ ومابعدها، حاشية الصبان جـ٣/ ٩٢، وما بعدها.

(٦) انظر: دلائل الإعجاز / ٤ من المدخل، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي/ ٤٩، التضام وقيود التوارد/ ١٠٢، علاقات الاقتران في الجملة العربية / ١٥.

(٧) انظر: دلائل الإعجاز / ٤ من المدخل، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي/ ٤٩، التضام وقيود التوارد/ ١٠٢، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ١٥.

(٨) انظر: شرح الأشموني جـ٣/ ١٥٠، دلائل الإعجاز/ ٤ من المدخل، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي/ ٤٩، التضام وقيود التوارد/ ١٠٢، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ١٥.

(٩) انظر: دلائل الإعجاز/ ٤ من المدخل، المفرد والمؤلف/ ٧٣، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي/ ٤٩، التضام وقيود التوارد/ ١٠٢، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ١٥.

(١٠) انظر: الخصائص جـ٢/ ٣٩٧، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقدري والمحلي ٣١.

٢٩- جواب الشرط الذى لا يصلح أن يكون شرطا يفتقر إلى رابط(١).

ويلاحظ على ما سبق من إحصاء للأبواب التى تفتقر إلى غيرها افتقارا غير متأصل ما يلى :

أولا : أن هذه الأبواب محصورة العدد من حيث هي أبواب فهى- كما يبدو من الحصر- تسعة وعشرون بابا، وهى غير محصورة العدد إذا قصدنا بالحصر ألفاظ هذه الأبواب، فألفاظ هذه الأبواب تخالف من حيث العدد الألفاظ التى تفتقر افتقارا متأصلا، حيث إن الألفاظ التى تفتقر افتقارا متأصلا - كما سبق(٢) - محصورة العدد من حيث هي ألفاظ.

هذا ، والأبواب التى تفتقر هذا النوع من الافتقار - غير المتأصل - تقسم إلى قسمين: قسم : يمكن حصر ألفاظه مثل الأبواب التى تمثلها - فى الحصر السابق - الأرقام : ٤، ٥،٦، ٧، ٨ ، ٢٨. فالأبواب التى تمثلها هذه الأرقام - وهي أبواب : كان وأخواتها، وأفعال المقاربة، وظن وأخواتها، وأعطى وأخواتها، وأعلم وأرى وما ضمن معناهما، واسم الفعل العامل - محصورة الألفاظ، وإن كان ما تفتقر إليه هذه الألفاظ - من اسم وخبر أو فاعل ومفعولين أو فاعل وثلاثة مفاعيل أو المعمول - لا يمكن حصر ألفاظه، فهي تند عن الحصر، حيث إنها تشمل كل ما يصلح أن يكون معمولا لأي من أفعال الأبواب التي تمثلها الأرقام السابقة.

والقسم الثاني : لا يمكن حصر ألفاظه، ويمثل هذا القسم - فى الحصر السابق - الأبواب التى تحمل باقى الأرقام.

ثانيا : أن هذه الأبواب التى تفتقر افتقارا غير متأصل تقاسمها بعض أبواب الصرف والنحو فمنها الجامد مثل : التمييز، ومنها المشتق مثل : اسم الفاعل واسم

---

(١) انظر : المقتضب جـ٢/ ٦٩ وما بعدها، شرح المفصل جـ٤/ ٨٩ وما بعدها، ٩٧، ٢٢٢ ، جـ٣/ ٦١٤، شرح الكافية جـ٢/ ١٧٢ ، جـ٤/ ١١٥ وما بعدها، ٣٩٥ وما بعدها، همع جـ٢/ ٤٥٧ وما بعدها، مقالات فى اللغة والأدب / ٧٢، ٣٥٧ ، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢١٦، الخلاصة النحوية/ ١٣٣، علاقات الاقتران فى الجملة العربية/ ١٤.

(٢) انظر : ٣٧ من هذا البحث.

المفعول والحال، ومنها المبنى مثل : الأفعال الواردة فى الحصر إذا كانت فى صيغة الماضى أو صيغة الأمر، ومنها المعرب مثل الأفعال الواردة فى الحصر إذا كانت فى صيغة المضارع، ومنها اللازم مثل : الفعل اللازم، ومنها المتعدى مثل : الأفعال المتعدية، ومنها النكرة مثل : الحال والتمييز ومنها المعرفة مثل : المبتدأ، فإذا كان هذا حال الأبواب التى تفتقر افتقارا غير متأصل، وكان حال الألفاظ التى تفتقر افتقارا متأصلا هو – كما سبق– الجمود وكان طابعها العام هو البناء وأنه لا يتطرق إليها الإعراب والتعريف إلا فى القليل النادر من هذه الألفاظ، فإذا كان الأمر كذلك فمعنى هذا أن ظاهرة الافتقار غير المتأصل يتطرق إلى أبوابها من ظواهر الصرف والنحو أكثر مما يتطرق إلى ألفاظ ظاهرة الافتقار المتأصل، فظاهرة الافتقار غير المتأصل يتطرق إلى أبوابها الجمود والاشتقاق والبناء والإعراب واللزوم والتعدى والتنكير والتعريف،على حين أن ظاهرة الافتقار المتأصل لا يتطرق إلى ألفاظها شئ من الاشتقاق ولا من اللزوم ولا من التعدى ولا من التنكير،ويتطرق إليها فقط الجمود والبناء وفى القليل الإعراب والتعريف.

ثالثا : أنه يمكن تقسيم هذه الأبواب إلى طوائف :

١– طائفة: الأفعال وما تفتقر إليه، وتشمل الأبواب التى تمثلها الأرقام من ٤إلى ١١وهي أبواب:كان وأخواتها،وأفعال المقاربة،وظن وأخواتها، وأعطى وأخواتها، وأرى وأخواتها،والفعل اللازم، والفعل المتعدى لواحد، والفعل المبنى للمفعول

٢– طائفة: ما يعمل عمل الفعل وما تفتقر إليه، وتشمل الأبواب التى تمثلها الأرقام من ١٨ إلى ٢١ بالإضافة إلى الباب الذى يمثله رقم ٢٨، وهي أبواب : المصدر العامل، واسم الفاعل العامل، واسم المفعول العامل، والصفة المشبهة العاملة، واسم الفعل العامل.

٣– طائفة: التوابع وما تفتقر إليه، وتشمل الأبواب التى تمثلها الأرقام ٢٢ ،٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، وهى أبواب: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل .

٤- طائفة: الجملة وشبه الجملة وما تفتقر إليه، وتشمل الأبواب التى تمثلها الأرقام ١، ٣، ١٣ ،١٥، ١٦ ، ١٦، ٢٣، ٢٩ وهى أبواب:جملة الصلة، وجملة الخبر،وجملة الحال، وجملة القسم، وشبه الجملة، وجملة النعت، وجملة جواب الشرط الذى لا يصلح أن يكون شرطا.

٥- تبقى أربعة أبواب لا تدخل تحت طائفة من الطوائف الأربع السابقة وهي الأبواب التى تمثلها الأرقام ٢ ،١٢، ١٤، ١٧. وهى أبواب: المبتدأ، والحال، والتمييز، والمضاف وبما سبق فى هذه الملاحظة نستطيع أن نقول : إن الافتقار غير المتأصل يدخل جل أبواب النحو، وهو فى هذا يخالف الافتقار المتأصل، الذى لم يتجاوز فى ألفاظه الأدوات إلا فى القليل النادر[1].

رابعا : أن جميع الألفاظ التى تمثل هذه الأبواب - مع القول بعدم استطاعة حصرها - تفيد- إذا قرئت أو سمعت ألفاظا مفردة خارج السياق اللغوى- فائدة جزئية - غير تامة ولا يحسن السكوت عليها - تتمثل فى المعنى المعجمى لهذه الألفاظ، فإذا قرأنا أو سمعنا ألفاظا مفردة نحو (محمد ، وكسا ، وبات، ومسرعة ، وأردبا، قائم) فإن كل لفظ من هذه الألفاظ يفيد فائدة جزئية هي المعنى المعجمى هذه الألفاظ، وذلك لأن هذه الألفاظ ذات مواد اشتقاقية يرجع إليها فى المعجم[2].

ويستثنى من هذا الحكم ألفاظ التوكيد إذا كان التوكيد لفظيا فى الأدوات، فإذا قيل : منْ المنزل مِنْ المنزل خرجت، فالتوكيد هو (مِنْ) الثانية، والمؤكد هو (مِنْ) الأولى، ومع ذلك لم تفد شيئا، لأن المؤكد من الألفاظ المفتقرة تأصلا إلى غيرها هذا، وجميع الألفاظ المفتقرة تأصلا تخالف فيما سبق فى هذه الملاحظة الألفاظ التي تمثل الأبواب النحوية المفتقرة افتقارا غير متأصل حيث إن الألفاظ المفتقرة تأصلا لا تفيد - كما سبق [3] - أي فائدة - جزئية أو غير جزئية- خارج السياق اللغوى، فهي ألفاظ تركيبية ليس لها مواد اشتقاقية يرجع إليها فى المعجم، ولذلك ليس لهذه الألفاظ معان معجمية تفيدها خارج السياق .

---

(١) انظر : ٣١ وما بعدها من هذا البحث .

(٢) انظر : ٣١ من هذا البحث.

(٣) انظر : ٣١ وما بعدها من هذا البحث.

خامسا : أن أبواب الطائفة الأولى من الطوائف الأربع التى قسمت إليها الأبواب المفتقرة افتقارا غير متأصل - فيما سبق - وهى طائفة الأفعال وما تفتقر إليه تفيد فائدة تامة يحسن السكوت عليها؛ إذا ضام كل فعل منها ما يفتقر إليه(1)، فكان وأخواتها تفيد فائدة تامة إذا ضامت الاسم والخبر(2)، والحال نفسها مع أفعال المقاربة(3)، وظن وأخواتها تفيد كذلك فائدة تامة بعد مضامة الفاعل والمفعولين(4)، وأعلم وأرى وما ضمن معناهما تفيد فائدة تامة بعد مضامة الفاعل والمفاعيل الثلاثة(5)، والفعل اللازم يفيد فائدة تامة إذا ضام فاعله(6)، والفعل المتعدى لواحد يفيد فائدة تامة مع فاعله ومفعوله، والفعل المبنى للمفعول يفيد فائدة تامة مع نائب فاعله(7).

ويستثنى من أبواب هذه الطائفة : (ما دام) من أخوات كان، و (أعطى وأخواتها) أما (ما دام) فهى عندما تضام ما تفتقر إليه من اسم وخبر فإن المعنى لا يكتمل ولا يكون الكلام مفيدا يقول ابن يعيش " أما دام من قولك : ما دام زيد جالسا فليست (ما) فى أولها حرف نفى... إنما (ما) ها هنا مع الفعل بتأويل المصدر والمراد به الزمان ... ومما يدل على أن (ما) مع ما بعدها زمان أنها لا تقع أولا فلا يقال : ما دام زيد قائما ويكون كلاما تاما ولا بد أن يتقدمه ما يكون مظروفا" (8) نحو قولك : لا أكلمك ما دام زيد قاعدا، وهذا الكلام من ابن يعيش فى (ما دام) يذكرنا بما نقلنا من قبل(9) عن ابن جنى وابن يعيش نفسه وعن الأول نقله السيوطى من أن

---

(1) انظر : الكتاب جـ1/ 21، المفرد والمؤلف/ 18،86، شرح المفصل جـ3/ 391.

(2) انظر : الكتاب جـ1/ 23، 45، المقتضب جـ4/ 126، الخصائص جـ1/ 72، جـ2/ 62.

(3) انظر : شرح المفصل جـ3/ 391 وما بعدها.

(4) انظر : الكتاب جـ1/ 39 وما بعدها، 45، المقتضب جـ3/ 95، 188 وما بعدها، جـ4/ 126، الخصائص جـ2/ 62، التضام فى النحو العربى/ 45 وما بعدها.

(5) انظر : الكتاب جـ1/ 43، 41، الخصائص جـ2/ 62.

(6) انظر : الكتاب جـ1/ 23، المقتضب جـ2/ 59، جـ4/ 126، الخصائص جـ1/ 72، جـ2/ 397، المفرد والمؤلف / 18، 77، 86 شرح المفصل جـ3/ 391 وما بعدها، الافتقار فى النحو العربى/ 19.

(7) انظر : الخصائص جـ1/ 72، الافتقار فى النحو العربى/ 19.

(8) شرح المفصل جـ3/ 382.

(9) انظر: 41 ، 42 من هذا البحث.

الكلام يكون تاما فإذا زيد عليه عاد ناقصا، فالجملة قبل دخول (ما دام) كانت(زيد قاعد)، وهي تامة الفائدة، فلما دخلت عليها (ما دام) عادت ناقصة.

وأما أعطى وأخواتها؛ فهي قد تفيد فائدة تامة يحسن السكوت عليها مع الفاعل وأحد المفعولين فقط، وإذا أريد الدقة والتحديد فى الإفادة جيء بالمفعولين مع الفاعل"[1] . يقول المبرد فى تعليل هذا الاستثناء: إن أعطى "فعل حقيقى يقع مفعولاه مختلفين تقول : أعطيت زيدا، فتخبر أنه كان منك عطاء، وإن شئت أن تذكره بعدُ ذكرته"[2] .

سادسا : أن أبواب الطائفة الثانية - وهي طائفة ما يعمل عمل الفعل وما تفتقر إليه - تفيد فائدة تامة يحسن السكوت عليها؛ إذا ضامت ما تفتقر إليه فى حال دون حال فهي تفيد مع ما تفتقر إليه فائدة تامة إذا كان ما يعمل عمل الفعل هو المسند إليه فى الجملة وما يفتقر إليه هو المسند نحو : القائم على، والمكافأ المجد وهى لا تفيد فائدة يحسن السكوت عليها، إذا كان ما يعمل عمل الفعل فى غير موقع المسند إليه فى الجملة نحو قوله تعالى (ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها)[3] فاسم الفاعل العامل عمل الفعل فى هذه الآية أتى فى موقع النعت السببى، وليس فى موقع المسند إليه، وهو - اسم الفاعل - مفتقر إلى معموله (أهلها) وإذا نطق أو استقل فى النطق اسم الفاعل مع معموله لم يفيدا فائدة يحسن السكوت عليها نحو : الظالم أهلها؛ لعدم توافر ركنى الإفادة فى الجملة : المسند والمسند إليه .

ويستثنى من أبواب هذه الطائفة - طائفة ما يعمل عمل الفعل - اسم الفعل العامل ؛ لأنه يفيد فائدة يحسن السكوت عليها فى كل حال إذا ضام ما يفتقر إليه من معمول يقول ابن جنى: " فالتام هو المفيد أعنى الجملة وما كان فى معناها من نحو : صه ، وإيه"[4].

---

(١) انظر : الكتاب جـ١/ ٣٧.
(٢) المقتضب جـ٣/ ٨٨ أو ما بعدها.
(٣) سورة النساء آية ٧٥.
(٤) الخصائص جـ١/ ٧٢، جـ٢/ ٣٩٧.

سابعا : أن أبواب الطائفة الثالثة – وهى طائفة التوابع وما تفتقر إليه – لا تفيد فائدة يحسن السكوت عليها إذا ضامت ما تفتقر إليه من متبوعات؛ وذلك لأنه لا يتوافر فى هذا التركيب – التابع والمتبوع – المسند والمسند إليه اللذان هما الأساس فى كل تركيب نحوى مفيد فائدة تامة يحسن السكوت عليها[1]، مع أنه قد يكون المتبوع مسندا أو مسندا إليه فى بعض التراكيب مسنداً والفائدة لا تكون تامة بأحدهما فقط، وحتى تكون الفائدة تامة؛ فلابد من وجود عنصر نحوى آخر غير التابع والمتبوع يقوم بالوظيفة الناقصة فى التركيب[2]، فإذا كان المتبوع مسندا إليه فهو محتاج إلى المسند، وإذا كان المتبوع مسندا فهو محتاج إلى مسند إليه نحو قولنا: الخلاصة النحوية كتاب قيم، فكلمة (الخلاصة) أتت مسندا إليه فى الجملة وكلمة (النحوية) أتت تابعا – نعتا – والإفادة – بها فقط – لا تكتمل، فهما فى حاجة إلى المسند وهو كلمة (كتاب) وكذلك القول فى المسند وتابعه فى الجملة السابقة نفسها. حيث لا تكتمل الإفادة بها فقط، فهما فى حاجة إلى المسند إليه فى الجملة وهو كلمة (الخلاصة).

ثامنا : أن أبواب الطائفة الرابعة – وهي طائفة الجملة وشبه الجملة وما تفتقر إليه – لا تفيد فائدة تامة يحسن السكوت عليها إذا ضامت ما تفتقر إليه، فجملة الصلة، وجملة الخبر، وجملة الحال، وجملة النعت، يفتقر كل منها إلى رابط، وإذا ضامت كل منها الرابط فلن تفيد فائدة تامة؛ لأن جملة الصلة تظل مرتبطة فى اكتمال فائدتها بجملة الموصول أحد عناصر بنائها، وجملة الخبر ترتبط فى فائدتها بالمبتدأ، وجملة

---

(١) انظر : الكتاب جـ١/ ٢٣، المقتضب جـ٤/ ١٢٦، المفرد والمؤلف/ ١٨، ٧١، ٧٧، ٨٦، الافتقار فى النحو العربى/ ١٨ وما بعدها، المقتضب جـ٣/ ١٩٩، شرح المفصل جـ١/ ١٧١ وما بعدها، ١٧٥، ٣٩٤ وما بعدها ٣٩٩، ٤٤٤ ، جـ٢/ ١١٦ وما بعدها، شرح الكافية جـ٢/ ٧٧، جـ٢/ ٣٢٤، جـ٣/ ٩٣، جـ٣/ ٩٣، ارتشاف جـ١/ ٥٢٣، جـ٢/ ٥٠، ٣٦٤ وما بعدها، شرح الأشمونى جـ٢/ ٢٧٧ وما بعدها/ الأشباه جـ٢/ ١٤٨ ما بعدها ، همع جـ١/ ٢٨١، ٣١٨ وما بعدها، جـ٢/ ١٤٩.

(٢) انظر : المفرد والمؤلف / ١٨ ، ٨٦.

الحال ترتبط فى فائدتها بجملة صاحب الحال أحد عناصرها، وجملة النعت ترتبط فى فائدتها بجملة المنعوت أحد عناصرها[1].

وكذلك جملة جواب الشرط الذى لا يصلح أن يحل محل الشرط تفتقر إلى رابط، وإذا ضامت هذا الرابط، فإنها - جواب الشرط والرابط - لا يفيدان فائدة يحسن السكوت عليها، وحتى تتم الفائدة لابد من مضامة أداة الشرط وجملة الشرط للجواب والرابط.

ويستثنى من أبواب هذه الطائفة - طائفة الجملة وشبه الجملة وما تفتقر إليه - جملة القسم وشبه الجملة، فجملة القسم تفتقر إلى جملة جواب القسم، وإذا تضامتا أفادتا[2]، نحو : أقسم بالله لينتصرن الإسلام، وشبه الجملة تفتقر إلى ما تتعلق به، وإذا ضامت ما تتعلق به أفادا فائدة يحسن السكوت عليها فى حال دون حال، فإذا كان ما تتعلق به فى موقع المسند إليه وهي - شبه الجملة - فى موقع المسند أفادا فائدة يحسن السكوت عليها نحو قولنا: محمد فى الحديقة وعلىٌّ أمامك، ولا يفيدان - شبه الجملة وما تتعلق به - فى غير الحال السابقة، فإذا قلنا : خرج محمد من المنزل، فشبه الجملة يفتقر إلى المسند (خرج) وهما معا لا يفيدان فائدة تامة؛ إذ يظلان فى حاجة إلى المسند إليه (الفاعل) لتتم الفائدة.

تاسعا : أن الأبواب الأربعة الأخيرة - التى لا تدخل تحت طائفة من الطوائف الأربع السابقة وهى أبواب: المبتدأ والحال والتمييز والمضاف لا تفيد فائدة تامة إذا ضامت ما تفتقر إليه - فيما عدا المبتدأ - فالحال إذا ضامت صاحبها لا يفيد أن فائدة تامة على الرغم من إمكان ورود صاحب الحال مسندا إليه أو مسندا فى الجملة؛ لأن الفائدة ترتبط بالركن الثانى - الذى يقع فى موقع ما يتمم صاحب الحال - فإذا قلنا:

---

(١) انظر : المقتضب جـ٣/ ١٩٩، شرح المفصل جـ١/ ١٧١ وما بعدها، ١٧٥، ٣٩٤ وما بعدها، ٣٩٩، ٤٤٤، جـ٢/ ١١٦ وما بعدها، شرح الكافية جـ٢/ ٧٧، جـ٢/ ٣٢٤، جـ٣/ ٩٣، همع جـ١/ ٢٨١، ٣١٨ وما بعدها، جـ٢/ ٢٤٩، ارتشاف جـ١/ ٥٢٣، جـ٢/ ٥٠، ٣٦٤ وما بعدها، شرح الأشمونى جـ٢/ ٢٧٧ وما بعدها، الأشباه جـ٢/ ١٤٨ وما بعدها، الجملة الوصفية في النحو العربي/ ٢٣ " رسالة ماجستير بدار العلوم ".

(٢) انظر : شرح المفصل جـ٤/ ٢١٩ وما بعدها ٢٧٧، خصائص جـ٢/ ٣٩٧.

جاء زيدا راكبا، فصاحب الحال (زيد) أتى فى موقع المسند إليه، فإذا ضام صاحبُ الحال الحال وقلنا: (زيد راكبا) كانت الفائدة غير تامة إذ يحتاج التركيب إلى المسند، فإذا صار الكلام على نحو (جاء زيد راكبا) صار تاما ، حتى فى حالة مجئ الحال سادة مسد المسند، نحو قولنا: ضربنى العبد مسيئا، فالحال هنا إذا ضامت صاحبها لم يفيدا – معا – فائدة يحسن السكوت عليها، فإذا قلنا (العبدَ مسيئا) لم تكن الجملة مفيدة إذ يحتاجان إلى المسند إليه (ضربي).

والتمييز – كذلك – إذا ضام المميز أيا كان نوعه(1) لا يفيدان فائدة يحسن السكوت عليها على الرغم من إمكان ورود المميز مسندا إليه فى الجملة نحو قوله تعالى: (واشتعل الرأس شيبا)(2) .

والمضاف – كذلك – إذا ضام المضاف إليه – وهو المفتقر إليه- لا يفيدان فائدة يحسن السكوت عليها(3) ، على الرغم من إمكان ورود المضاف مسندا أو مسندا إليه فى التراكيب، إذ يظلان – المضاف والمضاف إليه – فى حاجة ما تكتمل به الفائدة فإذا كان المضاف فى موقع المسند احتاج إلى – لتكتمل الفائدة – ما يقع فى موقع المسند إليه كما فى نحو : المال مال الله، وإذا كان المضاف فى موقع المسند إليه احتاج – لتكتمل الفائدة – إلى ما يقع في موقع المسند كما نحو : نزل كتاب الله فى رمضان.

ويخالف الأبواب الثلاثة السابقة فيما سبق باب المبتدأ إذ إنه يفيد فائدة تامة يحسن السكوت عليها إذا ضام ما يفتقر إليه وهو الخبر(4) .

ويمكن أن نخلص مما سبق من ملاحظات بدءا من الملاحظة الثالثة حتى الملاحظة التاسعة إلى حقيقة هامة مفادها أن افتقار الباب النحوى المعين إلى غيره من الأبواب دليل افتقار إلى اكتمال الدلالة.

---

(1) انظر : الأشمونى جـ٢/ ٢٩١، شرح التصريح جـ١/ ٣٩٦، وانظر حاشية (٦) من ٥٧ من هذا البحث.

(٢) سورة مريم آية ٤ .

(٣) انظر : المفرد والمؤلف/ ١٨ ، ٨٦.

(٤) انظر: الكتاب جـ١/ ٢٣، المقتضب جـ٣/ ٩٥، جـ٤/ ١٢٦، الخصائص جـ١/ ٧٢، جـ٢/ ٣٩٧، شرح المفصل جـ١/ ١٧٢، جـ٢/ ١١٧، جـ٤/ ٢٢٢، المفرد والمؤلف/ ١٨ ، ٧١، ٨٦، نحو تنسيق أفضل للجهود الرامية إلى تطوير اللغة العربية/ ٢٨٨، الافتقار فى النحو العربى/ ١٩.

عاشرا : أن طابع الافتقار غير المتأصل فى هذه الأبواب هو الذى صيرها من قرائن النحو لأننا إذا علمنا ما يفتقر إليه الباب، فإن حضور هذا الباب فى السياق يدل على ما يفتقر إليه الباب (١)، فإن وجد المبتدأ فهو قرينة الخبر(٢)، وإن لم يكن موجودا قيل بحذفه وينبغى تقديره وإذا وجد الفعل فهو قرينة الفاعل، فإن لم يوجد الفاعل فى السياق النصى قيل بحذفه أو استتاره ووجب تقديره، وإذا وجد القسم فهو قرينة الجواب، وإن لم يكن موجودا قيل بحذفه وتصيد ما يدل عليه من السياق(٣) أو من المقام؛ إذ لا حذف إلا بدليل، وهكذا فى باقى الأبواب التى تفتقر الافتقار غير المتأصل، يقول أستاذنا الدكتور/ تمام حسان :" فإن تقدير واحد من ألفاظ الجملة دليل على أنه عنصر من ضميمة، وأن أحد عناصر هذه الضميمة موجود يتطلب تقدير رصيفه الذى لم يذكر... وهكذا يبدو أن قرينة التلازم قرينة موافقة إذ تسعى إلى ضم اللفق للفقه حفاظا على المعنى النحوى وإبانة له ورجوعا بالجملة إلى الأصول الثابتة التى قررها النحاة"(٤). ومما سبق فى هذه الملاحظة نستطيع القول بأن افتقار الأبواب النحوية السابقة الذكر افتقارا غير متأصل يعد مسوغا من مسوغات القبول بالتقدير حذفا واستتارا فى النحو العربى(٥).

حادى عشر: أن الموقعية بين هذه الأبواب التى تفتقر إلى غيرها افتقارا غير متأصل وبين ما تفتقر إليه موقعية متنوعة بين موقعية ثابتة أى يجب فيها حفظ المواقع بين الأبواب النحوية كما قضت بذلك قواعد النحاة، فلا يجوز فى هذا النوع من الموقعية أن يتبادل الباب المفتقر الموقع مع الباب المفتقر إليه، بل يلتزم كل باب الموقع الذى حددته له قواعد النحاة، وهذا النوع من الموقعية يتحقق فى أبواب:

---

(١) انظر: البيان فى روائع القرآن جـ١/ ٢٤ وما بعدها، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديرى والمحلى/ ٤٩ وما بعدها، ٥٢، التضام وقيود التوارد/ ١٠١، ١٠٣، ١٠٥ ، التضام فى النحو العربى/ ٤١ وما بعدها.

(٢) انظر: الكتاب جـ١/ ٢٣.

(٣) انظر: الخصائص جـ٢/ ٦٢.

(٤) التضام وقيود التوارد/ ١٠٣.

(٥) انظر : البيان فى روائع القرآن جـ١/ ٢٤، التضام وقيود التوارد/ ١٠١، ١٠٣، ١٠٥، وحدة البنية واختلاف الأنظمة/ ٣٧ ، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٢٣ وما بعدها، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديرى والمحلى / ٤٩ وما بعدها، ٥٢.

الفعل اللازم، والفعل المبنى للمفعول، والنعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل، والتمييز، والمضاف ، ولا يسمح بالترخص فى الموقعية بين هذه الأبواب وما تفتقر إليه إلا فى بعض هذه الأبواب وفى حالة أمن اللبس فقط.

نحو قول الشاعر :

ألا يا نخلة من ذات عرق   عليك ورحمة الله السلام

وبين موقعية غير ثابتة يسمح فى إطارها بتبادل المواقع بين الباب المفتقر والباب المفتقر إليه مع احتفاظ كل باب منها بموقعه الإعرابى.

وهذا النوع من الموقعية يتحقق فى أبواب:المبتدأ،والحال، وشبه الجملة،قد يعرض لهذه الأبواب وما تفتقر إليه من الأسباب التركيبية أو الأسلوبية ما يوجب حفظ أو إثبات المواقع بينها(١).

هذا، وتوجد أبواب نحوية يتحقق فيها الافتقار غير المتأصل، ويدخلها النوعان السابقان من الموقعية - الثابتة وغير الثابتة - فباب الفعل التعدى لواحد - مثلا - يجب فيه حفظ المواقع بين الفعل والفاعل - كما قضت بذلك قواعد النحاة، فالفعل دائما له الموقع السابق، والفاعل دائما له الموقع المتأخر عن الفعل، وفى الباب نفسه نجد أن الموقعية بين الفعل والمفعول المُتَعَّدى له موقعية غير ثابتة ، حيث تسمح قواعد النحاة للمفعول بأخذ الموقع السابق الذى هو حق الفعل فى الأصل، وهنا يتأخر الفعل عن المفعول، وتوجد موقعية ثالثة فى الباب نفسه، وهى الموقعية بين الفاعل والمفعول حيث تسمح القواعد بتبادل المواقع بينهما فى الحيز الذى بعد الفعل، فقد يأخذ المفعول موقع الفاعل فيتقدم عليه ويتأخر الفاعل.

وبالطبع لا يستوى المعنى المستفاد من الجملة بين حال وأخرى من حالات تبادل المواقع بين الكلمات التى تمثل أبوابا نحوية، فلكل حال من ترتيب الكلمات فى الجملة معناها المراد منها.

---

(١) سوف نعرض لهذه الحالات بتفصيل فى الفصل القادم. انظر : ١٤١ وما بعدها من هذا البحث.

ويحسن أن نذكر هنا أن قواعد النحاة قضت فى بعض الحالات بوجوب حفظ المواقع بين الأركان الثلاثة: الفعل والفاعل والمفعول بهذا الترتيب، وفى حالات أخرى قضت بوجوب عكس المواقع بين الفاعل والمفعول فى نطاق تأخرهما معا عن الفعل، وفى حالات أخرى قضت القواعد بوجوب تقدم المفعول على الفعل[1].

وما سبق فى هذه الملاحظة من أنه قد يوجد نوعان من الموقعية فى الباب الواحد يقال فى أبواب كان وأخواتها، وأفعال المقاربة، وظن وأخواتها، وأعطى وأخواتها، وأعلم وأرى وما ضمن معناهما.

هذا، وقد يطرح – هنا – سؤال مفاده هل يبقى الافتقار قائما بين هذه الأبواب والأبواب التى تفتقر إليها، والحال هذه من جواز السبق والتأخر بين الأبواب بعضها مع بعض؟

والجواب : نعم يبقى الافتقار قائما بين الأبواب بعضها مع بعض رغم جواز السبق والتأخر بين الأبواب بعضها مع بعض، وذلك لأن الداعى إلى القول بالافتقار غير المتأصل فى هذه الأبواب هو المعنى والإفادة، وهما المقصودان من كل كلام لغوى صحيح ، ويظل المعنى غير مكتمل والإفادة غير تامة حتى يتضام البابان المفتقران إلى بعضهما، أيا كان موقعهما من بعضهما داخل الجملة أو التركيب.

---

(١) سوف نعرض لهذه الحالات بتفصيل فى الفصل القادم. انظر: ١٤١ وما بعدها من هذا البحث.

ثالثا : الموقعية فى ضوء الاختصاص

الاختصاص "معناه أن يدخل الحرف على مدخول بعينه، وإن كان له بسبب لفظه، لا بسبب معناه، فمعنى (إنّ) مثلا هو التوكيد، وهو معنى يمكن الوصول إليه بطرق مختلفة ولكن (إنّ) اختصت بالدخول على الاسم المبتدأ، ومعنى (لم) النفي، وهو معنى عام يمكن التعبير عنه بطرق مختلفة، ولكن (لم) تختص بالدخول على المضارع، على حين تدخل (ما) أختها على الجملة الاسمية نحو قوله تعالى (وما أنت بهادى العمى عن ضلالتهم)(١)، وعلى الجملة المنسوخة نحو (ما كان إبراهيم يهوديا ولا نصرانيا)(٢)، ونحو (ما يكون لنا أن نتكلم بهذا)(٣) أما (لم) فلا تدخل إلا على المضارع نحو(٤) (لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين حتى تأتيهم البينة)"(٥).

إذن اختصاص الحرف بمدخول معين – كما يرى أستاذنا الدكتور / تمام حسان – يعود إلى لفظ هذا الحرف، وليس إلى المعنى الذى يؤديه هذا الحرف.

وهذه الملاحظة من أستاذنا الدكتور/ تمام تذكرنا بالعلة المذكورة فى افتقار بعض الألفاظ فى العربية افتقارا متأصلا (٦)، والتى هي كون الافتقار فى هذه الألفاظ يعود إلى أصل وضع هذه الألفاظ ، وما أريد أن أصل إليه من الربط بين العلة المذكورة فى اختصاص الحروف والعلة المذكورة فى الافتقار المتأصل لبعض الألفاظ فى العربية هو أن هناك مساحة مشتركة بين الظاهرتين: ظاهرة الافتقار المتأصل وظاهرة الاختصاص.

---

(١) سورة النمل آية ٨١.
(٢) سورة آل عمران آية ٦٧.
(٣) سورة النور آية ١٦.
(٤) سورة البينة آية ١.
(٥) الخلاصة النحوية/ ٨٠ وما بعدها.
(٦) انظر : ٢٩ وما بعدها من هذا البحث.

وهذا هو ما صرح به أستاذنا الدكتور / تمام، حيث يقول سيادته عن ظاهرة الاختصاص: إنها تشيع "بين الحروف والأدوات حتى إنها تتحول فى بعض الحالات إلى افتقار متأصل - أى بحسب أصل الوضع - إلى عنصر لغوى ذى شروط خاصة بعينها"(١).

والمساحة المشتركة بين الظاهرتين هي : الحروف والأدوات، فكما كانت الحروف والأدوات تمثل حقلا لدراسة ظاهرة الافتقار المتأصل(٢)، فهي كذلك تمثل حقلا لدراسة ظاهرة الاختصاص .

إذن الاختصاص "من صفات الحروف والأدوات؛ لأن الأداة إما أن تدخل على نوع معين من الكلمات لا تتعداه إلى غيره فتسمى مختصة كاختصاص إن وأخواتها بالدخول على الأسماء واختصاص حروف الجر بذلك أيضا، واختصاص الجوازم بالدخول على المضارع، وإما أن تصلح الأداة للدخول على مختلف أنواع الكلمات مثل (ما) النافية، وأدوات الاستفهام وحروف العطف فتكون غير مختصة"(٣).

والاختصاص بالمفهوم السابق هو الاختصاص النحوى(٤)، وهو وجه من وجوه قرينة التضام الذى هو "تطلب إحدى الكلمتين للأخرى فى الاستعمال على صورة تجعل إحداهما تستدعى الأخرى ... ولا تقف بدونها"(٥). وهذا المفهوم يجعلنا نستبعد من الدراسة جانبا من جوانب الاختصاص هو الجانب المعجمى، فإن "للاختصاص جانبا معجميا أيضا يتمثل فى ان كلمات المعجم قبائل"(٦)، "ولكل

---

(١) درجات الخطأ والصواب فى النحو والأسلوب/ ٨٢ "مجلة مجمع اللغة العربية" العدد ٥٦/ ١٩٨٥ .

(٢) انظر : ٢٦ وما بعدها ، ٣٧ من هذا البحث.

(٣) البيان فى روائع القرآن جـ١/ ٨٩، التمهيد فى اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ١١٥، ١٤٤ وما بعدها، الخلاصة النحوية/ ٨٠ وما بعدها، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديرى والمحلى/ ٤٩، درجات الخطأ والصواب فى النحو والأسلوب / ٨٢، الافتقار فى النحو العربى/ ١٣، التضام والتعاقب فى الفكر النحوى/ ١٠٨، المدخل إلى دراسة النحو جـ١/ ٣٥١.

(٤) انظر: التمهيد فى اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها/ ١٤٢ ، ١٤٤، درجات الخطأ والصواب فى النحو والأسلوب / ٨٢، الخلاصة النحوية/ ٨١، البيان فى روائع القرآن جـ٢/ ١٠٩، ١١٩.

(٥) اللغة العربية معناها ومبناها / ٩٤، وانظر : ٢٥ وما بعدها من هذا البحث.

(٦) درجات الخطأ والصواب فى النحو والأسلوب/ ٨٢ ، الخلاصة النحوية/ ٨١.

قبيلة أفرادها الذين إن خرجوا عن مضاربها صاروا لصقاء أو غرباء، فيقبلون بالولاء لا بالنسب فى قبيلة أخرى، أو يرفضون فيها رفضا تاما، ولبيان ذلك نقول: إن الفعل (سعد) مثلا، لا يمكن إسناده على الحقيقة إلا إلى من يصح وصفه بالسعادة، فهذا الفعل ومشتقات مادته وما يدل من الكلمات على من يصح وصفه بالسعادة، وهم الأحياء العقلاء ذوو الأفهام والعواطف كل ذلك من المشتقات والكلمات الأخرى قبيلة واحدة، فإذا خرج الفعل من حدود قبيلته إلى قبيلة الكلمات الدالة على الجماد، فقلنا: (سعد الحجر) مثلا، فإن الفعل فى هذه الحال يرفض وتنسب الجملة إلى الإحالة، وأما إذا لجأ الفعل إلى قبيلة أقل تعارضا مع طبيعته من قبيلة الجماد، فربما لحق بهذه القبيلة لصيقا أو مولى أو بعبارة أخرى بطريق المجاز، وهكذا نخرج من نطاق الإحالة إلى نطاق المجاز، فنقول مثلا: (سعد نهارنا بوجودك)، وفى كلتا الحالتين: الإحالة والمجاز، تجاهل للاختصاص المعجمى، ولكن الحالة الأولى مرفوضة، وللحالة الثانية مبرراتها الأدبية التى تكون للاستعمال العدولى؛ لأن المجاز عدول عن المعنى الأصلى إلى المعنى الفنى"[1]. والذى يجعلنا نستبعد الجانب المعجمى لظاهرة الاختصاص؛ هو أنه لا يتضح فيه جانب التلازم بين اللفظ المختص بمدخول معين ومدخوله وجانب التلازم هذا هو ما جعل الاختصاص النحوى أحد وجوه قرينة التضام، وكذلك لا يتضح فيه جانب الاستدعاء لمعين والاستدعاء من خواص التضام[2].

والألفاظ[3] التى تختص بمدخول معين اختصاصا نحويا هي[4]: -

---

(١) التمهيد فى اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ١٤٥، البيان فى روائع القرآن جـ٢/ ١٢١ وما بعدها، الخلاصة النحوية/ ٨١ وما بعدها، مقالات فى اللغة والأدب/ ٤٤ وما بعدها، درجات الخطأ والصواب فى النحو والأسلوب/ ٧٨.

(٢) انظر: ٢٥ وما بعدها، ٧٧ من هذا البحث.

(٣) هناك بحثان عرضا لأمثلة من هذه الألفاظ المختصة: الأول: للأستاذ الدكتور/ محمد رجب الوزير بعنوان: "علاقات الاقتران فى الجملة العربية، دراسة فى الفكر النحوى والدراسات اللغوية الحديثة" غير أن سيادته لم يعالج الألفاظ التى ذكرها تحت مسمى الاختصاص وإنما عالجها سيادته تحت مسمى التلازم، وقد سبقت الإشارة إلى هذا البحث فى ٣٣ من هذا البحث، والبحث الآخر للدكتورة/ نادية رمضان النجار بعنوان "التضام والتعاقب فى الفكر النحوى" وقد عالجت سيادتها الألفاظ التى ذكرتها تحت مسمى الاختصاص. وقد سبقت الإشارة إلى بحث الدكتورة فى ٣٣، ٥٥ من هذا البحث.

(٤) أذكر هنا بأن ترتيب هذه الألفاظ أتى على ترتيب ألفية ابن مالك لأبواب النحو.

١ - (ها) التنبيه تختص بالدخول على أسماء الإشارة[1].

٢ - (أل) أداة التعريف تختص بالدخول على الأسماء[2].

٣ - (كان وأخواتها) تختص بالدخول على الجملة الاسمية ونسخها[3].

٤ - (ما ، ولا ، ولات ، وإنْ) المشبهات بليس تختص بالدخول على الجملة الاسمية ونسخها[4].

٥ - (لا) المشبهة بليس تختص بالدخول على النكرات[5].

٦ - (أفعال المقاربة)[6] تختص بالدخول على الجملة الاسمية ونسخها[7].

٧ - (أفعال المقاربة) تختص بكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع[8].

٨ - (حرى، واخلولق) من أفعال المقاربة يختصان باقتران خبرهما بأنْ[9].

---

(١) انظر: شرح الكافية جـ٤/ ٤٣٢ وما بعدها، شرح الأشموني جـ١/ ٩١، المدخل إلى دراسة النحو العربي جـ١/ ٣٥٣، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ١٥.

(٢) انظر: شرح المفصل جـ٣/ ٢٢٢، ٤٧٤ وما بعدها، ارتشاف جـ٣/ ١٨٥، شرح الأشموني جـ١/ ٩١، المدخل إلى دراسة النحو العربي جـ١/ ٣٥٣.

(٣) انظر: شرح المفصل جـ١/ ٢١١، همع جـ١/ ٣٥٢، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٢٠، الخلاصة النحوية/ ١١٣، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ١٥.

(٤) انظر: همع جـ١/ ٣٥٢، شرح الأشموني جـ١/ ٣٩٥، شرح ابن عقيل جـ١/ ١٦٩، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٢٠، الخلاصة النحوية/ ١١٦.

(٥) انظر: شرح الأشموني جـ١/ ٣٩٧، حاشية الصبان جـ١/ ٣٩٧، شرح ابن عقيل جـ١/ ١٧٤، حاشية الخضري جـ١/ ١٧٤، الخلاصة النحوية/ ١١٦.

(٦) تذكر هنا الاختصاصات الفرعية الداخلة تحت باب أفعال المقاربة لتوفي الظاهرة - الاختصاص - حقها.

(٧) انظر: المقتضب جـ٣/ ٦٨، ٣٩١، جـ٤/ ١٢٦، همع جـ١/ ٣٥٢، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٢٠، الخلاصة النحوية (١١٨)، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ١٥.

(٨) انظر: شرح ابن عقيل جـ١/ ١٧٨، الخلاصة النحوية/ ١١٨.

(٩) انظر: شرح ابن عقيل جـ١/ ١٨٠ وما بعدها، الخلاصة النحوية/ ٨١.

٩- (إنّ وأخواتها) تختص بالدخول على الجملة الاسمية ونسخها[١].

١٠- (لا) التى لنفى الجنس تختص بالدخول على الجملة الاسمية التى ركناها نكرتان ونسخها[٢].

١١-(ظن وأخواتها) تختص - بعد استيفاء الفاعل - بالدخول على الجملة الاسمية ونسخها[٣].

١٢- (حروف الجر)[٤] تختص بالدخول على الأسماء[٥].

١٣- (منذ، مذ، حتى، الكاف، الواو، رب ، التاء) حروف جر تختص بالدخول على الاسم الظاهر[٦].

١٤-(منذ، مذ) حرفا جر يختصان بأسماء الزمان[٧].

١٥- (رُبَّ) حرف جر يختص بالدخول على النكرات[٨].

١٦- (تاء) القسم تختص بالدخول على لفظ الجلالة (الله)[٩].

١٧- (ربما ، قلما) يختصان بالدخول على الأفعال[١٠].

---

(١) انظر : الكتاب جـ٣/ ١١٠، شرح المفصل جـ١/ ١٩٨، شرح الكافية جـ١/ ٢٤٧، همع جـ١/ ٣٥٢ ، اللغة العربية معناها ومبناها / ٢٢٠، الخلاصة النحوية/ ٨٠، ١١٩.

(٢) انظر: همع جـ١/ ٣٥٢، ٤٦٩، شرح ابن عقيل جـ١/ ٢٠٦، الخلاصة النحوية/ ١٢٢.

(٣) انظر: الكتاب جـ١/ ٣٩، ٤٥، جـ٢/ ٣٦٨، المقتضب جـ٣/ ٩٥، ١٨٨، جـ٤/ ١٢٦، همع جـ١/ ٣٥٢، جـ٢/ ١٥٩، شرح الأشمونى جـ٢/ ٢٦ الخلاصة النحوية/ ١٥٦.

(٤) تذكر هنا الاختصاصات الفرعية الداخلة تحت باب (حروف الجر) لتوفى الظاهرة - الاختصاص - حقها من الإحصاء والتقصى.

(٥) انظر: شرح المفصل جـ٣/ ٢٤١، ٤٨١، شرح الأشمونى جـ١/ ٨٩ وما بعدها، الخلاصة النحوية ٨١، ١٦٨، المدخل إلى دراسة النحو العربى جـ١/ ٣٥١.

(٦) انظر : شرح ابن عقيل جـ١/ ٣٣٨، الخلاصة النحوية/ ١٦٩.

(٧) انظر : شرح ابن عقيل جـ١/ ٣٣٨.

(٨) انظر: الكتاب جـ٢/ ١٠٨، المقتضب جـ٤/ ١٣٩، شرح المفصل جـ٣/ ٥١٤، شرح الكافية جـ٤/ ٢٨٩، همع جـ٢/ ٣٤٩، والخلاصة النحوية/ ١٦٩.

(٩) انظر: المقتضب جـ٢/ ٣١٩، شرح المفصل جـ٣/ ٥٢٠ وما بعدها، همع جـ٢/ ٣٩٣، وسائل أمن اللبس فى النحو العربى/ ٢٦٠، علاقات الاقتران فى النحو العربى/ ١٥.

(١٠) انظر: الكتاب جـ٣/ ١١٥ وما بعدها، المقتضب جـ١/ ٢٢٢، شرح المفصل جـ٤/ ٤٦ وما بعدها، شرح الكافية جـ٤/ ٢٩١، همع جـ٣/ ١٣، الوحدات الصرفية ودورها فى بناء الكلمة العربية/ ٣١.

١٨ - (عند ، لدى ، سوى، قصارى الشيء، وحاداه) تختص بالإضافة إلى المفرد ظاهرا أو مضمرا(١).

١٩ - (وحْده، لبَّي، دَوالَيْ، سَعْدَي) تختص بالإضافة إلى المفرد المضمر(٢).

٢٠ - (أولو، أولات، ذو) تختص بالإضافة إلى المفرد الظاهر(٣).

٢١ - (إذا) الشرطية تختص بالإضافة إلى الجملة الفعلية(٤).

٢٢ - (لمّا) الحينية تختص بالإضافة إلى الجملة الفعلية التي فعلها ماض(٥).

٢٣ - (كلا، كلتا) تختصان بالإضافة إلى الاسم المعرفة المثنى(٦).

٢٤ - (حروف النداء) تختص بالدخول على الأسماء(٧).

٢٥ - (حروف نصب المضارع) تختص بالدخول على الأفعال المضارعة(٨).

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل جـ٢/ ١١، الخلاصة النحوية/ ١٧٢ وما بعدها، المدخل إلى دراسة النحو العربي جـ١/ ٣٩٢.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل جـ٢/ ١٢، الخلاصة النحوية / ١٧٢ وما بعدها.

(٣) انظر: الخلاصة النحوية/ ١٧٢، المدخل إلى دراسة النحو العربي جـ١/ ٣٩٢.

(٤) انظر: المقتضب جـ٣/ ١٧٧، جـ٤/ ٣٤٧، وما بعدها، شرح المفصل جـ١/ ٥٤٨، جـ٢/ ٢٦٧، شرح الكافية جـ١/ ٤١٨ وما بعدها، ارتشاف جـ٣/ ١٠٦، همع جـ٢/ ١٣١.

(٥) انظر: مغنى / ٣٦٩، حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل جـ٢/ ١٧، ١٨٤، البيان في روائع القرآن جـ١/ ٦٥.

(٦) انظر: شرح ابن عقيل جـ٢/ ١١، الخلاصة النحوية/ ١٧٢، ١٧٨، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ١٤.

(٧) انظر: شرح الكافية جـ١/ ٣١٤، شرح ابن عقيل جـ١/ ٢٥، المدخل إلى دراسة النحو العربي جـ١/ ٣٥١، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ١٥.

(٨) انظر: الكتاب جـ٣/ ١١٠، شرح المفصل جـ٣/ ٢٤١ وما بعدها، جـ٤/ ٦٤، شرح الأشموني جـ١/ ٩١ وما بعدها، حاشية الصبان جـ١/ ٩٠، اللغة العربية معناها ومبناها / ١٧، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحل / ٢٩، المدخل إلى دراسة النحو العربي جـ١/ ٣٥١، التضام والتعاقب في الفكر النحوي/ ١١٠.

٢٦- (أدوات الجزم) تختص بالدخول على الأفعال المضارعة(١).

٢٧- (إذا) المفاجأة تختص بالدخول على الأسماء(٢).

٢٨- (لو) تختص بالدخول على الأفعال(٣).

٢٩- (لولا، لوما) اللتان تدلان على امتناع الشئ لوجود غيره تختصان بالدخول على الأسماء(٤).

٣٠- (لولا، هلا، ألا، لوما) أدوات تحضيض تختص بالدخول على الأفعال(٥).

٣١- (أما، ألا) أداتا عرض تختصان بالدخول على الأفعال(٦).

٣٢- (كم) الخبرية تختص بكون تمييزها نكرة(٧).

---

(١) انظر: الكتاب جـ١/ ٩٨، ٢٦٣، جـ٣/ ١١١ وما بعدها، شرح المفصل جـ١/ ١٦٠، ١٨٦، جـ٣/ ٢٢٢، ٢٧٧، جـ٤/ ١٤، ٨٣، ١٠٠، ١٢٢، ضرائر الشعر/ ٢٠٧ وما بعدها، شرح الكافية جـ١/ ١٧٦، جـ٤/ ٦، ارتشاف جـ٣/ ١٠٦، همع جـ٣/ ١٠٤، شرح الأشموني جـ١/ ٩٠، جـ٢/ ١٠٦، البيان في روائع القرآن جـ١/ ١١٩، جـ٢/ ١١٩، الخلاصة النحوية/ ٨١، ١٣٣، اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٠٧، تطوير التأليف في مجالات اللغة العربية/ ٤ "بحث ألقاه أستاذنا الدكتور/ تمام حسان في الندوة الدولية (اللغة العربية... إلى أين) بالرباط - المملكة المغربية ١-٣ نوفمبر ٢٠٠٢".

(٢) انظر: همع جـ٢/ ١٣٤، شرح ابن عقيل جـ١/ ٢٥٨، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٢٠، الأساليب الإنشائية في النحو العربي/ ٧٨، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ١٥.

(٣) انظر: المقتضب جـ٣/ ٧٧، شرح المفصل جـ١/ ١٦٠ وما بعدها، جـ٤/ ١٠٢، شرح الكافية جـ٤/ ٤٦٣، همع جـ٢/ ٤٧٢ وما بعدها، جـ٣/ ١٠٤، شرح الأشموني جـ٤/ ٥٥ وما بعدها، حاشية الصبان جـ٤/ ٥٥ وما بعدها، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٢٠، البيان في روائع القرآن جـ١/ ١١٩، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ١٥.

(٤) انظر: شرح ابن عقيل جـ٢/ ٢٠١ وما بعدها.

(٥) انظر: الكتاب جـ١/ ٩٨، ١٠٠، جـ٣/ ١١٥، ١٦٠، شرح المفصل جـ١/ ٣٣٧، جـ٤/ ٦٦ وما بعدها، شرح الكافية جـ١/ ٤١٤، ٤٢٦ وما بعدها، جـ٤/ ٤٥٢، مغني/ ٣٦١ ارتشاف جـ٣/ ٢٦٢، همع جـ٣/ ١٠٤، شرح الأشموني جـ٢/ ١٠٦، الخلاصة النحوية / ١٣٦، ١٣٩، الظواهر اللغوية في التراث النحوي / ٢٤٤.

(٦) انظر : شرح الكافية جـ١/ ٤١٤، جـ٤/ ٤٣١.

(٧) انظر: شرح المفصل جـ٢/ ٣٠٩، شرح الكافية جـ٤/ ٢٨٩، ارتشاف جـ١/ ٣٨٢.

٣٣- (قد) تختص بالدخول على الأفعال(١).

٣٤- (السين ، سوف) تختصان بالدخول على الأفعال المضارعة(٢).

وأود قبل الشروع فى التعليق على هذا الإحصاء للألفاظ المختصة نحويا أن أقول : إن البحث استبعد ألفاظا عدها النحاة من قبيل ما يختص بنوع معين من أقسام الكلم وعبر النحاة عنها بأنها علامات للنوع المعين، وهذه الألفاظ هي : (تاء الفاعل، تاء التأنيث: ساكنة، ومتحركة، ياء المخاطبة، نونا التوكيد، ياء النسب) واستبعدها البحث لعدم وضوح جانب الاستدعاء من هذه الألفاظ لمدخولها المعين، فهي جميعا من اللواصق الصرفية (٣) التى تلحق آخر الكلمات لتفيد معنى معينا، على حين أن جميع ما ذكر فى الحصر من ألفاظ يتضح فيه جانب الاستدعاء من اللفظ المختص لما يختص به، وجانب الاستدعاء هذا من أخص خواص قرينة التضام (٤) التى نحن بصدد دراسة الموقعية فى ضوئها.

ومما سبق من إحصاء الألفاظ التي تختص بمدخول معين اختصاصا نحويا نلاحظ ما يلى : -

---

(١) انظر: الكتاب جـ١/ ٩٨، جـ٣/ ١١٤ وما بعدها، المقتضب جـ١/ ٢٢٢، شرح المفصل جـ١/ ٣٣٧، جـ٣/ ٢٢٢، ٤٧٤ وما بعدها، جـ٤/ ٧١، شرح الكافية جـ٤/ ٥ ، ارتشاف جـ٣/ ١٨٥، شرح الأشمونى جـ١/ ٩١، اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٠٧، الوحدات الصرفية ودورها فى بناء الكلمة العربية/ ٣١.

(٢) انظر: الكتاب جـ١/ ٩٨، جـ٣/ ١١٥، المقتضب جـ١/ ٢٢٢، شرح المفصل جـ١/ ٣٣٧، جـ٣/ ٢٢٢، ٤٧٤ وما بعدها، جـ٤/ ٧١، شرح الكافية جـ٤/ ٥ وما بعدها، ارتشاف جـ٣/ ١٨٥، شرح الأشمونى جـ١/ ٩١، المدخل إلى دراسة النحو جـ١/ ٣٥٣ ، الوحدات الصرفية ودورها فى بناء الكلمة العربية/ ٣١.

(٣) انظر: التمهيد فى اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها/ ٣٤، الوحدات الصرفية ودورها فى بناء الكلمة العربية/ ٣١، ١٣٥ ، ١٦٠، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوى عند العرب/ ٣١٧، اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٢٧، الظواهر اللغوية فى التراث النحوى/ ١٥٦ ، ١٦٠ وما بعدها، ١٦٧، ١٧٠.

(٤) انظر: ٧٢ من هذا البحث.

أولا : أن الألفاظ المختصة بمدخولات معينة في اللغة العربية محصورة العدد من حيث هي ألفاظ ومبان، وغير قابلة للزيادة أو النقص، وهذه الملاحظة أحد وجوه الشبه بين ظاهرتي الاختصاص النحوى والافتقار المتأصل[1].

ثانيا : أن عددا كبيرا من هذه الألفاظ يدخل تحت قسم الألفاظ المبنية في اللغة العربية، ولا يخرج عن هذا القسم من هذه الألفاظ إلا المضارع مما يأتى منه المضارع من (كان وأخواتها، أفعال المقاربة، ظن وأخواتها) وبعض الألفاظ الملازمة للإضافة إلى معين من أنواع الكلام، وهذا يدل على أن الألفاظ المختصة متأصلة في حقل البناء، كما أن هذه الألفاظ - كذلك - تدخل تحت قسم الجامد من لفظة العربية ولا يخرج عن هذا القسم من هذه الألفاظ إلا ما يتصرف من النواسخ الفعلية، وما سبق مؤداه أن الاختصاص النحوى - كظاهرة نحوية - تتسم ألفاظه - في معظمها - بالجمود والبناء، وهاتان الصفتان من سمات الألفاظ المفتقرة تأصلا[2] فهذه الملاحظة من هذه الناحية تعد أحد وجوه الشبه بين الظاهرتين - الاختصاص النحوى والافتقار المتأصل - لكنها من ناحية أخرى تعد أحد وجوه الاختلاف بين الظاهرتين هذه الناحية الأخرى هي فيما يأتى في الملاحظة التالية .

ثالثا : أن هذه الألفاظ لا تنتظمها - عدا المتصرف من النواسخ الفعلية - روابط اشتقاقية كالتى بين الكلمات المعجمية، وإنما تعد كل لفظة منها قائمة بذاتها، وقصارى ما ينسب إلى أي منها من الروابط بغيرها هو المشاركة في الوظيفة كالذى يربط بين حروف الجر وبعضها من حيث العمل الواحد وهو الجر، وكالذى بين إن وأخواتها من حيث العمل الواحد وهو النسخ للابتداء، فهذه الملاحظة من هذه الناحية تعد أحد وجوه الشبه بين الظاهرتين[3] - الاختصاص والافتقار المتأصل - لكنها من جهة أخرى - وهى الجهة المشار إليها في الملاحظة السابقة - تعد أحد وجوه الاختلاف بين الظاهرتين وهذه الجهة هي أنه على حين عدمت الألفاظ التى

---

(١) انظر ٣٧ من هذا البحث.

(٢) انظر : ٣٧ من هذا البحث.

(٣) انظر : ٣٨ من هذا البحث.

يوجد بينها روابط اشتقاقية في ظاهرة الافتقار المتأصل لكون جميع ألفاظها جامدة[1]، وجدت هنا في ظاهرة الاختصاص النحوى ألفاظ معجمية تربط بينها روابط اشتقاقية وهي ما يتصرف من النواسخ الفعلية (كان وأخواتها، وأفعال المقاربة وظن وأخواتها).

رابعا : أن هذه الألفاظ لا يمكن أن ترتب ترتيبا جدوليا يقوم مثلا على محاور التكلم وفروعه والإفراد وفروعه والتذكير والتأنيث إلخ، وهذه الملاحظة من هذه الناحية تعد من وجوه الشبه بين ظاهرتي الافتقار المتأصل والاختصاص النحوى، لكنها من جهة أخرى تعد وجه اختلاف بينهما، وهذه الجهة الأخرى هي أنه على حين عدمت الألفاظ التي تقبل أن ترتب جدوليا هنا في ظاهرة الاختصاص النحوي، وجدت هناك في ظاهرة الافتقار المتأصل ألفاظ تقبل أن ترتب جدوليا هي ألفاظ : الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة[2].

خامسا : أنه إذا كانت الملاحظات السابقة رصدت صلات بين ظاهرتي الاختصاص النحوي والافتقار المتأصل، فإن هذه الملاحظة ترصد صلة بين ظاهرة الاختصاص النحوي - موضوع الحديث - وظاهرة الافتقار غير المتأصل، فقد سبق في الملاحظتين الثانية والثالثة أن من بين الألفاظ المختصة نحويا الأفعال الناسخة (كان وأخواتها ، وأفعال المقاربة، وظن وأخواتها) وأن هذه الألفاظ لا توجد ضمن ألفاظ ظاهرة الافتقار المتأصل، لكن هذه الألفاظ توجد - كما سبق [3]- ضمن أبواب ظاهرة الافتقار غير المتأصل؛ لكونها أفعالا وكلمات معجمية لها مواد اشتقاقية وتفرد بمعنى خارج السياق[4]، فإذا كان قد قامت صلات بين ظاهرتي الاختصاص النحوي والافتقار المتأصل فيما سبق من ملاحظات فإنه قد وجدت

---

(١) انظر : ٣٨ من هذا البحث.

(٢) انظر : ٣٨ من هذا البحث.

(٣) انظر : ٥٦ وما بعدها من هذا البحث.

(٤) انظر : ٣١ وما بعدها من هذا البحث.

صلة بين ظاهرتى الاختصاص النحوى والافتقار غير المتأصل من خلال هذه الملاحظة الحالية (خامسا) بكون بعض الألفاظ الداخلة ضمن الاختصاص النحوى داخلة كذلك ضمن أبواب الافتقار غير المتأصل.

سادسا : فيما يتعلق بدرجات الإفادة الحاصلة من تضام هذه الألفاظ المختصة ومدخولاتها فإنه يقال فيها مثل ما قيل فى الملاحظات الخاصة بدرجات الإفادة ضمن الملاحظات التي ذكرها البحث عقب الإحصاء الخاص بالألفاظ المفتقرة تأصلا، وهذه الملاحظـات تبدأ من الملاحظة الخامسة حتى الملاحظة التاسعة [1] ، فلا داعي لإعادة القول فيها مرة ثانية وذلك للتشابه الحاصل بين ظاهرتى الافتقار المتأصل والاختصاص النحوى فى هذه النقطة خاصة – درجات الإفادة – فالظاهرتان – كما سبق [2] – وجهان من وجوه قرينة واحدة هي التضام، ويعالجان تحت اسم واحد هو التلازم، فاللفظ المختص يضام ويلازم ما يختص بالدخول عليه، واللفظ المفتقر تأصلا يضام ويلازم ما يفتقر إليه، وقد أشرت [3] إلى وجود مساحة مشتركة بين الظاهرتين هي الأدوات والحروف .

أما فيما يتعلق بدرجات الإفادة بين ألفاظ الأفعال الناسخة المذكورة ضمن ألفاظ الاختصاص النحوى والتى تخرج عن نطاق الأدوات والحروف وبين ما تدخل عليه هذه الأفعال، فإنه يقال فيها مثل ما قيل فى الملاحظة الخامسة من الملاحظات التى ذكرها البحث عقب الإحصاء الخاص بالأبواب النحوية التي تفتقر افتقارا غير متأصل [4]، لكون هذه الأفعال كما سبق فى الملاحظة السابقة (خامسا) من أبواب الافتقار غير المتأصل، فلا داعي – أيضا – لإعادة القول فيها.

---

(١) انظر : ٣٨ وما بعدها من هذا البحث.

(٢) انظر : ٢٥ وما بعدها من هذا البحث.

(٣) انظر : ٧٠ وما بعدها من هذا البحث.

(٤) انظر : ٦٢ وما بعدها من هذا البحث.

سابعا : أن طابع الاختصاص النحوى فى هذه الألفاظ هو الذى صيرها من قرائن النحو؛ لأنه إذا علمنا ما تختص به اللفظة المعينة من هذه الألفاظ فإنه عند حضور هذه اللفظة فى السياق تدل على مدخولها، فإذا وجدنا فى السياق - مثلا - (إنّ) فهي قرينة ما تختص بالدخول عليه وهي الجملة الاسمية، وهكذا الحال مع باقى الألفاظ المختصة[1]، وكذلك إذا وجد لفظ مختص فى السياق وليس بعده ما يختص بالدخول عليه من الألفاظ فإن عدم حضور هذا المدخل فى السياق[2] يوجب تقديره ، وهذا هو معنى كون الاختصاص النحوى قرينة، فإذا علمنا - مثلا - أن (إذا) الشرطية تختص بالإضافة "إلى الجملة الفعلية نحو (إذا ألقوا فيها سمعوا لها شهيقا وهي تفور)[3]، فإذا وليها اسم نحو (إذا السماء انشقت)[4] فإن اختصاصها بالجملة الفعلية يوجب تقدير فعل بعدها يفسره الفعل المذكور بعد ذلك، ويكون التقدير: إذا انشقت السماء انشقت"[5]. وعلى هذا يمكن القول بأن الاختصاص النحوى باعتباره أحد أوجه قرينة التضام مسوغ من مسوغات "قبول التقدير، سواء عند الاستتار أو عند الحذف، فالاستتار والحذف إنما يكون للعناصر التى تتطلبها عناصر أخرى فيكون هذا التطلب أساسا لقبول تقدير المستتر أو المحذوف... وتتضافر معه بالطبع قرائن أخرى كسبق الذكر عند الحذف وكدلالة الصيغة[6]

---

(١) انظر : المدخل إلى دراسة النحو العربي جـ١/ ٣٥١، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٢٠ وما بعدها، مقالات فى اللغة والأدب/ ٣٥٨، التمهيد فى اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها/ ٣٦.

(٢) انظر : الكتاب جـ١/ ٩٨، ١٣٦، المقتضب جـ٢/ ٧٧، شرح المفصل جـ١/ ١٦١ وما بعدها، جـ٢/ ٢٦٧، جـ٤/ ٦٧، شرح الكافية جـ٤/ ٤٥٢، ٤٦٣، همع جـ٢/ ١٣٣ ، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٢٣ وما بعدها، البيان فى روائع القرآن جـ١/ ٢٤ وما بعدها، ١١٩، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديرى والمحلى/ ٤٩ وما بعدها،٥٢ ، التضام وقيود التوارد/ ١٠١، ١٠٣، ١٠٥، وحدة البنية واختلاف الأنظمة/ ٣٧.

(٣) سورة الملك آية ٧.

(٤) سورة الانشقاق آية ١.

(٥) الخلاصة النحوية/ ٨١.

(٦) انظر توضيحا وتمثيلاً لدور قرينة دلالة الصيغة فى تقدير المستتر فى حاشية (٢) من ٤٩ من هذا البحث.

عند الاستتار"[1] والآية السابقة تصلح شاهدا على ذلك فالذى سوغ قبول تقدير فعل بعد (إذا) الشرطية هو اختصاصها بالفعل أو الجملة الفعلية وتضافرت مع قرينة الاختصاص النحوى فى تقدير الفعل مدخول (إذا) الشرطية فى هذه الآية قرينة الذكر للفعل المفسر للفعل المحذوف بعد الاسم الذى ولى (إذا)، إذن يعد الاختصاص النحوى أحد مسوغات قبول التقدير[2] فى النحو

ثامنا : أنه إذا كان مما تمتاز به اللغة العربية تعدد المعنى الوظيفى للمبنى الواحد سواء أكان هذا التعدد بحسب الأصل أم بحسب النقل[3]، فإن الاختصاص النحوى باعتباره قرينة يحدد المعنى الوظيفى للكلمة الواحدة فى السياقات المختلفة، ويخرجها عن التعدد إلى التحديد، وذلك اعتمادا على مدخول الكلمة فى كل سياق[4]، فنفرق بين (إذا) الفجائية، و (إذا) الشرطية بمدخول هذه ومدخول تلك، فالفجائية لا تدخل إلا على الاسم، والشرطية لا تدخل إلا على الفعل - كما سبق[5]. وكذلك يفرق الاختصاص النحوى بين (لولا) و (لوما) الدالتين على امتناع الشئ لوجود غيره، و (لولا) و (لوما) الدالتين على التحضيض، فالأوليان لا تدخلان إلا على الاسم، والأخريان لا تدخلان إلا على الفعل - كما سبق [6]- كما أن الاختصاص النحوى يفرق بين (لمّا) الحينية التى بمعنى حين أو إذ، وبين (لمّا) النافية حيث إن الأولى تختص بالدخول على الفعل الماضى والثانية تختص بالدخول على المضارع

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها / ٢٢٤.

(٢) انظر : البيان فى روائع القرآن جـ١ / ٢٤ وما بعدها، التضام وقيود التوارد/ ١٠١، ١٠٣، ١٠٥، وحدة البنية واختلاف الأنظمة/ ٣٧، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٢٣ وما بعدها، القرائن النحوية واطراح العامل/ ٤٩ وما بعدها، ٥٢.

(٣) انظر : البيان فى روائع القرآن جـ١ / ١٣ وما بعدها،٣٢ وما بعدها ، ٥١، ٢٨٩، ٣٣١ وما بعدها، اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٩١، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوى عند العرب/ ٣٦٢، تطوير التأليف فى مجالات اللغة العربية/ ٧ وما بعدها.

(٤) انظر : البيان فى روائع القرآن جـ١ / ٣٣١،اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٨٠، ١٩١.

(٥) انظر :٧٥ وما بعدها من هذا البحث

(٦) انظر : ٧٦ من هذا البحث.

وجزمه[1]، وهكذا يكون الاختصاص النحوي قرينة تحديد المعنى الوظيفى للمبنى الواحد فى السياقات المختلفة.

تاسعا : أن النحاة جعلوا الاختصاص "من الأسس التى بنوا عليها تقسيم الكلم؛ فالأسماء تختص بالجر، والتنوين، والنداء، وأداة التعريف، والأفعال التى تختص بتائي الفاعل والتأنيث، وياء المخاطبة، ونون التوكيد، ويختص المضارع من بينها بدخول الجوازم ... إلخ"[2].

عاشرا : أن النحاة عندما قالوا بالاختصاص، رتبوا على القول به قواعد منها :-

أ- إنما يعمل الحرف إذا كان مختصا[3].

ب- أن الحروف المختصة بالأسماء تعمل فى الأسماء وحدها دون الأفعال[4].

ج- أن الحروف المختصة بالأفعال تعمل فى الأفعال وحدها دون الأسماء[5].

ومعنى هذا أن النحاة عندما قالوا بأن للحروف عملا جعلوا الاختصاص فى هذه الحروف هو سبب عملها، وجعلوا عدم الاختصاص فى بعض الحروف هو سبب عدم العمل.

ومع هذا فقد وجدت حروف مختصة بالأسماء ولا تعمل شيئا فيها مثل (ها) التنبيه و (أل) أداة التعريف، فإنهما يختصان بالدخول على الأسماء ولكن لا يؤثران إعرابيا فيها.

وكذلك وجدت حروف مختصة بالأفعال، ولا تعمل شيئا فيها مثل (قد)، و (السين) و (سوف) فإنها مما يختص بالدخول على الأفعال، ومع ذلك لا تؤثر إعرابيا فيها[6].

---

(١) انظر : ٧٥ وما بعدها من هذا البحث.

(٢) مقالات فى اللغة والأدب / ٤٤، المدخل إلى دراسة النحو العربى جـ١ / ٣٥١ وما بعدها.

(٣) انظر: الكتاب جـ٣/ ١١٦، الإنصاف جـ١/ ٧٣، ١٥٦، ٣٧٧، شرح المفصل جـ١/ ١٨٦، ٣٥٧، ٤٨٧، جـ٣/ ٢٧٧، ٤٨١ وما بعدها، ٦٠٣.

(٤) انظر : شرح المفصل جـ١/ ٢١٠، جـ٣/ ٢٤٦، همع جـ١/ ٤٠.

(٥) انظر : شرح المفصل جـ١/ ٢١٠، همع جـ١/ ٤٠.

(٦) انظر : المدخل إلى دراسة النحو العربى جـ/ ٣٥١ وما بعدها

وقد حاول بعض النحاة تسويغ هذا الخروج عن القاعدة فى هذه الحروف السابقة فقال "كل حرف اختص بشئ ولم ينزل منزلة الجزء منه فإنه يعمل "(١)، فكأن هذه الحروف لم تعمل فيما تختص به لأنها بمنزلة الجزء منه.

حادى عشر : أن النحاة استفادوا من القول بالاختصاص النحوى فى الحكم على نوع بعض الكلمات وترجيح بعض الأقوال يقول سيبويه - رحمه الله -: " ويقوى أيضا أن (من) نكرة قول عمرو بن قميئة.

يا رُبَّ مَنْ يُبْغِضُ أذوادَنا رُحْنَ على بغضائه واغتدَيْنْ

ورب لا يكون ما بعدها إلا نكرة"(٢) .

فسيبويه قد جعل مما يقوى القول بأن (مَنْ) نكرة وقوعها بعد (رُبّ)، ودخول (رُبّ) عليها، فَرُبَّ مما يختص بالدخول على النكرات(٣) .

ثاني عشر : أنه إذا كان أستاذنا الدكتور/ تمام حسان قد راعى فى القول بالاختصاص النحوى بين الألفاظ ومدخولاتها جانب اللفظ(٤)، فإن غيره من النحاة قد راعى جانب المعنى الذى تفيده بعض الألفاظ فى القول باختصاصها بمدخول معين دون غيره من أنواع الكلم يقول ابن يعيش - رحمه الله - :"فمن خصائص الفعل صحة دخول (قد) عليه نحو : قد قام وقد قعد، وقد يقوم، وقد يقعد، و (حرفى الاستقبال وهما السين وسوف) نحو: سيقوم،و سوف يقوم وإنما اختصت هذه الأشياء بالأفعال ؛ لأن معانيها فى الأفعال، فقد لتقريب الماضى من الحال، والسين وسوف لتخليص الفعل للمستقبل بعينه"(٥) ومعنى هذا الكلام - من ابن يعيش - أنه إذا كانت معانى المضى والحال والاستقبال لا تأتى إلا فى

---

(١) انظر: شرح المفصل جـ١/ ٣٢٧، همع جـ١/ ٤٠، ٣٨٩ الأشباه والنظائر جـ٢/ ٢٤٥ وما بعدها، شرح الأشمونى جـ١ ٩١.

(٢) الكتاب جـ٢/ ١٠٨.

(٣) انظر :٧٤ من هذا البحث.

(٤) انظر : الخلاصة النحوية/ ٨٠ وما بعدها، وانظر : ٧٠ من هذا البحث.

(٥) شرح المفصل جـ٣/ ٢٢٢.

الأفعال فقط دون غيرها من أنواع الكلم، فإن الحروف التي تفيد هذه المعاني تختص بها تتأتى فيه هذه المعاني من الألفاظ دون غيرها.

ثم يقول ابن يعيش: "وكذلك حروف الجزاء نحو : إن تقم أقم، لأن معنى تعليق الشيء على شرط إنما هو وقوف دخوله في الوجود على دخول غيره في الوجود، والأسماء ثابتة موجودة فلا يصح هذا المعنى فيها؛ لأنها موجودة ولذلك لا يكون الشرط إلا بالمستقبل من الأفعال، ولا يكون بالماضي ولا الحاضر، لأنها موجودان"(1) فابن يعيش – في هذا النص أيضا – قد جعل اختصاص أدوات الشرط بالمضارع المنصرف إلى المستقبل فقط اعتمادا على المعنى المستفاد من تعليق شيء على شرط، وهو أن هذا الشيء ليس موجودا بعد، وإلا فلن يكون هناك معنى لجعله جزاء، وهكذا راعى ابن يعيش – في القول باختصاص بعض الألفاظ بمدخول معين – جانب المعنى الذي تفيده هذه الألفاظ مع مدخولها.

ثالث عشر : أن هذه الألفاظ المختصة ذات موقعية ثابتة بالنسبة لما تختص بالدخول عليه فاللفظ المختص ومدخوله غير قابلين لتبادل المواقع فيما بينهما، ولا يستثنى من هذا الحكم إلا: كان وبعض أخواتها، وظن وبعض أخواتها؛ حيث إن خبر كان – غير الجملة – وأخواتها عدا (ما دام) و (زال، وبرح، وفتئ وانفك) المنفية بما، يجوز أن يتقدم على كان وأخواتها(2) والمستثنى من الحكم بثبات الموقعية بين المختص ومدخوله فيما سبق هو الخبر فقط، وهو جزء من مدخول المختص وليس كل المدخول، في حين أن الجزء الآخر من المدخول وهو اسم كان وأخواتها يجري عليه الحكم السابق بثبات الموقعية بين المختص ومدخوله(3)، وكذلك فإن مفعولي (ظن وما يتصرف من أخواتها أفعال القلوب) يجوز أن يتقدما معا (المفعولان) أو أن يتقدم أحدهما على ظن وأخواتها أفعال القلوب المتصرفة(4)، وفي حال تقدم المفعولين معا على ظن أو إحدى أخواتها أفعال القلوب بالمتصرفة يكون المتقدم

---

(1) شرح المفصل جـ٣/ ٢٢٢، جـ٤/ ٨٢ وما بعدها، ٨٩، ١٠٠، همع جـ٢/ ٤٥٤.
(2) انظر : ١٢٦ وما بعدها من هذا البحث.
(3) انظر : ٨٥ من هذا البحث.
(4) انظر : ١٢٩ من هذا البحث.

عندئذ هو كل مدخول المختص، وفي حال تقدم أحد المفعولين فقط يكون المتقدم جزءا من المدخول وليس كله.

أما أخوات كان (ما دام) و (زال، و برح، وفتئ، وانفك) المنفية بما[1] فإنها تدخل في الحكم السابق بثبات الموقعية بين الألفاظ المختصة وبين ما تختص بالدخول عليه.

هذا، والموقعية الثابتة هنا هي تقدم أو تصدر اللفظ المختص وتأخر مدخوله الذي يختص بالدخول عليه، فالألفاظ التي تتقدم على مدخولها - من بين الألفاظ المختصة - منها : (ها) التنبيه، و (أل) أداة التعريف، وحروف الجر، وما يلازم الإضافة إلى نوع من أنواع الكلم، وحروف نصب المضارع، وحروف جزم المضارع، وقد، والسين، وسوف[2] وهذه الألفاظ وإن كانت الموقعية بينها وبين ما تختص بالدخول عليه ثابتة - وهي تقدم اللفظ المختص وتأخر مدخوله - إلا أنه ليس للاثنين معا - المختص ومدخوله - موقعية معينة داخل الجملة، بل يجوز لهما أن يقعا أولا أو وسطا أو آخرا - حسب مراد المتحدث أو الكاتب - في إطار تقدم اللفظ المختص وتأخر مدخوله.

أما الألفاظ التي لها الصدارة - من بين الألفاظ المختصة - فمنها :-

(النواسخ الحرفية و (لما) الحينية، وأدوات النداء، وأدوات الشرط، وأدوات التحضيض، وأداتا العرض، وكم الخبرية)[3]، فكل لفظة من هذه الألفاظ تلزم صدر جملة، وهذه الجملة قد تكون كاملة قبل دخول اللفظ المختص عليها نحو : النواسخ الحرفية، فهي تدخل على جملة كاملة، ولا تعد هذه النواسخ جزءا من أجزاء بناء هذه الجملة، والأمر نفسه يقال في (أدوات الشرط، وأدوات التحضيض، وأداتي العرض) فكل أداة من هذه الأدوات تدخل على جملة كانت كاملة قبل دخول هذه الأداة وإنما كان دخول الأداة على هذه الجمل التي تلزم صدرها دخولا

---

(١) انظر : ٩٨ من هذا البحث.

(٢) انظر : ٣٣ وما بعدها، ٤٩ وما بعدها ، ٨٥ وما بعدها من هذا البحث.

(٣) انظر : ٤٩ وما بعدها، ٩٧ وما بعدها ، ١١٣ وما بعدها من هذا البحث.

لمعنى إضافى بعد أن استوفت هذه الجمل عناصر بنائها ، ولم يكن دخول الأداة على هذه الجمل دخول بناء لهذه الجمل، وقد تكون الجملة – التى تلزم هذه الألفاظ صدرها – غير كاملة قبل دخول اللفظ المختص، فيكون هذا اللفظ المختص أحد عناصر بناء الجملة التى هو صدرها، نحو : أدوات النداء وكم الخبرية فى نحو: يا محمد، وكم عدو للإسلام، فكل من (يا) النداء، و (كم) الخبرية كان أحد عناصر بناء جملته، فدخول اللفظ المختص المتصدر نحو هذه الجمل يكون دخول بناء للجملة بالإضافة إلى المعنى الذى يوجده هذا اللفظ المختص فى جملته التى هو أحد عناصر بنائها.

وما سبق فى هذه الملاحظة هو موضوع الحديث المفصل فى الفصل القادم.

الفصل الثانى

" الموقعية فى ضوء قرينة الرتبة "

يعرف أستاذنا الدكتور/ تمام حسان الرتبة[2] بقوله :" المقصود بالرتبة أن يكون للكلمة موقع معلوم بالنسبة لصاحبتها، كأن تأتي سابقة لها أو لاحقة، فإذا كان هذا الموقع ثابتا سميت الرتبة محفوظة، وإذا كان الموقع عرضة للتغير سميت غير محفوظة"[1].

إذن الرتبة لا تكون للكلمة مفردة أو منعزلة عن غيرها من عناصر بناء الجملة، وإنما تكون بالنظر إلى غيرها من عناصر الجملة أو التركيب، فإذا كانت رتبة كلمة معينة هي التقدم، فهذا التقدم لهذه الكلمة يكون بالنظر إلى رتبة التأخر لكلمة أخرى، فالكلمة المتقدمة لا تكون متقدمة إلا إذا كانت هناك كلمة أخرى متأخرة عنها، والكلمة المتأخرة- كذلك - لا تكون متأخرة إلا إذا كانت هناك كلمة أخرى متقدمة عليها، والكلمة المتقدمة والكلمة المتأخرة تكونان معا في جملة واحدة أو تركيب لغوي واحد، وما سبق هو ما نص عليه أستاذنا الدكتور/ تمام بقوله "موقع معلوم لصاحبتها".

---

(١) انظر أيضا في تعريف الرتبة: معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية / ١٣٧، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي/ هـ وما بعدها، ٩٩ وما بعدها، الافتقار في النحو العربي/ ١٤، مشكلة المعنى بين النحو والبلاغة/ ٧٧ "رسالة دكتوراه بدار العلوم" المعنى النحوي مفهومه ومكوناته/ ١٤٥، ١٥٠، بنية الجملة الخبرية في الفصحى المعاصرة دراسة في التقديم والتأخير/ ١١ "مجلة كلية الآداب – جامعة المنصورة العدد ١٤-١٩٩٤، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية/ ٢٨٥ وما بعدها، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث/ ٣٢٥، آراء ثلاثة حول بعض مسائل الترتيب في العلاقة النحوية المسائل والأصول / ٢١٥ وما بعدها، ظواهر الغموض ووسائل رفع اللبس في التراكيب العربية/ ٣٩٢ وما بعدها "مجلة علوم اللغة" عدد ٢-١٩٩٨، علامات الإعراب بين النظر والتطبيق – ٢٩١، ٢٩٣ "مجلة معهد اللغة العربية" – جامعة أم القرى – عدد ٢ / ١٩٨٤ .

(٢) مقالات في اللغة والأدب / ٣٥٧ وما بعدها، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٠٧ وما بعدها، البيان في روائع القرآن جـ١/ ٦٧، ٢٢٣، ٣٢٤، الخلاصة النحوية/ ٢٠، ٢٤، ٨٣، وحدة البنية واختلاف الأنظمة/ ٣٦ .

هذا، وقد تكون للكلمة المعينة رتبة التقدم الدائم أو التأخر الدائم عن صاحبتها في الجملة أو التركيب، فتكون الرتبة بين هذه الكلمة وصاحبتها رتبة محفوظة.

وقد يكون للكلمة المعينة التقدم أحيانا والتأخر أحيانا أخرى عن صاحبتها، فتكون الرتبة بين هذه الكلمة وصاحبتها رتبة غير محفوظة.

فالرتبة محفوظة إذا كانت الكلمة المعينة دائمة التقدم أو التأخر عن صاحبتها، والرتبة غير محفوظة إذا كانت الكلمة المعينة لا تلزم التقدم أو التأخر عن صاحبتها، بل يمكن لها أن يتغير موقعاهما في الجملة فيتقدم ما حقه التأخر ويتأخر ما حقه التقدم مع احتفاظ كل كلمة منهما ببابها النحوي الذي تمثله في الجملة حال التقدم أو التأخر، على حين أن ذلك التغير في الموقعين بين الكلمتين لا يتأتى في الرتبة المحفوظة مع احتفاظ كل كلمة من الكلمتين ببابها النحوي الذي كانت عليه إلا في غير الاختيار أو مع أمن اللبس.

والكلمة صاحبة الرتبة المعينة وصاحبتها - فيما سبق - تمثل كل منهما بابا نحويا معينا - في كثير من الحالات- كأن تكون الأولى - مثلا - اسما لكان وصاحبتها خبرا لكان أو تكون الأولى مبتدأ وصاحبتها خبرا أو تكون الأولى فاعلا وصاحبتها مفعولا وهكذا، وقد لا تمثل إحدى الكلمتين بابا نحويا له إعراب معين، كما في الأمثلة السابقة، بل تحمل معنى أسلوب نحوى معين كما في الرتبة بين (إلا) أداة الاستثناء والمستثنى بها، فإلا لا تمثل بابا نحويا له إعراب معين كما هو حال صاحبتها (المستثنى) ولكن تمثل إلا) أسلوبا نحويا معينا هو الاستثناء، ومع ذلك فبين الكلمتين (إلا) و(المستثنى) رتبة محفوظة، وكذلك الحال في حرف العطف والمعطوف، وأدوات نصب المضارع والمضارع، وأدوات جزم المضارع والمضارع، وواو المعية والمفعول معه، وحروف الجر والاسم المجرور وغير ذلك، ففي الأمثلة الأولى - التي تمثل الكلمتان فيها بابين نحويين - يكون القول بالرتبة - محفوظة أو غير محفوظة - قولا بالرتبة بين البابين اللذين عُبر عنهما بالكلمتين.

ولا يقال مثل الكلام السابق في النوع الثاني من الأمثلة - التي لا تمثل فيها إحدى الكلمتين بابا نحويا معينا له إعراب معين - لأن الرتبة في هذه الأمثلة رتبة بين أداة تمثل أسلوبا نحويا معينا وبين باب نحوى.

هذا، ويقول أستاذنا الدكتور/ تمام معللا تقسيم الرتبة إلى قسمين، وعد غير المحفوظة منهما رتبة: " قد يقول قائل : قد فهمنا أن نسمي المحفوظة منهما رتبة؛ لأنها يتحتم بها أن تأتي إحدى الكلمتين أولا والأخرى ثانيا ولا عكس، فما بالنا بكلمات يمكن لإحداها أن تتقدم حينا وتتأخر حينا آخر، ندعى أن بينها رتبة غير محفوظة، والجواب: أن الرتبة المحفوظة رتبة في نظام اللغة وفي الاستعمال في الوقت نفسه، أما غير المحفوظة فهي رتبة في النظام فقط، وقد يحكم الاستعمال بوجوب عكسها كما في تقديم المفعول على الفاعل في نحو : حياك الله، أو بالمحافظة عليها نحو : هذا أخي، وإنما يكون هذا أو ذاك عند خوف اللبس أو اتقاء مخالفة القاعدة أو الأصل أو اختلاف المعنى"(1).

ومعنى هذا أن الرتبة المحفوظة ليس لأحد أن يخرج عنها - في الاختيار - لأن اللغة العربية قد حددت حالات معينة يجب فيها -إذا أريد التواصل والفهم بين المتحدثين بهذه باللغة- مراعاة الترتيب بين العناصر المؤلفة للجمل والتراكيب أو بين بعض هذه العناصر وهذه الحالات هي بمثابة القواعد والأسس الراسخة التي لا تقبل التغيير فيها أو التبديل، فإذا عدل المتحدث أو الكاتب عن مراعاة الترتيب بين العناصر النحوية في إحدى هذه الحالات وتخطاها عند التطبيق من غير قرينة تساعد على الترخص في مراعاة الترتيب بين العناصر أو تسمح به(2) أوقع السامع أو القارئ في لبس منهي عنه من قواعد اللغة، ويكون قد خرج عن النظام اللغوي(3).

---

(1) البيان في روائع القرآن جـ1/ 67 وما بعدها، 233، جـ2/ 108، الخلاصة النحوية/ 83 وما بعدها، وحدة الأبنية واختلاف الأنظمة/ 36.

(2) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها/ 236، الخلاصة النحوية/ 20، 83، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب/ 80، البيان في روائع القرآن جـ1/ 68 وما بعدها، 233 وما بعدها، مقالات في اللغة والأدب/ 370 وما بعدها، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها/ 115، 128، من طرق القرآن الكريم/ 183 "مجلة مجمع اللغة العربية "عدد 49- 1982، درجات الخطأ والصواب في النحو والأسلوب/ 77، 86 وما بعدها، وحدة البنية واختلاف الأنظمة / 41، وانظر : 141 وما بعدها من هذا البحث.

(3) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها/ 207، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها/ 128.

الذى وضعته اللغة لنفسها، هذه الحالات السابقة هي ما يمثل المسائل التى تحفظ فيها الرتبة بين العناصر النحوية فى النحو العربى.

هذا، وهناك حالات أخرى سمحت اللغة العربية – إذا لم يعرض عارض يوجب حفظ الرتبة بين العناصر أو يوجب عكسها[1]– فيها بالاختيار فى ترتيب العناصر داخل الجمل والتراكيب لمن أراد، فمن أراد أن يعكس الرتبة بين العناصر فيقدم ما حقه التأخر ويؤخر ما حقه التقدم فله ذلك ومن أراد أن يلتزم الأصل بوضع كل كلمة فى موضعها الذى قضت به قواعد اللغة فله ذلك، والفهم والتواصل قائمان فى أي الاختيارين يختار، والصواب النحوى كذلك قائم فى كلا الاختيارين، فهو لم يخرج على نظام اللغة، لكن من ناحية درجات الجمال فى الأسلوب فليس الاختياران سواء، فالرتبة غير المحفوظة "فى الأسلوب مؤشر أسلوبى ووسيلة إبداع وتقليب عبارة واستجلاب معنى أدبى"[2]. فمخالفة الكاتب أو المتحدث للأصل فى الرتبة غير المحفوظة "تعد من قبيل الأسلوب لا من قبيل الرخصة"[3]، وهذه الحالات الأخيرة – التى سمحت اللغة فيها بالاختيار فى الترتيب بين العناصر – هي ما يمثل المسائل التي لا تحفظ فيها الرتبة فى النحو العربى.

وبعد ما سبق أقول : إن الرتبة لا تحفظ فقط بين الكلمات المفردة – التى تمثل فى كثير من الحالات أبوابا نحوية – بعضها مع بعض، ولكن قد تحفظ الرتبة أيضا بين الجمل الكاملة بعضها مع بعض كما سيأتى[4]، كما أن القول بعدم حفظ الرتبة

---

(١) انظر : ١٤١ وما بعدها من هذا البحث.

(٢) البيان فى روائع القرآن جـ١/ ٦٧، جـ٢/ ١٠٨، التمهيد فى اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها/ ١٢٨ وما بعدها، مقالات فى اللغة والأدب/ ٣٧٠ وما بعدها، الخلاصة النحوية/ ٨٣/ ٨٦، وحدة البنية واختلاف الأنظمة/ ٣٦، درجات الخطأ والصواب فى النحو والأسلوب/ ٧٧ وما بعدها، ٨٦، العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث/ ٣٢٦.

(٣) الخلاصة النحوية/ ٨٣، البيان فى روائع القرآن جـ٢/ ١٠٨، التمهيد فى اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها/ ١٢٨ وما بعدها، مقالات فى اللغة والأدب/ ٣٧٠ وما بعدها، درجات الخطأ والصواب فى النحو والأسلوب/ ٧٧، ٨٦، العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث ٣٢٦.

(٤) انظر : المسائل أرقام : ٥، ٥٩، ٦٠، ٧٢، ٧٨ من المسائل التى فى حصر الرتبة المحفوظة فى ٩٧ وما بعدها من هذا البحث .

يتخطى الكلمات - التي تمثل أبوابا نحوية - بعضها مع بعض إلى القول بعدم حفظ الرتبة بين الجمل الكاملة بعضها مع بعض كذلك، كما سيأتي أيضا[1].

وقبل الشروع في ذكر المسائل التي تمثل كل نوع من نوعي الرتبة أود أن ألفت الانتباه إلى أن البحث حاول - جهده - حصر جميع المسائل - بما في ذلك مسائل الباب النحوي الواحد - التي تدخل تحت أي من نوعي الرتبة، ثم فصل البحث بين مسائل النوعين في الحصر والمعالجة، فأتى حصر المسائل التي تدخلها الرتبة المحفوظة مستقلا في موضع خاص من البحث، ثم علق البحث بما يستفاد من الحصر، وبعد ذلك أتى حصر المسائل التي تدخلها الرتبة غير المحفوظة في موضع مستقل من البحث كذلك، ثم علق البحث بما يستفاد من هذا الحصر.

هذا شيء يحسب البحث أنه لم يسبق إليه - إلا في محاولة يأتي ذكرها بعد قليل - من حيث تجريد هذه المسائل وحصرها مجتمعة في موضع واحد على مستوى جميع أبواب النحو بما في ذلك جميع الحالات التي تدخل تحت الباب النحوي الواحد، بعيدا عن الخلاف بين النحاة في هذه المسائل واعتمد البحث في اختياره لمسائل هذا الحصر المذهب المعمول به لدى النحاة اليوم، وهو في كثير من المسائل مذهب جمهور النحاة من المدرستين - البصرة والكوفة - أو مذهب البصريين أو جمهورهم، ومعنى عبارة : " المذهب المعمول به لدى النحاة اليوم" هو أن النحاة اليوم إذا سمعوا من يعرب كلمة (زيد) في نحو: زيد خرج ، فاعلا فإنهم لا يقبلون ذلك منه مع علمهم بوجود من يجيز ذلك من النحاة القدماء[2]، وكذلك لا يقبل النحاة اليوم أن يُقدِّم كاتب أو متحدث خبر (زال أو برح أو فتئ أو انفك) المنفية بما عليها، مع علمهم بوجود من أجاز ذلك من النحاة القدماء[3]، وهكذا في كثير من المسائل التي فيها

---

(١) انظر : المسألة رقم ٣٦ من حصر الرتبة غير المحفوظة في ١٣٢ من هذا البحث.

(٢) انظر : الخصائص جـ٢/ ١٦٠، شرح المفصل جـ١/ ١٤٧، شرح الكافية جـ١/ ١٦٤، ارتشاف جـ١/ ١٧٩ وما بعدها، شرح الأشموني جـ٢/ ٦٤ وما بعدها.

(٣) انظر: الخصائص جـ٢/ ١٥٩، شرح المفصل جـ٣/ ٣٨٦ وما بعدها، شرح الكافية جـ٤/ ١٩٤، ارتشاف جـ٢/ ٨٧، همع جـ١/ ٣٧٣، شرح الأشموني جـ١/ ٣٦٧ وما بعدها.

أكثر من رأى للنحاة السابقين رحمهم الله، فإن النحاة اليوم لا يقبلون من الكتاب أو المحدثين غير الرأى الذى اشتهر العمل به وصار التطبيق عليه.

وما سبق لا ينفى أن من المسائل التى وردت فى الحصر مسائل مجمع عليها من النحاة[1] أو كالمجمع عليها، وإن لم يصرح النحاة بالإجماع فيها، كما لم ينقلوا خلافا فيها[2].

ولا ينبغى أن يحمل ما سبق من اعتماد الباحث المذهب المعمول به فى حصره للمسائل على أنه دعوة إلى التقليل من شأن الخلاف بين النحاة أو اعتقاد بقلة أهمية هذا الخلاف أو دعوة إلى تجاهله، لا، ليس هذا مقصود الباحث البتة، وإنما مثل الباحث فى هذه الحال مثل القارئ الحافظ والقراءات القرآنية، فإنه لا ينبغى للإمام أن يخلط قراءة بأخرى فى صلاته، وإذا فعل ذلك عُدَّ مخالفا للصواب فى نظر علماء القراءات، وليس هذا دعوة من علماء القراءات إلى حذف القراءات الأخرى التى لا يقرأ بها فى أهل المصر الواحد، أو إهمالها ، أو تقليلا من شأنها، ومع كل ما سبق فمن أراد أن يعرف الآراء المختلفة فى المسائل المذكورة فى الحصر فالمراجع مدونة بصفحاتها فى حواشى كل المسائل، ولعلى - فى محاولتى حصر هذه المسائل على هذا النحو - أكون مقتديا بابن جنى - رحمه الله - وهو الذى حاول - من السابقين - حصر هذه المسائل مجردة من الخلاف النحوى - إلا فى القليل جدا منها - وذلك فى كتابه الخصائص فى باب : (فى شجاعة العربية) تحت عنوان :(فصل فى التقديم والتأخير)[3]، وقد بدأه بقوله " وذلك على ضربين: أحدهما ما يقبله القياس والآخر ما يسهله الاضطرار"[4]، ثم بدأ فى ذكر المسائل وختم المسائل التى ذكرها بقوله

---

(١) راجع المراجع المذكورة فى حواشى المسألتين رقمي : ٥ ، ١٥ من المسائل التي فى حصر الرتبة المحفوظة فى ٩٧ وما بعدها من هذا البحث، والمسائل أرقام : ٣ ، ١٣ ، ٢٠ من مسائل الرتبة غير المحفوظة فى ١٢٦ وما بعدها من هذا البحث.

(٢)راجع المراجع المذكورة فى حواشى المسائل أرقام : ١٤، ٢٦، ٣٣، ٥٧، ٦٤، ٦٧، ٦٩، ٧٠، ٧٦، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٥، ٨٦ من المسائل التى ذكرت فى حصر الرتبة المحفوظة فى ٩٩ وما بعدها من هذا البحث، والمسألة رقم ٢٤ من مسائل الرتبة غير المحفوظة فى ١٣٠ من هذا البحث.

(٣) انظر الخصائص جـ٢/ ١٥٨-١٦٤.

(٤) الخصائص جـ٢/ ١٥٨.

"فهذه وجوه التقديم والتأخير فى كلام العرب، وإن كنا تركنا منها شيئا، فإنه معلوم الحال ولاحق بما قدمناه"(1).

أما المسائل التي تتحقق فيها الرتبة المحفوظة فهي كما يلي(2):

١- مرجع الضمير يتأخر عن الضمير لفظا ورتبة(3) فى حالات سبع(4).

٢- ضمير الشأن يتصدر الجملة(5) المفسرة له(6).

٣- الصلة لا تتقدم على الموصول(7).

٤- معمول الصلة لا يتقدم(8) على الموصول(9).

٥- اسم كان - وأخواتها - لا يتقدم عليها(10).

---

(١) الخصائص جـ٢/ ١٦٤.

(٢) أذكر هنا بأن المسائل مرتبة حسب ترتيب ابن مالك لأبواب النحو فى ألفيته.

(٣) انظر هذه الحالات السبع ممثلا لها فى: ٢٦٤ وما بعدها من هذا البحث.

(٤) انظر: المقتضب جـ٢/ ١٤٢ وما بعدها، شرح التسهيل جـ١/ ١٦١ وما بعدها، شرح الكافية جـ٢/ ١٣، ارتشاف جـ١/ ٤٨٣ وما بعدها، مغنى اللبيب/ ٦٣٥ ما بعدها، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ١٢٧ وما بعدها، همع جـ١/ ٢٢٤ وما بعدها، الأشباه جـ٣/ ٧٧ وما بعدها، شرح الأشمونى جـ٢/ ٨٥ وما بعدها، القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية/ ١١٨ وما بعدها.

(٥) انظر بيانا وتمثيلا لهذه المسألة فى: ٥٣، ٢٤٣ وما بعدها من هذا البحث.

(٦) انظر: شرح الكافية جـ١/ ٢٣١، جـ٣/ ١٢١، شرح التسهيل جـ١/ ٢٩٩، مغنى/ ٦٣٦ همع جـ١/ ٢٣١، شرح الأشمونى جـ٤/ ٧٨، حاشية الصبان جـ١/ ٣٧٦، البيان فى روائع القرآن جـ٢/ ٩٥، الظواهر اللغوية فى التراث النحوى/ ٢٢٥، ٢٣٢ وما بعدها، القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية/ ١١٩.

(٧) انظر: الخصائص جـ٢/ ١٦١، شرح المفصل جـ١/ ٣٨٩، شرح الكافية جـ٣/ ١٥٠، ارتشاف جـ١/ ٥٥٠، همع جـ١/ ٢٨٥، جـ٢/ ٢٨٣، جـ٣/ ٤٦، البيان فى روائع القرآن جـ١/ ٦٨، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٠٧.

(٨) فلا يجوز فى نحو: جاء زيد كي يتعلم العلم أن يقال: جاء زيد العلم كي يتعلم.

(٩) انظر: الخصائص جـ٢/ ١٦١، شرح الكافية جـ١/ ٢٣٤، ٤٠٢ وما بعدها، جـ٣/ ١٥٠ وما بعدها، ٤٧٤، ارتشاف جـ١/ ٥٥٢ وما بعدها، همع جـ١/ ٢٨٦ وما بعدها، جـ٢/ ٢٨٣،٢٩٢، جـ٣/ ٤٦، شرح الأشمونى جـ٢/ ٢٦٥، ٤٤٠، آراء ثلاثة حول بعض مسائل الترتيب فى العلاقة النحوية المسائل والأصول/ ٢٢٠ وما بعدها.

(١٠) انظر: شرح المفصل جـ٣/ ٣٨٥، الخصائص جـ٢/ ١٦٠، الأساليب الإنشائية فى النحو العربى/ ٣٥.

٦- خبر كان – وأخواتها – الذى هو جملة لا يتقدم على كان – وأخواتها – نفسها[١].

٧- خبر كان – وأخواتها – الذى هو جملة لا يتقدم على اسمها[٢].

٨- خبر كان – وأخواتها – الذى هو غير الجملة والذى تأخر معموله المرفوع[٣] لا يتقدم على كان[٤].

٩- خبر أخوات كان:(ما دام) و(زال،وبرح،وفتئ،وانفك) المنفية بها لا يتقدم عليها[٥].

١٠- معمول خبر كان – وأخواتها- الذى هو غير الظرف و الجار والمجرور لا يتوسط[٦] بين كان واسمها[٧].

١١- خبر (ما ولا وإن) المشبهات بليس لا يتقدم على اسمها[٨].

١٢- معمول خبر (ما ولا وإن) المشبهات بليس الذى هو غير الظرف الجار والمجرور لا يتقدم[٩] على اسمها[١٠].

---

(١) انظر:ارتشاف جـ٢/ ٨٨،همع جـ١/ ٣٧٤، آراء ثلاثة حول بعض مسائل الترتيب فى العلاقة النحوية المسائل والأصول/ ٢٢٣ وما بعدها، ٢٣٣.

(٢) انظر : ارتشاف جـ٢/ ٨٨، همع جـ١/ ٣٧٤.

(٣) فلا يجوز فى نحو : كان زيد قائما أبوه أن يقال : قائما كان زيد أبوه.

(٤) انظر : ارتشاف جـ٢/ ٨٨، همع جـ١/ ٣٧٥.

(٥) انظر : الخصائص جـ٢/ ١٥٩، شرح المفصل جـ٣/ ٣٨٦ وما بعدها، شرح الكافية جـ٤/ ١٩٤، ارتشاف جـ٢/ ٨٧، همع جـ١/ ٣٧٣، الأشباه جـ٢/ ١٢٠ وما بعدها، شرح الأشمونى جـ١/ ٣٦٧ وما بعدها، الخلاصة النحوية / ١١٥، الظواهر اللغوية فى التراث النحوى/ ٢٨٢ وما بعدها.

(٦) توسط معمول الخبر فى هذه الحال له أربعة احتمالات، ثلاثة منها داخله فى هذا الحكم فهي مرفوضة والتوسط فيها غير مقبول وهي : كان طعامك آكلا زيد، كان طعامك زيد آكلا ، آكلا كان طعامك زيد، ويبقى احتمال رابع وهو المقبول لغويا ولكنه يدخل فى الرتبة غير المحفوظة وهو : كان آكلا طعامك زيد، انظر : المسألة رقم : ٧ من حصر الرتبة غير المحفوظة فى ١٢٧ من هذا البحث.

(٧) انظر : ارتشاف جـ٢/ ٨٨، همع جـ١/ ٣٧٥ وما بعدها، الأشباه جـ٣/ ١١٩ وما بعدها، شرح الأشمونى جـ١/ ٣٧٤ وما بعدها، حاشية الصبان جـ١/ ٣٧٤، الخلاصة النحوية/ ١١٥، الظواهر اللغوية فى التراث النحوى/ ٢٨٣ وما بعدها.

(٨) انظر : الكتاب جـ١/ ٥٩، المقتضب جـ٤/ ١٨٩ وما بعدها، الخصائص جـ١/ ١٦٢، شرح الكافية جـ١/ ٢٥٧، جـ٢/ ٢١٩، ٢٢١، شرح الاشمونى جـ١/ ٣٩٠ وما بعدها، الخلاصة النحوية/ ١١٦ ، وسائل أمن اللبس فى النحو العربى/ ٢١١.

(٩) فلا يجوز أن يقال فى نحو : ما زيد آكلا طعامك: ما طعامك زيد آكلا.

(١٠) انظر: شرح الأشمونى جـ١/ ٣٩٢، حاشية الصبان جـ١/ ٣٩٢، الظواهر اللغوية فى التراث النحوى / ٢٨٨ وما بعدها، وسائل أمن اللبس فى النحو العربى/ ٢١١ وما بعدها.

١٣- خبر أفعال المقاربة لا يتقدم عليها(١).

١٤- إن وأخواتها(٢) تتصدر جملها(٣).

١٥- خبر إن-وأخواتها-الذى هو غير الظرف والجار والمجرور لا يتقدم على اسمها(٤).

١٦- معمول خبر إن - وأخواتها - الذى هو غير الظرف والجار والمجرور(٥) لا يتقدم على اسمها وخبرها معا(٦).

١٧- خبر (لا) التى لنفى الجنس لا يتقدم على اسمها(٧).

١٨- خبر (لا) التى لنفى الجنس لا يتقدم عليها(٨).

١٩- معمول خبر (لا) التى لنفى الجنس(٩) لا يتقدم على اسمها(١٠).

٢٠- الفاعل لا يتقدم على فعله(١١).

---

(١) انظر: شرح الكافية جـ٤/ ٢١٢،٢١٧، ارتشاف جـ٢/ ١٢٢، همع جـ١/ ٤٢٠، شرح الأشمونى جـ١/ ٣٧١، وسائل أمن اللبس فى النحو العربى/ ٢٥٠.

(٢) يستثنى من أخوات (إن) فى هذا الحكم - (إن) الفتح حيث إنها ومعموليها فى تقدير المفرد: انظر شرح المفصل جـ٢/ ٢٤٢، شرح الكافية جـ١/ ٤٠١، ٤٣٤، جـ٤/ ٣٣٤، ٣٣٩.

(٣) انظر: شرح الكافية جـ١/ ٣٣٤، ٤٠١، جـ٢/ ١٨٩، جـ٤/ ٣٣٤، ٣٣٩، الأشباه، جـ٢/ ١٩٦، الصدارة فى الجملة العربية دراسة نحوية دلالية من خلال القرآن الكريم/ ٢٣، ١٦١، المدخل إلى دراسة النحو العربى جـ١/ ٣٠٧.

(٤) انظر: الكتاب جـ١/ ٥٩، المقتضب جـ٤/ ١٠٩ وما بعدها، ١٩٠، شرح المفصل جـ١/ ٢٠٠، شرح الكافية جـ١/ ٢٥٧ وما بعدها، جـ٤/ ٤٨٢ ارتشاف جـ٢/ ١٣٢، همع جـ١/ ٤٣٤، جـ٣/ ٩٣، شرح الأشمونى جـ١/ ٤٢٦، الخلاصة النحوية/ ١٢١، الظواهر اللغوية فى التراث النحوى/ ٢٨٧.

(٥) فلا يجوز فى نحو: إن زيدا آكل طعامك أن يقال: إن طعامك زيدا آكل.

(٦) انظر: ارتشاف جـ٢/ ١٣٢، همع جـ١/ ٤٣٥، شرح الأشمونى جـ١/ ٢٤٦ وما بعدها، الظواهر اللغوية فى التراث النحوى/ ٢٨٧ وما بعدها.

(٧) انظر: همع جـ١/ ٤٦٩، شرح الأشمونى جـ٢/ ٩.

(٨) انظر: همع جـ١/ ٤٦٩.

(٩) فلا يجوز نحو: لا طالعا جبلا حاضر الآن أن يقال: لا الآن طالعا جبلا حاضر.

(١٠) انظر: حاشية الصبان جـ٢/ ٩.

(١١) انظر: الخصائص جـ٢ / ١٦٠، شرح المفصل جـ١ / ١٤٧، شرح الكافية جـ١ / ١٦٤، ارتشاف جـ٢ / ١٧٩ وما بعدها، شرح الأشمونى جـ٢ / ٦٤ وما بعدها، اللغة العربية معناها ومبناها / ٢٠٧، الخلاصة النحوية / ٨٤، ١٢٤.

٢١- نائب الفاعل لا يتقدم على فعله(١).

٢٢- المصدر المؤكد مضمون جملة (٢)لا يتقدم عليها(٣).

٢٣- المفعول معه لا يتقدمعلى واو المعية(٤).

٢٤- المفعول معه لا يتقدم(٥) على عامله(٦).

٢٥- المفعول معه لا يتقدم(٧) على مصاحبه(٨).

٢٦- المستثنى لا يتقدم على أداة الاستثناء(٩).

٢٧- المستثنى لا يتقدم على المستثنى منه وعامله معاً(١٠) في أول الكلام(١١).

٢٨- المستثنى لا يتقدم على عامله في الاستثناء المفرغ(١٢).

---

(١) انظر : الخصائص جـ٢/ ١٦٠، ارتشاف جـ٢/ ١٨٤، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٠٧، الخلاصة النحوية/ ٨٤/ ١٢٤، منع اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية/ ١٢٨.

(٢) فلا يجوز في نحو: هو ابني حقاً، وله علي دينار اعترافاً أن يقال: حقاً هو ابني، واعترافاً له علي دينار.

(٣) ارتشاف جـ٣/ ٢١٥، همع جـ٢/ ٩٢.

(٤) انظر شرح المفصل جـ١/ ٣٥٦، البيان في روائع القرآن جـ١/ ٦٨، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي/ ١٢٥، جملة الفاعل بين الكم والكيف/ ١٣٣.

(٥) فلا يجوز في نحو: استوى الماء والخشبة أن يقال : والخشبة استوى الماء.

(٦) انظر: الخصائص جـ٢/ ١٥٩، شرح المفصل جـ١/ ٣٥٦، شرح الكافية جـ١/ ٣٠٤، جـ٢/ ٣٨ وما بعدها، ارتشاف جـ٢/ ٢٨٦ وما بعدها، همع جـ٢/ ١٧٨، ٥٠٢، شرح الأشموني جـ٢/ ٢٠١، الخلاصة النحوية/ ١٦١، وسائل أمن اللبس في النحو العربي/ ١٧٤.

(٧) فلا يجوز في نحو: استوى الماء والخشبة أن يقال : استوى والخشبة الماء.

(٨) انظر : شرح الكافية جـ٢/ ٣٨ وما بعدها، ٤٥، ارتشاف جـ٢/ ٢٨٦ وما بعدها، همع جـ٢/ ١٧٨ وما بعدها، شرح الأشموني جـ٢/ ٢٠١ وما بعدها.

(٩) انظر : ضرائر الشعر/ ٢١٢،البيان في روائع القرآن جـ١/ ٦٨،اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٢٦، ٢٠٧، مقالات في اللغة والأدب/ ٤٩، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي/ ط.

(١٠) فلا يجوز في نحو : قام القوم إلا زيداً أن يقال : إلا زيداً قام القوم.

(١١) انظر: الخصائص جـ٢/ ١٥٨، شرح الكافية جـ٢/ ١١٨ وما بعدها، ارتشاف جـ٢/ ٣٠٧، همع جـ٢/ ١٩٤ وما بعدها، حاشية الصبان جـ٣/ ٢١٨ حاشية الخضري جـ١/ ٣٠٤، آراء ثلاثة حول بعض مسائل الترتيب/ ٢٢٩ وما بعدها، ٢٣٣.

(١٢) انظر : شرح الكافية جـ٢/ ١١٩ وما بعدها.

٢٩- المستثنى لا يتقدم على المستثنى منه وعامله غير المتصرف معا إذا توسط المستثنى بين جزأي[1] كلام ولم يتقدم في أول الكلام[2].

٣٠- الحال لا تتقدم على صاحبها المجرور[3] بالإضافة أو الحرف غير الزائد[4].

٣١- الحال لا تتقدم على عاملها الذي هو غير الفعل المتصرف[5] وغير ما يشبه الفعل[6].

٣٢- الحال لا تتقدم على عاملها المتصرف إذا كان العامل[7] مصدرا أو صلة (ال) أوصلة لحرف مصدري أو كان مقرونا بلام الابتداء أو مقرونا بلام القسم أو كان أفعل التفضيل أو مفهم تشبيه[8].

٣٣- جملة الحال لا تتقدم على واو الحال[9].

٣٤- جملة الحال المصدرة بواو لا تتقدم[10] على عاملها[11].

---

(١) فلا يجوز نحو: القوم إلا زيدا في الدار.

(٢) انظر: ارتشاف جـ٢ / ٣٠٨، همع جـ٢ / ١٩٥، حاشية الصبان جـ٢ / ٢١٨ وما بعدها

(٣) نحو: عرفت قيام هند مسرعة، مررت بهند ضاحكة.

(٤) انظر: شرح المفصل جـ١/ ٤٧٩، شرح الكافية جـ٢/ ٦٦ وما بعدها، ارتشاف جـ٢/ ٣٤٧ وما بعدها، همع جـ٢/ ٢٣٥ وما بعدها، شرح الأشموني جـ٢/ ٢٦٢ وما بعدها، جملة الفاعل بين الكم والكيف/ ٢٣١ وما بعدها.

(٥) نحو: أما علما فعالم، ما أحسن زيدا راكبا.

(٦) انظر: المقتضب جـ٣/ ٣٦، جـ٤/ ١٧٠ وما بعدها، ٣٠٠ وما بعدها، شرح المفصل جـ١/ ٣٧٦ وما بعدها، ٤١٠، شرح الكافية جـ٢/ ٦٣ وما بعدها، ارتشاف جـ٢/ ٣٥١ وما بعدها، همع جـ٢/ ٢٣٨ وما بعدها، شرح الأشموني جـ٢/ ٢٦٧ وما بعدها، الخلاصة النحوية/ ١٦٤، جملة الفاعل بين الكم والكيف/ ٢٤٠.

(٧) أمثل لكل حالة من الحالات الواردة في هذا الحكم على الترتيب: يعجبني ركوب الفرس مسرجا، الجائي مسرعا زيد، يعجبني أن يقوم زيد مسرعا، لأصبر محتسبا، والله لأقومن طائعا، زيد أكفؤهم ناصرا، زيد زهير شعرا.

(٨) انظر: شرح الكافية جـ٢/ ٦٤ وما بعدها، ارتشاف جـ٢/ ٣٥٠، ٣٥٣، همع جـ٢/ ٢٣٨، شرح الأشموني جـ٢/ ٢٧١ وما بعدها.

(٩) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٢٦، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي/ ٢٣.

(١٠) قد ورد في النص القرآني ما يخالف هذا الحكم، وذلك كما في قوله تعالى (ويصنع الفلك وكلما مر عليه ملأ من قومه سخروا منه) سورة هو آية ٣٨، والمعنى: سخروا وهو يصنع، وكذلك قوله تعالى (وهي تجري بهم في موج كالجبال ونادى نوح ابنه) سورة هود آية ٤٢ والمعنى: نادى وهي تجري. انظر: البيان في روائع القرآن جـ١/ ٦٨، وما بعدها، ٢٣٣ وما بعدها، الخلاصة النحوية/ ٢٠، ٨٣، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي/ ٢٣.

(١١) انظر: شرح الكافية جـ٢/ ٦٤، ارتشاف جـ٢/ ٣٥٠، همع جـ٢/ ٢٣٩، البيان في روائع القرآن جـ١/ ٦٨ وما بعدها، ٢٣٣ وما بعدها، الخلاصة النحوية/ ٢٠/ ٨٣، جملة الفاعل بين الكم والكيف/ ٢٣٦، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي/ ٢٣.

٣٥- التمييز لا يتقدم[1] على عامله[2].

٣٦- التمييز الذى عامله فعل غير متصرف[3] لا يتقدم على معمول هذا الفعل[4].

٣٧- الاسم المجرور بحرف الجر لا يتقدم على حرف الجر[5].

٣٨- أداة التقليل (رب) تتصدر جملتها[6].

٣٩- المضاف إليه لا يتقدم على المضاف[7].

٤٠- معمول المضاف إليه[8] لا يتقدم على المضاف[9].

---

(١) فلا يقال فى نحو : طاب زيد نفسا: نفسا طاب زيد.

(٢) انظر: شرح المفصل جـ١/ ٤١٠ وما بعدها، شرح الكافية جـ٢/ ١٠٧ وما بعدها، الخصائص جـ٢/ ١٥٩ وما بعدها، ارتشاف جـ٢/ ٢٨٥ وما بعدها، ٢٩٢، همع جـ٢/ ٢٦٨، شرح الاشمونى، جـ٢/ ٢٩٨ وما بعدها ، حاشية الصبان جـ٣/ ٤٠٨، وسائل أمن اللبس فى النحو العربى/ ١٨٣ وما بعدها، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٠٧، الخلاصة النحوية/ ٨٤، ١٦٦.

(٣) نحو : ما أحسن زيدا رجلا، أحسن بزيد رجلا، فلا يقال فيما سبق: ما أحسن رجلا زيدا، ولا أحسن رجلا بزيد.

(٤) انظر: ارتشاف جـ٢/ ٢٨٥.

(٥) انظر: الخصائص جـ٢/ ١٦٣، شرح المفصل جـ١/ ٣٧٩، شرح الكافية جـ٣/ ٢٤٠، ضرائر الشعر/ ٢١٣، همع جـ٢/ ٣٨٦، البيان فى روائع القرآن جـ١/ ٦٨، التضام وقيود التوارد/ ١٠٢، الصدارة فى الجملة العربية، دراسة نحوية دلالية من خلال القرآن الكريم/ ١٦١، اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٢٦، ٢٠٧، الظواهر اللغوية فى التراث النحوى/ ٢٩٠.

(٦) انظر : شرح المفصل جـ٣/ ٥١٤، المقتضب جـ٤/ ١٣٩ وما بعدها، شرح الكافية جـ٣/ ١٢١، ٢٣٨، ٢٤٠، جـ٤/ ٢٨٩، همع جـ٢/ ٣٤٩، ٣٥٤، ٥٠٩ ، شرح الأشمونى جـ٢/ ٣٥٥ وما بعدها.

(٧) انظر : الخصائص جـ٢/ ١٦٢، ١٦٥، شرح الكافية جـ٢/ ٦٧، ارتشاف جـ٢/ ٥٠٩، البيان فى روائع القرآن جـ١/ ٤٦، قرينة الرتبة وقيمتها فى النحو العربى/ ط، الخلاصة النحوية/ ٨٤، ١٣٠، مقالات فى اللغة والأدب/ ٣٥٨، وحدة البنية واختلاف الأنظمة/ ٣٦.

(٨) فلا يجوز فى نحو : أنا مثل ضارب زيدا أن يتقدم (زيدا) على (مثل).

(٩) انظر: الخصائص جـ٢/ ١٦٢، ١٦٥، شرح الكافية جـ١/ ٤٠٢ وما بعدها، جـ٢/ ٦٧، ارتشاف جـ٢/ ٥٠٩ وما بعدها، همع جـ٢/ ٢٣٥ وما بعدها، ٤٢٠ وما بعدها، شرح الأشمونى جـ٢/ ٢٦٥، ٤٢٢.

٤١- معمول المصدر المقدر بالحرف المصدرى والفعل لا يتقدم على هذا المصـدر(١).

٤٢- مرفوع اسم الفاعل لا يتقدم على اسم الفاعل(٢).

٤٣- منصوب اسم الفاعل إذا كان اسم الفاعل صلة (ال) أو مجرورا بالإضافة أو مجرورا بحرف جر غير زائد(٣) لا يتقدم على اسم الفاعل(٤).

٤٤- مرفوع أمثلة المبالغة لا يتقدم على أمثلة المبالغة(٥).

٤٥- مرفوع اسم المفعول لا يتقدم على اسم المفعول(٦).

٤٦- معمول الصفة المشبهة لا يتقدم على الصفة المشبهة(٧).

٤٧- صيغتا التعجب (ما أفعله) و (أفعل به) تلزمان هذا الترتيب دائما فلا يتقدم شيء(٨)من معمول (أفعل) على الفعل ولا على (ما)(٩).

---

(١) انظر: المقتضب جـ٤/ ١٥٧، شرح المفصل جـ٣/ ٩٥، ١٠٢ شرح الكافية جـ٣/ ١٦٨، ، ٤٧٤، ارتشاف جـ٢/ ١٧٢، همع جـ٣/ ٤٦، شرح الأشموني جـ٢/ ٤٤٠.

(٢) انظر: حاشية الصبان جـ٣/ ٧، الجملة الوصفية فى النحو العربى/ ١٩٧، الظواهر اللغوية فى التراث النحوى/ ٢٦٨، المدخل إلى دراسة النحو العربى، جـ٢/ ١٦٤.

(٣) فلا يجوز أن يقال فى نحو: هذا الضارب عمرا، هذا غلامُ قاتلٍ زيدا، مررت بضارب زيدا: هذا عمرا الضارب، ولا هذا زيدا غلامُ قاتلٍ، ولا مررت زيدا بضارب.

(٤) انظر: المقتضب جـ٤/ ١٥٦، ١٦٥، شرح المفصل جـ٣/ ٩٥، ١٠٢، ارتشاف جـ٣/ ١٨٩، همع جـ٣/ ٥٦، حاشية الصبان جـ٣/ ٧.

(٥) انظر: الجملة الوصفية فى النحو العربى/ ١٩٧، الظواهر اللغوية فى التراث النحوى/ ٢٧٠، ٢٧٢، قرينة الرتبة وقيمتها فى النحو العربى/ ط.

(٦) انظر: ارتشاف جـ٢/ ١٨٤.

(٧) انظر: المقتضب جـ٤/ ١٦٤، شرح المفصل جـ٣/ ١٢٣، شرح الكافية جـ٢/ ٦٤، ارتشاف جـ٣/ ٢٤٣، شرح الأشمونى جـ٣/ ٧، حاشية الصبان جـ٣/ ٧، الخلاصة النحوية/ ١٢٨، الجملة الوصفية فى النحو العربى/ ١٩٧، قرينة الرتبة وقيمتها فى النحو العربى/ ط، المدخل إلى دراسة النحو العربى جـ٢/ ١٦٤.

(٨) انظر: بيانا للمسألة وتمثيلا لها فى: ١١٩ وما بعدها من هذا البحث.

(٩) انظر: الكتاب جـ٧٣، شرح المفصل جـ٢/ ٤٤٢، شرح الكافية جـ١/ ٤٠٢، جـ٣/ ١٢١، جـ٤/ ٢٢٦، ارتشاف جـ٣/ ٣٨، همع جـ٣/ ٤١، شرح الأشمونى، جـ١/ ٣٣٥، جـ٣/ ٣٤ وما بعدها، جـ٤/ ٧٨، الأساليب الإنشائية فى النحو العربى/ ٨٥، اللغة العربية معناها ومبناها/ ١١٧، ١٦٥، الخلاصة النحوية/ ١٥٠.

٤٨- مخصوص (نعم وبئس) لا يتقدم على الفاعل حال كونهما (الفاعل والمخصوص) معا بعد (نعم وبئس)[1].

٤٩- مخصوص (نعم وبئس) لا يتقدم على تمييزهما حال كونهما (المخصوص والتمييز) معا بعد (نعم وبئس)[2].

٥٠- مخصوص (حبذا) لا يتقدم عليها[3].

٥١- (مِنْ) ومجرورها لا يتقدمان[4] على أفعل التفضيل[5].

٥٢- الصفة لا تتقدم على الموصوف[6].

٥٣- معمول الصفة لا يتقدم على الموصوف[7].

---

(١) انظر: شرح الأشموني جـ٣/ ٥٢، حاشية الصبان جـ٣/ ٥٢.

(٢) انظر: شرح الكافية جـ٤/ ٢٥٠، ارتشاف جـ٣/ ٢١، همع جـ٣/ ٢٤، شرح الأشموني جـ٣/ ٦١.

(٣) انظر: شرح الكافية جـ٤/ ٢٤٩، ارتشاف جـ٣/ ٣٠، همع جـ٣/ ٣٢، شرح الأشموني جـ٣/ ٥٨، ٦١، حاشية الصبان جـ٣/ ٥٨، اللغة العربية معناها ومبناها/ ١١٦ وما بعدها، الخلاصة النحوية/ ١٥١، وسائل أمن اللبس في النحو العربي/ ٢٥٥، ٢٦٨، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي/ ١٣٠ وما بعدها.

(٤) استثنى بعض النحاة من هذا الحكم: دخول الاستفهام على مجرور (مِنْ) وحكم على القول بهذا الاستثناء بكونه الأصح انظر: همع جـ٣/ ٧٩، شرح الأشموني جـ٣/ ٧٥ وما بعدها، حاشية الصبان جـ٣/ ٧٥، ارتشاف جـ٣/ ٢٢٩ وما بعدها، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر/ ١٨٩ وما بعدها،الخلاصة/ ١٣٠.

(٥) انظر: ارتشاف جـ٣/ ٢٢٩ وما بعدها، همع جـ٣/ ٧٩، شرح الأشموني جـ٣/ ٧٥ وما بعدها، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر/ ١٨٩ وما بعدها، الخلاصة النحوية/ ١٣٠، شبه الجملة دراسة تركيبية تحليلية مع التطبيق على القرآن الكريم "مجلة كلية الآداب" – جامعة القاهرة – مجلة (٦١) عدد ١–٢٠٠١.

(٦) انظر: الخصائص جـ١/ ٢٣٤، جـ٢/ ١٦١، ١٦٥، شرح المفصل جـ١/ ٣٨٩، ضرائر الشعر/ ٢١٢، شرح الكافية جـ٢/ ٣٦٨، ارتشاف جـ٢/ ٥٩٤، ٦٠٠، همع جـ٣/ ١١٦، ١٢٧، شرح الأشموني جـ٣/ ٨٤ وما بعدها، اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٦٥، ٢٠٧، الخلاصة النحوية/ ٨٤، التوابع في لغة القرآن/ ٢٣٣.

(٧) انظر: الخصائص جـ٢/ ١٦٥، شرح الكافية جـ١/ ٤٠٢ وما بعدها، ارتشاف جـ٢/ ٥٩٩، همع جـ ٣/ ١١٦، شرح الأشموني جـ٣/ ٨٤.

٥٤- التوكيد لا يتقدم على المؤكد[1].

٥٥- (أجمع وأكتع وأبصع وأبتع) من ألفاظ التوكيد المعنوى، إذا أتت مجتمعة فى جملة واحدة فإنها تلزم الترتيب الوارد فى هذه المسألة[2].

٥٦- عطف البيان لا يتقدم على المبين[3].

٥٧- المعطوف بالنسق لا يتقدم على حرف العطف[4].

٥٨- المعطوف بالنسق لا يتقدم على المعطوف عليه[5].

٥٩- الجملة الواقعة بعد أفعال القلوب (وما جرى مجراها) أو بعد التسوية (وما جرى مجراها) فى العطف بـ (أم) المتصلة هذه الجملة تلزم التأخر[6] عن أفعال القلوب أو التسوية (وما جرى مجراها)[7].

٦٠- إذا تعاطفت جملتان وكانت إحداهما منفية والأخرى مثبتة وكانت الأداة هى (أم) المتصلة فإن الجملة المنفية تلزم التأخر[8] عن المثبتة[9].

---

(١) انظر: شرح الكافية جـ٢/ ٣٦٨، همع جـ٢/ ١١٦، شرح الأشمونى جـ٣/ ٨٤، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٠٧،١٦٥، الخلاصة النحوية/ ٨٤، مشكلة المعنى بين النحو والبلاغة/ ١٦١.

(٢) انظر: ارتشاف جـ٢/ ٦١١ وما بعدها.

(٣) انظر: الخصائص جـ٢/ ١٦١، شرح الكافية جـ٢/ ٣٦٨، همع جـ٣/ ١١٦، شرح الأشمونى جـ٣/ ٨٤، اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٦٥، ٢٠٧، الخلاصة النحوية/ ٨٤، تيسير النحو التعليمي/ ١٩٠.

(٤) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٢٦، ٢٠٧، البيان فى روائع القرآن جـ١/ ٦٨، مقالات فى اللغة والأدب/ ٤٩، ٣٥٨، التضام وقيود التوارد/ ١٠٢، قرينة الرتبة وقيمتها فى النحو العربى/ ط.

(٥) انظر: الخصائص جـ٢/ ١٦١، ضرائر الشعر/ ٢١٠ وما بعدها، شرح الكافية جـ٢/ ٣٦٨، ارتشاف جـ٢/ ٦٦٢ وما بعدها، همع جـ٣/ ١١٦، ١٩٤ وما بعدها، شرح الأشمونى جـ٣/ ٨٤، ١٧٥ وما بعدها، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر/ ٩٦، اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٦٥، ٢٠٧، الخلاصة النحوية/ ٨٤، التوابع فى لغة القرآن/ ٥٩٠.

(٦) فلا يجوز: أقمت أم قعدت علمت، ولا يجوز: أضربت زيدا أم عمرا تبين لي، ولا يجوز: أقمت أم قعدت سواء على ولا يجوز: أقمت أم قعدت لا أبالى

(٧) انظر: ارتشاف جـ٢/ ٦٥٢.

(٨) فيجوز: سواء على أقام زيد أم لم يقم، ولا يجوز: سواء على ألم يقم زيد أم قام.

(٩) أنظر: ارتشاف جـ٢/ ٦٥٢..

٦١- معمول المعطوف لا يتقدم على المعطوف عليه(١).

٦٢- معمول المعطوف لا يتقدم(٢) على حرف العطف(٣).

٦٣- البدل(٤)لا يتقدم على المبدل منه(٥).

٦٤- أدوات النداء تتصدر جملها(٦).

٦٥- المنصوب على الاختصاص لا يتقدم على الضمير(٧).

٦٦- معمول اسم الفعل لا يتقدم(٨)على اسم الفعل(٩).

٦٧- الفعل المضارع لا يتقدم على أدوات نصبه(١٠).

٦٨- معمول معمول أدوات نصب المضارع(١١)لا يتقدم على هذه الأدوات(١٢).

---

(١) انظر: همع جـ٣/ ١١٦، شرح الأشموني جـ٣/ ٨٤.

(٢) فلا يجوز في نحو: زيد قائم وضاربٌ عمرا أن يقال: زيد قائم عمرا وضارب.

(٣) انظر: ارتشاف جـ٢/ ٦٦٦، همع جـ٣/ ١٩٥.

(٤) خص أبو حيان والسيوطي - رحمهما الله- هذا الحكم بالبدل المطابق فقط وجعلا الرتبة في بدل الاشتمال وبدل البعض غير محفوظة انظر: المسألتين رقمي ٣٧، ٣٨ من حصر مسائل الرتبة غير المحفوظة في ١٣٢ من هذا البحث.

(٥) انظر: الخصائص جـ٢/ ١٥٨، ١٦١، شرح الكافية جـ٢/ ١١٨، ٣٦٨، جـ٤/ ٢١٢، همع جـ٣/ ١١٦، شرح الأشموني جـ٣/ ٨٤، اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٦٥، ٢٠٧ الخلاصة النحوية/ ٨٤، التوابع في لغة القرآن/ ٨٤٢، منع اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية/ ١٢٨ وما بعدها، وسائل أمن اللبس في النحو العربي/ ١٧ وما بعدها، ١٨٩.

(٦) انظر: الخلاصة النحوية/ ٨٥، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي/ ط ،١٢٥، الظواهر اللغوية في التراث النحوي/ ٢٤١ وما بعدها، وسائل أمن اللبس في النحو العربي/ ٢٥٠.

(٧) انظر: ارتشاف جـ٣/ ١٦٨.

(٨) انظر: بيانا للمسألة وتمثيلا لها في: ١١٩ وما بعدها من هذا البحث.

(٩) انظر: المقتضب جـ٣/ ٢٠٢، ٢٣٢، ٢٨٠، شرح الكافية جـ١/ ٤٠٢، جـ٣/ ١٦٨، ارتشاف جـ٣/ ٢١٥، ١٧٢، همع جـ٣/ ٨٢، شرح الأشموني جـ٣/ ٣٠٥ وما بعدها.

(١٠) انظر: مقالات في اللغة والأدب/ ٤٩، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي/ ط، ١٢٥، الظواهر اللغوية في التراث النحوي/ ٢٩٢ وما بعدها، منع اللبس ووسائل الوصول إليه ١٢٨ وما بعدها.

(١١) يستثنى من هذا الحكم (لن) من أدوات نصب المضارع فإن الرتبة بينها وبين معمول معمولها غير محفوظة انظر: المسألة رقم ٣٩ في ١٣٢ من هذا البحث.

(١٢) انظر: شرح الكافية جـ٤/ ٣٣، ٥١، ارتشاف جـ٢/ ٣٨٩، ٣٩٥، ٤٠٧، همع جـ٢/ ٢٨٣، ٢٩٢، شرح الأشموني جـ٣/ ٤١٢، ٤١٦، الظواهر اللغوية في التراث النحوي/ ٢٩٤.

٦٩- الفعل المضارع لا يتقدم على أدوات جزمه(١).

٧٠- أدوات الشرط تتصدر جملها(٢).

٧١- ما أضيف إلى أدوات الشرط(٣) يتصدر جملته(٤).

٧٢- جواب الشرط لا يتقدم على فعل الشرط(٥).

٧٣- جواب الشرط لا يتقدم على أداته(٦).

٧٤- معمول فعل الشرط لا يتقدم على أداة الشرط(٧).

٧٥- معمول فعل جواب الشرط لا يتقدم على أداة الشرط(٨).

---

(١) انظر: الخصائص جـ٢/ ١٦٣، مقالات فى اللغة والأدب / ٤٩، الخلاصة النحوية/ ١٤١، قرينة الرتبة وقيمتها فى النحو العربى/ ط ،١٢٥، الظواهر اللغوية فى التراث النحوى/ ٢٩٥ وما بعدها.

(٢) انظر: الخصائص جـ١/ ٣٠٤، ٣٥١، شرح المفصل جـ٤/ ٩٧، شرح الكافية جـ١/ ٢٢٩، ٤٠٢، جـ٣/ ١٢١، ٢٤٢، ٢٧٠، ٣٠٥، جـ٤/ ٤١، ١٠٠، ١٠٣، ١٠٨، ٤٦١، ٤٧٠، ارتشاف جـ١/ ٥٤٩، جـ٢/ ٣، ٥٥٨، همع جـ١/ ٣٣١، جـ٢/ ٢٨٨، ٤٦١، شرح الأشمونى جـ١/ ٣٣٥، جـ٤/ ٧٨، اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٦٥، ٢٠٧، الصدارة فى الجملة العربية دراسة نحوية دلالية من خلال القرآن الكريم / ٢٣، ١٦١، الظواهر اللغوية فى التراث النحوى / ٢٢٧،٢٢٥ وما بعدها، قرينة الرتبة وقيمتها فى النحو العربى/ جـ١٢٥،١، مقالات وبحوث فى اللغة والأدب/ ٤٩.

(٣) انظر بيانا للمسألة وتمثيلا لها فى :١١٥وما بعدها من هذا البحث.

(٤) انظر: الخصائص جـ١/ ٣٥١، شرح المفصل جـ٢/ ٣١٥ وما بعدها، شرح الكافية جـ١/ ٢٢٩، ٢٣٢، ٣٠٥، جـ٣/ ٢٤٠، ارتشاف جـ١/ ٣٨١، همع جـ١/ ٣٣١ وما بعدها، جـ٢/ ٨، شرح الأشمونى جـ١/ ٣٣٧ وما بعدها جـ٤/ ١١٧، الصدارة فى الجملة العربية دراسة نحوية دلالية من خلال القرآن الكريم/ ١٥، ٣٦، الظواهر اللغوية فى التراث النحوى/ ٢٧٨، المدخل إلى دراسة النحو العربى جـ١/ ٢٨٥ وما بعدها، وسائل أمن اللبس فى النحو العربى/ ١٨، ٥٧، ٥٩، ٢٢٣،٢٧٢ وما بعدها، الحسن فى كتاب سيبويه/ ٢٤ وما بعدها.

(٥) انظر: الخصائص جـ١/ ٢٩١، جـ٢/ ١٦٢ وما بعدها، شرح المفصل جـ٤/ ٢٢٢، شرح الكافية جـ ٣/ ٢٧٩، ارتشاف جـ٢/ ٥٥٨، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٠٧.

(٦) انظر: الخصائص جـ١/ ٢٩١، جـ٢/ ١٦٢ وما بعدها، المقتضب جـ٢/ ٦٩، شرح المفصل جـ٤/ ٩٧، شرح الكافية جـ٣/ ٢٧٩، جـ٤/ ١٠٣، ارتشاف جـ٢/ ٥٥٨، همع جـ٢/ ٤٦٢، شرح الأشمونى جـ٤/ ٢٢وما بعدها.

(٧) انظر: المقتضب جـ٢/ ٦٦، شرح الكافية جـ٤/ ١٠٠، ارتشاف جـ٢/ ٥٥٧ وما بعدها، همع جـ٢/ ٤٦١، حاشية الصبان جـ٤/ ٢٢.

(٨) انظر: شرح الكافية جـ٤/ ١٠٠، ارتشاف جـ٢/ ٥٥٧ وما بعدها، همع جـ٢/ ٤٦١، حاشية الصبان جـ٤/ ٢٢.

٧٦- أدوات القسم تتصدر جملها[1].

٧٧- المقسم به لا يتقدم على حرف القسم[2].

٧٨- جواب القسم لا يتقدم على القسم[3].

٧٩- معمول جواب القسم المقرون بـ (ما) أو (إنَّ) أو (اللام) الداخلة على الجملة الاسمية أو(اللام) الداخلة على المضارع[4] هذا المعمول لا يتقدم على جواب القسم[5].

٨٠- أدوات التحضيض تتصدر جملها[6].

٨١- أداتا التكثير (كم الخبرية، كأين) تلزمان صدر جملتهما[7].

٨٢- أدوات التنبيه[8] تصدر جملها[9].

---

(١) انظر: شرح الكافية جـ٤/ ٤٧٠ وما بعدها، اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٢٥، ١٦٥، ٢٢٤، الخلاصة النحوية/ ٨٤، البيان في روائع القرآن جـ١/ ٦٨، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي/ ط-١٢٥.

(٢) انظر: شرح الكافية جـ٤/ ٤٧٠ وما بعدها، اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٦٥، ٢٠٧، البيان في روائع القرآن جـ١/ ٦٨، القرائن النحوية واطراح العامل الإعرابين التقديري والمحلي/ ٥، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي/ ط، ١٢٥.

(٣) انظر: الخصائص جـ٢/ ١٦٢، ارتشاف جـ٢/ ٤٩٣.

(٤) والتمثيل لهذه الحالات على الترتيب كما يلي: والله ما يقوم زيد الآن، والله إنّ زيدا قائم الآن، والله لزيد قائم الآن، والله ليقومن زيد الآن، ففي كل ذلك لا يجوز تقديم كلمة (الآن) التي هي معمول جواب القسم على هذا الجواب.

(٥) انظر: ارتشاف جـ٢/ ٤٩٢ وما بعدها، همع جـ٢/ ٤٠٥ وما بعدها، شرح الكافية جـ١/ ٤٠٣.

(٦) انظر: شرح الكافية جـ١/ ٤٠١، جـ٤/ ٣٣٩، ٤٥٢، الأشباه جـ٢/ ١٩٦، همع جـ٢/ ٥٠٩، اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٦٥، ٢٠٧، وسائل أمن اللبس في النحو العربي/ ٢٥٠، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي/ ط، ١٢٥، الصدارة في الجملة العربية دراسة نحوية دلالية من خلال القرآن الكريم/ ٢٣، ١٦١، الظواهر اللغوية في التراث النحوي/ ٢٢٣ وما بعدها، ٢٤٤ وما بعدها.

(٧) انظر: شرح المفصل جـ٢/ ٣٠٩، جـ٣، ٥١٤، شرح الكافية جـ١/ ٤٠١، جـ٣/ ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤٦، جـ٤/ ٢٨٩، ارتشاف جـ١/ ٣٨١، جـ٢/ ٣، همع جـ٢/ ٥٠٢ وما بعدها، شرح الأشموني جـ١/ ٣٣٥، جـ٤/ ٧٨،١١٧، ١٢٠، الصدارة في الجملة العربية دراسة نحوية دلالية من خلال القرآن الكريم/ ٢٣، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ٤٣، الظواهر اللغوية في التراث النحوي/ ٢٢٥ وما بعدها، ٢٣٤ وما بعدها.

(٨) يستثنى من أدوات التنبيه في هذا الحكم "ها التنبيه الداخلة على اسم الإشارة غير مفصولة، فإنها تكون إما في الأول أو الوسط بحسب ما يقع اسم الإشارة "شرح الكافية جـ٤/ ٤٣٣، همع جـ٢/ ٥٠٩.

(٩) انظر شرح الكافية جـ٤/ ٣٣٩، ٤٣٣، الأشباه جـ٢/ ١٩٦، همع جـ٢/ ٥٠٩.

٨٣- أدوات الاستفهام تتصدر جملها[1].

٨٤- ما أضيف إلى أدوات الاستفهام[2] يتصدر جملته[3].

٨٥- أداتا العرض (أما ، ألا) تتصدران جملتها[4].

٨٦- أدوات النفي[5] تتصدر جملها[6].

ويلاحظ على ما سبق من حصر المسائل التي تحفظ فيها الرتبة ما يلي:

أولا : أن معنى كون الرتبة المحفوظة قرينة لفظية على المعنى النحوى "أن موقع الكلمة من الكلمة قد يدل على وظيفتها النحوية، فالفرق بين : قام زيد، وزيد قام، فرق في موقع الاسم المرفوع من الفعل، وقد ترتب على اختلاف هذا الموقع أن جُعل (زيد) في الجملة الأولى فاعلا، وفي الثانية مبتدأ على حين لم يتغير أي شئ فيما عدا

---

(١) انظر: الكتاب جـ٢/ ١٢٧، الخصائص جـ١/ ٣٠٤، ٣٥١، شرح المفصل جـ٢/ ٣١٥، جـ٣/ ٣٨٦، جـ٤/ ٦، ٩٧، شرح الكافية جـ١/ ٢٢٩، ٢٣٢، ٣٠٥، ٤٠١، جـ٣/ ١٢١، ٢٣٨، جـ٤/ ١٠٠، ١٠٨، ١٩٨، ٣٣٩، ٤٥٦، ٤٧٠، ارتشاف جـ١/ ٥٤٩، جـ٢/ ٣، ٨٦، الأشباه جـ٢/ ١٩٦، همع جـ١/ ٣٣١ وما بعدها، جـ٢/ ٤٦١، ٥٠٩، شرح الأشموني جـ١/ ٣٣٥، جـ٤/ ٧٨، اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٦٥، ٢٠٧، الصدارة في الجملة العربية دراسة نحوية دلالية من خلال القرآن الكريم / ٢٣، ١٦١.

(٢) انظر بيانا للمسألة وتمثيلا لها في : ١١٥ وما بعدها من هذا البحث.

(٣) انظر : الخصائص جـ١/ ٣٥١، شرح المفصل جـ٢/ ٣١٥ وما بعدها، شرح الكافية جـ١/ ٢٢٩، ٢٣٢، ٣٠٥، جـ٣/ ٢٤٠، ارتشاف جـ١/ ٣٨١، همع جـ١/ ٣٣١ وما بعدها، جـ٢/ ٨، شرح الأشموني جـ١/ ٢٣٧ وما بعدها جـ٤/ ١١٧، الصدارة في الجملة العربية دراسة نحوية دلالية من خلال القرآن الكريم / ١٥، ٣٦، الظواهر اللغوية في التراث النحوي/ ٢٧٨، المدخل إلى دراسة النحو جـ١/ ٣٨٥.

(٤) انظر: شرح الكافية جـ١/ ٢٢٩، ٤٠١، جـ٣/ ٢٣٨، جـ٤/ ١٩٨، ٣٣٩، اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٦٥، ٢٠٧، الصدارة في الجملة العربية دراسة نحوية دلالية من خلال القرآن الكريم/ ٢٣، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي/ جـ١، ١٢٥، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي/ ٥٠.

(٥) يستثنى من أدوات النفي في هذا الحكم (لا ولم ولن) فليست لهذه الأدوات الصادرة حتى إن معمول معمولها يتقدم عليها. انظر : شرح الكافية جـ١/ ٤٠٢، جـ٢/ ١٨٨ وما بعدها، جـ٤/ ٣٣٩، شرح المفصل جـ٣/ ٥١٤، جـ٤/ ٦، همع جـ٢/ ٤٦١، ٥٠٩، الأشباه جـ٢/ ١٩٦ وانظر: ١١٣ وما بعدها من هذا البحث.

(٦) انظر: شرح الكافية جـ١/ ٤٠٢، جـ٢/ ١٨٨ وما بعدها جـ٤/ ٣٣٩، شرح المفصل جـ٣/ ٥١٤، جـ٤/ ٦، همع جـ٢/ ٤٦١، ٥٠٩، الأشباه جـ٢/ ١٩٦.

الرتبة بين العناصر المنطوقة من الجملتين ... وإذا قلنا : جاء زيد يركب الحصان الذي يزهو به، فقد علمنا من رتبة (الذى) أنها صفة للحصان لا لزيد، وأن صلة الموصول هي (يزهو به) وليس (يركب الحصان) أي أننا بعبارة أخرى عرفنا أن الجملة لا يمكن فهمها على نحو ما نفهم :جاء زيد الذى يركب الحصان يزهو به، لأن الرتبة هنا كانت قرينة على المعنى المراد من حيث إن الصلة لا تتقدم على الموصول أبدا، وما دام نظام اللغة يجعل (لو) فى رتبة التقدم على شرطها وجوابها، فإننا إذا سمعنا حوارا مثل : ألا تسامح زيدا ولو ندم على خطئه؟

- ولو !

علمنا أن المحذوف هنا يقدر بعد (لو)، ولا يقدر قبلها وأن جوابها إن كان يتصيد مما قبلها فإن تقديره لا يكون إلا بعدها، والتقدير : ولو ندم على خطئه ما سامحته، هكذا تكون الرتبة دليلا على المعنى"(1). النحوى للأبواب "النحوية المرتبة بحسبها"(2).

ثانيا: أنه إذا كانت الرتبة بوجهيها محفوظة وغير محفوظة فرعا "على التضام بوجه عام إذ لا رتبة لغير متضامين"(3) فإن الرتبة المحفوظة تتجاذب مع ظاهرتى الافتقار المتأصل والاختصاص النحوى - وبينهما وجوه - شبه كما سبق(4)- أكثر مما تتجاذب مع غيرهما من ظواهر قرينة التضام(5)، ويمكن التحقق من ذلك بالنظر إلى الألفاظ التي وردت فى حصر الافتقار المتأصل(6)، فإن أكثرها قد ذكر هنا فى مسائل الرتبة المحفوظة(7)، وكذلك فإن أكثر الألفاظ التي ذكرت فى حصر الاختصاص

---

(1) البيان فى روائع القرآن جـ1/ 67 وما بعدها، 331، شرح الكافية جـ3/ 270 وما بعدها، اللغة العربية معناها ومبناها/ 209، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديرى والمحلى/ 50، منع اللبس ووسائل الوصول إليه فى اللغة العربية / 128 وما بعدها، وسائل أمن اللبس فى النحو العربى/ 77 وما بعدها، 85، النحو والمنطق/ 707 "مجلة الأزهر" مجلد 32 جـ7-1960، المعنى النحوى مفهومه ومكوناته / 150 وما بعدها.

(2) اللغة العربية معناها ومبناها/ 207، 209، وسائل أمن اللبس فى النحو العربى/ 85، القرائن النحوية واطراح العامل الإعرابين التقديرى والمحلى/ 50.

(3) اللغة العربية معناها ومبناها/ 210، التضام وقيود التوارد / 102.

(4) انظر: 78 وما بعدها من هذا البحث.

(5) انظر فى التطبيق على ذلك: 25 وما بعدها، 79 وما بعدها من هذا البحث.

(6) انظر :33 وما بعدها من هذا البحث.

(7) انظر المسائل أرقام: 1، 2، 3، 11، 14، 15، 17، 18، 23، 26، 33، 37، 38، 47، 57، 64، 67، 69، 86، 85، 83، 80، 76، 70، من حصر الرتبة المحفوظة.

النحوى[1] قد ذكرت هنا – أيضا – فى مسائل الرتبة المحفوظة[2] على حين أن الأبواب التي ذكرت فى حصر الافتقار غير المتأصل[3]، قد ذكر بعضها[4] هنا فى مسائل الرتبة المحفوظة، وبعضها الآخر سيذكر فى مسائل الرتبة غير المحفوظة[5]، مما يشير إلى أن تجاذب الرتبة المحفوظة مع ظاهرتى الافتقار المتأصل والاختصاص النحوى أكثر من تجاذبها مع غيرهما من ظواهر قرينة التضام، حيث إن أكثر ألفاظ الظاهرتين قد ذكر هنا فى حصر الرتبة المحفوظة، على حين أن أبواب ظاهرة الافتقار غير المتأصل قد توزعت على وجهى الرتبة .

ثالثا : أن أكثر الألفاظ المبنية التي تكون – شأنها شأن الألفاظ الأخرى – بينها وبين غيرها رتبة قد ذكرت هنا فى مسائل الرتبة المحفوظة، مما يشير إلى أن الرتبة المحفوظة "تتجاذب مع البناء أكثر مما تتجاذب مع الإعراب، وتتجاذب من بين المبنيات مع الأدوات والظروف أكثر مما تتجاذب مع أي مبنى آخر "[6].

وذلك نحو : أدوات الصدارة جميعها ، وحروف الجر ، وأدوات نصب المضارع ، وأدوات جزمه، وغير ذلك[7] فكأن "عدم وجود قرينة العلامة الإعرابية فى المبنيات قد جنح بها إلى قرينة الرتبة عوضا لها من العلامة الإعرابية"[8].

---

(١) انظر : ٧٣وما بعدها من هذا البحث.

(٢) انظر المسائل أرقام: ٦، ١١، ١٣، ١٤، ١٧، ١٨، ٣٧، ٣٨، ٦٤، ٦٧، ٦٩، ٧٠، ٧٦، ٨٠، ٨١، ٨٥ من حصر الرتبة المحفوظة.

(٣) انظر : ٥٥ وما بعدها من هذا البحث.

(٤) انظر المسائل أرقام : ٥، ١٣، ٢٠، ٢١، ٣٠، ٣٥، ٣٩، ٤١-٤٦، ٥٢، ٥٤، ٥٦، ٥٨، ٦٣، ٧٢، ٧٨ من حصر الرتبة المحفوظة.

(٥) انظر :٧٩ وما بعدها من هذا البحث.

(٦) اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٠٨ وما بعدها، ٢٢٤، الأصول دراسة إيستيمولوجية للفكر اللغوى عند العرب/ ١٢٢، ١٢٧، ١٤٦، التمهيد فى اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ١١٧،٣٦ مقالات فى اللغة والأدب/٤٩، قرينة الرتبة وقيمتها فى النحو العربى/ ١٠٤، وانظر: ٤٩وما بعدها من هذا البحث.

(٧) انظر أيضا المسائل أرقام:١، ٢، ٣، ١٤، ٢٦، ٣٣، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٧، ٥٧، ٦٤، ٦٧، ٦٩، ٧٠، ٧٦، ٧٧، ٨١، ٨٢ من حصر الرتبة المحفوظة.

(٨) اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٠٨، ٢٢٤، البيان فى روائع القرآن جـ١/ ٢٧، مقالات فى اللغة والأدب/ ٤٩، العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث/ ٣١٣ وما بعدها، آراء ثلاثة حول بعض مسائل الترتيب فى العلاقة النحوية المسائل والأصول/ ٢١٥، فصول فى فقه العربية =

رابعا : أن العامل النحوى له أثر كبير فى المسائل التى تحفظ فيها الرتبة(٢)، فقد كان القول بالعامل النحوى فى كثير من هذه المسائل هو الداعى إلى حفظ الرتبة، ولذلك جاءت معالجة النحاة للرتبة المحفوظة موزعة بين أبواب النحو المختلفة حسب توزيع النحاة العوامل النحوية على أبواب النحو المختلفة، والمسائل التى يتضح فيها دور العامل فى الحكم بحفظ الرتبة وعدم إمكانية تغيير المواقع فيما بين الألفاظ والأبواب بعضها مع بعض كثيرة(٣).

هذا، والعلاقة بين العامل ومعموله أو بين العامل ومعمول معموله أو بين معمول العامل ومعمول هذا المعمول - من حيث التقدم أو التأخر أو التزام الأصل بتقدم العامل وتأخر المعمول - تحكمها - عند النحاة - أمور تتعلق بالعامل منها: ١ - مدى أصالة العامل أو عدم أصالته، فالعامل بالأصالة قوى، والعامل على غير سبيل الأصالة يكون عمله فرعا لآخر وهذا الأخير تتفاوت درجاته أيضا بحسب قوة العمل وضعفه، لكن على كل حال فإن العامل على غير سبيل الأصالة ليس له قدرة على التصرف فى معموله (١) بأن يتقدم المعمول على العامل ولهذا الضعف فى العامل، يلزم حفظ الرتبة بين العامل الضعيف ومعموله كالذى بين: إن وأخواتها وأخبارها، والجار والمجرور، والناصب والمنصوب والجازم والمجزوم (فى المضارع من الأفعال)، والعامل غير الفعل المتصرف وشبهه والحال، وعامل التمييز الجامد

= / ٣٩٥، التطور اللغوى: مظاهره وعلله وقوانينه/ ٢٠٧، لغة الشعر دراسة فى الضرورة الشعرية/ ٢٨٥، قرينة الرتبة وقيمتها فى النحو العربى/ ١٠٣ وما بعدها، دور النحو فى تفسير النص الشعرى/ ٩٤ وما بعدها "رسالة ماجستير بدار العلوم"، بنية الجملة الخبرية فى الفصحى المعاصرة دراسة فى التقديم والتأخير/ ١١، وانظر: ٥٠ من هذا البحث.

(١) انظر: الظواهر اللغوية فى التراث النحوى / ٢٥١ وما بعدها، المدخل الى دراسة النحو العربى جـ١/ ٣١٠ وما بعدها، اللغة العربية معناها ومبناها جـ١ / ٢٠٧، العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث/ ١٨٤آراء ثلاثة حول بعض مسائل الترتيب فى العلاقة النحوية. المسائل والأصول / ٢٢٧ وما بعدها.

(٢) انظر: المسائل أرقام : ٤، ٩، ١٠، ١٢، ١٦، ١٨، ١٩، ٢٦، ٣١، ٣٦، ٣٧، ٤١، ٤٧، ٦٦، ٦٧، ٦٨ من حصر الرتبة المحفوظة وهذه المسائل للتمثيل لا الحصر.

(٣) انظر : الكتاب جـ١/ ٥٩، المقتضب جـ٣/ ٣٦، ٢٠٢، ٢٣٢، جـ٤/ ١٨٩، ٣٠٠، الخصائص جـ٢/ ١٦٣، شرح المفصل جـ١/ ١٩٨ وما بعدها، ٢٧٦، جـ٣/ ٣٦٣، شرح الكافية جـ٢/ ٦٣ وما بعدها، ٢١٩، جـ٤/ ٢١٧، همع جـ١/ ٤٢٠، ٤٣٤، جـ٣/ ٨٢.

والتمييز، والمصدر ومعمـوله، وفعـل التعجب ومعموله، واسم الفعل ومعموله[1] ٢- ما يتسم به العامل من تصرف أو جمود، فالعامل الجامد لا يتصرف فى معموله[2]، فتلزم الرتبة المحفوظة بين العامل الجامد ومعموله كالذى بين: العوامل الاسمية ومعمولاتها، والعوامل الحرفية ومعمولاتها، والأفعال الجامدة ومعمولاتها[3] ٣- أن العامل اللفظى أقوى من العامل المعنوى، فالرتبة محفوظة بين العامل المعنوى[4] ومعموله، كما فى الحال وعاملها إذا كان : اسم إشارة أو حرف من أو تشبيه أو ترج أو تنبيه[5]، ومن هذه الأمور ما يتعلق بالمعمول: كأن يكون المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا أو غيرهما، فإذا كان غيرهما لم يتجوز ولم يتوسع فى هذا المعمول بمثل ما يتجوز مع المعمول إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا، ولا بمثل ما يتوسـع معهما، فتكون الرتبة محفوظة - فى بعض المسائل [6]- بين العامل ومعموله إذا لم يكن هذا المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا، ولا تكون الرتبة كذلك إذا كان هذا المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا[7] وهكذا يتضح مدى تأثير القول بالعامل فى الحكم بحفظ الرتبة بين الألفاظ والأبواب فى النحو العربى.

خامسا : أن كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر فى مضمونه له صدر الجملة التى يدخلها أو يدخل عليها [8] نحو: أدوات الشرط وأدوات الاستفهام وأدوات النفى

---

(١) انظر : المسـائل أرقام : ١٥، ١٦، ٣١، ٣٥، ٣٧، ٤١، ٤٧، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩ من حصر الرتبة المحفوظة.

(٢) انظر المقتضب جـ٣/ ٣٦، جـ٤/ ١٩٠، شرح المفصل جـ١/ ٢٠٠، شرح الكافية جـ١/ ٢٥٧، جـ٢/ ٤٦، جـ٤/ ١٠٩، ٢١٢، همع جـ٢/ ٢٣٨ وما بعدها، شرح الأشمونى جـ١/ ٢٧٠ وما بعدها

(٣) انظر : المسـائل أرقام :١١، ١٢، ١٣، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٤٢، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٥٣، ٦٦ من حصر الرتبة المحفوظة

(٤) انظر: شرح الكافية جـ٢/ ٦٣ وما بعدها، شرح ابن عقيل جـ١/ ٣٢٢ وما بعدها.

(٥) التمثيل لهذه الحالات على الترتيب هو : تلك هند مجردة، ليت زيدا أميرا أخوك، كأن زيدا راكبا أسد، لعل هندا مقبلة قمر، ها أنت زيد راكبا.

(٦) انظر المسائل أرقام : ١٠، ١٢، ١٦ من حصر الرتبة المحفوظة.

(٧) انظر المسـائل أرقام :٦، ١١، ١٥ من حصر الرتبة غير المحفوظة فى : ١٢٧ وما بعدها من هذا البحث.

(٨) انظر: شرح الكافية جـ١/ ٢٢٩، جـ٤/ ٣٣٩، همع جـ١/ ٣٣١ وما بعدها، الأشباه جـ٢/ ١٩٦، اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٢٦، ٢٠٧، ٢٢٤ وما بعدها، الخلاصة النحوية/ ٨٤ ما بعدها، الصدارة فى الجملة العربية دراسة نحوية دلالية من خلال القرآن الكريم / ١٤ وما بعدها، ١٦١، وظيفة الأداة فى الجملة العربية كما تبدو فى القرآن الكريم/ ٣٧١ "رسالة دكتوراه بدار العلوم"، الظواهر اللغوية فى التراث النحوى/ ٢٢٣ وما بعدها، المدخل إلى دراسة النحو العربى جـ١/ ٣٠٧ وما بعدها ، المعنى النحوى مفهومه ومكوناته/ ١٤٩ وما بعدها، التضام فى النحو العربى/ ٨٠، ٨٥ وما بعدها.

- عدا (لم ولن ولا)[1]- وأدوات النداء وأدوات التحضيض وأدوات التنبيه - عدا (ها) التنبيه الداخلة على اسم الإشارة غير مفصولة[2]-، وإن وأخواتها- عدا (أنّ)[3]-، وأداتي العرض وغير ذلك[4]، يقول الرضى فى التعليل لالتزام هذه الألفاظ صدر الجمل: "لأن السامع يبنى الكلام الذى لم يصدر بالمغير على أصله فلو جوز أن يجيء بعده ما يغيره، لم يدر السامع إذا سمع بذلك المغير أهو راجع إلى ما قبله بالتغيير أو مغير لما سيجيء بعده من الكلام، فيتشوش لذلك ذهنه"[5] ويعنى الرضى أن العلة فى تصدر هذه الكلمات للجمل هي إظهار قصد المتكلم من كلامه من أول الأمر، هل هو يستفهم أو يشترط أو يعرض أو يحض أو غير ذلك، فيبين قصده من بداية الكلام فلا يتطرق تعدد الاحتمالات (اللبس) إلى ذهن السامع، ويقول أستاذنا الدكتور تمام فى علة تصدر هذه الألفاظ : إن " الأداة إذا علم موقعها من الكلام كانت معلما من معالم الطريق فى السياق، وعرف بها أين تبدأ الجملة، وعلى أي صورة تقع هذه الجملة، هل تتطلب جوابا؟ ومن أي نوع من الأجوبة"[6].

سادسا: أن الصدارة باعتبارها حكما نحويا "يخص مجموعة من الكلمات يكون لها صدر الكلام مهما كانت رتبتها فى الجملة"[7] تدخل فيما تعالجه الرتبة المحفوظة[8]، فجميع الألفاظ التى لها الصدارة محفوظة الرتبة فى جملتها وموقعها ثابت هو صدر هذه الجملة، على أن بعض الألفاظ [9] التى لها الصدارة قد تمثل محفوظة الرتبة فى

---

(١) انظر المسألة رقم : ٨٦ من حصر الرتبة المحفوظة.

(٢) انظر المسألة رقم : ٨٢ من حصر الرتبة المحفوظة.

(٣) انظر المسألة رقم : ١٤ من حصر الرتبة المحفوظة.

(٤) انظر المسائل أرقام :٢، ١٤، ٣٨، ٦٤، ٧٠، ٦٧، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٥، ٨٦ من حصر الرتبة المحفوظة.

(٥) شرح الكافية جـ١/ ٢٢٩، جـ٣/ ٢٣٨، جـ٤/ ٣٣٩، حاشية الصبان جـ١/ ٢٣٥.

(٦) البيان فى روائع القرآن جـ١/ ٦٨، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديرى والمحلى/ ٥٠.

(٧) الصدارة فى الجملة العربية دراسة نحوية دلالية من خلال القرآن الكريم/ ١٤ وما بعدها.

(٨) انظر: الصدارة فى الجملة العربية دراسة نحوية دلالية من خلال القرآن الكريم/ ١٦١، البيان فى روائع القرآن جـ١/ ٦٨، المعنى النحوى ومفهومه ومكوناته/ ١٥٠.

(٩) قلت : بعض الألفاظ ولم أعمم فى الحكم ،لأن من الألفاظ التي لها الصدارة ما لا يقبل أن يمثل بابا نحويا معينا له محل إعرابي- معين ومن هذه الألفاظ : إن وأخواتها وأداتا العرض، وأدوات التحضيض، ومن الألفاظ التى لها الصدارة - ما يقبل أن يمثل بابا نحويا معينا له محل إعرابي معين نحو : أسماء الاستفهام وكم الخبرية وأسماء الشرط.

جملتها وموقعها ثابت هو صدر هذه الجملة، على أن بعض الألفاظ التى لها الصدارة قد تمثل فى جملها التى تدخلها أبوابا نحوية معينة لها إعراب معين، هذه الأبواب فى أصلها غير محفوظة الرتبة بالنسبة لغيرها من الأبواب، فالرتبة بين المفعول به – على سبيل المثال – وفعله أو فاعله غير محفوظة[1]، لكنه إذا جاء لفظ مما له الصدارة فى إحدى الجمل ممثلا باب المفعول به؛ فإن كون هذا اللفظ مما له الصدارة يخرج المفعول به من باب الرتبة غير المحفوظة، ويجعله محفوظ الرتبة فى هذه الجملة نحو قوله تعالى (إذ حضر يعقوب الموت إذ قال لبنيه ما تعبدون من بعدى)[2] حيث أتى اسم الاستفهام (ما) – وهو مما له الصدارة – فى محل نصب مفعول به مقدم، إذن نستطيع أن نقول : إن الصدارة فى النحو العربى تعد أحد أسباب جعل الرتبة غير المحفوظة – فى بعض الأبواب ـ محفوظة[3].

سابعا: أن بعض الألفاظ التى ليس لها الصدارة تلزم صدر الكلام إذا أضيفت إلى ما له صدر الكلام من أدوات الشرط وأدوات الاستفهام[4]، وذلك "لأن معنى الشرط والاستفهام ما يسرى إلى المضاف وإلا لم يجز تقدمه على ما له الصدر"[5]، وذلك نحو قوله تعالى (قل هل أنبئكم على من تنزل الشياطين)[6]، ونحو : غلام مَنْ تَضربْ أضربْ، حيث تصدر حرف الجر (على) فى الآية لدخوله على (مَنْ) الاستفهامية، وتصدرت كلمة (غلام) لإضافتها إلى (مَنْ) الشرطية، وهذا الذى سبق يعد أيضا من تأثير القول بالصدارة – لبعض الألفاظ – فى حفظ الرتبة بين الألفاظ بعضها مع بعض.

---

(١) انظر : المسألتين رقمى ٢٠ ، ٢١ من حصر الرتبة غير المحفوظة فى : ١٢٩ من هذا البحث.

(٢) سورة البقرة آية ١٣٣ .

(٣) انظر: الصدارة فى الجملة العربية دراسة نحوية دلالية من خلال القرآن الكريم/ ١٦١، المعنى النحوى ومفهومه ومكوناته/ ١٥٣.

(٤) انظر : الخصائص جـ١/ ٣٥١، شرح المفصل جـ٢/ ٣١٥ (وما بعدها، شرح الكافية جـ١/ ٢٢٩، ٢٣٢، ٣٠٥، جـ٣/ ٢٤٠، ارتشاف جـ١/ ٣٨١، همع جـ١/ ٣٣١ وما بعدها، جـ٢/ ٨ ، شرح الأشمونى جـ١/ ٣٣٧ وما بعدها، جـ٤/ ١١٧، الصدارة فى الجملة العربية دراسة نحوية دلالية من خلال القرآن الكريم/ ١٥، ٣٦ ، الظواهر اللغوية فى التراث النحوى/ ٢٧٨.

(٥) شرح الكافية جـ١/ ٢٢٩، شرح الأشمونى جـ١/ ٣٣٦.

(٦) سورة الشعراء آية ٢٢١.

ثامنا: أنه قد تجتمع لفظتان من الألفاظ التي لها الصدارة في أول الجملة ويكون لكل لفظة منها تأثير معين في مضمون الجملة، كأن تجتمع إحدى أدوات التنبيه مع غيرها من الأدوات التي تغير معنى الكلام فتقدم أداة التنبيه على غيرها[1] نحو قول عمرو بن كلثوم:

ألا لا يجهلن أحد علينا … فنجهل فوق جهل الجاهلينا

وقول ضمر بن ضمرة:

ألا رب مأخوذ بإجرام غيره … فلا تسأمن هجران من كان مجرما

أو أن تجتمع أداة النداء (يا) مع (رب) فتقدم (يا) النداء[2] نحو قول امرئ القيس:

فإن أمس مكروبا فيا رب فتية … كشفت إذا ما اسود وجه الجبان

وقول أم معاوية: يارب قائلة غدا … يا لهف أم معاوية

ويلاحظ أن النداء في البيتين هو لتنبيه السامع، كما أن أداة التنبيه في البيتين الأولين تقدمت على غيرها (لا النافية في البيت الأول، ربَّ في البيت الثاني) مما يفهم منه أن التقدم - عند اجتماع كلمتين لكل منهما الصدارة - يكون للأداة التي يكون معناها أكثر جذبا للسامع وأقرب إلى توصيل مراد القائل، وهنا في هذه الأبيات قدمت الأداة التي تفيد التنبيه جذبا لانتباه السامع لما سيأتي من كلام هام في نظر الشاعر.

تاسعا: أنه مع ما سبق من ملاحظات حول بعض الألفاظ التي لها موقع ثابت في جملها، هو صدر هذه الجمل، فإنه يجدر أن نلاحظ أيضا أن "الصدارة لأدوات هذه الجمل نسبية ومقيدة بعدم العطف أو مفتقرة معه، فإذا قيل بصدارة أداة النداء

---

(1) انظر: همع جـ٢/ ٣٥٤ وما بعدها، الظواهر اللغوية في التراث النحوي/ ٢٣٩ وما بعدها، ٢٤٩ وما بعدها، المدخل إلى دراسة النحو العربي جـ١/ ٣٠٩.

(٢) انظر: همع جـ٢/ ٣٥٤ وما بعدها، الظواهر اللغوية في التراث النحوي/ ٢٣٩ وما بعدها، ٢٤٩ وما بعدها، المدخل إلى دراسة النحو العربي جـ١/ ٣٠٩.

أو القسم أو الشرط أو التمني أو غير ذلك فمع إسقاط احتمال حروف العطف، انظر مثلا إلى الشواهد التالية :

١ - (ويا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة)[١].

٢ - (فورب السماء والأرض إنه لحق)[٢].

٣ - (فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان)[٣].

٤ - (فليعلمن الله الذين صدقوا)[٤].

... ففي جميع هذه الشواهد نجد الصدارة للعطف وليس للأداة التي يعتمد عليها معنى الجملة، مما يشير إلى أن صدارة أدوات الجمل - فيما عدا همزة الاستفهام - صدارة مقيدة بعدم العطف"[٥]، وإنما استثنيت همزة الاستفهام لأنها ذات صدارة مطلقة أي "أنها لا يتقدم عليها أي عنصر آخر من عناصر الجملة حتى حرف العطف انظر مثلا إلى نظم الآيات الكريمة التالية وسترى الهمزة مقدمة على حرف العطف وهو معنى صدارتها:

١ - (أفلم يهد لهم كم أهلكنا قبلهم من القرون يمشون في مساكنهم)[٦].

٢ - (أو كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم)[٧].

٣ - (أثم إذا ما وقع آمنتم به)[٨].

إذ تقدمت الهمزة على (الفاء) أولا، وعلى (الواو) ثانيا، وعلى (ثم) ثالثا، وهي حروف عطف من شأنها أن تتقدم على غيرها، بدليل أنها تتقدم على أدوات الاستفهام الأخرى غير الهمزة كما في الآيات التالية :

---

(١) سورة الاعراف آية ١٩.
(٢) سورة الذاريات آية ٢٣.
(٣) سورة البقرة آية ٢٨٢.
(٤) سورة العنكبوت آية ٣.
(٥) الخلاصة النحوية / ٨٥ وما بعدها، وانظر: ارتشاف جـ٣/ ٢٥٨، وانظر: ٥٤ من هذا البحث.
(٦) سورة طه آية ١٢٨.
(٧) سورة البقرة آية ١٠٠.
(٨) سورة يونس آية ٥١.

١ - (فلم تقتلون أنبياء الله من قبل)[١].

٢ - (فهل أنتم منتهون)[٢].

٣ - (فكيف إذا أصابتهم مصيبة بما قدمت أيديهم)[٣]..... "[٤].

يتبين مما سبق كله أن صدارة الكلمات التى اختصت بالصدارة من دون غيرها، هذه الصدارة مقيدة بعدم العطف أو باستثناء حروف العطف فإنها تتقدم على هذه الكلمات التى لها الصدارة وذلك لأن العطف يمثل علاقة بين هذه الجملة وما قبلها، ولكن ما بعد العطف يتعلق بالجملة التالية له، فالرتبة بينهما مقبولة ومنتظرة، وإنما جعلت صدارة همزة الاستفهام مطلقة وليست مقيدة بالعطف كغيرها من أدوات الصدارة؛ لأن الاستفهام هنا يبدأ قضية جديدة هي موضع إنكار، ولأن الهمزة أم الباب كما يقول النحاة.

عاشرا: أن الحكم بالصدارة لبعض الألفاظ ترتب عليه بعض الأحكام الأخرى فى بعض مسائل الرتبة المحفوظة وهذه الأحكام غير الحكم بوجوب تصدر هذه الألفاظ ما تدخل عليه من جمل، من هذه الأحكام - على سبيل المثال -:

١ - ما جاء فى باب (كان وأخواتها) من اشتراط النحاة أن لا تكون أسماء هذه الأفعال مما له الصدارة؛ لأن أسماء هذه الأفعال - كما سبق [٥] - لا تتقدم عليها.

٢ - ما جاء فى باب (إن وأخواتها) من أنه لا يصح أن تكون أسماء هذه الحروف ولا أخبارها المفردة مما له الصدارة، وذلك لأن هذه الحروف الناسخة لها الصدارة أصلا[٦]، فحتى لا تتعارض طبيعة الصدارة فى كل منهما - الحروف الناسخة وأسمائها أو أخبارها المفردة - حال مجئ أحد أسمائها أو أخبارها المفردة مما له الصدارة، حتى لا يحدث ذلك اشترط عدم كون أي منهما - أسماء

---

(١) سورة البقرة آية ٩١.
(٢) سورة المائدة آية ٩١.
(٣) سورة النساء آية ٦٢.
(٤) الخلاصة النحوية / ٨٤ وما بعدها، وانظر : ارتشاف جـ٢/ ٢٥٨.
(٥) نظر: المسألة رقم ٥ من حصر الرتبة المحفوظة.
(٦) انظر : المسألة رقم ١٤ من حصر الرتبة المحفوظة.

(إن) وأخواتها وأخبارها المفردة - مما له الصدارة[1]، هكذا أوجد القول بالصدارة لبعض الألفاظ أحكاما أخرى في بعض أبواب النحو تتعلق بالموقعية من حيث امتناع ألفاظ معينة من الوقوع في مواقع معينة فألفاظ الصدارة - كما سبق - منعت من أن تقع اسما لكان أو إحدى أخواتها، أو تقع اسما أو خبرا مفردا لإن أو إحدى أخواتها.

حادي عشر: أنه إذا كانت هناك ألفاظ - من بين الألفاظ التي رتبتها محفوظة - تلزم صدر الجمل التي تدخلها فإنه توجد ألفاظ تلزم التقدم على مفردات - ليست جملا ولا أشباه جمل - وتحفظ الرتبة بين هذه الألفاظ وبين ما بعدها من مفردات وهي: واو المعية، وأدوات الاستثناء، وحروف الجر، وحروف العطف، وأدوات نصب المضارع، وأدوات جزم المضارع، وما يلزم الإضافة إلى مفرد من الظروف وغيرها.

وإذا كانت ألفاظ الصدارة لزمت الصدر لما تغير في معنى الكلام وتؤثر في مضمونه ولئلا يتشوش ذهن السامع[2]، إذا كان هذا هو علة لزوم ألفاظ الصدارة صدر الجملة، فإن الألفاظ التي تلزم التقدم على مفردات لزمت الرتبة المحفوظة مع ما بعدها "لأنها تكشف عن علاقة ما بعدها بالعناصر الأخرى في الجملة التي هي فيها"[3].

ثاني عشر: أن بعض الألفاظ أو الأبواب التي تدخلها الرتبة المحفوظة كان السبب في حفظ رتبتها آتيا من كونها تجري مجرى الأمثال، وهذه الألفاظ أو الأبواب تدخل ضمن ما يسميه أستاذنا الدكتور/ تمام حسان: الخوالف النحوية[4] والخوالف الداخلة معنا هنا في هذه الملاحظة هي: خالفه التعجب وخالفه اسم

---

(١) انظر: شرح الكافية جـ١/ ٢٥٨، الأساليب الإنشائية في النحو العربي/ ٣٥، ٤٥.

(٢) انظر: ١١٣ وما بعدها من هذا البحث.

(٣) البيان في روائع القرآن جـ١/ ٦٨.

(٤) الخوالف النحوية أربع: خالفة التعجب وخالفة المدح أو الذم وخالفة الإخالة (اسم الفعل) وخالفة الصوت (اسم الصوت) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها/ ١١٣، وما بعدها، الخلاصة النحوية/ ١٥٠ وما بعدها، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي/ ٣١.

الفعل - الإخالة - فهاتان الخالفتان أو ألفاظها جرى مجرى الأمثال، والأمثال لا تغير فهي عبارات محفوظة وصيغ مسكوكة ثابتة التركيب(1)، يقول المبرد - رحمه الله - عن اسم الفعل ومعموله: "ولا يجوز أن تقدم فيه ولا تؤخر، فتقول: زيدا عليك، وزيدا دونك، من زعم أن قول الله عز وجل (كتاب الله عليكم)(2) إنما نصبه بعليكم فهذا خطأ ... وإنما قالوا: عليه رجلا ليسني؛ لأن هذا مثل، والأمثال تجرى فى الكلام على الأصول كثيرا"(3)، يعنى أنها تجرى على أصل وضع تركيبها، ويقول ابن يعيش - رحمه الله - عن هذه التراكيب: "وهي تجرى على منهاج واحد لا يختلف"(4). أي لا يجوز التقديم أو التأخير فيها.

وفضلا على ما سبق فإن هاتين الخالفتين أو هذين البابين يمتازان عن غيرهما من الأبواب بأن الرتبة المحفوظة - فيهما - تنتظم الجملة جميعها(5)، فلا يتقدم أي جزء منها على جزء آخر من أجزاء هذه الجملة، ففي نحو: أحسن زيدا، وأحسن بزيد، وعليك زيدا. لا يجوز أن يتقدم أي عنصر من عناصر التركيب على ما يسبقه.

ثالث عشر: أن بعض(6) هذه المسائل السابقة مع القول بالرتبة المحفوظة بين ألفاظها أو بين الأبواب النحوية التي تمثلها هذه الألفاظ، مع هذا فإن كل لفظين أو بابين - يمثلان مسألة من هذه المسائل - لهما معا حرية التنقل داخل الجملة، فلا يلتزمان موقعا محددا فى الجملة، فلهما أن يقعا معا فى مختلف المواقع فى الجملة فى نطاق حفظ الرتبة بينهما(7)، فالموصول وصلته فيما بينهما تحفظ الرتبة لكن لهما أن يأخذا مواقع مختلفة فى الجملة فقد يكونان معا فى أولها أو وسطها أو آخرها، وكذلك

---

(1) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها/ 115 وما بعدها، الخلاصة النحوية/ 148، قرينة الرتبة وقيمتها فى النحو العربي/ ط، القرائن النحو واطراح العامل والإعرابين التقديرى والمحلى/ 31.
(2) سورة النساء آية 24.
(3) المقتضب جـ3/ 280، همع جـ3/ 32.
(4) شرح المفصل جـ2/ 44.
(5) انظر: القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديرى والمحلى/ 31.
(6) انظر: المسائل أرقام: 37، 42، 43 والمسائل من رقم 39 إلى رقم 46، ومن رقم 52 إلى رقم 56، والمسائل أرقام 58، 61، 63 من حصر الرتبة المحفوظة.
(7) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها 121، البيان فى روائع القرآن جـ1/ 68، المعنى النحوى مفهومه ومكوناته/ 150.

الجار والمجرور، والظرف وما يضاف إليه، والتابع والمتبوع وغير ذلك ما دامت الرتبة فيها بين هذين اللفظين أو البابين محفوظة، وإنما جاز هذا التنقل فى المواقع المختلفة داخل الجملة لهذه الألفاظ أو الأبواب؛ لأن كل لفظين أو بابين- من هذه الألفاظ أو الأبواب - بينهما رتبة محفوظة لا يكونان معا جملة كاملة مستقلة وإنما قد يكونان معا ركنا واحدا من أركان الجملة كما فى: التابع والمتبوع، والجار والمجرور والظرف وما يضاف إليه إذا كانا يمثلان بابا إعرابيا معينا، أو يكونان ركنا وما يتعلق به كما فى: النعت ومعموله، والمعطوف ومعموله، والمضاف إليه ومعموله، أو يكونان متعلقين بأحد أركان الجملة كما فى الجار والمجرور والظرف وما يضاف إليه، إذا لم يكونا يمثلان بابا إعرابيا معينا. وعلى كل حال فإن كل لفظين مما سبق لا يستقلان معا بتكوين جملة كاملة[1].

هذا، وما سبق - من حرية التنقل للفظين داخل الجملة فى إطار حفظ الرتبة بينهما - لا يجرى على مسائل أخرى[2] مثل مسائل أدوات الصدارة[3] ومسألة الفعل وفاعله[4] ومسألة الفعل ونائب فاعله[5]، فأدوات الصدارة مع ما تحفظ الرتبة بينها وبينه جمل كاملة، والفعل مع فاعله أو نائب فاعله جملة كاملة فلا مجال للقول بحرية التنقل لهذه الألفاظ داخل الجملة فى هذه المسائل وغيرها من المسائل التي يتكون فيها من اللفظين أو البابين اللذين بينهما رتبة محفوظة جملة كاملة، لأن كل لفظ منهما فى موقعه الثابت الذى لا يقبل أن يتغير يمثل أحد أركان الجملة، منهما معا- والحال أن موقع كل منهما ثابت - تتكون جملة كاملة[6].

رابع عشر: أن اللفظين اللذين تحفظ الرتبة بينهما فى المسائل الواردة فى الحصر السابق قد يعرف الباب الإعرابي الذى يدخل فيه كل لفظ منهما فى بعض المسائل،

---

(١) انظر: ٣٩ وما بعدها، ٦٢ وما بعدها من هذا البحث.

(٢) انظر المسائل أرقام: ٢، ٧، ١١، ١٤، ١٥، ١٧، ٢٠، ٢١، ٢٨، ٣٨، ٤٧، ٥٠، ٥٩، ٦٠، ٦٤، ٦٦، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٦ والمسائل من رقم ٨٠ إلى رقم ٨٦ من حصر الرتبة المحفوظة.

(٣) انظر: المسائل التي وردت أرقامها فى حاشية رقم (٤) من ١١٤ من هذا البحث.

(٤) انظر: المسألة رقم ٢٠ من حصر الرتبة المحفوظة.

(٥) انظر: المسألة رقم ٢١ من حصر الرتبة المحفوظة.

(٦) انظر: ٣٩ وما بعدها، ٦٢ وما بعدها من هذا البحث.

وقد لا يعرف الباب الإعرابى الذى يدخل فيه أحد اللفظين فى البعض الآخر من المسائل، هذا عند تجريد هذه المسائل للتحليل والدراسة كما هي الحال التي وردت عليها هذه المسائل فى كتب النحاة، وفى الحصر السابق لمسائل الرتبة المحفوظة وليس عند وضع اللفظين فى السياق اللغوى، لأن السياق اللغوى يحدد لكل لفظ منهما بابه الإعرابى الذى يدخل فيه ومن المسائل التى يعرف فيها الباب الإعرابى لكل من اللفظين – عند تجريد المسائل للدراسة – ما يلى من مسائل تحفظ فيها الرتبة: اسم كان – وأخواتها – وكان – وأخواتها – نفسها، وخبر كان – وأخواتها – الجملة واسم كان، وخبر كان ـ وأخواتها ـ الجملة كان ـ وأخواتها ـ نفسها، وخبر إن– وأخواتها – غير الظرف والجار والمجرور واسم إن، وخبر (لا) التي لنفى الجنس واسمها، والفاعل وفعله، ونائب الفاعل وفعله، والمضاف إليه والمضاف إذا كان ظرفا، ففى السابق من المسائل نجد الرتبة محفوظة بين بابين، لكل باب منهما إعرابه المعروف والمحدد عند تجريد المسائل للدراسة كما هي الحال التي وردت عليها هذه المسائل هنا فى هذه الملاحظة، فضلا عن معرفة الباب الإعرابى لكل لفظ من اللفظين فى السياق، ويلاحظ فى بعض المسائل السابقة أن البابين اللذين يمثلان معا المسألة يكونان معا جملة مستقلة كاملة كما فى مسائل: خبر كان الجملة واسمها، وخبر (إن) غير الظرف والجار والمجرور واسمها، وخبر (لا) التي لنفى الجنس واسمها، والفاعل وفعله، ونائب الفاعل وفعله، فى حين إنه فى بعض المسائل الأخرى لا يكون البابان اللذان يمثلان معا المسألة جملة كامل مستقلة كما فى مسائل: اسم كان وكان نفسها، وخبر كان الجملة وكان نفسها، والمضاف إليه والمضاف إذا كان ظرفا[1]، على حين نرى بعض المسائل الأخرى التي تحفظ فيها الرتبة، لا يعود فيها الباب الإعرابى الذى يدخل فيه أحد اللفظين، ويعرف الباب الإعرابى للفظ الآخر، هذا أيضا عند تجريد هذه المسائل للدراسة، نعم يعرف الباب الإعرابى لكل لفظ منهما فى السياق، لكنه لا يعرف الباب الإعرابى لأحدهما عند التجريد، ومن هذه المسائل ما يلى من مسائل تحفظ فيها الرتبة:

(١) انظر: ٦٢ وما بعدها، ٦٥ وما بعدها من هذا البحث.

الصلة والموصول، والمفعول معه ومصاحبه، والحال وعاملها غير المتصرف والتمييز وعامله غير المتصرف والمضاف إليه والمضاف إذا كان غير ظرف، ومرفوع اسم الفاعل واسم الفاعل، ومرفوع أمثلة المبالغة وأمثلة المبالغة، ومرفوع اسم المفعول واسم المفعول، ومعمول الصفة المشبهة والصفة المشبهة، والصفة والموصوف، والتوكيد والمؤكد وعطف البيان والمبين، والمعطوف بالنسق والمعطوف عليه، والبدل والمبدل منه، ففي هذه المسائل لا يعرف الباب الإعرابي الذي يدخل فيه الجزء الثاني من كل مسألة، ويعرف الباب الإعرابي الذي يدخل فيه الجزء الأول من كل مسألة، هذا حال تجريد هذه المسائل للدراسة كما هي الحال التي وردت عليها هذه المسائل هنا في هذه الملاحظة وإن كان يعرف البابان الإعرابيان للجزأين كليهما في السياق.

ويلاحظ في جميع المسائل السابقة أن كل لفظين يمثلان معا مسألة من هذه المسائل لا يكونان معا جملة كاملة مستقلة[1] هذا، ويجدر أن ننبه في ختام هذه الملاحظة إلى أنه : سواء أعرف الباب الإعرابي لكل من اللفظين أم عرف في أحدهما فقط ولم يعرف في الآخر، فإن هذا لا يؤثر الحكم على الرتبة بين اللفظين – في الحالين كلتيهما – بأنها محفوظة.

خامس عشر: أن الرتبة المحفوظة كقرينة لفظية تعد مسوغا من مسوغات القبول بالحذف في النحو العربي "فإذا وجدنا مثلا دليلا على الجواب المحذوف متقدما، ولم يذكر الجواب متأخرا ، قيل : إن الجواب محذوف فسره ما تقدم"[2]، وذلك كما في جواب الشرط المحذوف أو جواب القسم المحذوف، يقول ابن جني – رحمه الله – : " ولا يجوز تقديم الجواب على المجاب شرطا كان أو قسما أو غيرهما؛ ألا تراك لا تقول: أقم إن تقم، فأما قولك : أقوم إن قمت ، فإن قولك: أقوم ليس جوابا للشرط، ولكنه دال على الجواب، أي : إن قمت قمت ، ودلت أقوم على قمت"[3].

---

(١) انظر :٣٩وما بعدها،٦٢ وما بعدها من هذا البحث.

(٢) البيان في روائع القرآن جـ١/ ٢٧ وما بعدها، وانظر: ارتشاف جـ٢/ ٥٥٨.

(٣) الخصائص جـ ٢/ ١٦٢.

سادس عشر: أن حفظ الرتبة باعتباره قرينة لفظية قد يكون هو المحدد للمعنى الوظيفي المقصود من الأداة الواحدة – التي تقبل التعدد في المعنى الوظيفي – في سياقين مختلفين فالصدارة "هي الفارق الوحيد في الرتبة بين الأداة وبين الظرف؛ لأن الظرف يتقدم على مدخوله نحو: أزورك متى أهل رمضان، ولكن هذا الظرف إذا تعدد معناها الوظيفي، فأصبح أداة شرط لزم الصدر في الجملة، فتصير الجملة الشرطية: متى أهل رمضان أزرك، ولا تكون متى في الشرط إلا في هذا الموضع"[1]. فالصدارة – وهي أحد وجود حفظ الرتبة – فرقت بين المعنى الوظيفي للأداة الواحدة في سياقين مختلفين، فحين وجدت الصدارة – في الجملة الثانية – حكم على بأنها للشرط، وحين لم تتصدر الأداة الأداة – في الجملة الأولى – حكم عليها بأنها للظرفية.

سابع عشر: أن هذا العدد الكبير من المسائل التي نص النحاة على حفظ الرتبة فيها، والتي تتوزع على أبواب النحو المختلفة؛ فلا يكاد يخلو باب من أبواب النحو من مسألة أو أكثر من هذه المسائل[2]، هذا العدد الكبير من المسائل والدقة في تحديدها من النحاة يفهم منه إضافة إلى ما سبق في الملاحظات السابقة أن النحاة العرب قد أدركوا بوضوح دور الترتيب في تكوين الجملة العربية الفصحى، وأن تصورهم لكون الترتيب عنصرا من العناصر المؤثرة في تكوين الجملة العربية لم يقف عند مجرد الإحساس بالأهمية والأثر، وإنما انتقل إلى مرحلة التناول العلمي الموضوعي، بمحاولاتهم المتابعة وضع القوانين العامة لتنظيم هذه الظاهرة وتحديد آثارها، ثم متابعة هذه القوانين بالتفصيل والتطبيق للإلمام بكل خصائصها والإحاطة بكافة صورها[3].

ومن هذه القوانين العامة التي تتبعها النحاة بالتفصيل والتطبيق للإلمام بكل خصائص ظاهرة الرتبة المحفوظة والإحاطة بكافة صورها، والتي سبق الحديث عنها في الملاحظات السابقة:

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٢٦، التضام في النحو العربي/ ٧٩.

(٢) انظر: قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي/ ١٢٥.

(٣) انظر: الظواهر اللغوية في التراث النحوي/ ٣١٥، وسائل أمن اللبس في النحو العربي/ ٧١، آراء ثلاثة حول بعض مسائل الترتيب في العلاقة النحوية المسائل والأصول/ ٢٣٢، ٢٣٥ وما بعدها.

١- القول بالصدارة لكل ما يغير المعنى ويؤثر فى مضمون الكلام(١).

٢- القول بالعامل النحوي وتقسيمه إلى عامل أصيل قوى وعامل غير أصيل ضعيف وعامل متصرف وما يشبهه وعامل جامد، وعامل لفظى وعامل معنوى، وأن الأصل أن يتقدم العامل ويتأخر المعمول، وأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل(٢).

٣- أن الصلة وما يتعلق بها لا تتقدم على الموصول(٣).

٤- القول بأصل وضع التركيب(٤).

ثامن عشر: أنه إذا كانت الرتبة المحفوظة تعنى أن يكون للكلمة موقع ثابت من صاحبتها(٥) ولا يترخص فى ثبات هذا الموقع إلا عند أمن اللبس وأن يتوافر من القرائن ما يسمح بالترخص، فذلك "لأن هذه الرتبة المحفوظة لو اختلت لاختل التركيب باختلالها" (٦)، ومن الشواهد التي اختلت فيها الرتبة المحفوظة لتضافر القرائن التي سمحت بالترخص فيها قول الشاعر:

ألا يا نخلة من ذات عرق ... عليك ورحمة الله السلام

والذى سوغ الترخص وساعد عيه- فى الرتبة المحفوظة بين المعطوف (رحمة الله) والمعطوف عليه (السلام) فى البيت ما يلى " أ- ما بين المتعاطفين من شهرة التعاطف على نسق خاص حتى أصبحا كالمثل وذلك هو التضام.

ب- حفظ الرتبة بين حرف العطف والمعطوف.

ج- توسط المعطوف بين الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر مما جعله لا يزال فى حيز الجملة فكذلك تغنى القرائن حين تتضافر عن قرينة أخرى يتضح المعنى بدونها"(٧).

(١) انظر: ١١٣ وما بعدها من هذا البحث.
(٢) انظر: ١١٢ وما بعدها من هذا البحث.
(٣) انظر: ٩٧ من هذا البحث.
(٤) انظر: ١١٩ وما بعدها من هذا البحث.
(٥) نظر: ٩١ من هذا البحث.
(٦) اللغة العربية معناها ومبناها / ٢٠٧ ، التمهيد فى اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها/ ١٢٨.
(٧) اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٣٦، مقالات فى اللغة والأدب/ ٣٧٠ وما بعدها، درجات الخطأ والصواب فى النحو والأسلوب / ٧٧،٨٦ وما بعدها، وحدة البنية واختلاف الأنظمة/ ٤١، الخلاصة النحوية/ ٨٣، التمهيد فى اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها/ ١١٥، ١٢٨، دراسة إبستيولوجية للفكر اللغوى عند العرب/ ٨٠، من طرق القرآن الكريم/ ١٨٣، العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث / ٣٢٦ وما بعدها. ظاهرة الربط فى التركيب والأسلوب العربى/ ٢٣ ، تطوير التأليف فى مجالات اللغة العربية/ ٧،٩.

فلا يسمح بالتعدى على الرتبة المحفوظة بإخلالها إلا عند أمن اللبس ووضح المعنى وتوافر القرائن التى تسمح بذلك الترخص.

أما المسائل التى تتحقق فيها الرتبة غير المحفوظة فهي كما يلي (١):

١- الضمير (٢) ومرجعه (٣).

٢- الخبر والمبتدأ (٤).

٣- خبر كان - وأخواتها - غير الجملة واسمها (٥).

---

(١) أذكر هنا بأن المسائل مرتبة حسب ترتيب ألفية ابن مالك لأبواب النحو.

(٢) يستثنى من هذا الحكم أن يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، فإن هذا ممنوع الا فى حالات سبع، وفى هذه الحالات السابقة تحفظ الرتبة بين الضمير ومرجعه. انظر: ٩٧، ٢٦٤ وما بعدها من هذا البحث.

(٣) انظر: شرح المفصل جـ١/ ١٧٩، ارتشاف جـ١/ ٤٨١ وما بعدها، شرح الكافية جـ٣/ ٩ وما بعدها، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر/ ١٢٧ وما بعدها، المقتضب جـ٣/ ٢٤٨ وما بعدها، الخصائص جـ١/ ٣٠٠ وما بعدها، همع جـ١/ ٢١٨ وما بعدها، شرح الأشمونى جـ٢/ ٨٣ وما بعدها، القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية/ ١١٨ وما بعدها، قرينة الرتبة وقيمتها فى النحو العربى/ ١٠٦ وما بعدها، البيان فى روائع القرآن جـ١/ ١٥٠ وما بعدها، الخلاصة النحوية/ ٩٢، اللغة العربية معناها ومبناها/ ١١١، ٢٠٧، ٢١٥، التمهيد فى اكتساب فى اللغة العربية لغير الناطقين بها/ ٣٦، وانظر: ٥٢ وما بعدها، ٢٦٣ وما بعدها من هذا البحث.

(٤) انظر: الكتاب جـ٢/ ١٢٤، ١٢٧، شرح المفصل جـ١/ ١٧٨ وما بعدها، الخصائص جـ٢/ ١٥٩ وما بعدها، دلائل الإعجاز/ ١٠٦، ارتشاف جـ٢/ ٤١ وما بعدها، همع جـ١/ ٣٢٩ وما بعدها، ٤٨٧، جـ٣/ ٩٣، شرح الأشمونى جـ١/ ٣٣١ وما بعدها، جـ٢/ ١٣٥، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٠٧، العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث/ ٣١٤، دراسة نقدية فى النحو العربى/ ٢٤٣، الخلاصة النحوية/ ٨٦، ١٠٩.

(٥) انظر: الكتاب جـ١/ ٤٥، ٤٧ وما بعدها، المقتضب جـ٤/ ٨٧، شرح المفصل جـ٣/ ٣٦٣ ما بعدها، ٣٨٥، شرح الكافية جـ٢/ ١٨٣ وما بعدها، جـ٣/ ١٥١، جـ٤/ ١٩٤، ارتشاف جـ٢/ ٨٥ وما بعدها، ١٩٩، الخصائص جـ٢/ ١٥٩، همع جـ١/ ٣٧١ وما بعدها، شرح الأشمونى جـ١/ ٣٦٦ وما بعدها، الخلاصة النحوية/ ٨٦، ١١٤، حاشية الصبان جـ١/ ٣٦٦، الظواهر اللغوية فى التراث النحوى/ ٢٨٠ وما بعدها.

٤- خبر كان - وأخواتها[1]- غير الجملة وكان[2]- وأخواتها - نفسها[3].

٥- خبر أخوات كان (ما دام ، وما زال ، وما برح ، وما فتئ، وما انفك) غير الجملة وهذه الأفعال التى بعد أداة النفى[4].

٦- معمول خبر كان - وأخواتها- الذى هو ظرف أو جار ومجرور[5] واسم كان[6].

٧- معمول خبر كان - وأخواتها - الذى هو غير الظرف أو الجار والمجرور واسم كان حالة تأخر[7] هذا المعمول عن الخبر بعد كان[8].

٨- معمول خبر كان[9] - وأخواتها - وكان - وأخواتها - نفسها[10].

---

(١) يستثنى من أخوات كان فى هذا الحكم (ما دام) و (زال، برح، فتئ، انفك) المنفية بما حيث إن الرتبة بينها وبين أخبارها محفوظة انظر:٩٨ من هذا البحث.

(٢) اشترط أبو حيان والسيوطى فى هذا الحكم عدم تأخر المعمول المرفوع للخبر، فإذا تأخر المعمول المرفوع للخبر صارت الرتبة محفوظة بين الخبر وكان. فلا يجوز فى نحو : كان زيد قائما ابوه أن يقال : قائما كان زيد أبوه. انظر: ارتشاف جـ٢/ ٨٨، همع جـ١/ ٣٧٥، ٩٨ من هذا البحث.

(٣) انظر : المقتضب جـ٤/ ٨٧، الخصائص جـ٢/ ١٥٩ وما بعدها، شرح المفصل جـ٣/ ٣٦٣ وما بعدها، ٣٨٥ وما بعدها، ارتشاف جـ٢/ ١٠٢، همع جـ١/ ٣٧٣، الأشباه جـ٣/ ١٢٠ وما بعدها، شرح الأشمونى جـ١/ ٣٦٩، الخلاصة النحوية/ ١١٥، الأساليب الإنشائية فى النحو العربى/ ٣٥، لغة الشعر دراسة فى الضرورة الشعرية/ ٢٩٠، الظواهر اللغوية فى التراث النحوى/ ٢٨٢ وما بعدها.

(٤) انظر: همع جـ١/ ٣٧٢، شرح الأشمونى جـ١/ ٣٧٠، وسائل أمن اللبس فى النحو العربى/ ٢١٢.

(٥) فيجوز فى نحو : كان زيد جالسا عندك أو فى الدار أن يقال: كان عندك أو فى الدار زيد جالسا.

(٦) انظر: ارتشاف جـ٢/ ٨٨، همع جـ١/ ٣٧٥ وما بعدها، شرح الأشمونى جـ١/ ٣٧٤ وما بعدها، الخلاصة النحوية/ ١١٥، الظواهر اللغوية فى التراث النحوى/ ٢٨٣ وما بعدها.

(٧) نحو : كان أكلا طعامك زيد، وهذا المثال هو أحد الاحتمالات الأربعة لتوسط معمول الخبر بين كان واسمها، وهو الاحتمال الجائز فقط، فالرتبة فى هذا المثال غير محفوظة بين معمول خبر كان واسمها، أما الاحتمالات الثلاثة الباقية فالرتبة فيها محفوظة بين معمول الخبر واسم كان. انظر:٩٨ من هذا البحث.

(٨) انظر: همع جـ١/ ٣٧٥ وما بعدها، الأشباه جـ٣/ ١١٩ وما بعدها، حاشية الصبان جـ١/ ٣٧٤، الخلاصة النحوية/ ١١٥، الظواهر اللغوية فى التراث النحوى/ ٢٨٣ وما بعدها.

(٩) نحو قوله تعالى (وأنفسهم كانوا يظلمون) .

(١٠) انظر : المقتضب جـ٤/ ١٠١ وما بعدها، شرح المفصل جـ٣/ ٣٦٤، ٣٨٥ وما بعدها، ارتشاف جـ٢/ ١٠٢، همع جـ١/ ٣٧٦، الأشباه جـ٣/ ١١٩ وما بعدها، الصبان جـ٣/ ٣٧٤.

٩- معمول خبر كان – وأخواتها – وخبرها معا من ناحية (١) وكان – وأخواتها – نفسها من ناحية أخرى(٢).

١٠- معمول خبر كان(٣) – وأخواتها – وخبرها(٤).

١١- معمول خبر (ما ولا وإنْ) المشبهات بليس الذى هو ظرف أو جار ومجرور (٥) واسمها(٦).

١٢- خبر أفعال المقاربة واسمها(٧).

١٣- خبر إن – وأخواتها – الذى هو ظرف أو جار ومجرور واسمها(٨).

١٤- معمول خبر إن(٩) – وأخواتها – وخبرها(١٠).

١٥- معمول خبر إن – وأخواتها – الذى هو ظرف أو جار ومجرور (١١) واسمها وخبرها معا(١٢).

---

(١) فيجوز فى نحو: كان زيد آكلا طعامك أن يقال: طعامك آكلا كان زيد و آكلا طعامك زيد.

(٢) انظر: ارتشاف جـ٢/ ١٠٢، همع جـ١/ ٣٧٦، الأشباه جـ٣/ ١١٩ وما بعدها، حاشية الصبان جـ١/ ٣٧٤.

(٣) فيجوز فى نحو: كان زيد آكلا طعامك أن يقال: كان زيد طعامك آكلا.

(٤) انظر: همع جـ١/ ٣٧٦، الأشباه جـ٣/ ١١٩ وما بعدها، حاشية الصبان جـ١/ ٣٧٤.

(٥) فيجوز فى نحو: ما زيد قائما عندك أو فى الدار أن يقال : ما عندك أو فى الدار زيد قائما.

(٦) شرح الأشمونى جـ١/ ٣٩٢، الظواهر اللغوية فى التراث النحوى/ ٢٨٨ وما بعدها، ظاهرة الاتساع فى الدراسات النحوية/ ٢١٧ "رسالة ماجستير بدار العلوم".

(٧) انظر: ارتشاف جـ٢/ ١٢٢، همع جـ١/ ٤٢٠، وسائل أمن اللبس فى النحو العربى/ ٢٦٨.

(٨) انظر: الكتاب جـ٢/ ١٤٣، ٨٨، المقتضب جـ٤/ ١٠٩ وما بعدها، شرح المفصل جـ١/ ٢٠٠، شرح الكافية جـ١/ ٢٥٧ وما بعدها، جـ٤/ ٣٨٢، ارتشاف جـ٢/ ١٣٢، شرح الأشمونى جـ١/ ٤٢٦، الخلاصة النحوية/ ٨٦، ١٢١، الظواهر اللغوية فى التراث النحوى/ ٢٨٧، ظاهرة الاتساع فى الدراسات النحوية/ ٢١٦.

(٩) فيجوز في نحو: إن زيدا آكل طعامك أن يقال: إن زيدا طعامك آكل .

(١٠) انظر: الظواهر اللغوية فى التراث النحوى/ ٢٨٧.

(١١) فيجوز قول الشاعر : فلا تلحنى فيها فإن بحبها أخاك مصابُ القلب جم بلابله.

(١٢) انظر: الكتاب جـ٢/ ١٤٣، المقتضب جـ٤/ ١٠٩ وما بعدها، ارتشاف جـ٢/ ١٣٢، شرح الأشمونى جـ١/ ٤٢٦ وما بعدها، الظواهر اللغوية فى التراث النحوى/ ٢٨٧ وما بعدها، ظاهرة الاتساع فى الدراسات النحوية/ ٢١٦.

١٦ – المفعول الثاني والمفعول الأول [١] في بابي (ظن وأخواتها وأعطى وأخواتها) [٢].

١٧ – مفعولا أفعال القلوب المتصرفة – من أخوات ظن - معا أو أحدهما [٣] وهذه الأفعال [٤].

١٨ – المفعول الثالث والمفعول الثاني في باب (أعلم وأرى) وما ضمن معناهما [٥].

١٩ – مفعولا (أعلم وأرى وما ضمن معناهما) الثاني والثالث وهذه الأفعال [٦].

٢٠ – المفعول به وفاعله [٧].

---

(١) فيجوز في نحو: ظننت عمرا منطلقا، وأعطيت هندا ثوبا أن يقال: ظننت منطلقا عمرا، وأعطيت ثوبا هندا.

(٢) انظر: الكتاب جـ١/ ٤٢، المقتضب جـ٤/ ٥٣ وما بعدها، شرح المفصل جـ٣/ ٣١١ وما بعدها، ارتشاف جـ٢/ ٢٧٣ وما بعدها، جـ٣/ ٦٤، همع جـ١/ ٤٨٧، جـ٢/ ١١ وما بعدها، شرح الأشموني جـ٢/ ١٤٣ وما بعدها، الخلاصة النحوية/ ٨٦، ١٥٤، الظواهر اللغوية في التراث النحوي/ ٢٦٣ وما بعدها، جملة الفاعل بين الكم والكيف/ ١٤٢ وما بعدها، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي/ ٥٠، ٦٠.

(٣) فيجوز في نحو: ظننت زيدا قائما أن يقال: زيدا ظننت قائما و زيدا قائما ظننت .

(٤) انظر: الكتاب جـ١/ ٤٢، المقتضب جـ٤/ ٥٣ وما بعدها، شرح التسهيل جـ٢/ ٨٥، ٨٧ شرح المفصل جـ٣/ ٣١١ وما بعدها، ارتشاف جـ٢/ ٢٧٣ وما بعدها، جـ٣/ ٦٤، ٦٦، همع جـ١/ ٤٨٧، ٤٩٠ وما بعدها، جـ٢/ ١١ وما بعدها، شرح الأشموني جـ٢/ ٣٧ وما بعدها ، ١٣٤ وما بعدها، شرح التصريح جـ١/ ٢٥٤ الخلاصة النحوية / ٨٦، ١٥٤، الظواهر اللغوية في التراث النحوي/ ٢٦٣ وما بعدها، جملة الفاعل بين الكم والكيف/ ١٤٢ وما بعدها، القرائن النحوية واطراح العامل الإعرابين التقديري والمحلي / ٥٠، ٦٠.

(٥) انظر: الكتاب جـ١/ ٤١، الخصائص جـ٢/ ٦٢، شرح الأشموني جـ٢/ ٥٥ وما بعدها، شرح ابن عقيل جـ١/ ٢٢٩ وما بعدها.

(٦) انظر: الكتاب جـ١/ ٤١، الخصائص جـ٢/ ٦٢، شرح الأشموني جـ٢/ ٥٥ وما بعدها، شرح ابن عقيل جـ١/ ٢٢٩ وما بعدها.

(٧) انظر : الكتاب جـ١/ ٣٤،٤٢،٤٥،٤٧،٨٠ وما بعدها، جـ٢/ ١٢٧، الخصائص جـ١/ ٣٠٠ وما بعدها ، جـ٢/ ١٥٨، دلائل الإعجاز/ ١٠٦،شرح المفصل جـ١/ ١٤٧، ١٩٨ وما بعدها، جـ٣/ ٣١١، ٣٨٥، شرح الكافية جـ١/ ١٦٤ وما بعدها، ارتشاف جـ٢/ ١٩٩ وما بعدها، ٢٧٥، همع جـ١/ ٥١٥ وما بعدها، جـ٢/ ٦ وما بعدها، شرح الأشموني جـ٢/ ٧٨ وما بعدها، ١٣٥، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٠٧، مقالات في اللغة والأدب/ ٣٥٨، ظواهر الغموض ووسائل رفع اللبس في التركيب العربي/ ٢٩٦ وما بعدها.

٢١ - المفعول به وفعله[1].

٢٢ - منصوب المصدر الذي هو بدل من فعله[2] وهذا المصدر[3].

٢٣ - المفعول له[4] وعامله[5].

٢٤ - الظرف والجار والمجرور[6] وما يتعلقان به[7].

٢٥ - المستثنى والمستثنى منه في حال تأخرهما عن عامل المستثنى منه[8].

٢٦ - المستثنى وعامل المستثنى منه في حال تأخرهما عن المستثنى منه[9].

٢٧ - المستثنى من ناحية والمستثنى منه وعاملة المتصرف معا من ناحية أخرى حال توسط المستثنى بين جزأي[10] كلام وعدم وتقدمه أول الكلام[11].

٢٨ - الحال وصاحبها[12] المرفوع أو المنصوب أو المجرور بحرف زائد[13].

---

(١) انظر: الكتاب جـ١/ ٨٠ وما بعدها، ٢٠٣، جـ٢/ ١٢٧، المقتضب جـ٤/ ١٦٨ وما بعدها، شرح المفصل جـ٣/ ٣١١، ٣٨٥، شرح الكافية جـ١/ ٣٠٤ وما بعدها، الخصائص جـ٢/ ١٥٨، ارتشاف جـ٢/ ٢٧٥ وما بعدها، همع جـ٢/ ٧ وما بعدها، شرح الأشموني جـ٢/ ٧٩ وما بعدها، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٠٧، المعنى النحوي مفهومه ومكوناته/ ١٤٩، دراسات نقدية في النحو العربي/ ٢٤٣، جملة الفاعل بين الكم والكيف/ ١٣٧.

(٢) فيجوز في نحو: ضربا زيدا أن يقال: زيدا ضربا.

(٣) انظر: المقتضب جـ٤/ ١٥٧، ارتشاف جـ٣/ ١٧٢، همع جـ٣/ ٥٠.

(٤) نحو قول الشاعر: طربت وما شوقا إلى البيض أطرب.

(٥) انظر: الخصائص جـ٢/ ١٥٩، شرح الكافية جـ١/ ٣٠٤، ارتشاف جـ٢/ ٢٢٤، همع جـ٢/ ١٠١، شرح الأشموني جـ٢/ ١٨٣ وما بعدها، حاشية الصبان جـ٢/ ١٨٣.

(٦) انظر بيانا لهذه المسألة وشرحا لها في: ٥١ وما بعدها، ٦٧ وما بعدها، ١٩٧ وما بعدها من هذا البحث.

(٧) انظر: الكتاب جـ٢/ ١٤٣، شرح الكافية جـ١/ ٤٢٦، شبه الجملة دراسة تركيبية تحليلية مع التطبيق على القرآن الكريم/ ٦١، ٦٧ وما بعدها، ظاهرة الاتساع في الدراسات النحوية/ ٢١٥ وما بعدها، البيان في روائع القرآن جـ١/ ٦٩، الخلاصة النحوية/ ٨٦، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي/ ح.

(٨) انظر: الكتاب جـ٢/ ٣٣٥ وما بعدها، الخصائص جـ١/ ٢٣٤، جـ٥/ ١٥٨، شرح الكافية جـ٢/ ١١٨، ارتشاف جـ٢/ ٣٠٨، شرح الاشموني جـ٢/ ٣٠٨، شرح الأشموني جـ٢/ ٢١٨ وما بعدها، حاشية الصبان جـ٢/ ٢١٨، حاشية الخضري جـ١/ ٣٠٤.

(٩) انظر: شرح الكافية جـ٢/ ١١٨، حاشية الصبان جـ٢/ ٢١٨، حاشية الخضري جـ١/ ٣٠٤.

(١٠) نحو: القوم إلا زيدا جاءوا، إذا جعل (زيدا) مستثنى من الضمير في (جاءوا).

(١١) انظر: ارتشاف جـ٢/ ٣٠٨، همع جـ٢/ ١٩٥، حاشية الصبان جـ٢/ ٢١٨ وما بعدها.

(١٢) الأمثلة لهذه الحالات على الترتيب: قول الشاعر:

فسقى ديارك غير مفسدها ... صوبُ الغمام وديمة تهمي

وقول الشاعر: وصلت ولم أصرم مسيين أسرتي ...، وما جاء عاقلا من أحد.

(١٣) انظر: شرح الكافية جـ٢/ ٦٦ وما بعدها، ارتشاف جـ٢/ ٣٤٧ وما بعدها، همع جـ٢/ ٢٣٥ وما بعدها، جملة الفاعل بين الكم والكيف/ ٢٣٠ وما بعدها، وسائل أمن اللبس في النحو العربي/ ١٨٠.

٢٩- الحال- غير الجملة المصدرة بواو- وعاملها الذى هو فعل متصرف[١] أو ما يشبه الفعل[٢].

٣٠- التمييز الذى عامله فعل متصرف أو ما يعامل عمله[٣] ومعمول هذا العامل[٤].

٣١- منصوب المصدر المقدر بالحرف المصدرى والفعل[٥] ومرفوع هذا المصدر[٦].

٣٢- منصوب اسم الفاعل- إذا كان اسم الفاعل مجردا من الألف واللام أو مجرورا بحرف جر زائد[٧]- واسم الفاعل هذا[٨].

٣٣- منصوب أمثلة المبالغة وأمثلة المبالغة[٩].

٣٤- المخصوص بالمدح أو الذم ونعم وبئس[١٠].

---

(١) يستثنى من هذا الحكم كون العامل مصدرا أوصلة (أل) أوصلة لحرف مصدرى أو مقرونا بلام الابتداء أو لام القسم أو كان أفعل التفضيل أو كان مفهم تشبيه فإن الرتبة بين الحال وأي من هذه العوامل محفوظة. انظر: ١٠١من هذا البحث.

(٢) انظر: المقتضب جـ٢/ ٦٠، ١٦٨ وما بعدها، الخصائص جـ٢/ ١٥٨،١٦٠، شرح المفصل جـ١/ ٣٧٦، شرح الكافية جـ٢/ ٦٥، ارتشاف جـ٢/ ٣٤٩ وما بعضها، همع جـ٢/ ٢٣٧ وما بعدها، شرح الأشمونى جـ٢/ ٢٣٧، ٣٠١، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٠٧، الخلاصة النحوية / ١٦٤، الظواهر اللغوية فى التراث النحوى/ ٢٩٩ وما بعدها، جملة الفاعل بين الكم والكيف/ ٢٣٥ وما بعدها.

(٣) نحو: طاب زيد نفسا فيجوز فيها : طاب نفسا زيد.

(٤) انظر: ارتشاف جـ٢/ ٣٨٤، همع جـ٢/ ٢٦٨، حاشية الصبان جـ٢/ ٢٩٨.

(٥) نحو قوله صلى الله عليه وسلم : (وحج البيت من استطاع إليه سبيلا) حيث تقدم منصوب المصدر (البيت) ـ مضافا الى المصدر :ـ على المرفوع (من).

(٦) انظر: ارتشاف جـ٣/ ١٧٥.

(٧) نحو : هذا زيدا ضارب ، ليس زيدا عمرا بضارب.

(٨) انظر: الكتاب جـ١/ ١٠٨، المقتضب جـ٤/ ١٥٦، ١٦٥، شرح المفصل جـ٣/ ٩٥، ١٠٢، ١٢٣، شرح الكافية جـ٣/ ٤٩٣، ارتشاف جـ٢/ ١٧٢، ١٨١، ١٨٩، همع جـ٣/ ٥٦، شرح الأشمونى جـ ٢/ ٤٤١، جـ٣/ ٧، حاشية الصبان جـ٣/ ٧.

(٩) انظر: الكتاب جـ١/ ١١٠ وما عدها، شرح المفصل جـ٣/ ١٠٦ وما بعدها، ١١١، شرح الكافية جـ٣/ ٤٩٣.

(١٠) انظر : شرح الكافية جـ٤/ ٢٣٩ وما بعدها، ارتشاف جـ٢/ ٣٠، همع جـ٣/ ٢٧، ٣٢، شرح الأشمونى جـ٣/ ٥٣ وما بعدها، ٦١، وسائل أمن اللبس فى النحو العربى/ ٢٥٥.

٣٥- مخصوص حبذا والتمييز[1].

٣٦- الجملتان الموجبتان[2] المتعاطفتان بأم المتصلة[3].

٣٧- بدل البعض والمبدل منه[4].

٣٨- بدل الاشتمال والمبدل منه[5].

٣٩- معمول معمول (لن) أداة نصب المضارع و(لن) هذه[6].

٤٠- معمول معمول أدوات جزم المضارع وهذه الأدوات[7].

٤١- معمول جواب الشرط[8] وجواب الشرط[9].

ويلاحظ على ما سبق من حصر مسائل الرتبة غير المحفوظة ما يلي :

أولا: أنه إذا كانت الرتبة المحفوظة – كما سبق[10]– تتجاذب مع ظاهرتي الافتقار المتأصل والاختصاص النحوي أكثر مما تتجاذب مع غيرهما من ظواهر التضام، فإن الرتبة غير المحفوظة تتجاذب مع ظاهرة الافتقار غير المتأصل أكثر مما تتجاذب مع غيرها من ظواهر التضام، ويمكن تبين ذلك بالنظر إلى المسائل الواردة في حصر أبواب الافتقار غير المتأصل[11] فإن أكثرها قد ورد في حصر الرتبة

---

(١) انظر : شرح الكافية جـ٤/ ٢٥٠، ارتشاف جـ٣/ ٣٠، شرح الأشموني جـ٣/ ٦١.

(٢) نحو : سواء علي أقام عمرو أم قعد، فيجوز فيها: سواء علي أقعد عمرو أم قام.

(٣) انظر : ارتشاف جـ٢/ ٦٥٢.

(٤) قال أبو حيان : "ولا يجوز أن يتقدم بدل الموافق على المبدل منه، وقد تقول: أكلت ثلاث الرغيف" ارتشاف جـ٢/ ٦٢٨، همع جـ٣/ ١٥٤.

(٥) قال أبو حيان : "ولا يجوز أن يتقدم بدل الموافق على المبدل منه، وقد تقول... أعجبني حسنه زيد" ارتشاف جـ٢/ ٦٢٨، همع جـ٣/ ١٥٤.

(٦) انظر: الكتاب جـ١/ ١٣٥، شرح المفصل جـ٣/ ٢٤٢، شرح الكافية جـ١/ ٤٠٢، جـ٤/ ٣٥، ١٩٥، ارتشاف جـ٢/ ٣٩٢، همع جـ٢/ ٢٨٨، شرح الأشموني جـ٣/ ٤٠٧وما بعدها، وسائل أمن اللبس في النحو العربي/ ٢١٢ وما بعدها، الظواهر اللغوية في التراث النحوي/ ٢٩٤.

(٧) انظر: ارتشاف جـ٢/ ٥٤٣، ٥٤٦، الكتاب جـ١/ ١٣٥، شرح الكافية جـ١/ ٤٠٢، جـ٤/ ١٩٥.

(٨) نحو: من يأتنا نأته مكرمين له على جعل (مكرمين) حالا، والعامل فيها (نأته)، فيجوز في هذا المثال أن يقال : من يأتنا مكرمين له نأته.

(٩) انظر: المقتضب جـ٢/ ٦٠، ارتشاف جـ٢/ ٥٥٧، همع جـ٢/ ٤٦٢.

(١٠) انظر: ١١٠ وما بعدها من هذا البحث.

(١١) انظر: ٥٥ وما بعدها من هذا البحث.

المحفوظة[1]، فكل لفظ يمثل طرفا من طرفي مسألة من مسائل الرتبة غير المحفوظة يمثل في الغالب ـ كما سيأتي[2] ـ بابا إعرابيا معينا، والافتقار غير المتأصل – كما سبق[3]– يكون للباب الذى يحل فيه اللفظ، مما يعنى أن السمة المميزة لظاهرة الافتقار غير المتأصل هي الغالبة أيضا على مسائل الرتبة غير المحفوظة، وما سبق لا يستثنى منه من مسائل الرتبة غير المحفوظة إلا مسالة الضمير ومرجعه[4]، ومسألة معمول معمول (لن) و (لن)[5]، ومسألة معمول معمول أدوات جزم المضارع وهذه الأدوات[6]، فقط هذه المسائل الثلاث هي التي يكون أحد طرفيها مفتقرا افتقارا متأصلا، فالضمير ولن والأدوات التي تجزم المضارع هذه الألفاظ الافتقار فيها يعود إلى أصل وضع ألفاظها، وهذه سمة الافتقار المتأصل[7]، على خلاف بقية الألفاظ التي تمثل مسائل الرتبة غير المحفوظة والتي يعود الافتقار فيها إلى الباب الإعرابي الذى تحل فيه هذه الألفاظ، مما يؤكد أن الرتبة غير المحفوظة تتجاذب مع ظاهرة الافتقار غير المتأصل أكثر من تجاذبها مع غيرها من ظواهر قرينة التضام، ويدعم ـ كذلك ـ جعل الرتبة بنوعيها فرعا "على التضام بوجه عام، إذ لا رتبة لغير متضامين"[8].

ثانيا : أنه إذا كان العامل النحوى له أثر كبير – كما سبق[9] – في المسائل التي تحفظ فيها الرتبة، فهو أيضا له نفس القدر من الأثر في المسائل التى لا تحفظ فيها الرتبة، فقد كان القول بالعامل النحوى هو الداعى إلى عدم حفظ الرتبة في بعض هذه المسائل، ولذلك جاءت معالجة النحاة الرتبة غير المحفوظة – كما جاءت معالجتهم الرتبة المحفوظة – موزعة بين أبواب النحو المختلفة حسب توزيع النحاة العوامل

---

(١) انظر: ١٢٦ وما بعدها من هذا البحث.
(٢) انظر: ١٣٥ وما بعدها من هذا البحث.
(٣) انظر: ٣١ وما بعدها، ٥٥ وما بعدها من هذا البحث.
(٤) انظر: المسألة رقم ١ من مسائل الرتبة غير المحفوظة.
(٥) انظر: المسألة رقم ٣٩ من مسائل الرتبة غير المحفوظة.
(٦) انظر: المسألة رقم: ٤٠ من مسائل الرتبة غير المحفوظة.
(٧) انظر: ٢٩ وما بعدها من هذا البحث.
(٨) اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢١٠، التضام وقيود التوارد/ ١٠٢، وانظر: ٥١ من هذا البحث.
(٩) انظر: ١١٢ وما بعدها من هذا البحث.

النحوية على أبواب النحو، والمسائل التي يتضح فيها دور العامل فى الحكم بعدم حفظ الرتبة وبإمكانية تغيير المواقع فيها بين الألفاظ أو الأبواب بعضها مع بعض كثيرة[1].

هذا، والعلاقة بين العامل ومعموله أو بين العامل ومعمول معموله أو بين معمول العامل ومعمول هذا المعمول من حيث حرية الرتبة تحكمها أمور تتعلق بالعامل منها[2]:-

١- مدى أصالة العامل أو عدم أصالته، فالعامل بالأصالة قوى يتصرف مع معموله بالتقدم أو التأخر، فيتقدم المعمول على العامل، وذلك كالذى بين كان - وأخواتها - وخبرها غير الجملة، والحال غير الجملة المصدرة بواو وعاملها الذى هو فعل متصرف أو ما يشبهه[3].

٢- ما يتسم به العامل من تصرف أو جمود، فالعامل المتصرف له قدرة على التصرف مع معموله بالتقدم أو التأخر، وذلك كالذى بين الحال غير الجملة المصدرة بواو وعاملها المتصرف، والتمييز الذى عامله متصرف ومعمول هذا العامل[4]، كما تحكمها - كذلك- أمور تتعلق بالمعمول منها: كون المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا أو غيرهما فإذا كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا توسع فى الموقعية بين المعمول وعامله بالتقديم والتأخير بما لا يتوسع فى الموقعية مع غيرهما من المعمولات، وذلك كما فى مسائل : معمول خبر كان- وأخواتها- الذي هو ظرف أو جار ومجرور واسم كان، ومعمول خبر (ما ولا وإن) المشبهات بليس الذى هو ظرف أو جار ومجرور واسمها، ومعمول خبر إن- وأخواتها- الذى هو ظرف أو جار ومجرور واسمها وخبرها معا[5]، على حين

---

(١) انظر: المسائل أرقام : ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٤، ١٥، ٢١، ٢٢، ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٣، ٣٩، ٤٠، ٤١، من مسائل الرتبة غير المحفوظة.

(٢) انظر : الكتاب جـ١/ ٥٩ ، المقتضب جـ٣/ ٣٦ ، ٢٠٢ ، ٢٣٢ ، جـ٤/ ١٨٩ ، ٣٠٠ ، الخصائص جـ٢/ ١٦٣ ، شرح المفصل جـ١/ ١٩٨ وما بعدها، ٣٧٧ ، جـ٣/ ٣٦٣، شرح الكافية جـ٢/ ٦٣ وما بعدها ، ٢١٩، جـ٤/ ٢١٧ ، همع جـ١/ ٤٢٠ ، ٤٣٤ ، جـ٣/ ٨٢.

(٣) انظر المسألتين رقمي : ٤ ، ٢٩ من حصر الرتبة غير المحفوظة .

(٤) انظر المسألتين رقمي : ٢٩ ، ٣٠ من حصر الرتبة غير المحفوظة .

(٥) انظر المسائل أرقام : ٦، ١١، ١٥ من حصر الرتبة غير المحفوظة .

أنه إذا كان المعمول غير الظرف والجار والمجرور فإنه لا يتوسع فى الموقعية بين المعمول وعامله بالتقديم والتأخير، بل يلتزم كل من المعمول وعامله بالموقع الذى حددته له القواعد النحوية، فيلزم المعمول التأخر ويلزم العامل التقدم[1]، هكذا يتضح مدى تأثير القول بالعامل فى الحكم بعدم حفظ الرتبة بين الألفاظ أو الأبواب فى النحو العربى، كما كان له دور فى الحكم بحفظ الرتبة بين الألفاظ والأبواب فى كثير من المسائل كما سبق[2].

ثالثا: أن اللفظين اللذين لا تحفظ الرتبة بينهما فى المسائل الواردة فى الحصر السابق يعرف الباب الإعرابى الذى يدخل فيه كل لفظ منهما فى كثير من المسائل، على حين أنه لا يعرف الباب الإعرابى الذى يدخل فيه أحد اللفظين فى القليل من المسائل، هذا عند تجريد هذه المسائل للتحليل والدراسة كما هي الحال التى وردت عليها هذه المسائل فى كتب النحاة، وفى الحصر السابق لمسائل الرتبة غير المحفوظة، وليس عند وضع اللفظين فى السياق اللغوى إذ السياق يحدد لكل لفظ منهما بابه الإعرابى الذى يدخل فيه، ومن المسائل التى يعرف فيها الباب الإعرابى لكل من اللفظين- عند تجريد المسائل للدراسة - ما يلى من مسائل لا تحفظ فيها الرتبة: الخبر والمبتدأ، وخبر كان - وأخواتها- غير الجملة واسمها، ومعمول خبر كان- وأخواتها- الذى هو ظرف أو جار ومجرور واسمها، وخبر أفعال المقاربة واسمها، وخبر إن - وأخواتها - الذى هو ظرف أو جار ومجرور واسمها، والمفعول الثاني والمفعول الأول فى بابى (ظن وأخواتها، وأعطى وأخواتها) والمفعول الثالث والمفعول الثاني فى باب (أعلم وأرى) وما ضمن معناهما، والمفعول به وفاعله، ومنصوب المصدر الذى هو بدل من فعله وهذا المصدر وغير ذلك[3]، ففى كل مسألة من هذه المسائل السابقة نجد الرتبة غير محفوظة بين بابين، لكل باب منهما إعرابه المعروف والمحدد عند تجريد المسائل للدراسة، كما هي الحال التي وردت

---

(١) انظر المسائل أرقام : ١٠، ١٢، ١٦ من حصر الرتبة غير المحفوظة في :١٢٨ ومابعدها من هذا البحث .

(٢) انظر : ١١٢ وما بعدها من هذا البحث .

(٣) انظر أيضا : المسائل أرقام : ١٠، ١١، ١٤، ٢١، ٣٥، ٣٩، ٤٠ من مسائل الرتبة غير المحفوظة .

عليها هذه المسائل هنا في هذه الملاحظة، فضلا عن معرفة الباب الإعرابي لكل لفظ من اللفظين في السياق، ويلاحظ أن كل بابين يمثلان معا مسألة من المسائل السابقة يكونان معا جملة مستقلة كامل، فيما عدا مسألتين فقط من المسائل السابقة، حيث لا يتكون فيهما من البابين اللذين كل مسألة جملة كاملة مستقلة، وهاتان المسألتان هما : مسألة معمول خبر كان الذي هو ظرف أو جار ومجرور واسمها، ومسألة المفعول به وفاعله، هذا على حين أن القليل من المسائل التي لا تحفظ فيها الرتبة لا يعرف فيها الباب الإعرابي الذي يدخل فيه احد اللفظين عند تجريد هذه المسائل للدراسة ، نعم يعرف الباب الإعرابي لكل لفظ منهما في السياق ، لكنه لا يعرف الباب الإعرابي لاحدهما عند التجريد، ومن هذه المسائل ما يلي من مسائل لا تحفظ فيها الرتبة: الظرف أو الجار والمجرور وما يتعلقان به، والمستثني والمستثنى منه، والحال وصاحبها المرفوع أو المنصوب أو المجرور بحرف زائد، ومنصوب اسم الفاعل واسم الفاعل، ومنصوب أمثلة المبالغة وأمثلة المبالغة، وبدل البعض والمبدل منه، وبدل الاشتمال والمبدل منه، ففي هذه المسائل لا يعرف الباب الإعرابي الذي يدخل فيه الجزء الثاني من كل مسألة، ويعرف الباب الإعرابي الذي يدخل فيه الجزء الأول من كل مسألة حال تجريد هذه المسائل للدراسة، كما هي الحال التي وردت عليها هذه المسائل هنا في هذه الملاحظة وإن كان يعرف البابان الإعرابيان للجزأين كليهما في السياق. ويلاحظ أن كل بابين يمثلان معا مسألة من هذه المسائل لا يكونان معا جملة مستقلة كاملة[1]. هذا وقد لا يعرف الباب الإعرابي لأي من اللفظين كما في مسألة الضمير ومرجعه فلا يعرف الباب الإعرابي الذي يدخل فيه الضمير ولا الباب الذي يدخل فيه المرجع عند تجريد المسألة ويجدر أن ننبه في ختام هذه الملاحظة إلى أنه سواء أعرف الباب الإعرابي لكل من اللفظين أم عرف في أحدهما ولم يعرف في الآخر أم لم يعرف في اللفظين كليهما؛ فإن هذا كله لا يؤثر في الحكم على الرتبة بين اللفظين - في أي من الحالات السابقة- بأنها غير محفوظة.

(١) انظر : ٣٩ وما بعدها، ٦١ وما بعدها من هذا البحث .

رابعا : أنه إذا كانت الرتبة المحفوظة تتجاذب - كما سبق[1] - مع البناء أكثر مما تتجاذب مع الإعراب، وتتجاذب من المبنيات مع الأدوات والظروف أكثر مما تتجاذب مع أي مبنى آخر، فإن الرتبة غير المحفوظة تتجاذب مع الإعراب أكثر مما تتجاذب مع البناء، وتتجاذب من بين المعربات مع المعربات بالإعراب الظاهر أكثر مما تتجاذب مع المعربات بغيره، فظهور "علامات الإعراب في اللغة العربية يساعد على مرونة مراكز العناصر المفردة، وتقدمها في حال أو تأخرها في حال أخرى ما لم تمنع من ذلك موانع تتعلق بإرجاع الضمير أو يكون بعض العناصر لها الصدارة أو بتغير المعنى" [2] فإذا كان وجود علامات الإعراب في اللغة العربية يساعد على المرونة بين مواقع العناصر اللغوية وتقدمها في حال وتأخرها في حال أخرى؛ فإن غياب هذه العلامات يفقد العناصر التي تغيب عنها هذه المرونة، ومعلوم أن الألفاظ المبنية لا تظهر عليها العلامات الإعرابية ، وقد سبق أن العربية قد أغنت الألفاظ المبنية عن العلامات الإعرابية بحفظ الرتبة، وأن الألفاظ المبنية – في غالبها - ذات رتبة محفوظة[3] ويضاف إلى ماسبق أنه لم يذكر - من بين الألفاظ المبنية – في مسائل الرتبة غير المحفوظة إلا القليل النادر نحو، مسألة الضمير ومرجعه، ومسألة معمول معمول (لن) و (لن)، ومسألة معمول معمول أدوات جزم المضارع وهذه الأدوات ، فالضمير ولن وأدوات جزم المضارع من المبنيات ، وما سبق كله يؤكد تجاذب الرتبة غير المحفوظة مع الإعراب أكثر من تجاذبها مع البناء.

---

(١) انظر: ١١١ من هذا البحث

(٢) آراء ثلاثة حول بعض مسائل الترتيب في العلاقة النحوية المسائل والأصول/ ٢١٤، ٢٣٢، الإيضاح في علل النحو/ ٦٩ وما بعدها، همع جـ١/ ٣٧٥، الظواهر اللغوية في التراث النحوي/ ٩٣ وما بعدها، مقالات في اللغة والأدب/ ٤٩، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي/ ١٠٤ وما بعدها ، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث/ ٣٢٨، ٣١٤، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية/ ٢٩٠، التطور اللغوي مظاهر – وعلله وقوانينه/ ٢٠٦ وما بعدها ، فصول في فقه العربية ٣٩٤ وما بعدها ، دراسات وتعليقات في اللغة/ ١٧١ وما بعدها، بنية الجملة الخبرية في الفصحى المعاصرة دراسة في التقديم والتأخير / ١١.

(٣) انظر: ٣٧ وما بعدها ، ١١١ من هذا البحث.

هذا، ومما يدعم القول بأن الرتبة غير المحفوظة تتجاذب مع المعربات بالإعراب الظاهر أكثر مما تتجاذب مع المعربات بغيره أنه في حال عدم ظهور العلامة الإعرابية(١) على آخر العناصر النحوية الممثلة لأبواب نحوية في المسائل التي لا تحفظ الرتبة فيها، فإن العربية – لئلا يقع اللبس – تحفظ الرتبة بين العنصرين كما في نحو : ضرب موسى هذا ، وضربت سلوى هذه ، وزار هذا أخي، وزارت هذه تلك.

ومما يتصل بهذه النقطة أن اللغة العربية لم تجعل حفظ الرتبة وحده هو الحل الذي تقدمه في هذه الحال، لكنها قدمت حلولا أخرى تسمح- عند عدم ظهور العلامة الإعرابية- بتقدم أو تأخر العناصر اللغوية داخل جملها، من هذه الحلول أنها أنابت عددا من القرائن – غير حفظ الرتبة بين العنصرين – تقوم كل قرينة منها بدور العلامة الإعرابية عند عدم ظهورها يقول ابن جني – رحمه الله- عن بعض هذه القرائن: " فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى، وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير نحو: أكل يحيى الكمثرى ... وكذلك ضربت هذا هذه، وكلم هذه هذا... وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس فقلت : كلم هذا هذا ، فلم يجبه ، لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت ؛ لأن في الحال بيانا لما تعني، وكذلك قولك: ولدت هذه هذه من حيث كانت حال الأم من حال البيت معروفة غير منكورة، وكذلك إن ألحقت الكلام ضربا من الاتباع جاز لك التصرف لما تعقب من البيان نحو : ضرب يحيى نفسه بشرى أو كلم بشرى العاقل معلى أو كلم هذا وزيدا يحيى"(٢) فابن جني في هذا النص يعرض من القرائن التي تقوم مقام العلامة الإعرابية غير الظاهرة والتي تسمح بالتقديم أو التأخير بين العناصر اللغوية داخل الجملة ما يسميه أستاذنا الدكتور / تمام حسان كما سيأتي ١- عدم انتقال الفعل (القرينة العقلية) ٢- مطابقة الفعل للفاعل في التذكير أو التأنيث وعدم مطابقته للمفعول ٣- القرائن الخارجية، ٤- الإتباع بكل أنواعه ويقول ابن يعيش – رحمه

---

(١) من العناصر اللغوية التي تظهر عليها العلامات الإعرابية في اللغة العربية: الأسماء المبنية، والأسماء المقصورة والأسماء المنقوصة في حالتي الرفع والجر، والمضارع المعتل الآخر إذا كان معتلا بالألف أو كان معتلا بالواو أو بالياء في حالة الرفع فقط، انظر: البيان في روائع القرآن جـ١/ ١٨، وما بعدها ، الخلاصة النحوية / ٣٤ .

(٢) الخصائص جـ١/ ٨٩.

الله- عن الفاعل والمفعول وحرية تبادل الموقعين فيما بينهما فى الجملة "ولو ظهر الإعراب فيهما أو فى أحدهما أو وجدت قرينة معنوية أو لفظية جاز الاتساع بالتقديم والتأخير نحو : ضرب عيسى زيد فظهور الرفع فى (زيد) عرفك أن (عيسى) مفعول ولم يظهر فيه الإعراب، وكذلك لو قيل أكل كمثرى عيسى، جاز تقديم المفعول لظهور المعنى بسبق الخاطر إلى أن (الكمثرى) مأكول، وكذلك ... نعتهما أو أحدهما جاز التقديم والتأخير فتقول... ضرب عيسى الكريم موسى فحينئذ يجوز التقديم والتأخير فى ذلك كله لظهور المعنى بالقرائن"(١).

فابن يعيش فى هذا النص يوضح دور ظهور العلامة الإعرابية فى الاتساع بالتقديم والتأخير بين العناصر اللغوية فى الجمل ويعرض لما يقوم مقام العلامة عند عدم ظهورها - غير حفظ الرتبة - من القرائن اللفظية والمعنوية مما يجوز الاتساع بالتقديم والتأخير فى الكلام أي يساعد على حرية الترتيب بين عناصر الجملة، فذكر من هذه القرائن ما يسميه أستاذنا الدكتور/ تمام - كما سيأتى بعد قليل - ١- عدم انتقال الفعل (القرينة العقلية). ٢- الاتباع بالنعت، ولم يزد على هذين النوعين.

أما أستاذنا الدكتور/ تمام فيزيد هذه القرائن اللفظية والمعنوية توضيحا وتفصيلا بل يضيف إليها نوعا آخر من القرائن التي تساعد على حرية الرتبة وتبادل المواقع بين الألفاظ داخل الجملة مع احتفاظ كل لفظ فى الجملة بعد تبادل المواقع يبابه الإعرابى الذى كان عليه قبل تغيير موقعه، وهذا النوع المضاف هو قرينة السياق، فيقول سيادته عن القرائن التي تقوم بهذا الدور "من ذلك:-

أ- عدم انتقال الفعل أو بعبارة أخرى علاقات المعانى المفردة لألفاظ الجملة بعضها ببعض، فعلى الرغم من أن سلمى والكمثرى مقصوران ... أما الكمثرى فلا يمكن أن تأكل سلمى، ولذلك تحول الفعل بهذه العلاقة إلى فعل غير متنقل

---

(١) شرح المفصل جـ١/ ١٤١، وانظر: المقتضب جـ١/ ١٥٤، جـ٣/ ١١٨، شرح الكافية جـ١/ ١٦٧، ١٩٢، ٢٢٩ وما بعدها، جـ٢/ ٥٢، ارتشاف جـ٢/ ١٩٩، ٢٧٦ همع جـ١/ ٥١٥، شرح الأشمونى جـ٢/ ٧٩.

فأصبح عدم الانتقال قرينة على المعنى تقدمت الكمثرى أو تأخرت، فإذا وضعنا موسى في مكان سلمى انضمت قرينة المطابقة إلى عدم انتقال الفعل، فاتضح المعنى بقرينتين لا بقرينة واحدة كما يبدو من. (ب) التالية.

ب- مطابقة الفعل لفاعله وعدم مطابقته لمفعوله ففي قولنا: شربت هذا هذه قامت المطابقة بإيضاح المعنى وعلم منها أن "هذه" هي الفاعل بحكم ما في الفعل من تاء التأنيث، وإن فصل بالمفعول بين الفعل وفاعله ...

جـ- القرينة الخارجية: كأن نشير إلى امرأة تحمل طفلة أو تمشي معها ثم نقول: ولدت هذه تلك أو تقول في أثنين: هاتان ولدت إحداهما الأخرى، فيفهم من فارق السن أن الكبرى هي التي ولدت الصغرى وليس العكس، وهكذا يصبح فارق السن قرينة خارجية على معنى نحوي.

د- الإتباع بالنعت أو العطف أو التوكيد أو البيان مع وضوح الإعراب على التابع دون المتبوع نحو: ضرب عيسى نفسه موسى، ضربت سلوى الصغيرة سلمى، وضرب هذا وأخاه موسى، أو ضربت هذه الفتاة تلك المرأة، وفي كل ذلك نرى القرائن الأخرى تغني عن الإعراب، مما يدل على أن المعنى النحوي لا يعتمد في كل أحواله على الإعراب، ولا يستغني في كل أحواله عنه، ولا يقوم إلا في القليل النادر على قرينة واحدة لا يستغني عنها، وإنما شأنه أن يعتمد على عصبة من القرائن التي تتضافر على بيان المعنى حتى لقد يزيد بعضها عن الضروري فيكون عرضة للترخص...

هـ- قرينة السياق: وهي التي تصرف المعنى عن المفعولية إلى التبعية بالنسبة للموصول في قوله تعالى (لا يضل ربي ولا ينسى الذي جعل لكم الأرض مهدا وسلك لكم فيها سبلا) [١]، فلقد فصل الفعل المنفي (ينسى) بين لفظ (ربي) نعته وهو (الذي) فجعل هذا الموصول من حيث التركيب كأنه مفعول (ينسى) ولكن قرينة السياق حالت دون هذا الفهم، ودون أن يكون(الذي) في محل نصب، وأكدت كونه نعتا للفظ (ربي) في محل رفع، ومعنى حيلولة قرينة

(١) سورة طه آية ٥٢، ٥٣.

السياق دون فهم المعنى على المفعولية أن المعنى لا يستقيم معها لأن المعنى عند ذلك سيؤول إلى : لا يضل ربى ولا ينسى ذاته"[1].

وهي كذلك التي تصرف المعنى عن التبعية إلى المفعولية في قوله تعالى (ويرى الذين أوتوا العلم الذى أنزل إليك من ربك هو الحق ويهدى إلى صراط العزيز الحميد)[2] فلقد أتى لفظ (الذى) بعد لفظ (العلم) مما يجعل الموصول (الذى) من حيث التركيب وكأنه نعت (العلم)، لكن قرينة السياق حالت دون هذا الفهم، وأكدت كون الموصول (الذى) مفعولا به أول للفعل يرى، إذ لا يستقيم المعنى مع تبعية (الذى) لأن المعنى سيؤول إلى: ويرى الذين أوتوا ما أوتيت من العلم.

وكل ما سبق يدعم القول بأن الرتبة غير المحفوظة تتجاذب مع المعربات بالإعراب الظاهر أكثر من تجاذبها مع المعربات بغيره، فالمعربات بالإعراب الظاهر لها حرية التنقل داخل الجملة دون حاجة إلى قرائن تساعد على ذلك، والمعربات بالإعراب التقديرى إما أن تحفظ الرتبة بينها وإما أن تحتاج إلى قرينة- أو أكثر - تساعدها على حرية التنقل داخل الجملة.

خامسا : أنه "ليس معنى كون الرتبة غير محفوظة أنه لا رتبة، وليس معنى ذلك أيضا أنه قد لا يعرض لها يدعو إلى وجوب حفظها"[3] فقد يعرض للرتبة غير المحفوظة من العوارض التركيبية ما يوجب حفظها، والعارض الذى يوجب حفظ الرتبة غير المحفوظة قد يكون حالة مما يأتي[4]:-

---

(١) البيان في روائع القرآن جـ١ / ٢٧ وما بعدها، آراء ثلاثة حول بعض مسائل الترتيب في العلاقة النحوية المسائل والأصول/ ٢١٥ وما بعدها، ٢٣٢، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي/ ١٠٣،١٠٦، النحو والدلالة / ١٤٠ وما بعدها، اللغة وبناء الشعر/ ٢٨٨، علامات الإعراب بين النظر والتطبيق / ٢٩١ وما بعدها ، الاشتراط النحوى والصرفي دراسة للمفهوم والوظائف "مجلة علوم اللغة" العدد ٨/ ١٩٩٩ ٣١٧، بنية الجملة الخبرية في الفصحى دراسة في التقديم والتأخير/ ١١.

(٢) سورة سبأ آية ٦.

(٣) التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها/ ١٢٨، درجات الخطأ والصواب في النحو والأسلوب/ ٧٧ وما بعدها ، ٨٨ .

(٤) انظر: الكتاب جـ١/ ٣٤، ٤٧ وما بعدها ، ٥٦، ٨٠ وما بعدها، جـ٢/ ١٤٣ ، المقتضب جـ١/ ١٥٤ ، جـ٣/ ١١٨، جـ٤/ ١٠٢، الخصائص جـ١/ ٣٠٠-٣٠٥، دلائل الإعجاز / ١٠٧ وما بعدها، شرح المفصل جـ١/ ١٤٧، ١٧٨ وما بعدها، ٢٠٠، جـ٣/ ٣١١ وما بعدها، ٥٤٤ ، شرح الكافية =

١- خوف اللبس كما فى نحو : ضرب موسى عيسى، وزيد أخوك.

٢- كون العنصر الذى له التأخر - حسب الأصل - محصورا كما فى نحن إنما زيد قائم، إنما ضرب زيد عمرا.

٣- أن يكون المبتدأ متصلا بما له صدر الكلام، كما فى نحو: من لي منجدا ؟

٤- أن يكون المبتدأ متصلا بما له صدر الكلام نحو : لام الابتداء كما فى نحو : لزيد قائم.

٥- أن يكون الخبر فعلا رافعا لضمير مستتر يعود على المبتدأ كما فى نحو: زيد قام.

فهذه الحالات تحفظ فيها الرتبة غير المحفوظة - على أصلها الذى قرره لها النحاة- على سبيل الوجوب، فلا يجوز أن يتأخر ما حقه - حسب الأصل فى القاعدة النحوية- التقدم ولا أن يتقدم ما حقه - حسب الأصل فى القاعدة النحوية - التأخر.

هذا، وقد توجد - كذلك عوارض تركيبية توجب عكس هذه الرتبة غير المحفوظة، فيجب أن يتأخر ما حقه - حسب الأصل فى القاعدة النحوية - التقدم، ويتقدم ما حقه - حسب الأصل فى القاعدة النحوية التأخر، ومن هذه العوارض:

١ـ كون العنصر الذى حقه التأخر مما له صدر الكلام، كما فى نحو: أين زيد، أي الرجلين أكرمت؟

٢ ـ كون العنصر الذى حقه التقدم محصورا، كما فى نحو : إنما فى الدار زيد، إنما ضرب زيدا عمرو.

= جـ١/ ١٦٤ وما بعدها/ ١٩٢، ٢٢٩ وما بعدها، ٢٥٧ وما بعدها، ٣٠٤ وما بعدها، جـ٢/ ٥٢، ٦٩، ١٧٣، ١٧٦، جـ٤/ ١٩٧، ٣٨٢ شرح التسهيل جـ١/ ٢٩٦ وما بعدها، ارتشاف جـ٢/ ٤١ وما بعدها، ٨٥ وما بعدها، ١٣٢، ١٩٩ وما بعدها، ٢٧٤ وما بعدها، ٣٤٧، همع جـ١/ ٣٢٩، ٣٧٤ وما بعدها، ٤٣٤، ٤٨٧، ٥١٥ وما بعدها، جـ٢/ ٦ وما بعدها، ٢٣٧، شرح الأشمونى جـ١ / ٣٣١ وما بعدها، ٣٦٧، ٤٢٦، جـ٢/ ٨٠ وما بعدها، ١٣٤ وما بعدها، ٢٦٥.

٣ ـ اشتمال العنصر الذى حقه التقدم على ضمير يعود على شئ فى العنصر الذى حقه التأخر كما فى نحو : فى الدار صاحبها، وأخذ الكتاب صاحبه.

٤ ـ أن يكون المبتدأ نكرة لا مسوغ لمجيئها مبتدأ إلا تقدم الخبر وهو (الخبر) شبه جملة كما فى نحو : عندك رجل.

٥ ـ أن يكون المفعول ضميرا منفصلا لو تأخر لزم اتصاله كما فى نحو قوله تعالى (إياك نعبد)[1].

وعن هذه العوارض التركيبية يقول ابن جنى - رحمه الله - بعد أن عرض لبعضها بالشرح والتمثيل فى باب سماه: " باب فى نقض المراتب إذا عرض هناك عارض"[2] يقول :" فاعلم إذا أنه لا تنقض مرتبة إلا لأمر حادث"[3] والأمر الحادث هو العارض التركيبي الذى ذكره ابن جنى فى تسميته للباب.

وهذه الحالات التي تعكس فيها الرتبة غير المحفوظة - عن أصلها الذى قرره لها النحاة - على سبيل الوجوب تعد - كسابقتها - صورا من صور حفظ الرتبة غير المحفوظة، فلا يجوز أن يتقدم فى إحدى هذه الصور ما حقه التقدم ولا أن يتأخر ما حقه التأخر[4].

هذا، وفى غير ما سبق من حالات يجب فيها حفظ الرتبة غير المحفوظة أو يجب عكسها، فى غير هذا يجوز التقديم والتأخير ، فقد يعن للمتحدث أو الكاتب من المؤشرات الأسلوبية ما يجعله يعدل بالرتبة غير المحفوظة عن أصلها - الذى وضعه النحاة - على سبيل الجواز فيقدم ما حقه التأخر ويؤخر ما حقه التقدم، ومن هذه المؤشرات الأسلوبية .

---

(١) سورة الفاتحة آية ٥.

(٢) انظر الخصائص جـ١/ ٣٠٠-٣٠٥.

(٣) الخصائص جـ١/ ٣٠٥.

(٤) انظر : البيان فى روائع القرآن جـ١/ ٢٣٣.

١ - إظهار الاهتمام بالمتقدم كما فى نحو : قوله تعالى (أئفكا آلهة دون الله تريدون)[1].
انظر إلى حسن عكس الرتبة فى الآية الكريمة "بإيراد المفعول لأجله أولا ثم المفعول به الموصوف بشبه الجملة ثم الفعل وفاعله ... فالآية كما تعلم استفهام إنكاري، وما دام معناها الإنكار فإن ترتيب ألفاظها ينبغي أن يكون بحسب الأولوية فى استحقاق الإنكار وأولى الألفاظ بالإنكار لفظ (إفكا) لأن الكفر قد يكون ميراثا عن الآباء ، ولكنه قد يكون انحرافا عن الحق متعمدا لا ينفع معه الدليل على فساده، فذلك هو الإفك ، ثم يلى فى الإنكار أن ينصب الإفك على إشراك آلهة مع الله، فإذا كانت الآلهة دون الله لا معه فهذا أوغل فى الشرك، ويضاعف من سوء ذلك كله أن يكون ذلك بإرادتهم واختيارهم، ولو أن سياق الكلام كان على صورة أخرى مثل : أتريدون آلهة دون الله إفكا؛ لانطفأ كل ما فى الكلام من حرارة الإنكار ولبدا الكلام وكأنه سؤال لهم عما يفضلونه من أنواع الشرك"[2]. ومن هذا أيضا قولنا: قتل الخارجي زيد ، فمعرفة المقتول هنا تفوق فى الأهمية - لخطورته وخروجه على الناس وطلب الناس له - معرفة القاتل .

٢- رعاية الفاصلة كما فى قوله تعالى (فأوجس فى نفسه خيفة موسى)[3] فهذه الآية الكريمة تأخر فيها الفاعل عن موضعه الأصلى رعاية للفاصلة والتى هي الألف اللينة، وهذه الألف كانت خاتمة خمس وأربعين آية متتابعة فى سورة واحدة[4] من بين هذه الآيات الآية موضع الشاهد، ولو التزم الترتيب النحوى فى هذه الآية الكريمة لفات هذا الملمح الجمالى وغير ذلك من المؤشرات الأسلوبية ومع ما سبق فإن القول بحرية التقديم والتأخير فى حالات الجواز "رهن بانفصال النص عن الموقف اللغوى وتناوله على أنه بنية لفظية صالحة للاستخدام فى أكثر من موقف، إذ إن ربط النص بالموقف يسلم بالضرورة إلى

---

(١) سورة الصافات آية ٨٦.
(٢) البيان فى روائع القرآن جـ ١ / ٧٠ .
(٣) سور طه آية ٦٧.
(٤) هذه الآيات الخمس والأربعون هي الآيات من الآية رقم ٤٠ إلى الآية رقم ٨٤ من سورة (طه).

تحديد الأولوية بين ركني الإسناد بصورة يتعذر معها مخالفة هذه الأولوية"[1].

سادسا : أن هذا العدد من المسائل التي نص النحاة على عدم حفظ الرتبة فيها، والذى يتوزع على أبواب النحو المختلفة، وهذه الدقة فى تحديد هذه المسائل وتحديد العوارض التي قد تعرض لهذه الرتبة فتجعلها محفوظة، من هذا كله يفهم - مع ما سبق فى الملاحظات السابقة- أن النحاة العرب قد أدركوا بوضوح دور الترتيب فى تكوين الجملة العربية الفصحى، وأن تصورهم لكون الترتيب عنصرا من العناصر المؤثرة فى تكوين الجملة العربية، لم يقف عند مجرد الإحساس بالأهمية والأثر، وإنما انتقل إلى مرحلة التناول العلمى الموضوعى بمحاولاتهم المتابعة وضع القوانين العامة لتنظيم هذه الظاهرة وتحديد آثارها، ثم متابعة هذه القوانين بالتفصيل والتطبيق للإلمام بكل خصائصها والإحالة بكافة صورها[2] ، ومن هذه القوانين العامة التى تتبعها النحاة بالتفصيل والتطبيق للإلمام بكل خصائص ظاهرة الرتبة غير المحفوظة والإحاطة بكافة صورها والتى تستنبط مما سبق فى الملاحظات السابقة ما يلى:

١- القول بالعامل وتقسيمه إلى عامل أصيل قوى، وعامل غير أصيل ضعيف، وعامل متصرف وما يشبهه وعامل جامد، وأن الأصل أن يتقدم العامل ويتأخر المعمول، وأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل[3].

٢- أن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما بما لا يتوسع فى غيرهما[4].

٣- أنه إذا عرض للرتبة غير المحفوظة - فى مسألة من المسائل - عارض من العوارض التي توجب حفظها أو توجب عكسها، فإنه لا يجوز مخالفة ذلك،

---

(١) المدخل إلى دراسة النحو العربي جـ٢/ ١٥٤.

(٢) انظر : الظواهر اللغوية فى التراث النحوى/ ٣١٥، وسائل أمن اللبس فى النحو العربى/ ٧١ ، آراء ثلاثة حول بعض مسائل الترتيب فى العلاقة النحوية المسائل والأصول/ ٢٣٢.

(٣) انظر : ١١٢ وما بعدها، ١٣٣ وما بعدها من هذا البحث ،

(٤) انظر: ١١٣ ، ١٣٤ وما بعدها من هذا البحث.

ومن هذه العوارض ١- الصدارة ٢- عود الضمير ٣- الحصر ٤- خوف اللبس[١].

سابعا : أنه إذا قارنا عدد المسائل التي وردت في حصر الرتبة المحفوظة[٢] بعدد المسائل الواردة في حصر الرتبة غير المحفوظة[٣]، فسنجد أن الأول يزيد على ضعف الثاني فقد بلغ عدد المسائل في الرتبة غير المحفوظة إحدى وأربعين مسألة، فإذا أضفنا إلى ذلك أن عددا غير قليل من أبواب النحو لم يشتمل على أي مسألة من المسائل التي لا تحفظ فيها الرتبة وذلك كما في أبواب : الموصول، والمفعول معه، وحروف الجر، والإضافة، وإعمال الصفة المشبهة ، والتعجب، وأفعل التفضيل، والنعت، والتوكيد، عطف البيان، والنداء، والاختصاص واسم الفعل، فهذه أبواب نحوية لم تذكر فيها مسألة من المسائل التي لا تحفظ فيها الرتبة، على حين أن هذه الأبواب ذاتها قد اشتملت على بعض المسائل التي تحفظ فيها الرتبة كما سبق في حصر الرتبة المحفوظة[٤].

وإذا أضفنا إلى ما سبق في هذه الملاحظة أن الرتبة المحفوظة غير قابلة – كما سبق[٥]– للترخص فيها في غير الضرورة وفي غير حالة أمن اللبس بتوافر القرائن الأخرى التي تسمح بهذا الترخص، وأن الرتبة غير المحفوظة قد يعرض لها عارض تركيبي مما سبق[٦] من عوارض توجب حفظها بتقدم ما حقه التقدم ، و تأخر ما حقه التأخر أو توجب عكسها بتقدم ما حقه التأخر وتأخر ما حقه التقدم.

إذا وضعنا كل ما سبق في هذه الملاحظة في الحسبان أمكننا أن نصل إلى حقيقة – قام على صحتها الدليل – مفادها أن الأصل في وضع الكلام العربي هو حفظ المواقع بين عناصر الجملة.

---

(١) انظر: ١٤١ وما بعدها من هذا البحث.
(٢) انظر: ٩٧ وما بعدها من هذا البحث.
(٣) انظر: ١٢٦ وما بعدها من هذا البحث.
(٤) انظر: ٩٧ وما بعدها من هذا البحث.
(٥) انظر : ٩٣، ١٢٥ وما بعدها من هذا البحث.
(٦) انظر: ١٤١ وما بعدها من هذا البحث.

ثامنا: فى ختام هذه الملاحظات نقول إنه : " قد يقول قائل كيف يمكن الاعتماد على الرتبة غير المحفوظة فى معرفة المعنى النحوى، وهي عرضة أن يعدل بها عن أصلها إلى التقديم والتأخير؟ والجواب على ذلك: أنك إذا قدمت المبتدأ مثلا وأخرت الخبر فى كلامك، فإنك تسند أمرا مجهولا إلى معلوم معهود من قبل، وهذا هو الأصل فى الإخبار، ولكنك قد تلاحظ أمرا يتطلب تقديم المجهول قبل ذكر المعلوم ثم يظل المعلوم معلوما والمنسوب إليه خبرا عنه"[1] حتى لو تبادلا الموقعين فيما بينهما، وتخلى كل عن موقعه الأصلى، ومع ذلك فإن "الواقع أن كون الرتبة هي القرينة أوضح فى الرتبة المحفوظة[2] منه فى غير المحفوظة سواء أكان حفظ الرتبة بحسب الأصل أم لعارض من خوف اللبس أم لرعاية القاعدة"[3].

---

(١) الخلاصة النحوية/ ٨٦ وما بعدها.

(٢) انظر ١٠٩ من هذا البحث.

(٣) البيان فى روائع القرآن جـ١/ ٦٧.

الفصل الثالث

" الموقعية فى ضوء قرينة الربط "

تعرف قرينة الربط بأنها " قرينة لفظية على اتصال أحد المترابطين بالآخر"[1] فالربط– باعتباره قرينة لفظية – علاقة تقوم بين سابق ولاحق في السياق بواسطة إحدى وسائل الربط . وهذه الوسائل ألفاظ تقوم بالربط بين أجزاء التركيب ، والغاية من الربط إحكام " العلاقة بين أطراف التركيب ، سواء أكان هذا التركيب من متعاطفين أم من مستثنى منه ومستثنى أم من شرط وجزاء أم كان من ذي جواب وجوابه إلخ ، ويكون الربط بعود الضمير، وباسم الإشارة ، وإعادة الذكر ، وإعادة المعنى ، أو بأل ، أو بحرف الجواب ، أو الأدوات الداخلة على الجمل ، أو الحروف الداخلة على المفردات ، كحرف الجر ، وحرف العطف ، وهلم جرا، والمعنى بدون هذه الروابط عرضة للبس أو البطلان "[2].

وعلى هذا تكون قرينة الربط إحدى العلاقات السياقية التي تقوم في السياق لحصول الإفادة وجعل الكلام يأخذ بعضه بحجز بعض ، وللبعد بالكلام عن اللبس والغموض والخطأ ولهذا فإن قرينة " الربط لا تقل خطرا عن التضام والرتبة في إحكام صياغة الجملة "[3].

ووسائل الربط اللفظية في النحو العربي متعددة ، إلا أن الجامع بينها كلها الوظيفة التي تقوم بها هذه الوسائل في التركيب ، والغاية التي من أجلها دخلت هذه الوسائل الكلام .

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها / ٢١٣ .

(٢) مقالات في اللغة والأدب / ٣٥٧ ، البيان في روائع القرآن جـ١/ ١٢٨ ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ١٦ وما بعدها ، ٤٠ ، القرائن النحوية واطرح والإعرابين التقديري والمحلي العامل/ ٣٢ وما بعدها ، ٤٨ .

(٣) الخلاصة النحوية ٨٨ ، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي / ٣٢ وما بعدها ٤٨ ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٢٦ ، المعنى النحوي مفهومه ومكوناته / ١٦٢ .

وقبل معالجة هذه الوسائل اللفظية الواحدة تلو الأخرى ، أود الإشارة إلى أنه توجد روابط أخرى غير الوسائل اللفظية ، وهي وسائل تلحظ من سياق الكلام ، وليست ألفاظا يمكن الوقوف عليها في النص ، وإنما هي علاقات تقوم بين أجزاء التركيب ، وهذه العلاقات ملحوظة ، وهذا النوع من الروابط قد نال قسطا من اهتمام العلماء رحمهم الله .

يقول الإمام عبد القاهر الجرجاني – رحمه الله – عن فكرة التعليق في النحو العربي "النظم ليس سوى تعليق الكلم بعضها ببعض ، وجعل بعضها بسبب من بعض ، والكلم ثلاث : اسم وفعل وحرف ، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة ، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام : تعلق اسم باسم ، وتعلق اسم بفعل ، وتعلق حرف بهما "(1).

ثم شرع الإمام يشرح كل قسم من تلك الأقسام مبينا طرق التعليق فيه : " فالاسم يتعلق بالاسم بأن يكون خبرا عنه أو حالا منه أو تابعا له : صفة أو توكيدا أو عطف بيان أو بدلا أو عطفا بحرف ، أو بأن يكون الأول مضافا إلى الثاني ، أو بأن يكون الأول يعمل في الثاني عمل الفعل ، ويكون الثاني في حكم الفاعل له أو المفعول ، وذلك في اسم الفاعل ... وأما تعلق الاسم بالفعل فبأن يكون فاعلا له أو مفعولا ، فيكون مصدرا قد انتصب به كقولك : ضربت ضربا ، ويقال له : المفعول المطلق ، أو مفعولا به كقولك ضربت زيدا ، أو ظرفا مفعولا فيه: زمانا ومكانا... وأما تعلق الحرف بهما ، فعلى ثلاثة أضرب : أحدها : أن يتوسط بين الفعل والاسم فيكون ذلك في حروف الجر التي من شأنها أن تعدي الأفعال إلى ما لا تتعدى إليه بأنفسها من الأسماء ... وكذلك سبيل الواو الكائنة بمعنى (مع) في قولنا : لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها... وكذلك حكم (إلا) في الاستثناء... والضرب الثاني من تعلق الحرف بما يتعلق به : العطف ، وهو أن يدخل الثاني في عمل العامل في الأول ... والضرب الثالث : تعلق بمجموع الجملة كتعلق حرف النفي والاستفهام والشرط والجزاء بما يدخل عليه"(2).

---

(1) دلائل الإعجاز / ٤ من المدخل .

(2) دلائل الإعجاز / ٤ وما بعدها من المدخل ، المدخل إلى دراسة النحو العربي جـ٢/ ٧٣ وما بعدها .

ويفهم من النص السابق للإمام أن طرق تعلق الاسم بالاسم ، وطرق تعلق الاسم بالفعل إنها هي علاقات ملحوظة تقوم بين سابق ولاحق في السياق ، ولا يعتمد السياق في الربط بينهما على وسيلة لفظية ، على حين نرى أن طرق تعلق الحرف بالاسم والفعل تعتمد كلها على وسائل لفظية هي الحروف ذاتها ، إذن يتضح من كلام الإمام عبد القاهر أن التعليق في العربية له طريقتان : الأولى : تعتمد على علاقات ملحوظة ، والثانية : تعتمد على وسائل ملفوظة ، ويفهم – كذلك – من كلام الإمام أن الطريقة الأولى (العلاقات الملحوظة) هي تعيين للباب النحوي الذي يقعه اللفظ المرتبط أو المتعلق بالنظر إلى اللفظ المتعلق به أو المرتبط به .

هذا ، وما عبر عنه الإمام عبد القاهر في كلامه السابق نقله عن كتابه " دلائل الإعجاز " بالتعليق عبر عنه في كتابه " الجمل في النحو " بالائتلاف ، قال: " والائتلاف يكون بين الاسم والفعل كما ذكرنا ، وبين الاسمين كقولك: زيد منطلق "[1].

وقد تناول العلامة الزمخشري – رحمه الله – طرق التعليق بين أقسام الكلم تحت عنوان " الائتلاف " في كتابه " المفرد والمؤلف " يقول " المؤلف على ضروب :منها: المؤلف من اسمين ، وهو المبتدأ مع المبني عليه نحو قولك : زيد قائم ، وعمرو غلامك ، ووجه ائتلافهما كون الثاني مسندا إلى الأول ومحدثا عنه... والمضاف مع المضاف إليه ، ووجه ائتلافهما إما معنى الاختصاص أو معنى التبيين ... والموصوف مع الصفة نحو قولك : رجل كريم ، ووجه ائتلافهما انضمام الثاني إلى الأول على بعض حالاته .. والمبدل مع البدل ووجه ائتلافهما توطئة الأول للثاني وتقدمه إياه ... "[2].

ويستمر الزمخشري – رحمه الله – في عرض طرق التأليف (التعليق) بين الاسم والاسم ، وبين الاسم والفعل ، وطرق تعلق الحرف بهما[3] على نحو مما تناوله الإمام عبد القاهر ، وواضح من خلال النص السابق أن الزمشخري يعني بقوله : " ووجه

---

(1) كتاب الجمل في النحو / ١٠٧ .
(2) المفرد والمؤلف / ٧١ وما بعدها .
(3) انظر : المفرد والمؤلف / ٧١ وما بعدها .

ائتلافهما " العلاقة الرابطة بينهما ، ومن العلاقات الواردة في النص علاقات : الإسناد ، والاختصاص والتبعية وهذه علاقات ملحوظة ، وليست ملفوظة .

يقول محقق كتاب " المفرد والمؤلف " للزمخشري[1]: " أما العالم الذي بين وجه الائتلاف والارتباط في الجملة العربية بوضوح يبلغ حد الإلحاح فهو الزمخشري الذي استطاع أن يصوغ نظرية متكاملة عن الارتباط والائتلاف داخل الجملة العربية"[2]، فالمحقق يوضح أن ما قام به الزمخشري من توضيح وجوه الائتلاف بين الكلم وبعضها كان توضيحا لطرق الارتباط والتعليق في الجملة العربية .

ومن الروابط الملحوظة التى تكلم عنها النحاة – رحمهم الله – ما سموه : العموم[3] يقول أبو حيان – رحمه الله – عن جملة (زيد نعم الرجل) : " وإذا كان زيد مبتدأ ؛ فالجملة بعده في موضع الخبر ، والعموم هو الرابط ؛ لأن (أل) للجنس... ومن قال بأن (أل) للعهد جعل الرابط تكرار المبتدأ باسم هو المبتدأ من حيث المعنى " [4]. فعلى جعل (أل) للجنس – والجنس هنا جنس نسبي كما يقول أستاذنا الدكتور تمام على ما سيأتي في هذا البحث [5]- يكون العموم الذي في كلمة (الرجل) ويشمل المبتدأ (زيد) هو الرابط ، والعموم رابط ملحوظ وليس ملفوظا .

وكذلك نرى الإمام السيوطي – رحمه الله – يقول " لما كان الخبر مرتبطا بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يحتج إلى حرف رابط بينهما ، كما لم يحتج الفعل والفاعل إلى ذلك "[6]، والمعنى أنه لما كانت علاقة الإسناد هي الرابطة بين المبتدأ و الخبر ، وبين الفعل وفاعله لم يحتج السياق اللغوي إلى وسيلة ملفوظة للربط .

---

(١) هو المرحوم الدكتور / عبد الحليم عبد الباسط المرصفي .

(٢) المفرد والمؤلف / ١٦ ، ٤٤ وما بعدها .

(٣) انظر : ارتشاف جـ٢/ ٥٠ وما بعدها ، جـ٣ / ٢٤ ، مغني / ٦٥٠ وما بعدها ، همع جـ١ / ٣١٨ وما بعدها ، جـ ٣ / ٢٧ ، الأشباه جـ٣ / ١٠٢ وما بعدها ، شرح الأشموني جـ١ / ٣١٠ وما بعدها ، حاشية الصبان جـ٣/ ٥٢ ، المدخل إلى دراسة النحو العربي جـ٢ / ١٦٠ وما بعدها .

(٤) ارتشاف جـ٣ / ٢٤ .

(٥) انظر : ٢٩١ وما بعدها من هذا البحث .

(٦) همع جـ١ / ٣٤٧ ، ارتشاف جـ٢ / ٦٦، شرح الأشموني جـ١ / ٣٥٣ وما بعدها .

وكذلك عد كل من ابن هشام والسيوطي عمل أول العاملين في باب التنازع في ثانيها عداه من وسائل الربط ، يقول السيوطي : " العاملان في باب التنازع لابد من ارتباطهما إما بعاطف كما في : قام وقعد أخواك ، أو عمل أولهما في ثانيهما نحو: (وأنه كان يقول سفيهنا)[1]، و" (أنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا)"[2] ، وعمل أول العاملين في الثاني علاقة ملحوظة .

ما سبق كله كان طرفا من معالجة العلماء السابقين للربط بالعلاقات الملحوظة ، أما عن بعض معالجات العلماء المعاصرين لهذه القضية ، فإننا نرى أستاذنا الدكتور/ تمام حسان تحدث عن هذه الروابط الملحوظة تحت عنوان "القرائن المعنوية" ، يقول سيادته : "والعلاقات السياقية قرائن معنوية تفيد في تحديد المعنى النحوي (الباب الخاص كالفاعلية مثلا) فعلاقة الإسناد مثلا ، وهي العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر..."[4]، ولنلاحظ عبارة " فعلاقة الإسناد مثلا وهي العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر " وعندما يعرف أستاذنا القرينة المعنوية ، يعرفها بأنها "العلاقة التى تربط بين عنصر من عناصر الجملة وبين بقية العناصر"[5]، وقد عدد أستاذنا هذه القرائن المعنوية ، وهي : الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية والمخالفة ، وتقع تحت كل قرينة من هذه القرائن قرائن معنوية أخرى متعددة[6]، كما يتحدث سيادته عن العلاقات الملحوظة في النص القرآني فيقول: "اللغة نظام لفظي يربط الألفاظ بالمعاني بواسطة نوعين من القرائن أحدهما يسمى القرائن اللفظية والآخر هو القرائن المعنوية، أي أن العلاقات بين أجزاء الكلام قد يستدل عليها بقرائن لفظية

---

(١) سورة الجن آية ٤ .

(٢) سورة الجن آية ٧.

(٣) الأشباه والنظائر جـ٢ / ١٤٩ ، مغني / ٦٦٠ وما بعدها .

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها / ١٩١ وما بعدها ، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي / ٤١ وما بعدها ، البيان في روائع القرآن جـ١ / ١١ .

(٥) البيان في روائع القرآن جـ ١ / ١١ .

(٦) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها / ١٩١-٢٠٤ ، البيان في روائع القرآن جـ١/ ١١ ، ٣٩٥ وما بعدها، مقالات في اللغة والأدب / ٤٨ ، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ٣٠، ٤٥ ، التضام وقيود التوارد / ١٠٠ وما بعدها ، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي/ ٤١، ٣٨.

فنسميها علاقات ملفوظة ، وقد يستدل عليها بقرائن معنوية فنعرفها باسم العلاقات الملحوظة أي التي لا يعتمد إدراكها على قرائن لفظية"[1] وهكذا جعل أستاذنا الدكتور / تمام القرائن المعنوية التي هي علاقات ملحوظة أحد نوعي القرائن التي يستخدمها نظام اللغة في ربط الألفاظ بعضها ببعض في السياق اللغوي، وإضافة إلى ما سبق فإن أستاذنا قد جعل من الروابط الملحوظة إدراك " علاقات الجمل بعضها ببعض كعلاقة التفسير والإضراب والاستدراك والسببية إلخ ، وذلك ما نلحظه في الآيات التالية :

١- (إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم / لا يؤمنون)[2] علاقة التفسير .

٢- (ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين / يخادعون الله)[3] علاقة التعليل .

٣- (وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم / إنما نحن مستهزئون)[4] علاقة الاستدراك ... "[5].

وكذلك نرى الأستاذ الدكتور / محمد محمد أبو موسى قد جعل من وسائل ربط الكلام وتعليق بعضه ببعض معرفة المواقع الإعرابية التي تأخذها الألفاظ والجمل التي لها محل من الإعراب في التراكيب التي تأتي فيها هذه الألفاظ والجمل ، يقول الأستاذ الدكتور/ أبو موسى : " مواقع الإعراب هي في جوهرها وصف وتحليل العلاقة القائمة بين مفردات الكلام وجملة وإننا حين نقول : إن هذا المفرد أو هاتيك الجملة وقعت وصفا أو خبرا أو حالا أو ما شئت فنحن نبين الرابطة والعروة التي تصلها بجارتها ، وتجعلها تتشابك معها في خيط واحد ، فهي وصف لها أو خبر عنها أو كاشفة لحالها أو مزيلة لضرب من الإبهام غشي نسبتها أو مفردا من مفرداتها ،

---

(١) البيان في روائع القرآن جـ١ / ٣٩٥ .

(٢) سورة البقرة آية ٦ .

(٣) سورة البقرة آية ٨ ، ٩ .

(٤) سورة البقرة آية ١٤ .

(٥) الخلاصة النحوية / ٩٩ وما بعدها ، وانظر فيه أيضا / ٨٨ وما بعدها .

وهكذا نجد دراسة مواقع الإعراب بحثا دقيقا وعميقا وممتعا في ربط الكلام وعلائقه... "[1]، ولنلاحظ قول الدكتور / أبي موسى " فنحن نبين الرابطة والعروة التي تصلها بجارتها " وقوله : " وهكذا نجد دراسة مواقع الإعراب بحثا دقيقا وعميقا وممتعا في ربط الكلام وعلائقه " .

فإذا كان تحديد ومعرفة الموقع الإعرابي للفظ أو للجملة هو في حد ذاته الرابط بين هذا اللفظ أو تلك الجملة وبين ما يتعلق أو تتعلق به ، فإذا كان الأمر كذلك فإن الروابط اللفظية من حروف وأدوات ووسائل إحالة لا دور لها في الربط هنا ، فإذا قلنا في نحو : جاء زيد راكبا ، إن (زيد) فاعل للفعل (جاء) و(راكبا) حال من (زيد) فعلاقة الفاعلية هي الرابط بين الفاعل وفعله وعلاقة الحالية هي الرابط بين الحال وصاحبها ، أما في نحو قولنا : جاء زيد وهو مسرع ، فإذا قلنا إن جملة (وهو مسرع) حال من (زيد) واعتبرنا أن علاقة الحالية هي الرابط بين هذه الجملة وصاحب الحال (زيد) فإن الكلام عندئذ داخل فيما يتحدث عنه الدكتور/ أبو موسى ، وإذا اعتبرنا أن الرابط بينهما الواو والضمير فإن الكلام خارج عما يتحدث عنه الدكتور/ أبو موسى .

هذا ، والبحث مهتم بإبراز قيمة ظاهرة الموقعية من خلال قرينة الربط باعتبارها قرينة لفظية تقوم - في الربط بها – على إحدى الوسائل اللفظية – كما سبق في بداية هذا الفصل[2]- ولذلك لن يعالج البحث وسائل الربط الملحوظة لكونها لا تعتمد – في الربط بها – على وسائل لفظية يكون لها مواضع معينة تأخذها في السياق ويمكن الوقوف عليها ، فإذا كانت العلاقة الرابطة في تركيب مثل : قام محمد هي الإسناد فهذه العلاقة تلحظ وليس لها في النص لفظ يعبر به عنها بحيث يمكننا القول إن الوسيلة الرابطة هنا هي اللفظة (كذا) ، وإن هذه اللفظة وقعت أولا أو وسطا ، لا فليس شيء من هذا متحققا في الربط بالعلاقات الملحوظة، على حين نرى هذا متحققا في الربط بالوسائل اللفظية ، حيث نستطيع القول: إن وسيلة الربط في

---

(١) دلالات التراكيب " دراسة بلاغية " / ٢٩٣ .

(٢) انظر : ١٥١ من هذا البحث .

تركيب مثل قوله تعالى: ﴿ولو شاء الله ما أشركوا﴾(١) هي الأداة (لو) وإنه لولا وجودها لتحولت (ما) إلى معنى المصدرية ، ويكون المعنى والعياذ بالله : شاء الله إشراكهم فوجود (لو) فرض على الجملة معنى الشرط والجواب ، وإن وسيلة الربط هنا جاءت أول الكلام ، وإن الجملتين المرتبطتين جاءتا لاحقتين بالوسيلة ، وإن هاتين الجملتين ملتزمتا الترتيب فيما بينهما ، فلا يجوز عكس الترتيب بينهما .

ولما كانت الموقعية ظاهرة تعتمد على ألفاظ ظاهرة وموجودة في النص ، ولها مواضعها التي تحدد بالنظر إلى غيرها من الألفاظ المتممة للمعنى في السياق ، بحيث يعرف موضع اللفظة المعينة بأنها – مثلا – أتت سابقة أو متوسطة أو متأخرة عن صاحباتها في السياق ، لما كان شأن الموقعية فإن البحث لن يعالج الوسائل الملحوظة، لأنها تلحظ و لا تلفظ .

أما وسائل الربط الملفوظة فهي (٢)– على سبيل الحصر والإجمال – إما أن تكون أداة أو إحدى وسائل الربط بالإحالة أو تكون وسيلة الربط هي المطابقة ، فإذا كانت أداة فهي إما أداة من الأدوات الداخلة على الجمل ، وإما أداة من الأدوات الداخلة على الأجوبة ، وإما حرف من الحروف الداخلة على المفردات ، وإذا كانت من وسائل الربط بالإحالة فقد تكون الوسيلة إعادة لفظ بذاته أو إعادة لصدر الكلام أو إعادة لفظ بمعناه أو ضميرا عائدا أو اسم إشارة أو اسما موصولا أو (أل) التي للتعريف أو تكون هذه الوسيلة هي الربط (باللفظ الواصف)، وإذا كانت الوسيلة هي المطابقة فالمطابقة تكون في الشخص والنوع والعدد والتعيين والإعراب، غير أن الربط بالمطابقة ليس له من الخصائص ما يجعله داخلا في معالجة

---

(١) سورة الأنعام آية ١٠٧ .

(٢) انظر البيان في روائع القرآن جـ١ / ١٢٨ وما بعدها ، ٢٣٥ ، ٤٢٤ ، جـ٢ / ١٦٧ وما بعدها ، الخلاصة النحوية / ٢٤ ، ٨٨ وما بعدها ، ١١٢ ، اللغة العربية معناها ومبناها / ٢١٤ وما بعدها ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ١٤ وما بعدها ، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ١١٥ وما بعدها ، ١٢٥ وما بعدها ، مقالات في اللغة والأدب / ٤٦ ، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي / ٤٨ وما بعدها ، ضوابط التوارد / ٣٢٠ وما بعدها ، درجات الخطأ والصواب في النحو والأسلوب / ٧٤ وما بعدها ، وحدة البنية واختلاف الأنظمة/ ٣٦ ، قرينة الربط في النحو العربي / ٢٢٥ .

ظاهرة الموقعية حيث إن المطابقة باعتبارها قرينة لفظية معناها " اتفاق الكلمتين من حيث إفادة التكلم أو الخطاب أو الغيبة والإفراد أو التثنية أو الجمع والتذكير أو التأنيث والتعريف أو التنكير"(1). ويفهم من هذا أن المطابقة تعني أن تتشابه كلمتان من ناحية البنية في إفادة وجه من كل أمر من الأمور الأربعة السابقة بالإضافة إلى تشابههما في حالة إعرابية ، مما يعني أن المطابقة لا تتجاوز تشابه البنية في الكلمتين اللتين تكون بينهما المطابقة ، فليس فيها عود من اللاحق على السابق كما هو شأن الربط بالإحالة ، وليس فيها – كذلك – ربط بلفظ بين سابق ولاحق كما هو شأن أدوات الأجوبة والحروف الداخلة على المفردات ، وليس فيها أيضا ربط بأداة تعطي ما بعدها من أسلوب معناه كما هو شأن الأدوات الداخلة على الجمل .

وأخلص مما سبق إلى أن المطابقة مسرحها هو الكلمات وليس التراكيب التي هي بدورها مسرح ظاهرة الموقعية ، يقول أستاذنا الدكتور / تمام : " الكلمات في اللغة العربية بالذات هي مسرح القرائن اللفظية كالصيغة والمطابقة والإعراب ، ولا ينسب شيء من ذلك إلى الضمائم والتراكيب." (2) وقد سبقت الإشارة إلى عدم دخول قرينة المطابقة في معالجة الموقعية (3).

وبعد ، فقد سبقت الإشارة إلى أن وسيلة الربط قد تكون أداة أو وسيلة من وسائل الإحالة ، وسوف نتناول كل وسيلة من هذه الوسائل على حدة ؛ لنعرف في أي أبواب النحو تدخل لتقوم بوظيفة الربط ، وكيف تظهر قيمة الموقعية من خلال الربط بهذه الوسيلة .

ونبدأ بالربط بالأداة ونبدأ ، منها بالأدوات الداخلة على الجمل :

---

(1) مقالات في اللغة والأدب / 46 ، البيان في روائع القرآن جـ 1 / 235 .

(2) مقالات في اللغة الأدب / 232 .

(3) انظر : 12 وما بعدها من هذا البحث .

يقول الإمام عبد القاهر الجرجاني : " الكلم ثلاث : اسم وفعل وحرف ، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة ، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام : تعلق اسم باسم ، وتعلق اسم بفعل ، وتعلق حرف بهما "(1)... وأما تعلق الحرف بهما فعلى ثلاثة أضرب :... والضرب الثالث : تعلق بمجموع الجملة كتعلق حرف النفي والاستفهام والشرط والجزاء بما يدخل عليه ، وذلك أن من شأن هذه المعاني أن تتناول ما تتناوله بالتقييد ، وبعد أن يسند إلي شيء ، معنى ذلك أنك إذا قلت : ما خرج زيد ، وما زيد خارج ، لم يكن النفي الواقع بها متناولا الخروج على الإطلاق ، بل الخروج واقعا من زيد ومسندا إليه " (2)، في هذا النص يبين الإمام – رحمه الله – أن من طرق (3)تعلق الحرف بالاسم والفعل أن يتعلق الحرف بمجموع الجملة ، ولنتأمل دقة اللفظ من الإمام حين قال : "بمجموع الجملة " فالمعنى الوظيفي الذي يؤديه الحرف أو تؤديه الأداة المعينة ينسحب على مجموع عناصر الجملة التى تقدمتها هذه الأداة ، أو نقول : إن العلاقة بين أجزاء الجملة تلخصها هذه الأداة المتصدرة للجملة ثم يشرح الإمام – ممثلا بمثالين – كيف تقوم الأداة بوظيفة الربط في الجمل التى تدخل عليها .

يقول أستاذنا الدكتور / تمام في هذا السياق – سياق توضيح كيفية قيام الأداة بوظيفة الربط في الجملة التى تدخل عليها – إن الأداة " تدل على معنى وظيفي هو

(1) سبق نقل هذا النص في : 152 من هذا البحث .

(2) دلائل الإعجاز / 4 وما بعدها من المدخل ، المفرد والمؤلف / 71 وما بعدها ، المدخل إلى دراسة النحو العربي جـ2/ 73 وما بعدها .

(3) يأتي الحديث عن الضربين : الأول والثالث المشار إليهما في نص الإمام عبد القاهر في موضع لاحق من البحث انظر : 191 وما بعدها من هذا البحث .

معنى الربط السياقي "[1] ويقول سيادته : " وكل أداة داخلة على الجملة لإفادة معنى الجملة فهي رابطة تقوي بها الصلة بين كل المفردات الداخلة في حيزها يصدق على ذلك على النفي وعلى الأمر باللام والنهي والاستفهام والشرط والقسم والتعجب إلخ "[2].

ويقول سيادته أيضا : " ويتمثل الربط الأداة في أن معناها ينسحب على كل ما في حيزها من عناصر الجملة أي أن كل ما في حيز النفي – مثلا – فهو منفي واشتراك عناصر الجملة في معنى النفي الحادث بسبب تقدم الأداة يجعل الأداة سببا في هذا الاشتراك ، بمعنى أنها ربطت بين عناصر الجملة بتشريكها في معنى النفي فأحكمت الصلة بين هذه العناصر "[3]، وإذا عرفنا أن الأداة الداخلة على الجملة تلخص العلاقة بين عناصر تلك الجملة إذا عرفنا هذا فما الجمل التى تعتمد في تلخيص العلاقة بين عناصرها على الأدوات؟ وما المساحة التي تأخذها تلك الجمل في النحو العربي ؟

يقول أستاذنا الدكتور / تمام في الجواب على هذين السؤالين :" التعليق بالأداة أشهر أنواع التعليق في اللغة العربية الفصحى ، فإذا استثنينا جملتي: الإثبات والأمر بالصيغة... وكذلك بعض جمل الإفصاح فإننا سنجد كل جملة في اللغة الفصحى على الإطلاق تتكل في تلخيص العلاقة بين أجزائها على الأداة "[4].

---

(١) القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي/ ٣٣ ، التضام في النحو العربي/ ٨٢.

(٢) البيان في روائع القرآن جـ١ / ١٥٢ وما بعدها ، وانظر فيه أيضا / ٦٨ ، ٢٤٣ وما بعدها ، اللغة العربية معناها ومبناها / ١٢٣ وما بعدها ، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي/ ٣٤ ، ٤٩ ، وسائل أمن اللبس في النحو العربي / ٦٢ ، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي/ ١٢٥ .

(٣) ظاهرة الربط في التراكيب والأسلوب العربي / ٢٠، الخلاصة النحوية / ٨٩ ، البيان في روائع القرآن جـ١ / ١٥٢ وما بعدها ، اللغة العربية معناها ومبناها / ١٢٣ وما بعدها ، منع اللبس ووسائل الوصول إليه في النحو العربي / ١٢٩ ، التضام في النحو العربي / ٤١، ٧٩ ، ٨٥ ، ٩٠ ، الظواهر اللغوية في التراث النحوي / ١٥٢ ، ٢٣٧ .

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها / ١٢٣ وما بعدها ، البيان في روائع القرآن جـ١ / ٦٨ ، ٣٢٩ وما بعدها، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي /١٧ وما بعدها ، وحدة البنية واختلاف الأنظمة / ٣٧ ، قرينة الربط في النحو العربي/ ٢٢٥ .

يوضح أستاذنا هنا مدى سعة المساحة التى تعتمد فيها الجمل أو الأساليب العربية في تلخيص العلاقة بين عناصرها على الأداة التى تتصدر هذه الجمل أو الأساليب ، حيث إن جميع الجمل والأساليب في النحو العربي تأخذ اسمها أو اسم النمط الذي وردت عليه من الأداة التى تتصدر هذه الجمل أو الأساليب ، فجملة النفي أو أسلوب النفي لا يأخذ هذا الاسم إلا إذا سبق بحرف أو أداة نفي ، وكذلك جملة الاستفهام أو أسلوب الاستفهام لا يأخذ هذا الاسم إلا إذا سبق بأداة أو حرف استفهام " إننا لو حذفنا أداة الاستفهام من عبارة : متى تطلع الشمس ؟ لتغير المعنى من الاستفهام إلى الخبر ، ولو حذفنا أداة الشرط من عبارة : إن جاء محمد خرج علي؛ لتغير معنى الشرط، وأصبح لدينا جملتان خبريتان لايربطهما رابط ، وبذلك نعلم قيمة الأدوات الداخلة على الجملة "[1] في إعطاء الجملة التى تتصدرها الأداة المعينة المعنى الوظيفي لهذه الأداة ، ويقال مثل هذا في كل الجمل والأساليب الآتية : الأمر باللام ، والنهي ، والقسم ، والتعجب ، والعرض والتحضيض والتمني ، والترجي ، والنداء ، والاستغاثة ، والندبة ، والتوكيد ، والإغراء والتحذير والدعاء ، فكل هذه الجمل والأساليب تعتمد في ربط العناصر المكونة لها على الحرف أو الأداة التى تتصدر هذه الجمل والأساليب ، وإنما عدت الأداة رابطة في الجمل القصيرة من نحو جمل : الدعاء والنداء والندبة والاستغاثة والإغراء والتحذير ؛ لأن الأداة في هذه الجمل " لو لم تكن لما كان المعنى ، فلو حذفت لوجب التعويض عن حذفها كما في : رباه إذ قامت الألف والهاء دليلا على (يا) المحذوفة "[2] ولا توجد في العربية جمل لا تعتمد في تلخيص العلاقة بين أجزائها على الأداة إلا الجملة المثبتة وجملة الأمر بالصيغة وبعض جمل الإفصاح نحو : المدح والذم وأسماء الأفعال وأسماء الأصوات ، هذه فقط هي الجمل التى لا تعتمد على الأداة في تلخيص العلاقة بين عناصرها ، هذا مع العلم بأن " لبعض الجمل التى تعتمد على

---

(١) الخلاصة النحوية / ٨٩ .

(٢) ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٢١ .

صدارة الأداة صورا بغير أداة كما في الإغراء والتحذير نحو: (1)(ناقة الله وسقياها) وفي التعجب نحو: (2)(كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون) " (3).

إلى هذا الحد تتحمل الأدوات الداخلة على الجمل عبء الربط بين عناصر الجملة في العربية .

هذا ، وما سبق كان إجمالا وتنظيرا يحتاجان إلى شيء من التفصيل والتمثيل لبعض ما سبق من أنواع الجمل والأساليب ؛ ليتضح كيف تقوم الأداة فيها بدور الربط بين عناصرها فنقول: إن " الأمر باللام والمضارع تركيب تربط فيه اللام بين عنصري الإسناد ، وهذا واضح ولكن ربطها كذلك يتناول حتى ما يعرف باسم جواب الأمر ، إذ لو حذفت اللام من المضارع لضاعت الرابطة بين الأمر وجواب الأمر ، فإذا قلت : فليعرف كل امرئ واجبه يحمد ، ثم حذفت لام الأمر عرفت المقصود بالملاحظة السابقة ، ويقال الشيء نفسه عن (لا) الناهية كما في قوله تعالى:(ولا تمنن تستكثر)(4) فلو حذفت (لا) لارتفع المضارعان وأصبح ثانيهما حالا لا جوابا"(5).

وعن دور أداة الاستفهام في الربط يقول أستاذنا الدكتور / تمام : " يربط حرف الاستفهام بين عناصر الجملة التي دخلها حتى ليصبح كل ما في حيزه مشمولا بالمعنى العام الذي عبر عنه الحرف ، فهناك فرق بين: ما كان هذا؟ وأين كان هذا ؟ ومتى كان هذا ؟ ، بحيث يكون الاستفهام الأول عن الماهية ، والثاني عن المكان ، والثالث عن الزمان، ويصبح هذا هو معنى الجملة ، ولا يأتي معنى (كان) و(هذا) إلا في المرتبة الثانية لأنهما يبقيان لو حذفت أداة الاستفهام ، فلا يتغير شكلهما ، وإن تغير بعد الحذف مضمونهما"(6).

---

(1) سورة الشمس آية ١٣ .

(2) سورة الصف آية ٣ .

(3) ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي/ ١٩ .

(4) سورة المدثر آية ٦ .

(5) البيان في روائع القرآن جـ١ / ١٥٣ وما بعدها .

(6) البيان في روائع القرآن جـ١ / ١٥٣ وما بعدها .

وعن دور أداة الشرط في الربط يقول ابن يعيش – رحمه الله – عن إحدى علل دخول الحرف الكلام[1] : "الرابع :- أن يدخل لربط جملة بجملة نحو قولك : إن تعطني أشكرك ، وكان الأصل :تعطيني أشكرك ، وليس بين الفعلين اتصال ولا تعلق ، فلما دخلت (إن) علقت إحدى الجملتين بالأخرى ، وجعلت الأولى شرطا والثانية جزاء "[2]، يوضح ابن يعيش في هذا النص كيف قامت أداة الشرط بتعليق إحدى الجملتين بالأخرى على حين أنهما كانتا منفصلتين ولا تعلق بينهما قبل دخول الأداة ، ويزيد ابن يعيش في توضيح دور الأداة في الربط بين الشرط والجواب قائلا: " اعلم أن كل واحد من الشرط والجزاء جملة فعلية تامة ، فلما دخل عليهما حرف الشرط ربطهما وجعلهما كجملة واحدة في افتقار كل واحدة من الجملتين إلى الأخرى كافتقار المبتدأ إلى الخبر ، فالجملة الأولى التي هي شرط بمنزلة المبتدأ والجملة الثانية التي هي جزاء كالخبر"[3] إلى هذا الحد تقوم أداة الشرط بالربط بين الجملتين وجعلهما كعنصري جملة واحدة .

وعن دور أداة القسم في الربط يقول أستاذنا الدكتور / تمام " أداة القسم أيضا تربط بين القسم وجوابه ، ولا يكون القسم إلا على زعم تأكيد صحة قضية هي التي تسمى الجواب ، أي أنه لا قسم إلا وله جواب ، ففي قوله جل شأنه (فورب السماء والأرض إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون)[4]، لو لم تكن أداة القسم لأصبح الضمير في (إنه) عائدا إلى رب السموات والأرض لا إلى ما سبق ذكره من آيات الله في الأرض والأنفس والأرزاق التي في السماء ، وبهذا يتغير المعنى ، مما يدل على ارتباط الجملة والجواب بأداة القسم"[5].

(١) انظر بقية العلل التي ذكرها ابن يعيش في : ١٩١ وما بعدها من هذا البحث .

(٢) شرح المفصل جـ٣ / ٤٧٤ وما بعدها ، ارتشاف جـ٢ / ٥٤٧ ، ٥٦٨ .

(٣) شرح المفصل جـ٢ / ١١٧ ، وانظر فيه أيضا جـ١ / ١٧٢ ، ١٨٤ وما بعدها ، جـ٣ / ٢٥٣ وما بعدها، جـ٤ / ٦٨ ، ٨٢ وما بعدها ، ٢٢٧ وما بعدها ، المقتضب جـ١ / ١٥٧ وما بعدها ، جـ٣/ ٢٧، البيان في روائع القرآن جـ١ / ١٥٣ ، التضام في النحو العربي / ٨٥ ، في بناء الجملة العربية / ١٠٤ ، جملة الفاعل بين الكم والكيف / ٤٥ ، وسائل أمن اللبس في النحو العربي / ٦٠ ، المعنى النحوي مفهومه ومكوناته/ ١٦٤ ، الظواهر اللغوية في التراث النحوي / ١٥٦ ، المدخل إلى دراسة النحو العربي جـ٢/ ١٤٤ وما بعدها ، ١٦٦ وما بعدها .

(٤) سورة الذاريات آية ٢٣ .

(٥) البيان في روائع القرآن جـ١ / ١٥٣ وما بعدها ، في بناء الجملة العربية / ١٠٨ وما بعدها .

وعن دور أداة التعجب في الربط يقول أستاذنا الدكتور / تمام : " أداة التعجب تربط عناصر الجملة ، بدليل اعتماد المعنى عليها ، فلو رفعت من موقعها لتغير المعنى، فإذا قلنا : ما أوسع شهرة زيدا ، فالمعنى على التعجب ، فلو حذفنا (ما) لتغير المعنى ، ولكان علينا أن نبحث لضمير الفاعل المستتر في أوسع عن مرجع يلائمه ، ولتحول الكلام من الإنشاء الإفصاحي إلى الخبر "(١).

هذا ، وما بقي من جمل وأساليب تقوم الأداة فيها بوظيفة الربط بين عناصرها ولم نمثل لها فإنه يكفي أن نذكر بما سبق الإشارة إليه (٢) من أنه لولا وجود الأداة في صدر هذه الأساليب لما أخذت هذه الأساليب أسماءها ، فاسم الأسلوب ومعناه رهن بتصدر الأداة المعينة للجملة التي نسميها أسلوبا(٣)، فأساليب : العرض ، والتحضيض ، والنداء ، والندبة، والاستغاثة ، والتوكيد ، والتمني ، والترجي ، والدعاء ، والإغراء ، والتحذير ، هذه الأساليب لا تأخذ هذه الأسماء إلا إذا سبقت أو صدرت بأدوات وحروف تعطي هذه الأساليب أسماءها ، وإن لم توجد الأداة في صدر الكلام لما وجد معنى الأسلوب ولا اسمه .

ويلاحظ على ما سبق من أدوات – مثل للربط ببعضها وأشير إلى بعضها الآخر – أن الأداة تقع في صدر جملتها التي تربط بين عناصرها ، وفي حال ربط الأداة بين جملتين – كما هو الحال في أدوات الشرط وأدوات القسم – فإنها أيضا تقع في صدر هاتين الجملتين ، وليس مقبولا أن يتقدم عليها الشرط ولا الجواب ، ولا يجوز تقدم جملة القسم على أداته ، وكذلك الجواب لا يتقدم على الأداة ، ولا يجوز كذلك أن يتقدم الجواب على الشرط ولا على القسم ، وقد سبق الحديث في الفصل السابق(٤) عن هذه المسألة – مسألة صدارة بعض الأدوات – وعن التعليل الذي ذكره النحاة للحكم بصدارة هذه الأدوات بما يغني عن إعادة القول فيه هنا .

---

(١) البيان في روائع القرآن جـ١ / ١٥٤ .

(٢) انظر : ١٦١ وما بعدها من هذا البحث .

(٣) قد سبقت الإشارة إلى أن لبعض الجمل التي تعتمد في معناها على صدارة الأداة صوراً أخرى بغير الأداة كما في : الإغراء والتحذير نحو قوله تعالى : (ناقة الله وسقياها) ، وفي التعجب نحو قوله تعالى : (كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون) وغير ذلك انظر : ١٦٢ وما بعدها من هذا البحث .

(٤) انظر : ٩٧ ، ١٠٢ ، ١٠٦ وما بعدها من هذا البحث .

وما سبق يعني أن الموقعية في الربط بما سبق من أدوات تدخل على الجمل موقعية ثابتة بين الأداة وما تربط بين عناصره (الجملة التي تقع الأداة في صدرها) ، وكذلك بين الأداة والمترابطين بها كما في الشرط والقسم ، وبين المترابطين ذاتهما (الشرط وجوابه أو القسم وجوابه) .

وبعد فإنه ينبغي التنبيه على أن القول السابق (1)بأن الربط بالأداة الداخلة على الجملة يتمثل في أن المعنى الوظيفي للأداة ينسحب على مجمع عناصر الجملة التي تتصدرها الأداة هذا القول لا يجري على كل الأدوات التي ترد في هذا النوع من الربط- الربط بالأدوات الداخلة على الجمل - حيث إن هذا القول يجري على الأدوات التي لها الصدارة في جملها وتغير معنى الكلام وتؤثر في مضمونه (2)- كما هو الحال في جميع الأدوات التي سبقت الإشارة إليها ومثل للربط ببعضها - ولا يجري هذا القول على أدوات أخرى تربط بين الجمل التي تدخل عليها وبين جملة أخرى أو كلام آخر وقع في حيز هذه الأدوات ، ومن هذه الأدوات : حروف العطف إذا كان المتعاطفان بها جملتين ، والظروف المضافة إلى الجمل ، وواو الحال ، والحروف المصدرية ، وحرفا التفسير (أي، أن) ، فهذه الأدوات الربط بها ليس في انسحاب معناها الوظيفي على مجموع عناصر الجملة التي تدخلها أو تدخل عليها هذه الأدوات ، وإنما لكل نوع من هذه الأدوات الأخيرة اتجاهه في الربط يتضح عند الحديث عنه .

من هذه الأدوات (واو) الحال وهي تلزم إذا خلت جملة الحال من وسيلة أخرى للربط كالضمير العائد على صاحب الحال ، يقول ابن يعيش - رحمه الله -عن دور هذه الواو في الربط بعد أن ذكر مثالين ، الأول منهما فيه الضمير ، والثاني ليس فيه رابط إلا الواو ، والمثالان هما : ما مررت بأحد إلا زيد خير منه ، وما مررت بأحد إلا وزيد حاضر ، يقول ابن يعيش : "ولا يجوز حذف الواو من ها هنا(3) كما جاز

---

(1) انظر : ١٦٠ وما بعدها من هذا البحث .

(٢) انظر : ١١٣ وما بعدها من هذا البحث .

(٣) يقصد المثال الثاني : ما مررت بأحد إلا وزيد حاضر.

حذفها من الأول [1] لخلو الجملة من العائد الرابط ، وإنما الواو هي الرابطة ، وليس الأول كذلك لأن فيه ضميرا رابطا ، فإن أتيت بالواو كان تأكيدا للارتباط وإن لم تأت بها فالضمير كاف " [2].

ويعلل – رحمه الله – للزوم الرابط في جملة الحال بقوله : " لئلا يتوهم أنها مستأنفة " [3] فلما كانت الواو – والحال عدم وجود الضمير في الجملة – هي الرابط الوحيد بين جملة الحال وما قبلها لم يجز حذفها .

ومن الأدوات الداخلة على الجمل لربطها بجملة أخرى تسبقها (أدوات العطف) إذا كانت عاطفة جملة على جملة ، يقول ابن يعيش – رحمه الله – عن دور أدوات العطف في ربط جملة بأخرى "والمراد من عطف الجملة على الجملة ربط إحدى الجملتين بالأخرى والإيذان بحصول مضمونها ؛ لئلا يظن المخاطب أن المراد الجملة الثانية ، وأن ذكر الأولى كالغلط ، كما تقول في بدل الغلط : جاء زيد عمرو ، ومررت برجل ثوب ، فكأنهم أرادوا إزالة هذا التوهم بربط إحدى الجملتين بالأخرى بحرف العطف ؛ ليصير الإخبار عنهما إخبارا واحدا " [4].

في هذا النص يوضح ابن يعيش قيمة وجود حرف العطف في الربط ، ببيان أن المعنى على تقدير عدم وجود حرف العطف يتطرق إليه التوهم ، فإذا تصورنا جملتين نحو : جاء علي وخرج محمد ، وقد حذف حرف العطف من بينهما فإن الجملتين تبدوان عندئذ ولا صلة بينهما وقد يتوهم القارئ أو السامع أن المراد الجملة الثانية ، وأن الأولى ذكرت غلطا ، فإذا دخل حرف العطف أزال التوهم بربط الجملة المعطوفة بالمعطوف عليها .

---

(١) يقصد المثال الأول : ما مررت بأحد إلا زيد خير منه .

(٢) شرح المفصل جـ١ / ٤٤٤ وانظر فيه أيضا جـ/ ٣٩٤ وما بعدها ، ارتشاف جـ٢/ ٣٦٤ وما بعدها، شرح الكافية جـ٢ / ٧٧ ، الأشباه جـ٢/ ١٤٨ ، همع جـ٢ / ٢٤٩ وما بعدها ، شرح الأشموني جـ ٢/ ٢٧٧ وما بعدها ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٢٣ ، وسائل أمن اللبس في النحو العربي / ١٧٨ وما بعدها .

(٣) شرح المفصل جـ١ / ٣٩٤ وما بعدها ، شرح الكافية جـ٢ / ٧٧ .

(٤) شرح المفصل جـ٣/ ٦٠٥ وما بعدها ، همع جـ١ / ٢٨١ ، جـ٣/ ١٦٢ ، مغني / ٦٥٥ .

كذلك نرى (الظروف التي تضاف إلى الجمل) تقوم بربط هذه الجمل التي تضاف إليها بما تتعلق به هذه الظروف ، والنحاة – رحمهم الله – لما " رأوا الظروف تسلك مسلك الأدوات أحيانا قالوا بتعليق الظروف أيضا "[1].

والظرف " يربط بين ما أضيف إليه وبين متعلقه "[2]، فإذا كان ما أضيف إليه الظرف جملة فإن الظرف يربط بين هذه الجملة وبين ما يتعلق به ، وذلك كما في قوله تعالى : (واذكروا إذا أنتم قليل مستضعفون في الأرض تخافون أن يتخطفكم الناس فآواكم)[3]، " حيث ربطت (إذ) بين سبق القلة في العدد وبين الذكر الذي هو جزء من معنى اذكروا"[4]، وواضح أن المضاف إلى الظرف في هذه الآية الكريمة جملة اسمية (أنتم قليل) وقد ربطها الظرف (إذ) بالجملة التي قبلها (اذكروا) ، وتبدو قيمة الظرف (إذ) في الربط إذا تصورنا الآية السابقة بدون هذا الظرف ، عندئذ يصبح لدينا جملتان هما (اذكروا) ، و(أنتم قليل) ولا رابط بينهما ، فإذا دخلت (إذ) جعلت الكلام مرتبطا وجعلت بعضه بسبب من بعض ، فالظرف قد ربط الجملة التي بعده بالجملة التي قبله .

ومن هذه الظروف الرابطة بين الجملة " لمّا " الحينية ، يقول أبو حيان – رحمه الله – "لما التعليقية حرف عند سيبويه تدل على ربط جملة بأخرى ربط السببية"[5]، ويقول الشيخ الخضري – رحمه الله – في حاشيته على شرح ابن عقيل :" ومثل (إذا) (لمّا) الحينية وتسمى الوجودية وهي الرابطة لوجود شيء بوجود غيره بناء على قول المصنف إنها ظرف فيه معنى الشرط فتضاف لشرطها... وتختص بالماضي ، فلا يكون شرطها وجوابها إلا ماضيين"[6] والنصان السابقان صريحان في أن (لمّا) الحينية رابطة بين جملتين إحداهما مسببة عن الأخرى ولذلك صلح أن يقال : إن فيها معنى

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها / ١٢٧ .

(٢) البيان في روائع القرآن جـ١ / ١٥٩ .

(٣) سورة الأنفال آية ٢٦ .

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها / ١٢٧ .

(٥) ارتشاف جـ٢/ ٥٧٠، وانظر فيه أيضاً جـ٢/ ٥٦٨، شرح المفصل جـ٤/ ١٨٤ وما بعدها ، مغني/ ٣٦٩.

(٦) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل جـ ٢ / ١٧ ، مغني / ٣٦٩.

الشرط فتسمى جملة السبب شرطا وجملة المسبب جوابا و(لمّا) هـذه تختـص – كما سبق[1]– كإذا الظرفية (الشرطية) بالإضافة إلى الجملة الفعلية ، إلا أن (لمّا) لا تضاف إلا إلى الجملة التي فعلها ماض ، ومن الشواهد على ربط (لمّا) الحينية بين الجملتين قوله تعالى (فلما جاءها نودي أن بورك من في النار ومن حولها) [2]، وقوله تعالى (وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون) [3] وقوله تعالى (فلما رآها تهتز كأنها جان ولى مدبرا ولم يعقب) [4]، وتتضح قيمة (لمّا) الحينية في الربط بين الجملتين فيما سبق من شواهد إذا تصورنا الشواهد السابقة – من الناحية النحوية – من دون (لمّا) عندئذ يتبين لنا كيف أن (لمّا) جعلت الكلام بعضه بسبب من بعض ، هذا " وإنما ذكرت الظروف المضافة بين الروابط هنا لازدواج علاقتها ، فهي متعلقة بما قبلها مضافة إلى ما بعدها فلابد أن يكون موقعها موقع ربط"[5].

وهذا ، وثمة حروف وأدوات أخرى تقوم بتعليق الجمل التي تدخل عليها وربطها بمحيطها من النص ، تلك الحروف والأدوات هي " ما تعرفه باسم الموصول الحرفي وهي الأدوات ذوات الاختصاص بالدخول على الجمل لربطها بمحيطها من النص كالحروف المصدرية وهي : أنْ وأنّ وما ولو واللام ، نحو : عزم التلميذ على أن يجد في المذاكرة ، وقد علم أن الجد سبيله إلى النجاح ، (ودوا ما عنتم)[6]، (ودوا لو تدهنوا فيدهنون)[7]، (يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم)[8]، وقد تلحق بهذه الأدوات أدوات أخرى مثل (كي) التي للتعليل و(إذا) ونحوهما ما لا يليه إلا الجمل ، وتبدو قيمة هذه الأدوات في الربط إذا تصورنا الكلام الذي وردت فيه بدونها فلو حذفناها من الكلام لأصبح الكلام مهلهلا رث المظهر غير مقبول

---

(1) انظر : ٧٥ ، ٨٢ من هذا البحث .
(2) سورة النمل آية ٨ .
(3) سورة السجدة آية ٢٤ .
(4) سورة النمل آية ١٠ ، وسورة القصص آية ٣١ .
(5) البيان في روائع القرآن جـ ١ / ١٥٩ .
(6) سورة آل عمران آية١١٨
(7) سورة القلم آية ٩ .
(8) سورة الصف آية ٨ .

ولا دال على المعنى المقصود ؛ إذ لا يأذن الاستعمال العربي بدخول الفعل على الفعل إلا في حالات خاصة مثل دخول كان وأخواتها وأفعال المقاربة على الخبر عند استتار الاسم أو عند عدم الضمير المستتر كما في حالة (ليس) إذ يمكن أن تقول : ليس يقوم زيد ، فليس في (ليس) ضمير مستتر كالذي في قولنا : إن أباك كان يفعل الخير ... (قالوا تالله تفتأ تذكر يوسف)(١)، بهذا يتضح لنا أن هذه الروابط ذات أهمية تركيبية خاصة في السياق العربي : وأن السياق لا يمكن أن يستغني عنها"(٢)، ويتضح أيضا من خلال الشواهد الخمسة الواردة في أول النص السابق أن كل حرف مصدري في هذه الشواهد قد ربط الجملة التي تلته بجملة أخرى سبقت هذه الحرف المصدري ، فوجود الحرف المصدري في هذه الشواهد جعل الكلام يأخذ بعضه بحجز بعض وهذا هو معنى الربط .

ويضاف إلى الأدوات والحروف السابقة حرفا التفسير (أي ، وأنْ) حيث إنهما يقومان بربط الجملة التي قبلهما (المفسرة) بالجملة التي بعدهما (المفسِّرة) بالإضافة إلى كونهما يؤكدان مضمون الجملة التي قبلهما ؛ لأن الجملة المفسِّرة هي تكرار لمضمون الجملة المفسَّرة ، يقول الأستاذ الدكتور / علي أبو المكارم في سياق حديثه عن أساليب التوكيد في العربية(٣)، " ٣- تكرار مضمون الجملة : وذلك باستخدام أحد حرفي التفسير لتأكيد مضمون الجملة السابقة عليه ، وهما (أي ، أن)... مثال ذلك : خرج بثيابه أي وثيابه عليه، ورميته من يدي أي ألقيته ، وأما (أن) فإنها لا تقع إلا بعد فعل في معنى القول(وانطلق الملأ منهم أن امشوا)(٤)فمعناه : أي امشوا ، ونحو (ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله)(٥)، فأن بمعنى أي وهو تفسير : ما أمرتني به ؛ لأن الأمر بمعنى القول "(٦)، وتتضح قيمة الحرفين التفسيريين في

---

(١) سورة يوسف آية ٨٥ .

(٢) ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٢٣ وما بعدها ، جلة الفاعل بين الكم والكيف / ٤٥ .

(٣) انظر : الظواهر اللغوية في التراث النحوي / ١٦١ وما بعدها .

(٤) سورة ص آية ٦ .

(٥) سورة المائدة آية ١١٧ .

(٦) الظواهر اللغوية في التراث النحوي / ١٦٦ .

الربط إذا تصورنا الأمثلة والشواهد السابقة ، وقد نزع منها هذا الحرفان ، عندئذ نتبين كيف ربط كل حرف منها الجملة التي بعده بالجملة التي قبله بعلاقة هي التفسير ، ومعنى التفسير دلت عليه قرنية لفظية هي حرف التفسير ، وليس التفسير هنا علاقة ملحوظة .

وبعد ، فإنه يتضح من خلال ما سبق في معالجة الربط بالأدوات والحروف التي ذكرت مؤخرا(واو الحال ، وحروف العطف إذا كان المتعاطفان جملتين ، والظروف المضافة إلي الجمل، والحروف المصدرية ، وحرفا التفسير) يتضح أن الموقعية في الربط بهذه الأدوات والحروف موقعية ثابتة لا تقبل التغيير ، وهذه الموقعية هي توسط الأداة أو الحرف بين المترابطين به ، وهذا الحكم يجري على كل ما سبق من أدوات عدا الظروف المضافة إلى الجمل ومنها (لما) الحينية ، وذلك لأن الظروف المضافة إلى الجمل تربط – كما سبق[1]– بين هذه الجمل المضافة إليها ، وبين المتعلق بهذه الظروف ، والمتعلق بالظرف قد يأتي متقدما على الظرف والجملة المضافة إليه كما في الشاهد الذي سبق الاستشهاد به[2]وهو قوله تعالى : (واذكروا إذا أنتم قليل) ففي الشاهد قد وقع الظرف الرابط (إذ) متوسطا بين المترابطين به لتقدم المتعلق به (اذكروا) عليه ، وقد يأتي المتعلق بالظرف متأخرا عن الظرف والجملة المضافة إليه، وذلك كما في قوله تعالى (ويوم تقوم الساعة أدخلوا آل فرعون أشد العذاب)[3]، فالظرف(يوم) مضاف إلى الجملة(تقوم الساعة) والمتعلق بالظرف (أدخلوا) ، وهذا الفعل (أدخلوا) أتى متأخرا عن الظرف والجملة المضافة إليه ، ومعنى هذا أن الظرف (الرابط) قد يأتي متقدما على المترابطين به كما يأتي متوسطا بينهما ، أما (لمّا) الحينية فإنه لما كانت ظرفا فيه معنى الشرط – كما سبق[4]– لزم أن تكون صدر الكلام – شأنها شأن أدوات الشرط – وأن يكون بعدها الشرط وبعد الشرط الجواب وإذا تقدم عليها ما يفهم منه أنه الجواب فإنه دال عليه ، وليس هو الجواب

---

(١) انظر : ١٦٨ وما بعدها من هذا البحث .
(٢) انظر : ١٦٨ وما بعدها من هذا البحث .
(٣) سورة غافر آية ٤٦ .
(٤) انظر : ١٦٨ من هذا البحث .

ومع هذا الاستثناء لـ (لمّا) فإنها لا تخرج عن الحكم بثبات الموقعية للأداة الرابطة هنا حيث إن (لمّا) دائمة التصدر للمترابطين بها ، إذن موقعية كل أداة من الأدوات السابقة – عدا الظروف المضافة إلى الجمل و(لمّا) – هي التوسط بين المترابطين بهذه الأداة وهما : الجملة التي تدخل عليها هذه الأداة ، وما يقع قبل هذه الأداة في السياق ، ولا يجوز وقوع أي من هذه الأدوات – عدا الظروف المضافة ولما– في صدر المترابطين بها ، ولا يتصور وقوع أي من هذه الأدوات آخرا بعد المترابطين بها.

ولا يجوز – كذلك – للمترابطين بإحدى هذه الأدوات أن يتبادلا موقعيها ، فلا يتصور في أي شاهد أو مثال مما سبق التمثيل به في معالجة الربط بهذه الأدوات أن يصبح ما بعد الأداة قبلها وما قبلها يصبح بعدها ، فلا يجوز في مثال نحو [1]: عزم التلميذ على أن يجد في المذاكرة ، أن يصبح على الصورة التالية : يجد في المذاكرة أن عزم التلميذ على . أخلص مما سبق إلى أن الموقعية في الربط بهذه الأدوات ثابتة ، سواء أكانت بين الأداة الرابطة والمترابطين بها أم بين المترابطين بها ، ويستثنى من ذلك – في بعض الحالات – الظروف المضافة .

(١) انظر : ١٦٩ من هذا البحث .

بعد أن تناولنا في الصفحات السابقة الربط بالأدوات الداخلة على الجمل ، وقيمة الموقعية من خلال الربط بهذه الأدوات ، بعد هذا نتناول النوع الثاني من أنواع الأدوات التي تدخل السياق اللغوي العربي ، بغرض جعل الكلام يأخذ بعضه بحجز بعض وجعل بعضه بسبب من بعض وهذا النوع الثاني هو الأدوات الداخلة على الأجوبة .

إن الأدوات والحروف الداخلة على الأجوبة " لها وظيفتان أساسيتان: الأولى: هي الربط، وإيضاح أن الكلام يأخذ بعضه بحجز بعض (كما يقول عبد القاهر) والثانية : أمن اللبس بجعل الأداة الداخلة على الجواب قرينة على أن ما بعدها جواب وليس شيئا آخر"[1]، وبعد قليل سنوضح بالأمثلة كيف تقوم الأداة الداخلة على الجواب بهاتين الوظيفتين .

وإذا أردنا حصر الأدوات والحروف الداخلة على الأجوبة لغرض ربطها بما هي جواب له ، فهي كما يلي : (الفاء) الداخلة على الأجوبة الثمانية (الفاء السببية) ، و(الواو) التي للجمع (الواو الدالة على المصاحبة) ، و(الفاء) الداخلة على جواب الشرط الذي لا يصح تقديره شرطا و(إذا) المفاجأة التي تعاقب (الفاء) السابقة في الدخول على جواب الشرط الذي لا يصح تقديره شرطا ، و(اللام) الداخلة على

(١) البيان في روائع القرآن جـ١/ ١٥٤ ، وانظر فيه أيضا : ٦٨ ، ٢٤٥ ، مقالات في اللغة والأدب / ٣٥٧ ، درجات الخطأ والصواب في النحو والأسلوب / ٨٦ ، وحدة البنية واختلاف الأنظمة / ٣٦ ، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي / ٤٩ ، نحو تنسيق أفضل للجهود الرامية إلى تطوير اللغة العربية / ٢٨٨ ، التضام في النحو العربي / ٩٠ ، المعنى النحوي مفهومه ومكوناته/ ١٦٣ وما بعدها ، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية / ٢٩٨ ، في بناء الجملة العربية/ ١٠٤ .

جواب القسم ، و(إن) الواقعة في جواب القسم كذلك ، و(ما) و(لا) الواقعتان في جواب القسم المنفي ، و(اللام) الداخلة على جواب (لو) الشرطية ، و(الفاء) الواقعة في جواب (أمّا) ، و(اللام) الواقعة في جواب (لولا) و(لوما) الشرطيتين ، (والفاء) الداخلة على خبر المبتدأ إذا كان المبتدأ دالا على العموم والإبهام ، و(إنّ) الداخلة على الجملة من شأنها إذا هي أسقطت منها أن يحتاج فيها إلى (الفاء) .

وتبدأ من هذه الأدوات بالفاء الداخلة على الأجوبة الثمانية [١](الفاء السببية) ، وهي الفاء التي تفهم أن ما بعدها مسبب عما قبلها ، وذلك كما في جواب الأمر في قولنا: ائتني فأكرمك وجواب النهي في قوله تعالى (لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب)[٢]، وجواب النفي في قوله تعالى (لا يقضي عليهم فيموتوا) [٣]، وجواب الاستفهام في قوله تعالى (فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا) [٤]، وجواب التمني في قوله تعالى (يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيماً)[٥]، وجواب العرض في قولنا : ألا تنزل عندنا فتصيب خيرا ، وجواب التحضيض في قوله تعالى (لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين)[٦]، وجواب الدعاء في قوله تعالى (ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم)[٧].

في هذه الشواهد والأمثلة جميعها نرى (الفاء) واقعة في بداية جملة مسببة عن الجملة التي قبلها ، وقد ربطت هذه (الفاء) بين الجملتين ، ولو حذفت هذه (الفاء) لانفصمت العروة الرابطة بين الجملتين ، ولم تصبح إحداهما بسبب من الأخرى ، كما أن وجود هذه (الفاء) وتضافر العلامة الإعرابية معها يبعد احتمال كون ما بعد

---

(١) الأجوبة الثمانية هي ما يأتي جوابا لأحد أمور ثمانية هي : الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعاء . انظر المقتضب جـ٢ / ١٣ وما بعدها ، شرح الكافية جـ٤ / ٦٢ وما بعدها ، ارتشاف جـ٢ / ٤٠٧ ، همع جـ٢ / ٣٠٤ وما بعدها ، شرح الأشموني جـ٣ / ٤٤١ وما بعدها .

(٢) سورة طه آية ٦١ .

(٣) سورة فاطر آية ٣٦ .

(٤) سورة الأعراف آية ٥٣ .

(٥) سورة النساء آية ٧٣ .

(٦) سورة المنافقين آية ١٠ .

(٧) سورة يونس آية ٨٨ .

(الفاء) معطوفا ومستأنفا به ، ويرجح كونه (ما بعد الفاء) مسببا عما قبله ، وهذا هو معنى أمن اللبس الذي تقوم به الأداة (الفاء) فاللبس هو تعدد الاحتمالات دون مرجح لأحدها ، وهنا قامت العلامة الإعرابية – الفتحة أو ما ينوب عنها- متضافرة مع (الفاء) بدور المرجح لأحد هذه الاحتمالات ، فخرجت الجملة الثانية في الأمثلة السابقة عن الاحتمال والتعدد إلى تعين وجه واحد فيها هو النصب بعد (الفاء) السببية .

وعن دور هذه (الفاء) في الربط وأمن اللبس يقول ابن يعيش –رحمه الله – : " فأما (الفاء) فينتصب الفعل بعدها على تقدير (أن) أيضا ، وذلك إذا وقعت جوابا للأشياء التي ذكرناها وهي : الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض ... واعلم أن هذه (الفاء) التي يجاب بها تعقد الجملة الأخيرة بالأولى ، فتجعلهما جملة واحدة ، كما يفعل حرف الشرط ، ولو قلت ما تزورني فتحدثني ، فرفعت (تحدثني) لم يكن الكلام جملة واحدة ، بل جملتين ؛ لأن التقدير : ما تزورني وما تحدثني ، فقولك : ما تزورني جملة على حيالها ، و(ما تحدثني) جملة ثانية كذلك"[1]، فالفاء عقدت الجملة الثانية بالجملة الأولى كما هو حال حرف الشرط الذي يعقد ويربط جملة الجواب بجملة الشرط ربط السببية ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في الربط بالأدوات الداخلة على الجمل[2]، كما أن (الفاء) بتضافر مع العلامة الإعرابية جعلت الجملتين في حكم الجملة الواحدة في تماسك أجزائها وترابطها .

ومن الأدوات التي تدخل على الأجوبة فتربطها بما هي جواب له (الواو) التي للجمع أو (الواو) الدالة على المصاحبة التي هي أحد احتمالات الواو ، وهذه الواو تقع – كذلك – في جواب أمر من الأمور الثمانية[3] التي سبقت في (الفاء) السببية لتدل على اجتماع " مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد "[4].

---

(١) شرح المفصل جـ٧ / ٢٥٣ وما بعدها ، شرح الكافية جـ٤ / ٦٧ ، شرح التسهيل جـ٣ / ٣٥٤ ، في بناء الجملة العربية / ١٠٦ وما بعدها .

(٢) انظر : ١٦٤ من هذا البحث .

(٣) انظر : شرح الكافية جـ٤ / ٦٧ ، ٧٥ وما بعدها ، ارتشاف جـ٢/ ٤٠٧ وما بعدها ، همع جـ٢ / ٣١١ وما بعدها ، شرح الأشموني جـ٣ / ٤٤٨ ، وما بعدها ، مغني / ٤٧١ وما بعدها ، ٦٢٦ وما بعدها .

(٤) شرح الكافية جـ٤ / ٧٥ .

وكون هذه الواو تدل على اجتماع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد هو معنى كونها رابطة ومعلقة إحدى الجملتين بالأخرى [1]، وذلك كما في جواب النفي في قوله تعالى (ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين)[2]، وجواب النهي في قولنا : لا تكن جلدا وتظهر الجزع، وجواب التمني في قوله تعالى: (يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين)[3]، وجواب الاستفهام في قولنا : هل تزورني وتحطيني ، في الشواهد والأمثلة السابقة قامت الواو بربط ما قبلها وما بعدها بدلالتها على اجتماع مضمونها في زمان واحد ، ففي الآية الأولى أفادت الواو أن النفي منصب على مصاحبة مضمون الجملة الأولى (علم الله بجهاد هذه الطائفة) لمضمون الجملة الثانية (علمه عزوجل بصبرهم) يقول الصبان – رحمه الله– في شرحه لدور الواو في الربط في هذه الآية الكريمة [4]: " الخطاب بالآية لجماعة جاهدوا ولم يصبروا على ما أصابهم وطمعوا مع ذلك في دخول الجنة مع أن الطمع في ذلك إنما ينبغي إذا اجتمع مع الجهاد الصبر ، فالمعنى : بل حسبتم أن تدخلوا الجنة ولم يكن لله علم بجهادكم مصاحب للعلم بصبركم أي : ولم يجتمع علمه بجهادكم وعلمه بصبركم لعدم وقوع صبركم... فلا ينافي هذا ما قرروه من تعلق علمه تعالى بالمعدوم ؛ لأن معنى تعلقه بالمعدوم أنه تعالى يعلم عدمه لا وقوعه"[5].

فالصبان – رحمه الله – يوضح هنا أن النفي منصب في الآية الكريمة بقرينة الواو والعلامة الإعرابية – على اجتماع مضمون الجملتين معا في وقت واحد ، وكون النفي منصبا على مضمون الجملتين بقرينة الواو هو معنى ربط الواو ، وكذلك فإن النهي في المثال الثاني منصب على اجتماع مضمون الجملتين : التي قبل الواو (كونه جلدا) والتي بعدها (إظهار الجزع)، وكذلك التمني في الآية الثانية منصب على

---

(1) انظر : ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٢٥ وما بعدها ، في بناء الجملة العربية / ١٠٦ وما بعدها ، وسائل أمن اللبس في النحو العربي / ١٧٣ .

(2) سورة آل عمران آية ١٤٢ .

(3) سورة الأنعام آية ٢٧ .

(4) الآية كاملة هي قوله تعالى : (أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولم يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين) سورة آل عمران آية ١٤٢ .

(5) حاشية الصبان على شرح الأشموني جـ ٣ / ٤٤٩ .

اجتماع العودة إلى الدنيا وعدم التكذيب بآياته عز وجل، والاستفهام في المثال الأخير منصب على اجتماع الزيارة والإعطاء، وما سبق من كون معنى النفي أو الطلب الذي يسبق هذه الواو ينصب على اجتماع مضمون الجملتين (السابقة على الواو واللاحقة بها) يجري على بقية أنواع الطلب التي لم يمثل لها وهي: العرض والدعاء والتحضيض والأمر[1].

ومن الأدوات الداخلة على الأجوبة لربطها بما هي جواب له (الفاء) التي تدخل على جواب الشرط إذا لم يصح الجواب أن يعاقب الشرط، ويحل محله، وهذا يتحقق في مواضع معينة يحددها السيوطي – رحمه الله – فيقول " وتدخله الفاء إذا لم يصح تقديره شرطا: بأن كان جملة اسمية كقوله: (إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا) أو فعل أمر نحو: (قل إن كنتم تحبون الله)[2] أو دعاء نحو: إن مات زيد فيرحمه الله أو فرحمه الله، أو مقرونا بحرف تنفيس نحو (من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم)[3]، أو بحرف نفي غير (لا ولم) نحو: إن قام زيد فما يقوم أو فلن يقوم عمرو أو بعد (قد) (إن يسرق فقد سرق)[4]، أو جامد نحو: (إن تبدوا الصدقات فنعما هي)[5]، (إن ترن أنا أقل منك مالا وولدا فعسى ربي)[6]، إن أقبل زيد فما أحسنه"[7].

---

(١) انظر: شرح الكافية جـ ٤ / ٦٧، ٧٥ وما بعدها، ارتشاف جـ ٢ / ٤٠٧ وما بعدها، همع جـ٢/ ٣١١ وما بعدها، شرح الأشموني جـ٣ / ٤٤٨ وما بعدها.

(٢) موضع الشاهد في الآية الكريمة لم يذكر في النص الأصلي الذي نقلت منه هذا النص، وموضع الشاهد هو ما يلي ما ذكر في النص من آية وهو قوله تعالى: (فاتبعوني) فهو جواب الشرط وهو فعل أمر مقترن بالفاء. سورة آل عمران آية ٣١.

(٣) سورة المائدة آية ٥٤.

(٤) سورة يوسف آية ٧٧.

(٥) سورة البقرة آية ٢٧١.

(٦) سورة الكهف آية ٣٩، ٤٠.

(٧) همع جـ٢ / ٤٥٧ وما بعدها، الكتاب جـ٣ / ١٠٢ وما بعدها، شرح المفصل جـ٤/ ٨٩ وما بعدها، المقتضب جـ٢ / ٦٩ وما بعدها، شرح الكافية جـ٢ / ١٧٢، جـ ٤/ ١١٥ وما بعدها، ضرورة الشعر/ ١١٥ وما بعدها، ارتشاف جـ٢/ ٥٥٣ وما بعدها، ٥٥٧، مغني/ ٢١٧ وما بعدها، شرح الأشموني جـ٤/ ٢٩ وما بعدها، ٣٤، البيان في روائع القرآن جـ١/ ٤٧، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٢١ وما بعدها، اللغة العربية معناها ومبناها / ١٦٥، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي / ٤٩.

إذن هذه هي المواضع التي يتعين فيها أن تدخل الفاء على جواب الشرط للربط بين الجواب والشرط وتحديد أن ما بعدها هو الجواب ، وعن هاتين الوظيفتين اللتين تقوم بهما الفاء في هذه المواضع يقول ابن يعيش " وأما إذا كان الجزاء بشيء يصلح الابتداء به : كالأمر والنهي والابتداء والخبر فكأنه لا يرتبط بما قبله ، وربما آذن بأنه كلام مستأنف غير جزاء لما قبله ، فإنه حينئذ يفتقر إلى ما يربطه بما قبله ، فأتوا بالفاء ؛ لأنها تفيد الإتباع ، وتؤذن بأن ما بعدها مسبب عما قبلها "(١)، وعن دور هذه الفاء في أمن اللبس خاصة يقول أستاذنا الدكتور / تمام حسان عن قوله تعالى : (إن ينصركم الله فلا غالب لكم)(٢)يقول سيادته" ولو نظرنا إلى هذا الشاهد الأخير لوجدنا جواب الشرط جملة اسمية منسوخة بلا النافية للجنس ، ليست تصلح لمعاقبة الشرط ، ومن هنا اقترن جواب الشرط بالفاء الرابطة لاحتمال ورود اللبس عليها ، فلولا الفاء لصلحت جملة الجواب أن تكون حالا من ضمير المخاطبين الذي في ينصركم ، ولظل السامع ينتظر الجواب الذي لا دليل على حذفه ، ويقال هذا أيضا في نحو (وما تنفقوا من خير فلأنفسكم) (٣)، ونحو (من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها)(٤)، لأن الفاء منعت الجار والمجرور أن يتعلق بفعل الشرط"(٥)، وأوجبت كونهما جوابا للشرط قبلها ، إلى هذا الحد تزيل الفاء اللبس عن التراكيب التي يتعين دخولها فيها على جواب الشرط " ولا شك أن الفاء حين تزيل هذا اللبس تكون قرينة لفظية على المعنى بربطها بين الشرط والجواب " (٦).

هذا ، وتغني (إذا) المفاجأة عن الفاء الداخلة على جواب الشرط في حال كون الجواب جملة اسمية غير طلبية ولا منفية ، وتقوم (إذا) في هذه الحال بما قامت به الفاء- التي سبق الحديث عن مواضع وجوب دخولها على جواب الشرط - من

---

(١) شرح المفصل جـ٤/ ٨٩ ، وانظر فيه أيضا : جـ٣/ ٢٨٠ ، ارتشاف جـ ٢ / ٥٥٧ .
(٢) سورة آل عمران آية ١٦٠ .
(٣) سورة البقرة آية ٢٧٢ .
(٤) سورة فصلت آية ٤٦ .
(٥) البيان في روائع القرآن جـ١/ ١٥٥ ، ٣٣١ ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٢١ وما بعدها ، اللغة العربية معناها ومبناها / ٢١٣ ، ٢١٦ ، مقالات في اللغة العربية والأدب / ٣٥٧ .
(٦) اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢١٥ ، البيان في روائع القرآن جـ١/ ٣٣١ .

ربط وأمن للبس يقول السيوطي – رحمه الله – في نيابة (إذا) عن (الفاء) : " وينوب عنها في الأصح (إذا) الفجائية في جملة اسمية غير طلبية ولا منفية ، قال أبو حيان : النصوص متضافرة في الكتب على الإطلاق في الربط بإذا، ولكن السماع إنما ورد في (إنْ) قال تعالى (وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون) (١)، فيحتاج في إثبات ذلك في غير (إن) من الأدوات إلى سماع"(٢)، هذا ، ويرد هنا تساؤل مفاده : إذا كانت(الفاء) و(إذا) المفاجأة التى تعاقبها في بعض المواضع تقومان بدور الربط وإزالة اللبس حال كون الجواب لا يصلح أن يكون شرطا ، إذ كان الأمر كذلك فما الذي يربط الجواب بالشرط حال كون الجواب صالحا لأن يحل محل الشرط ؟ والجواب هو أنه إذا كانت (الفاء) و(إذا) قرينتين لفظيتين على أن ما بعدهما هو الجواب وعلى ربط هذا الجواب بالشرط إذا في حال كون الجواب غير صالح أن يكون شرطا ، فإن قرينة لفظية أخرى تقوم بهاتين الوظيفتين في حال كون الجواب صالحا لأن يكون شرطا هذه القرينة هي العلامة الإعرابية التى هي السكون أو ما ينوب عنه من علامات الإعراب، يقول ابن يعيش – رحمه الله – " ألا ترى أن الجواب إذا كان فعلا كان مجزوما وإن كان جملة اسمية لزمته الفاء " (٣)، فكأن الجواب إذا كان فعلا مجزوما فإن الجزم يغنيه عن الرابط . هذا ، وأبو حيان – رحمه الله – يصرح بكون الجزم هو الرابط حال عدم وجود (الفاء) أو (إذا) يقول أبو حيان : " ولو قيل ربط الجملة الشرطية بالمضارع له طريقان : أحدهما يجزمه ، والآخر بالفاء ورفعه لكان قولا"(٤) في هذا النص تصريح بأن الجزم رابط للجواب بالشرط .

---

(١) سورة الروم آية ٣٦ .

(٢) همع جـ٢/ ٤٥٧وما بعدها ، وانظر فيه أيضا : ١٣٤ ، ٤٥٩ ، المقتضب جـ٣/ ١٧٨ ، شرح الكافية جـ٤/ ١١٥ وما بعدها ، شرح المفصل جـ٤/ ٩٠ وما بعدها ، ارتشاف جـ٢/ ٥٥٣، شرح الأشموني جـ٤/ ٣٤، اللغة العربية معناها ومبناها / ٢١٥ ، الخلاصة النحوية / ١٣٣ .

(٣) شرح المفصل جـ٤/ ٩٧، ٢٢٢، وانظر فيه أيضا جـ٣/ ٦١٤ ، شرح الكافية جـ٤/ ٣٩٥ وما بعدها .

(٤) ارتشاف جـ٢ / ٥٥٧.

هذا ، وقد لحظ الرضي – رحمه الله – رابطا آخر يربط الجواب بالشرط حال كون الجواب صالحا لمعاقبة الشرط ، هذا الرابط هو المناسبة اللفظية القائمة بين الجواب والشرط من حيث كان الجواب صالحا من ناحية اللفظ لأن يكون شرطا ، يقول الرضي – رحمه الله - : " إن كان الجزاء مما يصلح أن يقع شرطا ؛ فلا حاجة إلى رابطة بينه وبين الشرط ، لأن بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه"(١)، وكأن المناسبة اللفظية أغنت عن الرابط اللفظي :الفاء أو إذا .

ومن الأدوات الداخلة على الأجوبة لربطها بما هي جواب له الأدوات والحروف الداخلة على جواب القسم ، وهي (اللام) التي تدخل على المضارع ، ودخولها على المضارع يوجب دخول نون التوكيد عليه ، و(إنّ) التي تدخل على الجملة الاسمية ، و(ما) و(لا) في حال كون الجواب منفيا ، وهذه الأدوات الأربع تقوم بما تقوم به الأدوات الداخلة على الأجوبة من ربط الجواب بما هو جواب له ومنع اللبس من أن يصل إلى التركيب ؛ لكونها تعين كون ما بعدها جوابا وليس شيئا آخر ، يقول المبرد – رحمه الله – عن هذه الأدوات الأربع ودورها في ربط الجواب بجملة القسم : "اعلم أنك إذا أقسمت على فعل لم يقع لزمته اللام ، ولزم اللام النون ، ولم يجز إلا ذلك ، وذلك قولك : والله لأقومن ، وبالله لأضربن ، والله لتنطلقن... فأما اللام فهي وصلة للقسم ؛ لأن للقسم أدوات تصله بالمقسم به ، ولا يتصل إلا ببعضها ، فمن ذلك (اللام) تقول : والله لأقومن ، والله لزيد أفضل من عمرو ، ولولا اللام لم تتصل ، وكذلك (إنّ) تقول : والله إن زيدا لمنطلق ، وإن شئت قلت : والله إن زيدا منطلق ، وكذلك (لا) في النفي و(ما) تقول :والله لا أضربك ، والله ما أكرمك"(٢) إذن وظيفة هذه الأدوات الداخلة على جواب القسم هي كونها – كما يقول المبرد – وصلة أي رابطة تصل جملة الجواب بجملة القسم ، ولنتأمل قول المبرد بعد ذكره جملتي : والله لأقومن ، والله لزيد أفضل من عمرو قال : " ولولا اللام لم تتصل "

---

(١) شرح الكافية جـ٤ / ١١٥ وما بعدها .

(٢) المقتضب جـ٢/ ٣٣٢وما بعدها ، شرح المفصل جـ٤/ ٢٢٧وما بعدها ، دلائل الإعجاز / ٣٢٣ وما بعدها ، اللغة العربية معناها ومبناها / ١٦٥ ، ٢١٥ ، الظواهر اللغوية في التراث النحوي / ١٥٢ ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٢٣ ، التضام في النحو العربي / ٩٠.

فلولا اللام ما ارتبطت جملة الجواب بجملة القسم ثم أتبع هذه الجملة بقوله : "وكذلك (إنّ) ، وكذلك (لا) في النفي و(ما) " أي : وكذلك لولا (إنّ) و(لا) و(ما) في جملها ما اتصلت هذه الجمل بما هي جواب له .

وعن دور الأدوات الداخلة على جواب القسم في منع اللبس بالإضافة إلى دورها في الربط يقول أستاذنا الدكتور / تمام : " فإذا تأملت جملة مثل : بالله لأهتدين إلى الخير ، وجدت اللام رابطة لجواب القسم ، وقد ترتب على وجودها تأكيد المضارع بالنون ، فلو حذفت اللام لحقت بها النون ، وفي هذه الحالة تصبح الجملة ، بالله أهتدى إلى الخير ، ولا تعود الجملة قسما كما كانت وإنما يتعلق المجرور بالفعل (أهتدي) وليس بفعل متقدم محذوف تقديره: أقسم"(١)، فلولا اللام لتحول الأسلوب من القسم إلى الخبر ، ولكان المعنى : أهتدى إلى الخير مستعينا بالله .

ومن الأدوات الداخلة على الأجوبة لربطها بما قبلها (اللام) الداخلة على جواب (لو) الشرطية ، يقول ابن عقيل –رحمه الله – عن (لو) الشرطية واقتران جوابها باللام "ولابد للو هذه من جواب وجوابها: إما فعل ماض أو مضارع منفي بلم ، وإذا كان جوابها مثبتا فالأكثر اقترانه باللام نحو : لو قام زيد لقام عمرو ، ويجوز حذفها ، فتقول : لو قام زيد قام عمرو ، وإن كان منفيا بلم لم تصحبها اللام ، فتقول: لو قام زيد لم يقم عمرو ، وإن نفي بما فالأكثر تجرده من اللام نحو : لو قام زيد ما قام عمرو ، ويجوز اقترانه بها نحو : لو قام زيد لما قام عمرو "(٢)، ويتضح دور اللام في الربط حال اقتران الجواب بها، نعم : جواب (لو) يعرف سواء أدخلت اللام أم لم تدخل ، لكنها حال دخولها تربط الجواب بالشرط وتؤكد كونه جوابا للشرط السابق .

ومن الأدوات الداخلة على الأجوبة للربط (الفاء) الداخلة على جواب(خبر) أمّا، فهي داخلة على الجواب باعتبار الأصل في الكلام ، وداخله على الخبر باعتبار ما

---

(١) البيان في روائع القرآن جـ١/ ١٥٤ وما بعدها ، اللغة العربية معناها ومبناها / ٢١٣، ٢١٦ ، مقالات في اللغة والأدب / ٣٥٧ .

(٢) شرح ابن عقيل جـ٢/ ١٩٨ وما بعدها ، اللغة العربية معناها ومبناها / ١٦٥ ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٢٣ ، التضام في النحو العربي / ٩٠.

ورد عليه الكلام يقول سيبويه –رحمه الله–: " وأما (أمّا) ففيها معنى الجزاء ، كأنه يقول : عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق ، ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً"(١)، فلما كانت (أمّا) فيها معنى الجزاء لزم ما يقوم منها مقام الجزاء من الشرط (الخبر) ما يلـزم الـجزاء إذا لم يصح تقديره شرطا وهو (الفاء) يقول السيوطي – رحمه الله – : " لما كان الخبر مرتبطا بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يحتج إلى حرف رابط بينهما ، كما لم يحتج الفعل والفاعل إلى ذلك ، فكان الأصل ألا تدخل الفاء على شيء من خبر المبتدأ ، لكنها لما لحظ في بعض الأخبار معنى ما يدخل الفاء فيه دخلت، وهو الشرط والجزاء "(٢).

وعن دور هذه (الفاء) في منع اللبس من أن يتطرق إلى الكلام يقول أستاذنا الدكتور/ تمام : " لاحظ أيضا مكان الفاء مما يلي : أ- أما الزاهد في الخير فغير زاهد ب- أما الزاهد ففي الخير غير زاهد ، ثم قارن بذلك عبارة : أما الزاهد في الخير غير زاهد ، وسترى –إن فعلت – أن الربط بالفاء قد حدد معالم الجواب ، وأنقذ الكلام من براثن اللبس، أقول: من براثن اللبس ؛ لأن اللبس يتربص بأنماط اللغة ، فإذا لم يكن المتكلم على وعي بمواقع كلماته ، فلربما قال ما لا يريد أن يقول ، أما إذا احتاط للمعنى برصد القرائن هنا وهناك فإنه لا يقع في اللبس"(٣)، ونلاحظ أن موقع الفاء في المثال الأول تغير عنه في المثال الثاني، وتغير تبعا لتغير موقع الفاء الخبر (الجواب)، فتعيين الخبر بعد (أما) مرتهن بموقع الفاء حيث إنها (الفاء) قرينة عليه (الخبر) ، ففي المثال الأول الخبر هو (غير زاهـد) ، و في المثال الثاني الخبر هو (في الخير) والقرينة التي تعين الخبر في المثالين هي (الفاء) فتبعا لموقعها من الكلام يكون الخبر ،

---

(١) الكتاب جـ٤/ ٢٣٥، المقتضب جـ٢/ ٦٨ وما بعدها ، جـ٣ / ٢٧، شرح الكافية جـ١/ ٢٣٧ وما بعدها ، جـ٣/ ٢٦٩ وما بعدها ، ارتشاف جـ٢/ ٦٦ وما بعدها ، همع جـ١/ ٣٤٧ وما بعدها ، جـ٢/ ٤٧٩، شرح الأشموني جـ١/ ٣٥٣ وما بعدها ، جـ٤/ ٦٢ وما بعدها ، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢١٥ وما بعدها ، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية / ٢٩٨ .

(٢) همع جـ١/ ٣٤٧، ارتشاف جـ٢/ ٦٦ ، شرح الأشموني جـ١/ ٣٥٣ وما بعدها ، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل جـ١/ ١٤٥ .

(٣) البيان في روائع القرآن جـ١/ ١٥٦ ، اللغة العربية معناها ومبناها / ٢١٣ ، ٢١٦ ، مقالات في اللغة والأدب / ٣٥٧ .

أما في المثال الثالث ، فإننا لا نعرف ما الخبر ، ولو دخلت الفاء في التركيب لأزالت اللبس عنه ، وإدراكا من النحاة – رحمهم الله – لوظيفة (الفاء) في هذا التركيب جعلوا دخولها في جواب (أما) لازما ، كما سبق في نص سيبويه .

ومن الأدوات الداخلة على الأجوبة (اللام) الداخلة على جواب(لولا ،ولو ما) الشرطيتين يقول ابن عقيل – رحمه الله – عن دور هذه (اللام) في الربط : " ولابد لها من جواب ، فإن كان مثبتا قرن باللام غالبا ، وإن كان منفيا بما تجرد عنها غالبا ، وإن كان منفيا بلم لم يقترن بها نحو : لولا زيد لأكرمتك ، ولوما زيد لأكرمتك ، ولوما زيد ما جاء عمرو ، ولوما زيد لم يجيء عمرو "(١)، ويفهم من قول ابن عقيل : " فإن كان مثبتا قرن باللام غالبا ، وإن كان منفيا بما تجرد عنها غالبا " أن دخول اللام على جواب (لولا ، ولوما) ليس لازما ، وهذا يعني أن الجواب يعرف ويحدد ولو لم تدخل اللام على الجواب ، إلا أن بعض التراكيب التي تدخلها (لولا أو لوما) يتطرق إليها اللبس ، ولا يزيله إلا دخول اللام " إذا نظرنا إلى مثال مثل : (لولا زيد كثر مال أبيه ما أجزل العطاء) أدركنا أن في الكلام لبسا ؛ لأن المعنى يصلح لاحتمالين : الأول : أن جملة (كثر مال أبيه) جواب (لولا) وأن تكون الجملة التي بعد ذلك تعجبية تعجب من تكرم زيد بمال أبيه إلى الدرجة التي منعت هذا المال أن يكثر ، وهذا التقدير موافق لرأي القائلين بأن شرط (لولا) كون عام محذوف دائما ، أما الاحتمال الثاني : فهو أن تكون عبارة (كثر مال أبيه) خبرا لزيد والجواب (ما أجزل العطاء) إذ تكون (ما) نافية لا تعجبية ، ولنا في تفسير هذا التركيب أن نقول بتقدير (أنّ) محذوفة بعد (لولا) أو نرتضي أن يكون خبر زيد كونا خاصا على نمط قول المعري : (فلولا الغمد يمسكه لسالا) ، ولكن قول المعري واضح بسبب إيقاع اللام الرابطة موقعها الذي يتضح به الكلام ، أما في مثالنا السابق فإن اللام تصلح لأحد موقعين ، لو وضعت في أي منهما لا تضح المعنى ذانك الاحتمالان هما :

---

(١) شرح ابن عقيل جـ٢ / ٢٠٢ .

أ- لولا زيد لكثر مال أبيه ما أجزل العطاء (أي عطاءه).

ب-لولا زيد كثر مال أبيه لما أجزل العطاء.

هكذا نرى أثر الرابط في إيضاح الأجوبة "(1)، وهنا يتضح أن تعيين جواب (لولا) ومثلها (لوما) في مثل هذا المثال الذي سبق في نص أستاذنا (لولا زيد كثر مال أبيه ما أجزل العطاء) رهن بالموقع الذي تحل فيه (اللام) فحيثما دخلت اللام على كلمة بعد المبتدأ كانت هذه الكلمة أول الجواب.

ومما يتصل بما نحن بصدد الحديث عنه (الفاء) التي قد تدخل على خبر المبتدأ إذا لحظ في المبتدأ ما في أدوات الشرط من معنى العموم والإبهام، يقول السيوطي – رحمه الله –: "لما كان الخبر مرتبطا بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يحتج إلى حرف رابط بينهما، كما لم يحتج الفعل والفاعل إلى ذلك، فكان الأصل ألا تدخل الفاء على شيء من خبر المبتدأ، لكنه لما لحظ في بعض الأخبار معنى ما يدخل الفاء فيه دخلت وهو الشرط والجواب"(2) والفاء تدخل على خبر المبتدأ الذي فيه معنى الشرط في موضعين: الأول: فيما يعالجه النحاة تحت باب (الإخبار بالذي والألف واللام) يقول سيبويه – رحمه الله – عن سؤاله الخليل عن علة دخول الفاء في هذا الموضع: " وسألته عن قوله: الذي يأتيني فله درهمان لم جاز دخول الفاء ها هنا، والذي يأتيني بمنزلة عبد الله، وأنت لا يجوز لك أن تقول: عبد الله فله درهمان؟ فقال: إنما يحسن في الذي لأنه جعل الآخر جوابا للأول، وجعل الأول به يجب له الدرهمان، فدخلت الفاء ها هنا كما دخلت في الجزاء إذا قال: إن يأتني فله درهمان، وإن شاء قال: الذي يأتيني له درهمان، غير أنه إنما أدخل الفاء لتكون العطية مع وقوع الإتيان، فإذا قال: له درهمان فقد يكون أن لا يوجب له ذلك بالإتيان، فإذا أدخل الفاء فإنما يجعل الإتيان سبب ذلك، فهذا جزاء وإن لم يجزم

---

(1) البيان في روائع القرآن جـ1/ 155، اللغة العربية معناها ومبناها/ 165، 213، 215وما بعدها، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي/ 23، مقالات في اللغة والأدب/ 357، التضام في النحو العربي/ 90.

(2) همع جـ1/ 347، ارتشاف جـ2/ 66، مغني/ 219، شرح الأشموني جـ1/ 353 وما بعدها، وقد سبق نقل هذا النص في 182 من هذا البحث.

لأنه جملة"(١) إذن في حال دخول الفاء على الخبر في هذا الموضع (الإخبار بالذي والألف واللام) فإنها تؤدي معنى في الكلام لا يؤدي في حال عدم دخولها ، وهو معنى ترتب حصول مضمون الخبر على حصول مضمون المبتدأ ، وهذا هو معنى أن الفاء رابطة في هذا الموضع .

والموضع الثاني الذي تدخل فيه الفاء على خبر المبتدأ – إذا كان المبتدأ فيه معنى العموم والإبهام الذي في أدوات الشرط – هو ما كان المبتدأ فيه نكرة عامة مضافة إلى موصوف "بالفعل أو الظرف أو الجار نحو : كل رجل يأتيني أو أمامك أو في الدار فله درهم ... وقد تدخل الفاء على خبر (كل) وإن كان مضافا إلى غير موصوف نحو : كل رجل فله درهم ؛ لمضارعته لكلمات الشرط في الإبهام ، وكذا إن كان مضافا إلى موصوف بغير الثلاثة المذكورة نحو : كل رجل عالم فله درهم "(٢)، وفي كل ما ورد في النص من حالات وأمثلة على هذه الحالات نرى الفاء تفيد ترتب حصول مضمون الخبر (عطية الدرهم) على حصول مضمون ما يضاف إلى النكرة العامة (المبتدأ) إذا لم يكن المضاف إليه موصوفا نحو (كل رجل فله درهم) وإذا كان ما يضاف إلى النكرة العامة موصوفا فإن حصول مضمون الخبر يترتب على حصول مضمون المضاف إليه وصفته معا ، كما في باقي الأمثلة الواردة في النص . هذا ، والتعليق السابق والذي مفاده أن دخول الفاء على خبر المبتدأ النكرة العامة المضافة أو المضافة إلى موصوف أفاد ترتب حصول مضمون الخبر على حصول مضمون ما يضاف إلى المبتدأ ، هذا التعليق يستفاد من جواب الخليل على سؤال سيبويه إياه عن علة دخول الفاء في قوله : الذي يأتيني فله درهمان في النص

---

(١) الكتاب جـ٣/ ١٠٢ وما بعدها ، المقتضب جـ٣/ ١٩٥ وما بعدها ، شرح الكافية جـ١/ ٢٣٨ وما بعدها، جـ٣ / ٢٦٩ وما بعدها ، مغني / ٢١٩ وسائل أمن اللبس في النحو العربي / ٦٠ ، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ١٢٤ ، البيان في روائع القرآن جـ١/ ٦٠ وما بعدها ، ٦٢ جـ٢/ ٢٤ وما بعدها ، ٩٠، ٩٢ وما بعدها ، ١٨٩ وما بعدها ، الخلاصة النحوية / ١١١، درجات الخطأ والصواب في النحو والأسلوب / ٧٢ ، اللغة العربية معناها ومبناها / ١٦٥ ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٢٢ .

(٢) شرح الكافية جـ١/ ٢٤٠ ، ارتشاف جـ٢/ ٦٦ وما بعدها ، همع جـ١/ ٣٤٧ وما بعدها ، شرح الأشموني جـ١/ ٣٥٣ وما بعدها ، اللغة العربية معناها ومبناها / ١٦٥ .

الذي نقل عن الكتاب منذ قليل [1]، ومعنى أن الفاء تفيد ترتب حصول شيء على حصول شيء آخر هو معنى كونها رابطة بين هذين الشيئين ، يقول ابن هشام –رحمه الله– عن دور هذه الفاء إنها " تربط شبه الجواب بشبه الشرط " [2].

وأخيرا تأتي أداة ما وجدت أحدا – ممن رجعت إلى مراجعهم – من النحاة – رحمهم الله– غير الإمام عبد القاهر الجرجاني تحدث عنها جاعلا إياها من الأدوات اللاحقة بالأدوات الداخلة على الأجوبة ، إن لم تكن منها أصالة ، وهذه الأداة هي (إنّ) التي تدخل – كما يقول الإمام عبد القاهر – على الجملة من شأنها إذا هي أسقطت منها أن يحتاج فيها إلى (الفاء) ، يقول الإمام عن بعض مواقع (إنّ) : " واعلم أن الذي قلنا في (إنّ) من أنها تدخل على الجملة من شأنها إذا هي أسقطت منها أن يحتاج فيها إلى الفاء لا يطرد في كل شيء وكل موضع ، بل يكون في موضع دون موضع ، وفي حال دون حال ، فإنك قد تراها قد دخلت على الجملة ليست هي مما يقتضي (الفاء) وذلك فيما لا يحصي كقوله تعالى:(إن المتقين في مقام أمين في جنات وعيون)[3] وذاك أن قبله (إن هذا ما كنتم به تمترون)[4]، ومعلوم أنك لو قلت : إن هذا ما كنتم به تمترون ، فالمتقون في جنات وعيون ، لم يكن كلاما ... " [5]، إذن يتضح من النص أن الإمام عبد القاهر يقرر أن من المواقع التي تكون لـ (إنّ) في العربية مواقع تصلح (إنّ) فيها لأن تعاقبها (الفاء) إذا أسقطت (إنّ) من هذه المواقع، لكن هذا لا يطرد في كل موضع ولا في كل حال ، ويدلل الشيخ على ذلك بأن الأمثلة على عدم صلاحية (إنّ) لأن تعاقبها (الفاء) كثيرة في كتاب الله، ويعرض لبعض هذه الأمثلة بالشرح الدال على عدم استقامة الكلام إذا وضعنا (الفاء) مكان (إنّ) في هذه الأمثلة ، ومع هذا فإنه توجد في العربية مواضع كثيرة تصلح (إنّ) فيها لأن تعاقبها (الفاء) مع استقامة الكلام، بل إن هذه المواضع إذا أسقطت منها (إنّ) فإن الكلام يفتقر إلى دخول(الفاء) مكانها ؛ ليتصل الكلام بعضه ببعض ، ويأخذ

---

(١) انظر : ١٨٤ وما بعدها من هذا البحث .

(٢) مغني / ٢١٩ ، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل جـ١ / ١٤٥ .

(٣) سورة الدخان آية ٥١ ، ٥٢ .

(٤) سورة الدخان آية ٥٠ .

(٥) دلائل الإعجاز / ٣٢٢ وما بعدها .

بعضه بحجز بعض يقول الإمام عبد القاهر واضعا ضابطا لهذه المواضع- التي تصلح (إنّ) فيها لمعاقبة (الفاء) لها – وممثلا وشارحا لبعض هذه المواضع :" فإذن إنها يكون الذي ذكرنا في الجملة من حيث اقتضاء (الفاء) إذا كان مصدرها مصدر الكلام يصحح به ما قبله ، ويحتج له ، ويبين وجه الفائدة فيه ، ألا ترى أن الغرض من قوله : إن ذاك النجاح في التبكير[1]، جله أن يبين المعنى في قوله لصاحبيه : بكرا، وأن يحتج لنفسه في الأمر بالتبكير ، ويبين وجه الفائدة فيه؟ وكذلك الحكم في الآي التي تلوناها ، فقوله (إنّ زلزلة الساعة شيء عظيم)[2]، بيان للمعنى في قوله تعالى (يا أيها الناس اتقوا ربكم) [3] ولم أمروا بأن يتقوا... ثم إنا إذا استقرينا الكلام وجدنا الأمر بينا في الكثير من مواقعها أنه يقصد بها إلى الجواب كقوله تعالى (ويسألونك عن ذي القرنين قل سأتلو عليكم منه ذكرا إنا مكنا له في الأرض)[4]... وأشباه ذلك مما يعلم به أنه كلام أمر النبي- صلى الله عليه وسلم –بأن يجيب به الكفار في بعض ما جادلوا وناظروا فيه..."[5]. في هذا النص يوضح الإمام الضابط لصلاحية(إنّ) لأن تعاقبها (الفاء) في بعض المواقع بأنه كل موقع كانت فيه الجملة بعد (إنّ) ترتبط بها قبل (إنّ) من جملة أو أكثر بعلاقة أو أكثر من علاقات التصحيح والاحتجاج والتبيين ، ويستشهد الإمام بشواهد وأمثلة يوضح فيها العلاقات التي تربط ما بعد (إنّ) بها قبلها ، وكيف كانت (إنّ) في هذه المواقع صالحة لأن تعاقبها (الفاء) ، ومما مثل به قول الشاعر :

بكرا صاحبي قبل الهجير إن ذاك النجاح في التبكير ، وواضح أن (إنّ) في البيت إذا أسقطت فإن الكلام يقتضي (الفاء) ليستقيم ، وقوله تعالى (يا أيها الناس اتقوا ربكم إن زلزلة الساعة شيء عظيم) وواضح كذلك أن (إنّ) في الآية صالحة – من الناحية النحوية – لأن تعاقبها (الفاء) ويبقى الكلام مستقيما .

---

(١) هذا عجز بيت لبشار بن برد والبيت هو : بكرا صاحبي قبل الهجير إن ذاك النجاح في التبكير .

(٢) سورة الحج آية ١ .

(٣) سورة الحج آية ١ .

(٤) سورة الكهف آية ٨٣، ٨٤ .

(٥) دلائل الإعجاز / ٣٢٣ وما بعدها.

ثم يقرر الإمام أن مثل هذه المواضع في القرآن الكريم كثيرة ، وفي نهاية النص يصرح الإمام – بما لا يدع مجالا للشك – بأن ما بعد (إنّ) في الكثير من هذه الواقع يكون مقصودا به الجواب عما قبلها ، والأداة المعينة على بيان ذلك هي (إنّ) وذلك في قوله " ثم إنا إذا استقرينا الكلام وجدنا الأمر بينا في الكثير من مواقعها ، أنه يقصد بها إلى الجواب " وقد مثل الإمام بالكثير مما يدل على ذلك "[1].

وبعد ، فإن كلام الإمام صريح في أن (إنّ) في هذه المواقع تكون رابطة بين ما بعدها وما قبلها بإحدى العلاقات التى قد تكون تصحيحا أو احتجاجا أو بيانا لعله أو جوابا عما سبق .

وبعد فإنه من خلال ما سبق من الحديث عن الربط بالأدوات الداخلة على الأجوبة يتضح ما يلي :

أولا : " أن الأجوبة تفتقر إلى هذه الروابط الحرفية حتى يعلم بهذه القرائن اللفظية أنها أجوبة "[2]وإذا كانت الأدوات بصفة عامة تقوم بدور هام في ربط العناصر اللغوية في الجملة والسياق ، فإن هذه الأهمية تزداد في أدوات الأجوبة خاصة " ذلك بأن الأداة إذا علم موقعها من الكلام كانت معلما من معالم الطريق في السياق ، وعرف بها أين تبدأ الجملة وعلى أي صورة تقع هذه الجملة ، هل تتطلب جوابا ؟ ومن أي نوع من الأجوبة؟"[3].

ثانيا : أن الحرف أو الأداة التى تدخل على الجواب لتربطه بما هو جواب له قد تكون قرينة متضافرة مع غيرها من القرائن في تحديد المعنى الوظيفي للأداة المعينة – التى يتعدد معناها الوظيفي – في السياق المعين ، من ذلك – مثلا – (إنْ) المكسورة فهي تأتي شرطية ونافية كما في قوله تعالى (إن يدعون من دونه إلا إناثا)[4]، " وقرينة دلالتها على النفي أمـــران همـــا: الإعراب والتضام ، أما الإعراب فذلك لثبوت

---

(١) انظر دلائل الإعجاز / ٣٢٤ .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها / ٢١٦ ، مقالات في اللغة والأدب / ٣٥٧ ، وانظر: ١٧٣ وما بعدها من هذا البحث .

(٣) البيان في روائع القرآن جـ ١ / ٦٨ .

(٤) سورة النساء آية ١١٧ .

النون ، وأما التضام فهو لورود (إلا) مصاحبة لها ومثله قوله تعالى : (وإن يهلكون إلا أنفسهم)[1]، أما دلالتها على الشرط فذلك معظم ما تكونه في القرآن الكريم ، وقرينتها دائما الجواب مذكورا كان أم مفسرا بما سبقها ، وكذلك يدل عليها الرابط (إذا أو الإشارة أو الفاء) حين لا يصلح جوابها أن يكون شرطا لها ، ومن شواهد (إن) الشرطية قوله تعالى : (قل إن كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة من دون الناس فتمنوا الموت إن كنتم صادقين) [2]، فقرينة شرطيتها الجواب ثم اقترانه بالفاء الرابطة ، ومثله (وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله) [3]... "[4].

ومن ذلك أيضا الأداة (ما) فإن معناه الوظيفي يتعدد " بين النفي والاستفهام والمصدرية والشرطية والزيادة وغير ذلك ... ومن شواهد دلالتها على الشرطية (وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه)[5] وكذلك (وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله) [6] وقوله تعالى (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها) [7]، وقرينة ذلك هو الجواب والرابط في الشاهدين الأولين ، وجزم فعلي الشرط والجواب في الشاهد الثالث"[8]، يتبين مما سبق أن الأداة الداخلة على الجواب - في حال وجودها - تتضافر مع الجواب في تحديد المعنى الوظيفي للأداة التي يتعدد معناها الوظيفي .

ثالثا : أن الموقعية في هذا النوع من أنواع الربط بالأدوات (الأدوات الداخلة على الأجوبة) موقعية ثابتة لا تقبل التغيير ، وهذه الموقعية الثابتة هي توسط الأداة الداخلة على الأجوبة بين المترابطين بها (الجواب ، وما الجواب جواب له) ، والحكم بتوسط الأداة بين المترابطين يجري على جميع الأدوات الداخلة على الأجوبة، والتي

---

(١) سورة الأنعام آية ٢٦ .
(٢) سورة البقرة آية ٩٤ .
(٣) سورة البقرة آية ٢٣ .
(٤) البيان في روائع القرآن جـ١ / ٣٤ وما بعدها .
(٥) سورة سبأ آية ٣٩ .
(٦) سورة الشورى آية ١٠ .
(٧) سورة البقرة آية ١٠٦ .
(٨) البيان في روائع القرآن جـ١ / ٣٦ وما بعدها .

قد سبق حصرها[1]، وتفصيل الحديث في الربط بكل منها[2]، فلا يتصور أن تقع أداة من هذه الأدوات في صدر الكلام ، فضلا عن أنه لا يتصور وقوعها آخرا بعد المترابطين بها .

وكذلك الموقعية ثابتة بين المترابطين بهذه الأدوات ، فالجواب(أو ما في معناه) دائم التأخر عن الأداة ، والمرتبط بالجواب من طلب أو شرط - أو ما في معنى الشرط - أو قسم يكون دائم التقدم على الأداة ، ولا يجوز تبادل الموقعين بين الجواب والمرتبط به ، فلا يجوز تقدم أي من الأجوبة المذكورة في هذا النوع من الربط لا يجوز تقدمه - ومعه الأداة الداخلة عليه - على ما هو جواب له من طلب أو شرط - أو ما في معنى الشرط - أو قسم ، فلا يتقدم الجواب بعد (الفاء) السببية أو (واو) الجمع على الطلب المذكور قبلهما ، فلا يقال : فتحدثنا ما تزورنا ولا: وتجزع لا تكن جلدا ، ولا يتقدم جواب الشرط - ومعه الأداة الداخلة عليه - على الشرط[3]، ولا يتقدم جواب القسم - ومعه الأداة الداخلة عليه - على القسم[4]، وهكذا في باقي الأجوبة .

أخلص مما سبق إلى أن الأركان الثلاثة لأي من مسائل الربط التي ذكرت في هذا النوع (الأدوات الداخلة على الأجوبة) هذه الأركان تذكر في السياق على الترتيب التالي ولا تخالفه : يذكر أولا الأمر المحتاج إلى جواب - أو الأمر الذي يقوم مما تدخل عليه الأداة مقام الشرط من الجواب - من طلب أو شرط أو قسم[5]، أو غير ذلك مما سبق معالجته، ثم تليه الأداة الداخلة على الجواب ، ثم يليها الجواب أو ما في معناه .

---

(1) انظر : ١٧٣ وما بعدها من هذا البحث .

(2) انظر : ١٧٤ وما بعدها من هذا البحث .

(3) انظر : ١٠٧ من هذا البحث .

(4) انظر : ١٠٨ من هذا البحث .

(5) هذا مع العلم بأن بعضا من المسائل هنا تتصدره - وجوبا - أداة أخرى هي التي تعطي الأسلوب اسمه نحو: أدوات الشرط و(لولا ولوما ولو) وأدوات القسم فهذه أدوات لها الصدارة كما سبق في : ١٠٧ وما بعدها، ١١٣ وما بعدها في هذا البحث ، لكن حديثنا هنا عن الأدوات الداخلة على الأجوبة ، وعلى هذا فإن الأدوات التي لها الصدارة هنا تدخل ضمن الركن الأول في حكم تقدمه على الأداة الداخلة على الأجوبة بمعنى أن الأداة تتصدر ثم يليها الشرط أو القسم ويكونان معا (الأداة التي لها الصدارة وما يليها) الركن الأول في مقابل الركن الثاني الذي هو الأداة الداخلة على الجواب ، والركن الثالث والذي هو الجواب .

بقي لنا بعد أن تناولنا الربط والتعليق بنوعين من أنواع الأدوات التى تدخل الجملة والسياق للربط بين العناصر اللغوية ، وهذان النوعان هما : الأدوات الداخلة على الجمل والأدوات الداخلة على الأجوبة ، بقي لنا أن نتناول النوع الثالث والأخير من أنواع الربط والتعليق بالأدوات وهو : الحروف الداخلة على المفردات .

وإذا أردنا في البداية حصر هذه الحروف فهي كما يلي : حروف الجر ويلحق بها الظروف التى تضاف إلى المفردات ، وواو المعية ، وحروف العطف إذا كان المتعاطفان بها من المفردات ، وحروف الاستثناء .

هذا ، ويقول الإمام عبد القاهر الجرجاني – رحمه الله – معددا بعض أنواع الأدوات السابقة التى تدخل الجملة لتربط ما تدخل عليه من مفردات بالعناصر اللغوية الأخرى التى ترتبط بهذه المفردات عن طريق هذه الأدوات : " والكلم ثلاث : اسم وفعل وحرف ، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة ، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام : تعلق اسم باسم ، تعلق اسم بفعل ، وتعلق حرف بهما"(١)... وأما تعلق الحرف بهما فعلى ثلاثة أضرب: أحدها: أن يتوسط بين الفعل والاسم فيكون ذلك في حروف الجر التى شأنها أن تعدي الأفعال إلى ما لا تتعدى إليه بأنفسها من الأسماء... وكذلك سبيل الواو الكائنة بمعنى (مع) في قولنا : لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها... وكذلك حكم إلا في الاستثناء ... والضرب الثاني من تعلق الحرف بما يتعلق به : العطف ، وهو أن يدخل الثاني في عمل العامل في

---

(١) انظر تكملة للنص في : ١٥٢ ، ١٦٠ من هذا البحث .

الأول ... " [1] يعدد الإمام في هذا النص من الحروف التي تدخل الكلام لتعلق الأسماء بالأفعال والأسماء بالأسماء: حروف الجر ، وواو المعية ، و(إلا) في الاستثناء، وحروف العطف .

ويقول ابن يعيش – رحمه الله – عن الدور الذي من أجله دخل الحرف الكلام : "وجملة الأمر أنه دخل الكلام على ثلاثة أضرب : لإفادة معنى فيما يدخل عليه ، ولتعليق لفظ بلفظ آخر وربطه به ، ولزيادة ضرب من التأكيد [2]... وأما الضرب الثاني ... فهو في أربعة مواضع : أحدها : أن يدخل لربط اسم باسم ، وهو معنى العطف نحو قولك : جاء زيد وعمرو ، الثاني : أن يدخل لربط فعل بفعل نحو : قام زيد وقعد ، الثالث : أن يدخل لربط فعل باسم نحو قولك : نظرت إلى زيد ، وانصرفت عن جعفر ، وهو معنى التعدية..." [3] في هذا النص يذكر ابن يعيش من الحروف الرابطة الداخلة على المفردات: حروف العطف وحروف الجر فقط ، ولم يذكر غيرها ويجعل من طرق ربط حرف العطف أنه يربط الفعل بالفعل ، كما أنه يصرح بدور هذه الحروف في الكلام وهو " تعليق لفظ بلفظ آخر وربطه به " ولنلاحظ أنه قد حدد أن المترابطين بهذه الحروف من المفردات حين قال: " لفظ بلفظ " و" اسم باسم " و " فعل بفعل " و " فعل باسم " وهذه جميعا مفردات .

هذا ، وإذا كان الجامع بين كل الحروف والأدوات التي عددناها في بداية الحديث عن الربط بهذا النوع – الحروف الداخلة على المفردات – هو الدور الذي تؤديه هذه الحروف في الجمل التي تدخلها والذي هو الربط ، إلا أن هناك فارقا فيما بين هذه الحروف ، وهو أن لكل نوع من هذه الحروف " اتجاهه الخاص في الربط بين مدخوله وعناصر الجملة الأخرى " [4].

---

(١) دلائل الإعجاز / ٤ وما بعدها من المدخل ، المفرد والمؤلف / ٧١ وما بعدها ، المدخل إلى دراسة النحو العربي جـ٢/ ٧٣ وما بعدها .

(٢) انظر تكملة للنص في : ١٦٤ من هذا البحث .

(٣) شرح المفصل جـ٣ / ٤٧٤ وما بعدها.

(٤) البيان في روائع القرآن جـ١ / ١٥٦ .

وبعد ما سبق نشرع في شيء من توضيح اتجاه كل نوع من هذه الحروف في الربط ونبدأ بحروف الجر: فحرف الجر يصل المجرور بما يتعلق به هذا المجرور ، ولذلك فهو " يعد رابطة بين المجرور والمتعلق فيجعل الأول من تتمة معنى الثاني على أحد المعاني المذكورة في باب حروف الجر ، ومعنى أدائه وظيفة الربط بين العنصرين المذكورين أنه إذا تعددت المشتقات في الجملة فأولاها بتعليق الجار والمجرور ما استقام معه المعنى أو دلت عليه القرينة ، وقد رأينا من قبل[1] عند الكلام في تعليق الجار والمجرور من قوله تعالى (له معقبات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من أمر الله)[2] إذ علقنا الجار والمجرور(من أمر الله) بنعت مقدر للمعقبات ، فجعلنا (المعقبات) من أمر الله ، ومنعنا التعليق بالفعل (يحفظونه) وهو أقرب شيء إلى المجرور لأنه لا يمكن لشيء أن يحفظ غيره من أمر الله ، ومثله ما في قوله تعالى (وظن أهلها أنهم قادرون عليها)[3] إذ من الواضح أن الجار والمجرور متعلق بـ (قادرون) والمعنى: وظن أهلها أنهم مسيطرون عليها مالكون لأمرها "[4]، إذن في حال تعدد ما يصلح أن يتعلق به حرف الجر في السياق فإن المعنى وما قد يتوافر من قرائن يعينان على تحديد ما يتعلق به حرف الجر، وفي الشاهدين الواردين في النص السابق يتضح كيف ربط حرف الجر بين مجروره وبين ما يتعلق به هذا المجرور هذا " وتتضح ضرورة الربط بحرف الجر بصفة خاصة حينما يكون الفعل الذي يتعلق به الجار والمجرور لازما ، فلو وازنا بين قولنا : قرأ التلميذ الدرس في الفصل ، وقولنا : جلس التلميذ في الفصل ، لوجدنا الجار والمجرور في الحالة الأولى أقل خطرا في تركيب الجملة منه في الثانية ؛ لأنه في الحالة الأولى بيان للظرفية ، ولكنه في الحالة الثانية بيان للظرفية ووسيلة تعدية ، ومن ثم نجده يلخص علاقتين في وقت

---

(١) انظر : البيان في روائع القرآن جـ ١ / ١٥٢ .

(٢) سورة الرعد آية ١١ .

(٣) سورة يونس آية ٢٤ .

(٤) البيان في روائع القرآن جـ ١ / ١٥٦ وما بعدها ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٢٤ وما بعدها ، شرح الأشموني جـ٢ / ٣٥٤ وما بعدها ، حاشية الصبان جـ٢ / ٣٥٤ وما بعدها .

معا "[1]. إذن " لم يكن النحاة على خطأ حين أصروا على تعيين متعلق خاص للجار والمجرور في الإعراب "[2]، لما في تعيين المتعلق من بيان للمرتبط بالمجرور .

هذا ، والنحاة – رحمهم الله – لما رأوا الظروف تسلك مسالك الأدوات أحيانا قالوا بتعليق الظروف أيضا "[3]، فنرى الظرف يربط " بين ما أضيف إليه وبين متعلقه ، سواء أكان المضاف إليه مفردا أم جملة[4]، كما في قوله تعالى : (فاذكروا الله عند المشعر الحرام)[5] إذ ربطت (عند) بين المشعر ومعنى الحدث الذي في اذكروا ، فجعلت الذكر في جوار المشعر "[6]، وواضح أن المضاف إلى الظرف (عند) مفرد علقه الظرف بما في فعل الأمر (اذكروا) من معنى الذكر وهذا هو معنى كون الظرف رابطا بين ما يضاف إليه وما يتعلق به هذا الظرف ، وتبدو قيمة الظرف (عند) في الربط في الآية السابقة إذا تصورنا الآية – من الناحية النحوية – بدون هذا الظرف فعندئذ لن تقوم علاقة بين الذكر والمشعر الحرام ، كتلك العلاقة التي أقامها وجود الظرف (عند) .

هذا " وإنما ذكرت الظروف المضافة بين الروابط هنا لازدواج علاقتها ، فهي متعلقة بما قبلها مضافة إلى ما بعدها ، فلابد أن يكون موقعها موقع ربط "[7]، ومعلوم أن الإضافة علاقة بين المضاف والمضاف إليه .

---

(١) ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٢٥ ، اللغة العربية معناها ومبناها / ١٢٥ ، ١٢٧ ، البيان في روائع القرآن جـ ٢٤٨ وما بعدها ، مقالات في اللغة والأدب / ٣٥٧ ، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي / ٤٩ ، التضام في النحو العربي / ٧٩ ، وسائل أمن اللبس في النحو العربي / ٦٢ وما بعدها .
(٢) اللغة العربية معناها ومبناها / ١٢٧ .
(٣) اللغة العربية معناها ومبناها / ١٢٧ .
(٤) سبق أن عددت الظروف المضافة إلى الجمل من الروابط الداخلة على الجمل . انظر: ١٦٨ وما بعدها من هذا البحث .
(٥) سورة البقرة آية ١٩٨ .
(٦) البيان في روائع القرآن جـ١ / ١٥٩ ، اللغة العربية معناها ومبناها / ١٢٧ ، شرح الأشموني جـ٢/ ٣٥٤ وما بعدها ، حاشية الصبان جـ ٢ / ٣٥٤ وما بعدها .
(٧) البيان في روائع القرآن جـ١ / ١٥٩ .

أما عن اتجاه (واو) المعية في الربط فإننا نرى " حرف المعية أو (واو) المعية تربط بين متلازمين أحدهما : مدخولها ، والثاني : معنى المصدر الذي في الفعل ، فإذا قلت : سر ويمين الطريق ، كان المعنى : ينبغي أن يكون السير ملازما ليمين الطريق"[1]. والذي يفيد معنى الملازمة هنا هو (الواو) وإفادة (الواو) معنى الملازمة بين ما بعدها وما في الفعل الذي قبلها من معني هو معنى ربطها بينهما ، ففي قولنا : سرت والنيل لو تصورنا المثال بدون (واو) لما أصبح كلاما ، وإذا أبقينا (الواو) أفادت الملازمة بين السير والنيل فربطت بينهما بإفادتها هذه الملازمة .

وعن اتجاه حروف العطف في الربط بين المعطوف والمعطوف عليه نرى ابن يعيش – رحمه الله – يقول عن العطف بالنسق : " وهذا الضرب من التوابع يخالف سائر التوابع لأنها تتبع بغير واسطة ، والمعطوف لا يتبع إلا بواسطة ، وإنما كان كذلك لأن الثاني فيه غير الأول ويأتي بعد أن يستوفي العامل عمله فلم يتصل إلا بحرف ، بخلاف ما الثاني فيه الأول : كالنعت وعطف البيان والتأكيد والبدل ، وإن كان يأتي في البدل ما الثاني فيه غير الأول ، إلا أنه بعضه أو معنى يشتمل عليه ، فكأنه هو هو ، فلذلك لم يحتج إلى واسطة حرف "[2]، إذن حرف النسق يدخل بين متعاطفين ؛ ليصل (ليربط) أحدهما بالآخر والسبب في الاحتياج إلى الحرف – في هذا النوع من التوابع – هو مغايرة الثاني للأول ، فلما تغايرا وكان الثاني غير الأول ؛ احتاجا إلى ما يصل بينهما ، ويجعل ثانيهما بسبب من الأول ، وما يقوم بذلك هو الحرف[3].

وأستاذنا الدكتور / تمام حسان يزيد في توضيح اتجاه حروف العطف في الربط فيقول سيادته : " وحرف العطف يربط بين المتعاطفين من جهة التشريك أو الترتيب والتعقيب أو التراخي أو الإضراب أو الاستدراك أو التسوية ، فبعض هذه

---

(١) ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٢٥ وما بعدها ، اللغة العربية معناها ومبناها / ١٢٥ ، ١٢٧ ، البيان في روائع القرآن جـ١/ ١٥٨ ، ٢٤٨وما بعدها، في بناء الجملة العربية / ١٠٦ وما بعدها التضام في النحو العربي / ٧٩ ، وسائل أمن اللبس في النحو العربي / ٦٢ وما بعدها ، ١٧٣ ، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي / ٤٩ .

(٢) شرح المفصل جـ٣ / ٦٠٣ ، الأشباه جـ٢/ ١٤٨ وما بعدها .

(٣) انظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل جـ١/ ٢٥٥ .

المعاني كما ترى ربط بالإيجاب وبعضها ربط بالسلب (أي إيجاب حكم الأول للثاني أو سلبه منه) ومعنى أدائها لوظيفة الربط يتضح حين تتعدد احتمالات العطف ، ولكن القرينة تحكم بأحقية واحد منها دون غيره ، كما في قوله تعالى (انظروا إلى ثمره إذا أثمر وينعه)(١)، إذ يصلح الينع من الناحية التركيبية الصرف أن يعطف على الثمر كما يصلح أن يعطف على ما أضيف إليه الثمر ، وهو ضمير الغائب ، ثم تأتي القرينة من الاستعمال اللغوي ، إذ يقال للثمر : إنه يانع ، ولا يقال ذلك للشجر ، بذلك نعلم أن العطف على الثمر ، وأن الواو ربطت بين الثمر والينع ... "(٢).

وعن اتجاه حروف الاستثناء في الربط يقول أستاذنا الدكتور / تمام :" وحرف الاستثناء يدل على علاقة بين اسمين : أحدهما مخرج منه ، والثاني مخرج ، أي أن العلاقة التي يعبر عنها حرف الاستثناء هي علاقة الإخراج ، فإذا دخل حرف الاستثناء على ما ظاهره الجملة ، فإن المراد بها هو المفرد ؛ لأنها إما أن يتقدمها موصول حرفي يصيرها إلى التأويل بالمصدرية ، وإما أن تكون في الأصل جملة حالية ووصفية مستثناة من حال أعم ، فالأول نحو قولنا : ما قصر زيد إلا أن يكلف بما لا يطيق ، فالتقدير إلا تقصيرا ملابسا لعدم الطاقة ، والثاني نحو دخلت المسجد الحرام فما وجدت رجلا إلا يصلي أو يطوف ، والتقدير : ما وجدت رجلا إلا رجلا مصليا أو طائفا "(٣)وفي جملة نحو : جاء الطلاب إلا طالبا نرى أن (إلا) قد ربطت المستثنى (طالباً) بالمستثنى منه (الطلاب) بعلاقة هي إخراج الثاني (طالباً) من الأول

---

(١) سورة الأنعام آية ٩٩ .

(٢) البيان في روائع القرآن جـ١/ ١٥٧ وما بعدها ، ٢٤٨وما بعدها ، جـ٢ / ٣٢٣وما بعدها ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٢٦ ، اللغة العربية معناها ومبناها / ١٢٥ ، ١٢٧ ، مقالات في اللغة والأدب / ٣٥٧، الخلاصة النحوية / ٨٩ ، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي/ ٣٤ ، ٤٩ ، في بناء الجملة العربية / ١٠٦وما بعدها ، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية/ ٢٩٨ ، التضام في النحو العربي / ٨٩ ، وسائل أمن اللبس في النحو العربي / ٦٢ وما بعدها .

(٣) ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٢٥ ، البيان في روائع القرآن جـ١/ ١٥٩ ، ٢٤٨وما بعدها ، الخلاصة النحوية / ٨٩ القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي / ٤٩ ، اللغة العربية معناها ومبناها / ١٢٥ ، التضام في النحو العربي / ٧٩ ، وسائل أمن اللبس في النحو العربي / ٦٢ وما بعدها .

(الطلاب) وهذه العلاقة التي أوجدتها (إلا) بين المستثنى والمستثنى منه هي معنى ربطها بينهما .

وبعد هذا المعالجة للربط بالحروف الداخلة على المفردات ، وبيان اتجاه كل نوع من هذه الحروف في الربط به ، فإنه يلاحظ أن الموقعية في الربط بهذه الحروف موقعية ثابتة لا تقبل التغيير بين الحرف ومدخوله ، فالحرف دائم التقدم على مدخوله – ومدخوله هنا أحد المترابطين اللذين يربط الحرف بينهما – وهذا الحكم يجري على جميع الحروف التي سبق حصرها[1] وتفصيل القول في اتجاه كل منها في الربط به[2]، فحرف الجر دائم التقدم على المجرور والظرف المضاف إلى المفرد دائم التقدم على هذا المفرد ، وكذلك واو المعية مع المفعول معه ، وحرف العطف مع المعطوف ، وحرف الاستثناء مع المستثنى[3]، هذا عن الموقعية بين الحرف الرابط ومدخوله .

أما عن الموقعية بين المترابطين بهذه الحروف فإنها ثابتة في بعض الحالات دون بعضها الآخر ، فهي ثابتة في الربط بواو المعية وحروف العطف حيث إن المصاحب للمفعول معه يلزم التقدم على الواو ، والمفعول معه يلزم التأخر عنها ، والواو تلزم موقعا متوسطا بين المترابطين بها [4].

ومثل واو المعية في حكم ثبات الموقعية بين المترابطين بها حروف العطف ، حيث يلزم المعطوف التأخر عن العاطف ، والمعطوف عليه يلزم التقدم عليه ، فالحرف العاطف يلزم التوسط بين المتعاطفين به [5].

أما الموقعية بين المترابطين بحروف الجر والظروف المضافة إلى المفردات فهي موقعية غير ثابتة حيث إن المتعلق بالمجرور قد يتقدم على حرف الجر وقد يتأخر عن الجار ومجروره ، وكذلك المتعلق بالظرف قد يتقدم على الظرف وقد يتأخر عن

---

(١) انظر : ١٩١ من هذا البحث .
(٢) انظر : ١٩٣ وما بعدها من هذا البحث .
(٣) انظر : ٤٩ وما بعدها ، ١٠٠ وما بعدها ، ١١٩ من هذا البحث .
(٤) انظر : ١٠٠ من هذا البحث .
(٥) انظر : ١٠٥ من هذا البحث .

الظرف والمضاف إليه[1]، وكذلك الموقعية غير ثابتة بين المترابطين بحرف الاستثناء، فإنه قد يتقدم المستثنى منه على الأداة – وهو الأصل – وقد يتأخر عن الأداة والمستثنى[2].

وبعد فإنه من خلال ما سبق من معالجة ظاهرة الموقعية في ضوء الربط بالأدوات بأنواعها الثلاثة : الأدوات الداخلة على الجمل، والأدوات الداخلة على الأجوبة، والحروف الداخلة على المفردات، من خلال ما سبق يمكن أن نسجل عدة ملاحظات :

أولا : أن هذه الأدوات الرابطة محصورة العدد من حيث هي مبان وألفاظ، ولا تقبل هذه الألفاظ زيادة عليها ولا نقصا منها، شأنها في ذلك شأن الكلمات التركيبية الأخرى، فهذه الأدوات جزء من الكلمات التركيبية التي سبق الحديث عنها[3]، وقد سبق حصر الأدوات الرابطة – في كل نوع من الأنواع الثلاثة السابقة – ومعالجتها باعتبار أن بعضها يمثل مجموعة من الأدوات تدخل تحت نوع واحد مثل أدوات : الشرط والاستفهام والنفي والقسم والتوكيد وحروف الجر وحروف العطف والأدوات الداخلة على جواب القسم، وغير ذلك من الأدوات التي تمثل المجموعة منها نوعا واحدا، وبعض هذه الأدوات يمثل الحرفان أو الأداتان منها نوعا واحدا مثل : (الفاء) الداخلة على جواب الشرط الذي لا يصلح أن يكون شرطا و(إذا) التي تعاقب هذه (الفاء)، وحرفي التفسير (أي، أن)، و(الفاء) السببية و(واو) الجمع الداخلتين على الأجوبة الثمانية، وبعض هذه الأدوات يمثل الحرف الواحد منها نوعا مستقلا مثل : واو المعية، واو الحال، واللام الداخلة على جواب (لولا ولوما ولو) وغير ذلك من الأدوات التي يكون لكل حرف منها اتجاهه الخاص في الربط به[4].

---

(1) انظر : ١٣٠ من هذا البحث.

(2) انظر : ١٣٠ من هذا البحث.

(3) انظر :٢٥ وما بعدها من هذا البحث.

(4) انظر حصر ومعالجة الأدوات الداخلة على الجمل في : ١٦٠ وما بعدها، والأدوات الداخلة على الأجوبة في : ١٧٣ وما بعدها، والأدوات الداخلة على المفردات في : ١٩١ وما بعدها من هذا البحث.

والجامع بين جميع هذه الأدوات على اختلاف أنواعها واختلاف عدد الأدوات في كل نوع منها هو أنها جميعها " تعود إلى العناصر الصرفية "[١] ويجمع بينها – كذلك – الوظيفة التي تقوم بها في التركيب وهي وظيفة الربط والتعليق ، حيث إن " الأدوات من أهم وسائل التعليق في اللغة "[٢]، وكذلك فالتعليق" هو وظيفة الأدوات جميعا "[٣]، و" الأدوات في حقل النحو روابط "[٤].

ثانيا : أن الأداة الرابطة هنا تأخذ في التركيب الذي تدخله أحد موقعين ، فهي إما أن تكون في صدر الكلام الذي تربطه ، وإما أن تكون وسط الكلام ، ولا يتصور مجيئها في آخر الكلام [٥]، فإذا كانت في أول الكلام(صدره) فإما أن يتمثل الربط بها في أن معناها الوظيفي ينصب على مجموع عناصر الجملة التي تدخلها أو تدخل عليها [٦]، وإما أن يتمثل الربط بها في كونها تكشف عن علاقة بين جملتين متأخرتين عنها [٧].

وإذا كانت الأداة في وسط الكلام فهي إما أن تقع متوسطة بين المترابطين بها فتربط ما بعدها بما قبلها بإحدى العلاقات [٨]، وإما أن تكون متقدمة على مدخولها – وهو هنا أحد المترابطين بها – وتربط بينه وبين ما يتعلق به هذا المدخول ، وقد يكون هذا المتعلق بالمدخول متأخرا عن الأداة و مدخولها ، وقد يكون متقدما عليهما[٩]، ولا يجوز للأداة الرابطة في الحالتين السابقتين كلتيهما(وقوعها صدر الكلام أو

---

(١) وحدة البنية واختلاف الأنظمة / ٣٦ ، قرينة الربط في النحو العربي / ٢٢٥ .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها / ١٢٧.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها / ١٢٧ .

(٤) القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي / ٣٤ .

(٥) انظر : جملة الفاعل بين الكم والكيف / ٤٥ ، وانظر أيضا : ١٧١ وما بعدها ، ١٩٠ من هذا البحث .

(٦) وذلك مثل أدوات : النفي والاستفهام والتعجب وغير ذلك : انظر : ١٦٣ وما بعدها من هذا البحث .

(٧) وذلك كما في أدوات : الشرط والقسم وغير ذلك انظر : ١٦٤ وما بعدها من هذا البحث .

(٨) وذلك كما في حرفي التفسير والأدوات الداخلة على الأجوبة وغير ذلك . انظر : ١٧٠ وما بعدها، ١٧٣ وما بعدها من هذا البحث .

(٩)وذلك كما في حروف الجر والظروف المضافة وحروف الاستثناء.انظر: ١٩٣ بعدها من هذا البحث.

وسطه) لا يجوز لهذه الأداة أن يتبدل موقعها – الذي تأخذه في التركيب – أو يتغير، فموقع الأداة ثابت لا يتغير[1] بالنسبة لما تربطه وفقا لما سبق بيانه في أثناء معالجة الربط بكل نوع من أنواع الأدوات الثلاثة السابقة[2]، ولما سبق تلخيصه في هذه الملاحظة.

ثالثا: أن المترابطين بالأداة[3] – في الغالب – يلزم كل منهما موقعا ثابتا لا يقبل التغيير بالنسبة للمرتبط الآخر، فلا يجوز أن يتبادل المترابطان موقعيهما – مع بقاء الأداة في موقعها الثابت الذي تحدثنا عنه في الملاحظة السابقة – وإنما قلت في الغالب؛ لأنه يوجد في بعض المسائل – كما سبق[4] – ما يقبل معه أن يغير أحد المترابطين موقعه بالنسبة لموقع المرتبط الآخر، فتارة يكون متقدما على الأداة والمرتبط الآخر، وتارة يكون متأخرا عنهما، وذلك كما في بعض الحالات من الحروف الداخلة على المفردات مثل: المتعلق بالمجرور، والمتعلق بالظرف، والمستثنى منه.

رابعا: أنه يلاحظ عند مقارنة عدد الأدوات والحروف الداخلة على المفردات للربط بينها عند مقارنته بعدد الأدوات والحروف الداخلة على الجمل للربط بين عناصرها أو للربط بين هذه الجمل، وهنا تدخل الأدوات الداخلة على الأجوبة ضمن الأدوات الداخلة على الجمل؛ لأن الأجوبة التي تدخل عليها الأدوات هي من الناحية النحوية جمل ولا تكون الأجوبة مفردات، أقول عند المقارنة بين عدد الأدوات الواردة في ربط كل من النوعين (المفردات والجمل) يتبين لنا جليا أن عدد

---

(1) انظر: ١٦٥ وما بعدها، ١٧١ وما بعدها، ١٨٩ وما بعدها، ١٩٧ وما بعدها من هذا البحث.

(2) انظر: ١٦٦، ١٧٢، ١٨٩، ١٩٧ وما بعدها من هذا البحث.

(3) أعني هنا الأدوات التي تربط بين عنصرين أو جملتين أو جملة وعنصر من عناصر التركيب أي الأدوات التي نستطيع أن نقول إنها ربطت بين هذا وذاك، وذلك كما في أدوات: الشرط والقسم وواو الحال، والأدوات الداخلة على الأجوبة، والأدوات الداخلة على المفردات، وغير ذلك من الأدوات التي لولاها في التركيب ما اتضحت أو ما قامت علاقة بين المترابطين بها، ولا أعني هنا الأدوات التي يتمثل الربط بها في كون معناه الوظيفي ينسحب على مجموع عناصر الجملة مثل أدوات: الاستفهام والنفي والتوكيد وغير ذلك من الأدوات التي تدخل على الجملة من شأنها أن تكون قد قامت بين عناصرها – قبل دخول الأداة – علاقات تكفي لإفادة معنى تام، وإذا دخلت الأداة أضفت معناها الوظيفي على مجموع عناصر الجملة.

(4) انظر: ١٧١، ١٩٧ وما بعدها من هذا البحث.

الحروف والأدوات – من حيث هي ألفاظ ومبان – الواردة في ربط الجمل يفوق بكثير جدا العدد الوارد في ربط المفردات ، هذا إذا كانت المقارنة بين عدد ألفاظ ومباني الأدوات في النوعين ، أما إذا قارنا بين الأدوات الواردة في النوعين من حيث هي أنواع تضم ألفاظا ازداد الفارق – في العدد – بين النوعين وضوحا فالأنواع الواردة في الربط بين المفردات خمسة أنواع فقط هي – كما سبق[1]–: حروف الجر والظروف المضافة إلى المفردات، و واو المعية وحروف العطف ، وحروف الاستثناء .

وإذا عرضنا لأنواع الأدوات الداخلة على الجمل – وتدخل فيها كما قلنا الأدوات الداخلة على الأجوبة من حيث إن الأجوبة من الناحية النحوية جمل – وجدنا أن عدد الأنواع يصل إلى سبعة و عشرين نوعا هي أدوات : النفي والاستفهام والشرط والعطف والتوكيد والنداء والقسم والتعجب والعرض والتحضيض والدعاء والإغراء والتحذير والندبة والاستغاثة والنهي ، والأمر باللام ، والموصولات الحرفية ، والظروف المضافة إلى الجمل ، وواو الحال ، وحرفا التفسير و(الفاء) السببية و(واو) الجمع الداخلتان على الأجوبة الثمانية ، و(الفاء) الداخلة على خبر المبتدأ و(اللام) الداخلة على جواب القسم (لولا ولوما ولو) ، والأدوات الداخلة على جواب القسم و(الفاء) الداخلة على جواب الشرط و(إذا) التى تعاقبها ، و(إنّ) التى تدخل على الجملة من شأنها إذا هي أسقطت منها أن يحتاج إلى (الفاء)[2].

وهنا يطرح سؤال نفسه : ما الذي تريد أن تصل إليه من هذا الحديث الطويل في هذه الملاحظة عن عدد الأدوات الداخلة على المفردات ، وعدد الأدوات الداخلة على الجمل ؟!

والجواب على السؤال السابق يأتي في سياق الجواب على سؤال يطرحه الباحث : ترى ما العلة التي قد تكون كامنة وراء هذا الفارق الكبير بين عدد الأدوات في

---

(١) انظر : ١٩١ من هذا البحث .

(٢) انظر هذه الأنواع في :١٦٠ وما بعدها ، ١٧٣ وما بعدها من هذا البحث .

النوعين ؟ أرى أن العلة ربما تكون فيما يلي : إنه لما كانت الألفاظ المفردة في اللغة العربية بعيدة عن الاستقلال بالفائدة التامة ، ولما كانت هذه الألفاظ المفردة مجال الافتقار -المتأصل وغير المتأصل [1]- إلى غيرها من الألفاظ المفردة لتتم بتضام الجميع الفائدة ويحسن السكوت ، فإن اللغة العربية قد قدمت نوعا من القرائن لإيضاح العلاقات بين هذه الألفاظ وبعضها داخل الجمل والتراكيب ، هذا النوع من القرائن هو القرائن المعنوية ، فالعلاقات " السياقية قرائن معنوية تفيد في تحديد المعنى النحوي (الباب الخاص كالفاعلية مثلا) فعلاقة الإسناد مثلا وهي العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر..."[2] والقرينة المعنوية هي " العلاقة التي تربط بين عنصر من عناصر الجملة وبين بقية العناصر"[3] فالمفردات داخل الجمل تحتاج إلى ما يكشف عن علاقات بعضها ببعض ، وما يكشف عن هذه العلاقات في الكثير من الأحوال [4] هو القرائن المعنوية ، وفي القليل من الحالات فقط تحتاج إلى القرائن اللفظية ومنها – هنا – الأدوات الداخلة على المفردات: حروف الجر وحروف العطف وحروف الاستثناء وواو المعية والظروف المضافة إلى المفردات .

ولما كان ما سبق هو من شأن المفردات في العربية كانت الحاجة إلى الروابط اللفظية – فيما بينها – قليلة وكان العدد الذي تحتاجه من الحروف والأدوات للقيام بوظيفة الربط بينها في الجمل قليلا ، هذا عن المفردات والروابط اللفظية بينها .

أما عن الجمل في العربية ، فإنه لما كانت هذه الجملة مظنة اكتمال الفائدة وحسن السكوت وأبعد عن الافتقار – غير المتأصل لأنه لا يدخلها الافتقار المتأصل [5]– إلى غيرها في إتمام الفائدة [6] من المفردات ، والجمل في القليل من أحوالها تكشف عن علاقات بعضها ببعض في السياق العلاقات الملحوظة من نحو علاقة : التفسير أو

---

(١) انظر : ٢٩ وما بعدها ، ٣٣ وما بعدها ، ٥٥ وما بعدها من هذا البحث .
(٢) اللغة العربية معناها ومبناها / ١٩١ .
(٣) البيان في روائع القرآن جـ ١ / ١١ وانظر أيضا : ١٥٥ وما بعدها من هذا البحث .
(٤) انظر في هذه المسألة ما سبق الحديث عنه في : ١٥٥ وما بعدها في هذا البحث .
(٥) انظر : ٢٩ وما بعدها ، ٣٣ وما بعدها ، ٥٥ وما بعدها من هذا البحث .
(٦) انظر : شرح المفصل جـ١ / ١٧١ وما بعدها ، جـ٢ / ١١٦ وما بعدها .

التعليل أو الاستدارك أو الإضراب[1] فلما كان هذا شأن الجمل العربية ، وكانت مظنة الاستقلال بالفائدة ، كان على المتكلم إذا أراد أن يصل جملة بأخرى ويجعل إحدى الجملتين من تمام فائدة الأخرى ، أو أراد أن يضيف معنى جديدا إلى مجموع عناصر جملة ما ، إذا أراد المتكلم شيئا من ذلك فإن عليه أن يأتي في سياق كلامه بقرائن لفظية تظهر وتوضح ما أراد ، وهذه القرائن اللفظية هي – في الغالب [2] – الأدوات الداخلة على الجمل ، والأدوات الداخلة على الأجوبة ، ولما كان ما سبق هو من شأن الجمل في العربية وكانت العلاقات التي قد تقوم بين الجمل في السياق العربي كثيرة ، وكذلك لما كانت المعاني التي قد تضاف إلى مجموع عناصر الجمل كثيرة ، كثرت الأدوات – وأنواعها – الداخلة على الجمل للكشف عن علاقات بعضها ببعض في السياق أو لإضفاء معنى جديد إلى مجموعة عناصر الجملة ولولا الأداة ما وجد هذا المعنى في الجملة [3].

(١) انظر : الخلاصة النحوية / ٨٨ وما بعدها ، ٩٩ وما بعدها ، وانظر أيضا : ١٥٥ وما بعدها من هذا البحث .

(٢) قلت : (في الغالب) لأن من القرائن اللفظية الأخرى – كالعلامة الإعرابية – ما يتضافر مع الأداة في إفادة الربط بين الجملة وما تتعلق به . انظر : البيان في روائع القرآن جـ ١ / ٣٦ وما بعدها ، ارتشاف جـ٢/ ٥٥٧ . وانظر : ١٧٤ ، ١٧٩ ، ١٨٨ وما بعدها من هذا البحث .

(٣) انظر : ١٦٢ من هذا البحث .

الربط بالإحالة

بعد أن تحدثنا فيما مضى عن الربط بالأداة باعتبار الأدوات من أهم وسائل التعليق في اللغة العربية ، بعد هذا نتحدث عن وسيلة أخرى من الوسائل اللفظية التى تقوم في العربية بوظيفة الربط ، وهي وسيلة الربط بالإحالة ،والربط بالإحالة نفسه يتضمن صورا متعددة سبق تعدادها(١).

لكن ما المقصود بالإحالة ؟ " الإحالة عود الضمير وما يقوم مقامه من إشارة أو أداة تعريف أو إعادة لفظ أو معنى "(٢) ويفهم من هذا أن للإحالة صورا عدة منها ما ذكر في التعريف: الضمير ، والإشارة ، وأداة التعريف (أل) ، وإعادة اللفظ ، وإعادة المعنى ، و الجامع بين صور الإحالة جميعها هو أن في جميعها عودا من وسيلة الإحالة إلى مرجع هذه الوسيلة في الكلام .

و" الإحالة معظم صورها من قبيل مبدأ الاختصار ، حيث هي عود الضمير إلى مرجع أو إشارة إلى ذلك المرجع أو وصف له بالموصول أو بوسيلة أخرى غير الموصول ... "(٣).

وقبل الشروع في معالجة صور الربط بالإحالة صورة صورة ، وبيان قيمة الموقعية من خلال الربط بها ، قبل ذلك أود أن أشير إلى أن الأصل(٤) في الربط بصور الإحالة

---

(١) انظر : ١٥١ من هذا البحث .

(٢) مقالات في اللغة والأدب / ٤٦، البيان في روائع القرآن جـ١/ ٢٣٥ ، جـ٢/ ١٦٧، من طرق القرآن الكريم / ١٨٥ وما بعدها ، قرينة الربط في القرآن الكريم دراسة تطبيقية / ٣٩.

(٣) ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٣٣ وما بعدها.

(٤) قد صرح بعض النحاة منهم ابن هشام – رحمه الله – والسيوطي – رحمه الله – بأن الأصل في الربط –بالإحالة – الضمير ، قال ابن هشام : " روابط الجملة بما هي خبر عنه وهي عشرة ١- أحدها : الضمير وهو الأصل، ولهذا يربط به مذكوراً ... ومحذوفاً ... " مغني / ٦٤٧ ، والكلام السابق ذاته ذكره السيوطي في : الهمع جـ١/ ٣١٨ ، الأشباه جـ٢/ ١٤٨ ، جـ٣/ ١٠٢ وما بعدها ، ولكن لم يقدما – رحمهما الله – تعليلاً قوياً لجعل الضمير أصلاً ، وقولهما " يربط به مذكوراً ومحذوفاً " إنما هو نتيجة وليس علة لأصالته .

هو : إعادة أو تكرار اللفظ بذاته [1]، وذلك لأن إعـادة اللفظ بذاته " أدعى للتذكير وأقوى ضمانا للوصول إليه" [2] كما أن إعادة " المرجع بلفظه أقوى من إعادة ضميره عليه ؛ لأن لفظه أقوى من الكناية عنه" [3] وعدول العربية عن الربط بما هو أصل في الربط إلى الربط بغيره من صور الإحالة "جاء نتيجة تطبيق مبدأ الاختصار الذي هو فرع على مبدأ طلب الخفة " [4] كما أن الربط بإعادة اللفظ بذاته شأنه شأن ظواهر العربية الأخرى رهن بأمن اللبس ، فإذا لم يؤمن اللبس حال الربط بإعادة اللفظ بذاته ، فإن العربية تعمد إلى الربط بغير إعادة اللفظ بذاته ، يقول ابن يعيش – رحمه الله – :" وإنما أتي بالمضمرات كلها لضرب من الإيجاز واحترازا من الإلباس ، فأما الإيجاز فظاهر ؛ لأنك تستغني بالحرف الواحد عن الاسم بكامله ، فيكون ذلك الحرف كجزء من الاسم وأما الإلباس فلأن الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك ، فإذا قلت : زيد فعل زيد ، جاز أن يتوهم في (زيد) الثاني أنه غير الأول ، وليس للأسماء الظاهرة أحوال تفترق بها إذا التبست ، وإنما يزيل الالتباس منها في كثير من أحوالها الصفات ، كقولك مررت بزيد الطويل والرجل البزاز والمضمرات لا لبس فيها ، فاستغنت عن الصفات ؛ لأن الأحوال المقترنة بها قد تغني عن الصفات ، والأحوال المقترنة بها حضور المتكلم والمخاطب والمشاهدة لهما ، وتقدم ذكر الغائب الذي يصير به بمنزلة الحاضر المشاهد في الحكم " [5]، يوضح ابن يعيش في هذا النص أن الحاجة إلى الضمائر – وهي من وسائل الربط بالإحالة – في الربط كانت لعلتي

---

(١) انظر : البيان في روائع القرآن جـ١ / ١٢٨، ١٤١، ١٤٥ ، ١٤٩ ، اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢١٦ ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٣٢ وما بعدها ، ٤٠، الخلاصة النحوية / ٩٠ ، مقالات في اللغة والأدب / ٣٥٧ ، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ١٢٦، درجات الخطأ والصواب في النحو والأسلوب / ٧٥ ، ٨٦ ، ضوابط التوارد / ٣٢٠ وما بعدها ، وحدة البنية واختلاف الأنظمة / ٣٦ ، القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية / ١٢٤ وما بعدها ، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية / ٣٠٠ وما بعدها ، جملة الفاعل بين الكم والكيف / ٤٥ ، المعنى النحوي مفهومه ومكوناته/ ١٦٢ وما بعدها .

(٢) البيان في روائع القرآن جـ ١ / ١٢٨ .

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها / ٢١٦ .

(٤) ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٤٠ . وانظر فيه أيضا : ٣٢ وما بعدها ، البيان في روائع القرآن جـ ١ / ١٣٧ .

(٥) شرح المفصل جـ٢/ ٢١ ، الأشباه جـ٢ / ٣١٧ وما بعدها ، ضوابط التوارد / ٣٢٠ وما بعدها .

الإيجاز وأمن اللبس ، والمثال الذي أتى به الشيخ (زيد فعل زيد) والتعليق الذي تبعه كانا بيانا من ابن يعيش لكيفية وقوع اللبس حال الربط بإعادة اللفظ بذاته، وتوضيحا لأسباب امتناع حصول اللبس حال الربط بالضمائر ، وأفْهَم من تقديم ابن يعيش التمثيل والشرح للربط بإعادة اللفظ بذاته ، وبيانه أن الربط بغيره (بالضمير) ليس فيه من الإطالة واحتمال وقوع اللبس ما في الربط بإعادة اللفظ أفهم من هذا أن الأصل كان تكرار اللفظ بذاته ، لكنه لضرب من الإيجاز واحترازا من الإلباس يعدل عن هذا الأصل إلى الإتيان بالمضمرات .

ونبدأ من صور الربط بالإحالة بالصورة التي عدت الأصل ، وهي صورة الربط بإعادة اللفظ بذاته .

يقول الرضي – رحمه الله – : " وتكرير الاسم في الجملة الواحدة ضعيف غير كثير نحـو : زيد ضربت زيدا على إقامة الظاهر مقام الضمير ؛ لأن الضمير أخف ، إلا أن يكون في موضع التفخيم نحو قوله تعالى (القارعة ما القارعة) [1] وأما في الجملتين فكثير وإن اتصلتا كقوله تعالى (لن نؤمن حتي نؤتي مثل ما أوتي رسل الله الله أعلم) [2] وإن جعلت موضع السبب اسمه بلا ضمير يرجع إلى الاسم نحو : ما زيد قائما عمرو ، وعمرو أبو زيد لم يجز ؛ لأنك لم تجعله في اللفظ مربوطا به ، بخلاف تكرير الاسم في نحو : ما زيد ضاربا زيد ، فإن فيه ربطا بتكرار الاسم لفظا ، فلذا جاز مع ضعفه على ما ذكرنا " [3].

في هذا النص يوضح الرضي – رحمه الله – أبعاد الربط بتكرار اللفظ ، والمواضع التى يدخل فيها هذا النوع من أنواع الربط بالإحالة ، كما يوضح حكم الربط بهذا النوع في كل موضع يدخل فيه ، فيقرر أن الربط بإعادة اللفظ بذاته إذا كان في الجملة الواحدة فإنه ضعيف غير كثير وهو – مع هذا – جائز كما أشار إلى ذلك في نهاية النص ، وقد مثل لذلك بقوله : زيد ضربت زيدا ، ويعلل ضعف الربط بتكرار اللفظ بذاته وقلته في الجملة الواحدة ، ويعلل – كذلك – لجوء اللغة إلى الربط بالضمير في الجملة الواحدة أكثر مما تلجأ إلى الربط باللفظ المكرر ، يعلل ما سبق بعلة الخفة .

وبعد هذا يستثني الرضي من حكم ضعف الربط بهذا النوع وقلته أن يكون المقام مقام تفخيم ، ويقرر أن الربط بهذا النوع – إعادة اللفظ بذاته – يكثر عندما يكون اللفظان في جملتين وقول الرضي : " وإن اتصلتا كقوله تعالى (لن نؤمن حتى نؤتي

(١) سورة القارعة آية ١ ، ٢ .
(٢) سورة الأنعام آية ١٢٤ .
(٣) شرح الكافية جـ٢ / ٢٢٦ .

مثل ما أوتي رسل الله الله أعلم)" يفهم من قوله (وإن اتصلتا) أن الجملة الثانية التي يأتي فيها اللفظ المعاد (العائد) قد يفصل بينها وبين الجملة الأولى التي يكون فيها اللفظ الأول (المرجع) جمل أخرى مستوفية عناصر بنائها .

وعن استثناء الربط بإعادة اللفظ في مقام التفخيم من حكم الضعف وعدم الكثرة – إذا كان الأمر في الجملة الواحدة – يقول الرضي – أيضا – " وأما وضع الظاهر مقام الضمير فإن كان في معرض التفخيم جاز قياسا كقوله تعالى (الحاقة ما الحاقة) [1] أي : ما هي؟ ... ومنع بعضهم في غير التفخيم مطلقا ، ولا وجه له لوروده " [2]، في هذا النص يعلل الرضي لما استثناه في النص السابق – أن يكون المقام مقام تفخيم – بأن الحكم فيه هو الجواز قياسا ، ويفهم من تعليقه على آيتي الحاقة (الحاقة ما الحاقة) بقوله : أي : ما هي ؟ أنه يدلل على أن الرابط هو تكرار اللفظ بصحة معاقبة الضمير للفظ المكرر (العائد)، وفي نهاية هذا النص (الثاني) يرد الرضي على المانعين للربط بتكرار اللفظ في غير التفخيم بأن الأمر جائز لوروده ولا وجه لرده، وهذا ما أشار إليه في نهاية النص الأول من أن الأمر جائز وإن كان فيه ضعف .

ونلحظ من خلال النصين السابقين المنقولين عن الرضي أنه مثل للربط بإعادة اللفظ في حال الجواز مع الضعف في الجملة الواحدة بقوله: زيد ضربت زيدا ، وفي حالة الجواز قياسا بآيتي الحاقة وآيتي القارعة ، وفي هذه الأمثلة نرى أن إعادة اللفظ للربط جاءت في حال كون اللفظ المعاد في جملة هي خبر عن اللفظ الأول، وهذا ما أكده ابن هشام وغيره [3] من النحاة يقول ابن هشام:" روابط الجملة بما هي خبر عنه وهي عشرة... ٣- الثالث : إعادة المبتدأ بلفظه ... نحو (الحاقة ما الحاقة) [4]... " [5].

---

(١) سورة الحاقة آية ١ ، ٢ .
(٢) شرح الكافية جـ١ / ٢١٢ وما بعدها ، مغني / ٦٥٠ ، شرح السهيل جـ١ / ٣١١ .
(٣) انظر : المراجع الواردة في حاشية (٥) .
(٤) سورة الحاقة آية ١ ، ٢ .
(٥) مغني / ٦٤٧ وما بعدها ، الأشباه جـ٣/ ١٠٢ وما بعدها ، ارتشاف جـ٢ / ٥٠ وما بعدها ، همع جـ١/ ٣١٨ وما بعدها ، شرح الأشموني جـ١ / ٢١٠ وما بعدها ، المدخل إلى دراسة النحو العربي جـ٢/ ١٦٠ وما بعدها .

وما سبق قد يفهم أن الربط بإعادة اللفظ بذاته في الجملة الواحدة - سواء أكان في حالة الجواز مع الضعف والقلة أم في حالة الجواز قياسا - لا يتعدى الجملة الاسمية ولا يتأتى في غيرها ، وهذا غير صحيح كما سيأتي بيان ذلك .

هـذا ، ويلاحظ - مما سبق من أمثلة الربط بإعادة اللفظ - أن اللفظ المكرر(العائد) يربط جملة الخبر التى هو أحد أركانها باللفظ الأول (المرجع) الذي هو المبتدأ ، وإذا لم يكرر اللفظ الثاني ولم يعوض عنه بالضمير فإن الكلام لن يستقيم ؛ لعدم وجود الرابط الذي يجعل الكلام بعضه بسبب من بعض . إذن في حال الربط بإعادة اللفظ فإن اللفظ المكرر (العائد) يقوم بربط الجملة التى هو أحد أركانها باللفظ الأول الذي هو مرجع اللفظ المكرر (العائد) .

وعن الربط بهذا النوع يقول أستاذنا الدكتور / تمام حسان : " والربط يكون أيضا بإعادة اللفظ نحو قول القائل : الشرق شرق والغرب غرب ولا يلتقيان"(١). في هذا النص القصير نرى أستاذنا يمثل بمثال يخالف ما سبق استنتاجه من نصي الرضي ونص ابن هشام من أن الربط بإعادة اللفظ بذاته يكون في حال كون اللفظ المعاد في جملة هي خبر عن اللفظ الأول ، وفي مثال أستاذنا نرى اللفظ المعاد هو ذات الخبر ، وليس جزءا من جملة هي الخبر ، مما يضيف بعدا جديدا - غير ما سبق استنتاجه - في الربط بإعادة اللفظ بذاته ، وهو أنه قد يكون العائد (اللفظ المكرر) هو ذات المرتبط ، وليس جزءا منه ، وتوضيحا لهذه النقطة أقول : إن لكل مثال من أمثلة الربط بالإحالة ثلاثة أركان هي:العائد والمرجع ومرتبط يربطه العائد بالمرجع، ففي الآيتين الكريمتين (الحاقة ما الحاقة) العائد هو كلمة(الحاقة) الثانية ، والمرجع هو كلمة (الحاقة) الأولى ، والمرتبط هو جملة (ما الحاقة)، والعائد هنا - كما ترى - جزء من المرتبط ، أما في مثال أستاذنا الدكتور (الشرق شرق) فترى العائد هو كلمة

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها / ٢١٦ ، وانظر فيه أيضا / ٢١٤ ، الخلاصة النحوية / ٨٩،١١٠ ، التضام في النحو العربي / ٤٩ ، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ١٢٦ وما بعدها، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي/ ٣٠ وما بعدها ، درجات الخطأ والصواب في النحو والأسلوب/ ٧٤ وما بعدها ، ضوابط التوارد / ٣٢٠ وما بعدها ، ارتشاف جـ٢ / ٤٧ ، جـ٣/ ١٠٤.

(شرق) ، والمرجع هو كلمة (الشرق) والمرتبط هو ذات العائد (شرق) ، فهما الخبر ، بمعنى أن الخبر في هذا المثال ارتبط بالمبتدأ من جهتين : الأولى أنه العائد إلى هذا المبتدأ والثانية أنه المرتبط الذي ربطه العائد بالمبتدأ ، ويزداد الأمر وضوحا إذا وضعنا في مقابل مثال أستاذنا (الشرق شرق) مثالا آخر هو (الشرق مقهور) ففي المثال الثاني (الشرق مقهور) لا يوجد ربط بإعادة اللفظ بذاته ، وإنما يرتبط الخبر في هذا المثال الثاني بالمبتدأ من جهة واحدة هي أنه (الخبر) مسند إلى هذا المبتدأ ، أما في مثال أستاذنا (الشرق شرق) فالخبر يرتبط بالمبتدأ من جهتين : إحداهما أنه مسند إلى هذا المبتدأ ، والثانية أن لفظه هو لفظ هذا المبتدأ"[1].

وبعد ، فإن الربط بإعادة اللفظ بذاته لم يتجاوز إلى الآن الجملة الاسمية إذا كان التكرار في الجملة الواحدة ، فاللفظ المكرر – إلى الآن – إما أن يكون جزءا من جملة هي خبر عن اللفظ الأول ، وإما أن يكون اللفظ المكرر هو ذات الخبر عن اللفظ الأول ، والأول نحو قوله تعالى (القارعة ما القارعة) [2] والثاني نحو : الشرق شرق .

ويقول أستاذنا الدكتور / تمام عن الربط بهذا النوع أيضا : " يحدث في الكثير من الربط من القرآن الكريم أن يكون بإعادة اللفظ كما في الشواهد التالية ... ٣- (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون) [3] ذكر الكذب ثلاث مرات بدلا من (لتفتروه) و (يفترونه) . ٤- (إني آنست نارا لعلي آتيكم منها بقبس أو أجد على النار هدى) [4] تكرر ذكر النار بدلا من (عليها) ٧- (أو لم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده إن ذلك على الله يسير(١٩) قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله ينشئ النشأة الآخرة إن الله على كل شيء قدير) [5] أعيد ذكر لفظ الجلالة بدلا من (ثم هو) و (إنه) ..."[6]، وبدلا من (عليه) في الآية الأولى .

---

(١) انظر مسألة شبيهة بهذه المسألة في : ٢٤٠ وما بعدها من هذا البحث .
(٢) سورة القارعة آية ١ ، ٢ .
(٣) سورة النحل آية ١١٦ .
(٤) سورة طه آية ١٠ .
(٥) سورة العنكبوت آية ١٩ ، ٢٠ .
(٦) البيان في روائع القرآن جـ١ / ١٢٨ وما بعدها ، الخلاصة النحوية / ٩٠ ، ٩٢ .

في هذه الشواهد الواردة في النص السابق نلاحظ أن اللفظ المكرر لغرض الربط أتى في الشواهد الثلاثة جميعها في جملة يفصل بينها وبين الجملة التي أتى فيها اللفظ الأول (المرجع) جمل استوفت عناصر بنائها، وقد يصل عدد هذه الجمل الفاصلة بين الجملتين اللتين تضمنتا اللفظين : (العائد) و(المرجع) إلى ثلاث جمل أو يزيد .

وهذه الملاحظة تدعم ما سبق التعليق به على عبارة الرضي في نصه الأول المنقول عنه من قوله في الربط بتكرار اللفظ " وأما في الجملتين فكثير وإن اتصلتا " ، وقد علقت بأنه يفهم من قوله "وإن اتصلتا" أنه قد يفصل بين الجملتين بجمل أخرى اكتملت عناصر بنائها[1]، ويلاحظ - كذلك - من تعليق أستاذنا على الشواهد الثلاثة في النص الأخير أن سيادته يدلل على أن الرابط بين الجملة التي يكرر فيها اللفظ وبين مرجع هذه اللفظ هو اللفظ المكرر ذاته ، يدلل سيادته على ذلك بصحة معاقبة الضمير للفظ المكرر (العائد) .

ولنتبين كيف ربط اللفظ المكرر الجملة التي يدخلها بالمرجع (اللفظ الذي يذكر أولا) فلننظر إلي قوله تعالي في الشاهد الثاني (أو أجد علي النار هدى) لنري كيف أن لفظ (النار) في هذه الجملة قد وضح – عن طريق تكراره – أن احتمال وجود (الهدى) إنما هو رهن بمكان النار التي ذكرت أولا – في الشاهد القرآني – وليس غيرها ، هكذا ربط اللفظ المكرر الجملة التي كرر فيها والتي هو أحد عناصر بنائها باللفظ الأول (المرجع) هذا ، وفي حال تكرار اللفظ أكثر من مرة – كما في الشاهدين: الأول والثالث – فإنه يربط كل جملة يكرر فيها باللفظ الذي ذكر أولا (المرجع) ، ولبيان قيمة تكرار اللفظ في ربط هذه الجمل التي يكرر فيها ، فلنتصور الشواهد الثلاثة السابقة في نص أستاذنا – من الناحية النحوية – ولم يتكرر فيها اللفظ (العائد) ولم يعوض عنه بالضمير ، عندئذ سنري الكلام ولا رابط بينه ولا يأخذ بعضه بسبب من بعض ، علي عكس ما هو عليه الآن – مع تكرار اللفظ – من ترابط وأخذ بعضه بحجز بعض .

---

(١) انظر : ٢٠٨ من هذا البحث .

هذا "وقد يكون إعادة الذكر لسبب فرعي يضاف إلي الربط كإرادة تأكيد الربط كما في قوله تعالي ١١- (وإن منهم لفريقا يلوون ألسنتهم بالكتاب لتحسبوه من الكتاب وما هو من الكتاب ويقولون هو من عند الله وما هو من عند الله ويقولون علي الله الكذب وهم يعلمون)(١) لاحظ تكرار الكتاب ولفظ الجلالة مع تقارب المسافة وإمكان استعمال الضمير ١٢-(لكل أمة أجل إذا جاء أجلهم فلا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون)(٢) أعيد لفظ (الأجل) لتأكيد الربط ... وقد يكون ذلك لأمن اللبس كما في قوله تعالى ... ١٨-(وتشتكي إلى الله والله يسمع تحاوركما)(٣)، فلو قيل : وهو يسمع تحاوركما لكانت حالا ، ولكن معنى الاستئناف في الآية أوضح وأنسب لتنزيه الله تعالى عن التلبس باللحظة ، وقد تكون إعادة الذكر لاختلاف مدلول المذكور الأول (٤)عن الثاني " (٥) كما في قوله تعالى (والتفت الساق بالساق)(٦)حيث إنه " قصد بإحدى الساقين الساق اليمنى وبالأخرى اليسرى"(٧) إذن قد تضاف علل أخرى إلى علة الربط في حال تكرار اللفظ بذاته، ومن هذه العلل : تأكيد الربط ، وأمن اللبس ، واختلاف مدلول المذكور الأول عن الثاني ويلاحظ أن العلة الأخيرة (اختلاف مدلول المذكور الأول عن الثاني) يمتنع فيها الإضمار(٨)، وإلا فلو وضعنا الضمير مكان اللفظ المكرر في الآية الأخيرة لصار المعنى : والتفت الساق بنفسها، وهذا غير مقصود ، والله أعلم " ومن هنا امتنع الإضمار تجنبا للبس"(٩)، فعلة منع اللبس إذن – وهي العلة التي ذكرت ثانيا في العلل الثلاث السابقة التي قد تضاف إلى علة الربط حال تكرار اللفظ بذاته – داخلة –

---

(١) سورة آل عمران آية ٧٨ .

(٢) سورة يونس آية ٤٩ .

(٣) سورة المجادلة آية ١ .

(٤) انظر : ضوابط التوارد / ٣٢٠ وما بعدها ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٣٤ .

(٥) البيان في روائع القرآن جـ١ / ١٣٠ وما بعدها ، الخلاصة النحوية / ٩٠ ، ٩٢ .

(٦) سورة القيامة آية ٢٩ .

(٧) ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٣٤ .

(٨) البيان في روائع القرآن جـ١ / ١٣٩ ، الخلاصة / ٩٢ ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي/ ٣٤ وما بعدها .

(٩) ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٣٤ وما بعدها .

كذلك – في الحالة الثانية (اختلاف مدلول المذكور الأول عن الثاني)، حيث إن الإضهار في هذه الحالة – إذا عاقب إعادة الذكر – يوقع في اللبس ويؤدي إلى فهم معنى غير مقصود من الكلام .

ويتوقف البحث قليلا مع الشاهد الأخير ، وهو قوله تعالى (والتفت الساق بالساق) حيث إن فيه ما يضاف إلى ما سبق ملاحظته من خلال النصوص السابقة للرضي وابن هشام وأستاذنا الدكتور / تمام حسان ، من أن الربط بإعادة اللفظ بذاته يدخل الجملة الاسمية فقط(١)، وأما هنا في هذا الشاهد الأخير وغيره من الشواهد القرآنية ، من نحو قوله تعالى (واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا)(٢) وقوله تعالى (يوم لا يغني مولي عن مولى شيئا)(٣)، وقوله تعالى (يوم لا تملك نفس لنفس شيئا)(٤) في هذه الشواهد أتى اللفظ المكرر بذاته (العائد) مع المرجع (اللفظ الذي ذكر أولاً) معا في جملة واحدة ، وهي جملة فعلية ، مما يعني أن الربط بإعادة اللفظ بذاته في الجملة الواحدة يدخل الجملة الفعلية كما يدخل الجملة الاسمية ، ويلاحظ في الشواهد الأربعة جميعها أن اللفظ المكرر أتى مجرورا بحرف جر ، والمرجع أتي فاعلا ، ويلاحظ – كذلك – في الشواهد الأربعة أن اللفظين متفقان في اللفظ مختلفان في القصد ، حيث إن مدلول اللفظ المكرر في كل آية من الآيات الأربع غير مدلول اللفظ الأول فيها، ولذلك يمتنع الإضهار في هذه الشواهد وأمثالها.

وبعد ، فإنه من خلال جميع الشواهد التي سبق عرضها في هذا النوع من أنواع الربط بالإحالة نلحظ أن اللفظ المعاد بذاته لأجل الربط لفظ واحد فقط أي : كلمة واحدة فقط ، وليس أكثر من كلمة فلم يتجاوز ذلك إلى أن يكون المكرر كلمتين أو ثلاثا ، فهل يعني هذا أن الربط بإعادة اللفظ بذاته لا يتجاوز أن يكون المعاد كلمة واحدة؟ وللجواب على هذا نقول : إن مقتضى عنوان هذه الصورة من صور الربط

---

(١) انظر : ٢١٠ وما بعدها من هذا البحث .

(٢) سورة البقرة آية ٤٨ .

(٣) سورة الدخان آية ٤١ .

(٤) سورة الانفطار آية ١٩ .

بالإحالة (إعادة اللفظ بذاته) أن يكون المعاد من أجل الربط لفظا واحدا فقط ، لكن الشواهد تشهد أن هذه الصورة من صور الإحالة لا يمتنع فيها أن يكون المعاد أكثر من لفظ واحد ، ومن هذه الشواهد[1] قوله تعالى (المنافقون والمنافقات بعضهم من بعض يأمرون بالمنكر وينهون عن المعروف ويقبضون أيديهم نسوا الله فنسيهم إن المنافقين هم الفاسقون (٦٧) وعد الله المنافقين والمنافقات والكفار نار جهنم...)[2] وقوله تعالى (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله إن الله عزيز حكيم (٧١) وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ...)[3].

في الشاهد الأول نلاحظ أن المكرر (العائد) من أجل الربط لفظان(المنافقين والمنافقات) والدليل على أن اللفظين قد أعيدا – معا- للربط بهما صحة معاقبة الضمير لهما معا مع استقامة الكلام ، فالتقدير : وعدهم والكفار نار جهنم .

وفي الشاهد الثاني ترى – كذلك – أن المكرر (العائد) من أجل الربط لفظان(المؤمنين والمؤمنات) والتقدير : وعدهم جنات تجري من تحتها الأنهار ، فصح أن يعاقب الضمير اللفظين معا مع استقامة الكلام وهنا في هذين الشاهدين ملاحظة هامة تفيدنا كثيرا في التفريق بين هذه الصورة التي نحن بصدد معالجتها (الربط بإعادة اللفظ بذاته) والصورة التالية (صورة الربط بإعادة صدر الكلام) ، وسأسجل – هنا – هذه الملاحظة ، مؤجلا الحديث عن أمر التفرقة بين الصورتين إلى حين الانتهاء من معالجة الصورة التالية ، والملاحظة هي : أن اللفظين اللذين أعيدا تكرارهما لأجل الربط في كل من الشاهدين السابقين قد وقعا صدرا للكلام ، وعندما أعيد ذكرهما – لأجل الربط – كانت الإعادة باللفظين ذاتهما ، وليس بالإضمار عنهما ، ولا بالإضمار عن أحدهما مع ذكر الآخر بلفظه، وإنما أعيد اللفظان أنفسهما وكرر كل منهما بالصيغة ذاتها التي ورد عليها في أول ذكر له في السياق .

---

(١) انظر في هذه الشواهد وغيرها : البيان في القرآن جـ١ / ١٢٩ وما بعدها .

(٢) سورة التوبة آية ٦٧ ، ٦٨ .

(٣) سورة التوبة آية ٧١ ، ٧٢ .

وينبغي ألا ننسى أن اللفظين اللذين أعيد ذكرهما لأجل الربط في الشاهدين السابقين يصح معاقبة الضمير لهما جميعا مع استقامة الكلام .

هذا ، ومن الشواهد على صحة مجيء المعاد من أجل الربط (بإعادة اللفظ) أكثر من لفظ واحد[1] قوله تعالى(وقال الذين كفروا لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه لعلكم تغلبون (٢٦) فلنذيقن الذين كفروا عذابا شديدا ولنجزينهم أسوأ الذي كانوا يعملون)[2]ففي هذا الشاهد أعيد ذكر الموصول وصلته معا (الذين كفروا) في الآية الثانية بغرض الربط ، فالتقدير في الآية الثانية : (فلنذيقنهم عذابا شديدا) .

ويلاحظ في الشواهد الثلاثة الأخيرة الذكر أن الفاصل – من الجمل الكاملة – بين العائد (المكرر من الألفاظ) والمرجع (المذكور أولا) قد بلغ في الشاهد الأول ست جمل ، وفي الشاهد الثاني بلغ الفاصل سبع جمل ، وفي الشاهد الثالث بلغ ثلاث جمل ، مما قد يعني أنه في حال كون المكرر – في هذه الصورة من صور الربط بالإحالة – أكثر من لفظ فإن ذلك أكثر ما يكون عند تباعد المسافة بين العائد والمرجع .

وبعد كل ما سبق نقول : إن اللفظ المكرر لغرض الربط(العائد) يلزم موقعا ثابتا غير قابل للتغيير بالنسبة للفظ الأول (المرجع) ، فاللفظ المكرر(العائد) دائما يلزم التأخر ، واللفظ الأول (المرجع) يلزم – دائماً– التقدم ، فالموقعية بينهما ثابتة على هذه الحال : تأخر العائد وتقدم المرجع ، يجري هذا الحكم على حالتي الربط بإعادة اللفظ بذاته[3] : حالة كون التكرار في الجملة الواحدة ، وحالة كون التكرار في جملتين ، وكذلك الموقعية ثابتة – لا تقبل التغيير – بين المرتبط الذي يربطه العائد بالمرجع وبين هذا المرجع في الحالتين السابقتين كلتيهما ، والحكم بثبات الموقعية فيما سبق راجع إلى الأساس النظري الذي عدت – بناء عليه – إعادة اللفظ بذاته صورة من صور الربط بالإحالة ، وهذا الأساس هو : أن يذكر لفظ بداية ثم يعاد هذا اللفظ

---

(١) انظر أيضا الآية رقم ٣٦ من سورة الأنفال ، والآية رقم ٥٦ من سورة الروم .

(٢) سورة فصلت آية ٢٦ ، ٢٧ .

(٣) انظر : ٢٠٧ وما بعدها من هذا البحث .

بذاته ثانية لغرض الربط أو لعلة تضاف إلى علة الربط [1]، فإذا قيل بجواز تقدم اللفظ المكرر (العائد) مع بقاء عده عائدا لكان هذا نقضا للأساس النظري السابق، فلا يقبل البتة – من الناحية النحوية – أن يتبادل المرجع والعائد موقعيهما في نحو قوله تعالى(الحاقة ما الحاقة) فيقال: كلمة(الحاقة) الأولى خبر(ما)، وكلمة (الحاقة) الثانية هي المبتدأ، ولا يقال فيها – كذلك – ما الحاقة الحاقة، على اعتبار (ما الحاقة) هي المرتبط (الخبر) و(الحاقة) الثانية هي المرجع(المبتدأ).

هذا، ولا يؤثر في ثبات هذه الموقعية – حال كون اللفظ المكرر (العائد) في جملة غير جملة المرجع – اختلاف الموقع الإعرابي الذي يأخذه اللفظ المكرر (العائد) في جملته، فقد يختلف الموقع الإعرابي لهذا اللفظ من جملة إلى أخرى، فقد يكون: مبتدأ أو مفعولا، أو اسما مجرورا بحرف أو بالإضافة، أو فاعلا، مما يعني أن موضع اللفظ المكرر (العائد) قد يختلف من جملة إلى أخرى، فتارة يكون أول الجملة وتارة يكون وسطها، وتارة يكون آخرها، كما يتضح ذلك من الشواهد القرآنية التي سبق ذكرها، ولا يؤثر هذا الاختلاف في مواضع اللفظ المكرر (العائد) من جملة إلى أخرى في ثبات الموقعية بين هذا اللفظ المكرر (العائد) ومرجعه (اللفظ المذكور أولا) ولا بين المرتبط (الجملة التي كرر فيها اللفظ) والمرجع.

وأخلص مما سبق كله في هذه الصورة من صور الربط بالإحالة إلى عدة ملاحظات:

أولا: أن الربط بإعادة اللفظ بذاته إن دخل الجملة الواحدة ليكون وسيلة ربط، فإن ذلك يكون في الجملة الاسمية والجملة الفعلية، وأكثر ما يكون في الاسمية عند قصد التفخيم[2] وأكثر ما يكون هذا أيضا في حال كون اللفظ المكرر (العائد) في جملة هي خبر عن اللفظ الأول (المرجع)، أما في الفعلية فأكثر ما يكون عند اختلاف مدلول اللفظ المكرر (العائد) عن مدلول اللفظ الأول (المرجع)، وأكثر ما يكون هذا عندما يكون اللفظ الأول فاعلا والعائد مجرورا بحرف [3].

---

(١) انظر: ٢٠٧ وما بعدها، ٢١٢ وما بعدها من هذا البحث.

(٢) انظر: ٢٠٧ وما بعدها من هذا البحث.

(٣) انظر: ٢١٣ من هذا البحث.

ثانيا : أنه يكثر الربط بإعادة اللفظ بذاته في الجملتين متصلتين وغير متصلتين (1).

ثالثا : أنه لا يمنع مانع من أن يكون المعاد من أجل الربط في هذه الصورة من صور الربط بالإحالة أكثر من لفظ واحد ، فقد يصل المعاد إلى لفظين ، أو لفظ وجملة كالموصول وجملة صلته ، كما سبق (2).

رابعا : أن المذكور أولا (المرجع) في هذه الصورة قد يقع صدرا للكلام (3).

خامسا : أن الضمير يصلح أن يعاقب العائد(المكرر) في هذه الصورة لربط الإحالة (4) وذلك في جميع الأحوال بما في ذلك ما يكون العائد فيه أكثر من لفظ (5) ويستثنى من صلاحية معاقبة الضمير للمكرر من الألفاظ حالتان (6) فقط ، الأولى : عدم أمن اللبس ، والثانية : اختلاف مدلول المذكور الثاني عن مدلول المذكور الأول ، فإنه – والحال هذه – لا يصلح الضمير لأن يعاقب اللفظ المكرر ، ويتعين إعادة اللفظ بذاته .

---

(1) انظر : ٢٠٧ ، ٢١١ من هذا البحث .
(2) انظر : ٢١٣ وما بعدها من هذا البحث .
(3) انظر : ٢١٤ من هذا البحث .
(4) انظر : ٢١١ ، ٢١٤ من هذا البحث .
(5) انظر : ٢١٤ من هذا البحث .
(6) انظر : ٢١٢ وما بعدها من هذا البحث .

الصورة الثانية من صور الربط بالإحالة – وهي صورة لها شبه بالصورة الأولى صورة الربط بإعادة اللفظ بذاته – هي إعادة أو تكرار صدر الكلام بغرض الربط ، وهذه الصورة من صور الإحالة لم يشر إليها أحد من النحاة ممن اطلعت على مراجعهم إلا أستاذنا الدكتور/ تمام حسان ؛ ولهذا لن يذكر هنا مرجع غير المراجع التي عالج فيها أستاذنا هذه الصورة .

يقول أستاذنا الدكتور: " وهناك نوع آخر من الربط يقع في النص له شبه بما سبق الكلام فيه من إعادة اللفظ "(١)، "وهو ما يعرف بالتكرار أو إعادة ذكر صدر الكلام بعد أن حال بينه وبين ما يتعلق به فاصل طويل من الكلام جعله مظنة النسيان أو ضعف العلاقة بما يتبعه من خبر أو فاعل أو جواب ، فإذا أعيد صدر الكلام إلى الذاكرة اتضحت العلاقة بما يليه وينتمي إليه "(٢). إذن هذه الصورة الثانية تتشابه مع الصورة الأولى – إعادة اللفظ بذاته – من حيث كانت وسيلة الربط في الصورتين كلتيهما هي الإعادة اللفظية ، لكن الصورتين تختلفان ، ونؤجل ذكر الاختلاف بينهما إلى حين الانتهاء من معالجة هذه الصورة الثانية .

هذا ، والغرض من إعادة صدر الكلام هو إظهار وبيان أن ما بعد هذا الجزء المعاد أو ما يقع في حيزه هذا الجزء المعاد يرتبط ويتصل بصدر الكلام بعلاقة تجمع بينهما بعد طول فاصل بين صدر الكلام وما يرتبط به ويتصل ، وسيأتي بيان ذلك أثناء المعالجة .

---

(١) الخلاصة النحوية / ٩٧ .

(٢) البيان في روائع القرآن جـ١ / ١٣٢ ، جـ٢ / ٥٣ وما بعدها ، الخلاصة النحوية / ٩٧ .

ومن " شواهد هذا التكرار بنية الربط"[1] قوله تعالى ١-(**ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم وكانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به فلعنة الله على الكافرين**) [2]، حين طال الفاصل بين (لما جاءهم) وجوابها تكررت لتقوية الارتباط بالجواب ٢-(**ولو شاء الله ما اقتتل الذين من بعدهم من بعد ما جاءتهم البينات ولكن اختلفوا فمنهم من آمن ومنهم من كفر ولو شاء الله ما اقتتلوا ولكن الله يفعل ما يريد**) [3]"تكررت عبارة (ولو شاء الله) لسببين أ- لتوقي توالي استدراكين بـ (لكن) لا يدري ارتباط ثانيهما بعناصر الجملة . ب- لإرادة التذكير بصدر الآية بعد أن بعد به العهد في الكلام " [4]، في هذين الشاهدين نلحظ أن صدر الكلام أداة تعليقية تدل على ربط جملة بأخرى ربط السببية ، فأما الشاهد الأول فقد تصدر بـ (لما) الحينية التي سبق نقل قول الخضري - رحمه الله - في حاشيته على شرح ابن عقيل من أنها " تسمى الوجودية وهي الرابطة لوجود شيء بوجود غيره... إنها ظرف فيه معنى الشرط... وتختص بالماضي فلا يكون شرطها وجوابها إلا ماضيين"[5] وقد تلا (لما) هذه في صدر الكلام جملة شرطها وهي جملة فعلية فاعلها (كتاب) موصوف بأنه (من عند الله) وبأنه (مصدق لما معهم) وقبل أن تأتي جملة الجواب التى علقتها (لما) بجملة الشرط السابقة الوصف فصل بينهما جملة منسوخة الخبر فيها جملة فعلية فعلها تعدى إلى مفعوله (الذين كفروا) بحرف الجر (على) هذا بالإضافة إلى تضمن هذه الجملة الفاصلة بين الشرط والجواب لجار ومجرور(من قبل) وهما متعلقان بالفعل (يستفتحون) ولما كان الفاصل بين جملتي السبب والمسبب على الصفة السابقة من الطول حسن أن يعاد

---

(١) انظر : الخلاصة النحوية / ٨٩ ، ٩٧ وما بعدها ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ١٥ وما بعدها ، ٣١ وما بعدها ، ٤٠ ، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ١٢٦ وما بعدها .

(٢) سورة البقرة آية ٨٩ .

(٣) سورة البقرة آية ٢٥٣ .

(٤) البيان في روائع القرآن جـ١/ ١٣٢ وما بعدها ، جـ ٢/ ٥٤ وما بعدها ، الخلاصة النحوية / ٩٧ وما بعدها .

(٥) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل جـ٢/ ١٧ ، مغني / ٣٦٩ ، وانظر: ٧٥ ، ١٦٨ وما بعدها من هذا البحث .

التذكير بصدر الكلام (لما وجملة السبب) قبل ذكر جملة المسبب(كفروا به)لئلا تضعف الرابطة السببية بينهما ، ويزداد حسن الإعادة للصدر قيمة إذا تصورنا الآية الكريمة ولم يعد صدرها ، فتجاور في النص جملة صلة الذين (كفروا) وجملة المسبب (كفروا به)، وأصبح النص على هذه الصورة : ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم وكانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا به ، ويلاحظ أنه عندما أعيد صدر الكلام لم يعد بألفاظه ذاتها التي وردت أولاً، وإنما أعيد بعض صدر الكلام بألفاظه(فلما جاءهم) وأعيد البعض الآخر (الفاعل وصفتاه) : (كتاب من عند الله مصدق لما معهم) أعيد هذا البعض في صورة اسم موصول وجملة صلته (ما عرفوا) .

وأما الشاهد الثاني فصدره (لو) التي هي أداة تدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط وتلا (لو) هذه في صدر الكلام جملة الشرط(شاء الله) وجملة الجواب (ما اقتتل الذين من بعدهم) وتلا جملة الجواب ما يتعلق به (من بعد ما جاءتهم البينات) ومعنى هذا أن (لو) قد استوفت شرطها وجوابها جميعا في صدر الكلام ، وهنا يطرأ سؤال : ما الفائدة – من الناحية النحوية – من إعادة صدر الكلام ثانية في هذه الآية والحال – كما سبق– أن (لو) استوفت شرطها وجوابها؟ والجواب : أن الفائدة تتضح جلية إذا تصورنا الآية الكريمة ولم يتكرر فيها صدر الكلام في صورة(ولو شاء الله ما اقتتلوا) عندئذ يتوالى – كما سبق في نص أستاذنا الدكتور تمام– استدراكان : الأول (ولكن اختلفوا فمنهم من آمن ومنهم من كفر) والثاني(ولكن الله يفعل ما يريد) ويكون الاستدراك الثاني – والحال عدم إعادة صدر الكلام – " غير متصل بأول الآية (ولو شاء الله ما اقتتل ...) ولكنه متصل باختلاف هؤلاء بين الإيمان والكفر ، وبذلك يكون التكرار وسيلة لأمن اللبس ؛ لأنه قرب أول الآية مما يتصل به في آخرها "(1).

هذا، ويلاحظ أن صدر الكلام في الآية الكريمة عندما أعيد لم يعد بألفاظه ذاتها ، وإنما أعيد بعضه بالألفاظ ذاتها التي وردت في أول الكلام ، وهذا البعض هو (ولو

(1) البيان في روائع القرآن جـ٢ / ٥٤ .

شاء الله ما اقتتل) وأعيد باقي صدر الكلام بالكناية عنه ، فقد كنى عن الفاعل في جملة الجواب المذكورة في صدر الكلام (الذين من بعدهم) بواو الجماعة في (اقتتلوا) .

وبعد ، فإنه من خلال ما سبق يمكن القول بأن صدر الكلام المعاد في الشاهدين السابقين كان وسيلة لفظية تصل بين ما يليه مما له علاقة بصدر الكلام وبين صدر الكلام ، ومن هنا يمكننا – كذلك – القول بأن صدر الكلام الذي يذكر أولا هو مرجع لصدر الكلام المكرر ويكون صدر الكلام المكرر عائدا إلى هذا المرجع ، ويكون ما يعاد صدر الكلام من أجل توضيح صلته بصدر الكلام المذكور أولا هو المرتبط الذي يربطه العائد بالمرجع ، وإذا أردنا تطبيق ذلك على الشاهد الأول – مثلا – وهو قوله تعالى (ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم وكانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به) يكون العائد وهو قوله تعالى (فلما جاءهم ما عرفوا) قد ربط بين قوله تعالى (كفروا به) وهو المرتبط وبين قوله تعالى(ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم) وهو المرجع ، وكانت جهة الربط بين المرتبط والمرجع كون المرتبط جواب المرجع .

ومن الشواهد أيضا قوله تعالى : " ٣- (واتخذ قوم موسى من بعده من حليهم عجلا جسدا له خوار ألم يروا أنه لا يكلمهم ولا يهديهم سبيلا اتخذوه وكانوا ظالمين)[١] ولو عطف قوله (وكانوا ظالمين) على (اتخذ) التي في صدر الآية ما أدرك السامع ولا القارئ العلاقة بين المتعاطفين ، وبخاصة بعد الجملة المعترضة (ألم يروا)"[٢] في هذا الشاهد نرى صدر الكلام جملة فعلية فعلها متعد وفاعلها مضاف ومفعولها موصوف بوصفين أحدهما مفرد والآخر شبه جملة ، بالإضافة إلى تضمن هذه الجملة الفعلية شبهي جملة متعلقين بالفعل وهما (من بعده) و(من حليهم) لكنه عند إعادة صدر الكلام هذا لم يعد بألفاظه ذاتها التي ورد بها في أول الكلام ،

---

(١) سورة الأعراف آية ١٤٨ .

(٢) البيان في روائع القرآن جـ١ / ١٣٣ .

وإنما أعيد الفعل بلفظه وكني عن الفاعل والمفعول ، فكان صدر الكلام – الذي سبق بيان عناصره – عند الإعادة في صورة (اتخذوه) .

وفي هذا الشاهد قد ربط العائد (اتخذوه) الجملة التي تلته (وكانوا ظالمين) والتي هي المرتبط ربطها بصدر الكلام الذي ذكر أول الآية ، والذي هو مرجع العائد .

ومن الشواهد أيضا (٤) قوله تعالى "٥- (ثم إن ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا إن ربك من بعدها لغفور رحيم)[١]، لاحظ تكرار (إن ربك) وكذلك إعادة عبارة (من بعد ما فتنوا) على صورة (من بعدها) أي بعد الفتنة، وقد جاء التكرار لطول الفاصل بين (إن) وخبرها المقترن باللام " [٢].

في هذا الشاهد يتكون صدر الكلام من حرف ناسخ واسمه ، والاسم مضاف إلى ضمير الخطاب، وقبل أن يأتي الخبر المتمم لها فصل بينها وبين الخبر كلام طويل يتألف على الترتيب من: جار ومجرور (للذين) ، وجملة صلة الموصول (هاجروا) – والجار والمجرور السابقان متعلقان بالخبر الذى لم يأت ذكره بعد ، والمعنى: إن ربك لغفور للذين هاجروا- وجار ومجرور آخرين (من بعد) – وهما متعلقان بالفعل (هاجروا)- ومضاف إلى الظرف (بعد) والمضاف إليه يتكون من (ما) المصدرية وجملة فعلية (فتنوا) ، وجملتين فعليتين معطوفتين على جملة صلة الموصول (هاجروا) والجملتان هما (ثم جاهدوا وصبروا)، فلما فصل هذا الكلام الطويل بين (إن) واسمها وبين الخبر المتمم لها احتيج إلى ما يقرب بينها وبين الخبر، فكان المقرب هو صدر الكلام معادا في صورة (إن ربك من بعدها) .

ونلاحظ أن بعض صدر الكلام عندما تكرر أعيد بالألفاظ ذاتها التي ورد بها أول الكلام ، وهذا البعض هو (إن ربك من بعد) ، وبعضه أعيد بالإضمار عنه ، حيث أعيد المضاف إلى الظرف (بعد) ، والذى هو (ما فتنوا) في صورة الضمير في (بعدها) والضمير يعود على المصدر المأخوذ من (ما) المصدرية والفعل بعدها ، والمعنى كما قال أستاذنا في النص السابق : من بعد الفتنة.

---

(١) سورة النحل آية ١١٠ .

(٢) البيان في روائع القرآن جـ ١ / ١٣٣ .

ومن الشواهد أيضا (٥، ٦) قوله تعالى "٧- (في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال (٣٦) رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة)[1] تكرر حرف الجر (في) ومجروره ثلاث مرات هي: في بيوت، يذكر فيها ، يسبح له فيها ، وتظهر ضرورة التكرار عند تصور عدمه ؛ لأن الرابطة تضعف عندئذ بين عناصر الكلام ، ٨-(ويوم تشقق السماء بالغمام ونزل الملائكة تنزيلا (٢٥) الملك يومئذ الحق للرحمن)[2] تكرر لفظ اليوم مضافا إلى (إذ) فاصلا بين مبتدأ الجملة الأخيرة وخبرها، ولولا تكراره ما وضح الربط بين عناصر الكلام"[3].

نلاحظ في هذين الشاهدين أن صدر الكلام الذى أعيد تكراره كان شبه جملة ، ففى الشاهد الأول كان صدر الكلام قوله تعالى (في بيوت) وفي الشاهد الثانى كان الصدر هو قوله تعالى (يوم) والجملة المضافة إليه ، إلا أن الشاهد الأول عندما أعيد صدره أعيد حرف الجر بلفظه ، بينما كنى عن مجروره فأعيد الصدر في صورة (فيها) والشاهد الثانى أعيد فيه الظرف (يوم) بلفظه، وأعيدت الجملة المضافة إليه في صورة (إذ) منونة تنوين عوض عن جملة ، وهذه الجملة المعوض عنها بالتنوين هي الجملة المضافة إلى الظرف (يوم) في أول الشاهد .

هذا ، وفي هذا الشاهد الأول تكرر صدر الكلام معادا مرتين ، وفي كل مرة يربط – بتكراره – الجملة التي يقع في حيزها والتي هي المرتبط ، يربطها بصدر الكلام الذى ذكر أولا (في بيوت) والذى هو المرجع ، ففى المرة الأولى وضح العائد (فيها) أن ذكر اسم الله في هذه الآية هو ذكر في هذه البيوت التي في أول الكلام وليس في غيرها ، وفي المرة الثانية وضح العائد (فيها) أن التسبيح بالغدو والآصال من الرجال الموصوفين بعدم لهو التجارة والبيع لهم عن ذكر الله وإقام الصلاة هو تسبيح في تلك البيوت التي ذكرت أول الكلام ، وليس في غيرها.

وكذلك نرى في الشاهد الثانى كيف أن صدر الكلام المعاد (يومئذ) والذى هو العائد قد ربط الجملة التي وقع في حيزها (الملك يومئذ الحق للرحمن) والتي هي

---

(١) سورة النور آية ٣٦ ، ٣٧.

(٢) سورة الفرقان آية ٢٥ ، ٢٦.

(٣) البيان في روائع القرآن جـ١/ ١٣٣ وما بعدها .

المرتبط ، ربطها بصدر الكلام الذى ذكر أولا (المرجع) ، ووضح العائد أن الملك الحق فى الآية الكريمة هو ملك يوم تشقق السماء بالغمام ، ونزل الملائكة تنزيلا ، وليس ملكا آخر.

ومن الشواهد أيضا (٧) قوله تعالى :"١٠- (فلولا إذا بلغت الحلقوم (٨٣) وأنتم حينئذ تنظرون (٨٤) ونحن أقرب إليه منكم ولكن لا تبصرون (٨٥) فلولا إن كنتم غير مدينين (٨٦) ترجعونها إن كنتم صادقين)"(١).

تكررت (لولا) المفيدة للتحضيض لطول الشقة بينها وبين مدخولها ؛ لأن أصل التركيب : لولا ترجعونها ، ثم فصلت بين (لولا) ومدخولها جملتان شرطيتان محذوفتا الأجوبة لدلالة مدخول (لولا) على جوابيهما ، الأولى هى التى تبدأ بـ (إذا) والثانية هى التى تبدأ بـ(إن) ، ولما كانت (إن) أقرب إلى مدخول (لولا) الأولى وهو (ترجعونها) من (لولا) نفسها لزم تكرار (لولا) لئلا يظن أن (ترجعونها) جواب (إن) الذى يحسن رفعه بعد الماضى (وبعد ماض رفعك الجزاء الحسن) فلو قام هذا الظن لظلت (لولا) الأولى بلا مدخول وفسد الكلام"(٢).

ويلاحظ فى هذا الشاهد أن صدر الكلام الذى تكرر كلمة واحدة هى (لولا) وأن تكرارها حقق أمن اللبس فى الكلام.

وبعد ، فقد " يكون التكرار مع غير طول الفاصل لإرادة التوكيد ، كما فى قوله تعالى ... ١٤ - (ولقد علمنا المستقدمين منكم ولقد علمنا المستأخرين) (٣)... وقد يكون التكرار لإرادة التوكيد واقعا بإشارة أو ظرف نحو ١٧- (قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا)(٤) ١٨- (ويوم تقوم الساعة يومئذ يخسر المبطلون)(٥)..."(٦).

---

(١) سورة الواقعة الآيات ٨٣-٨٧.
(٢) البيان فى روائع القرآن جـ١/ ١٣٤ وما بعدها.
(٣) سورة الحجر آية ٢٤ .
(٤) سورة يونس آية ٥٨.
(٥) سورة الجاثية آية ٢٧.
(٦) البيان فى روائع القرآن جـ١/ ١٣٥ وما بعدها.

وهذا يعنى أنه قد يتكرر صدر الكلام والفاصل بينه وبين ما يتعلق به ليس طويلا وفى هذه الحال قد يكون المعاد هو الألفاظ ذاتها التى وردت أول الكلام [1]، وقد يكون المعاد إشارة إلى صدر الكلام [2] وليس شيئا من الألفاظ الواردة أول الكلام، وقد يكون التكرار – والحال عدم طول الفاصل– بإعادة الجزء الأول من صدر الكلام بلفظه ، ويعاد بقية صدر الكلام فى صورة (إذ) منونة تنوين عوض عن جملة هى بقية صدر الكلام الذى ذكر أولا ، وهذا يكون فى حال كون الجزء الأول من صدر الكلام هو الظرف (يوم) مضافا إلى جملة ، كما فى الشاهد الثالث فى النص السابق[3].

والغرض من تكرار صدر الكلام مع عدم طول الفاصل بينه وبين ما يتعلق به هو تأكيد مضمون الكلام الذى يقع فى حيزه المعاد من صدر الكلام.

وبعد ، فإنه من خلال ما سبق فى معالجة هذه الصورة من صور الإحالة يلاحظ ما يلى :-

أولا: أن صدر الكلام الذى يتكرر لأجل الربط لا يكون فى نمط واحد من أنماط التركيب فى العربية دون غيره ، وإنما – كما يتضح مما سبق – قد يكون صدر الكلام المكرر أداة شرط (فيها معنى الشرط) وجملة شرطها ، كما فى الشاهد الأول [4]، وقد يكون الصدر المعاد أداة شرط وجملة شرطها وجملة جوابها كما فى الشاهد الثانى ، كما قد يكون جملة فعلية كما فى الشاهد الثالث [5]، وقد يكون حرفا ناسخا واسمه المضاف إلى ضمير الخطاب ومتعلقا بما يتعلق بخبر هذا الحرف ، كما فى الشاهد

(١) انظر أيضا : الآية رقم ٤ من سورة يوسف ، والآية رقم ١٠٥ من سورة الإسراء.
(٢) انظر أيضا :الآية رقم ٤٢ من سورة ق .
(٣) انظر أيضا : الآية رقم ١٠٢ من سورة طه ، والآية رقم ٢٢ من سورة الفرقان ، والآية رقم ١٤ من سورة الروم ، والآية رقم ١٩ من سورة الانفطار .
(٤) الترتيب الذى يذكر هنا للشواهد هو ترتيب ورودها فى هذه المعالجة لهذه الصورة من صور الإحالة فالشاهد المقصود بالأول هو الذى ذكر أولاً ، والشاهد الثانى هو الذى ذكر ثانيا وهكذا.
(٥) انظر أيضا : الآية رقم ١٨٨ من سورة آل عمران ، وانظر فى التعليق عليها : البيان فى روائع القرآن جـ٢/ ٥٥ ، والآية رقم ٥٩ من سورة يونس ، والآيات ١٥-١٧ من سورة القصص، والآيات : ٢٩-٣٢ من سورة النمل، وانظر فى التعليق على ما سبق من آيات: البيان فى روائع القرآن جـ١/ ١٣٣ وما بعدها .

الرابع [1]، وقد يكون شبه جملة : جارا ومجرورا أو ظرفا مضافا إلى جملة ، كما في الشاهدين : الخامس والسادس ، وقد يكون صدر الكلام المعاد كلمة واحدة فقط ، كما في الشاهد السابع [2].

ثانيا : أن صدر الكلام عندما يعاد فإن الجزء الأول منه يعاد بالألفاظ ذاتها التى وردت أول الكلام ، والجزء الأخير منه يعاد – في الغالب – بالإضمار عنه ، وذلك كما في الشواهد: الأول والثانى والثالث والرابع والخامس ، وقد يعاد الجزء الأخير من صدر الكلام في صورة غير الإضمار عنه وإنما في صورة (إذ) منونة تنوين عوض عن جملة ، هذه الجملة المعوض عنها بالتنوين هى الجزء الأخير من صدر الكلام الذى ذكر أول الكلام وذلك كما في الشاهد السادس ، وقد يعاد صدر الكلام بالألفاظ ذاتها التى ورد بها في أول الكلام دون الإضمار عن جزئه الأخير ، ودون إعادة جزئه الأخير في صورة أخرى غير الإضمار ، وذلك كما في الشاهد السابع .

وبناء على ما سبق في هذه الملاحظة يرد سؤال مفاده : هل صدر الكلام بكامل ألفاظه عند إعادته – في هذه الصورة من صور الإحالة – صالح لأن يعاقبه الضمير؟ والجواب على هذا أن معاقبة الضمير لجميع ألفاظ صدر الكلام عند إعادته غير جائزة هنا ، ويتضح ذلك جليا إذا حاولنا وضع الضمير مكان المعاد من صدر الكلام في أى شاهد من الشواهد السبعة السابقة ، فإن الكلام لن يستقيم مع حلول الضمير محل المكرر أو المعاد من صدر الكلام – والمقصود هنا جميع المعاد من صدر الكلام – وغاية ما يقال في إمكانية معاقبة الضمير في هذه الصورة من صور الإحالة : هو أن الضمير يصلح فقط لمعاقبة الجزء الأخير من صدر الكلام المكرر، وقد سبق التمثيل لذلك – في صدر هذه الملاحظة – بالشواهد من الأول

---

(١) انظر أيضا : الآية رقم ١١٩ من سورة النحل ، وانظر في التعليق عليها البيان في روائع القرآن جـ١/ ١٣٣ ، الخلاصة النحوية / ٩٨، وانظر : الآية رقم ٣٥ من سورة المؤمنون ، وانظر في التعليق عليها : البيان في روائع القرآن جـ٢/ ٥٦ .

(٢) انظر أيضا : الآيتين : ٧ ، ٨ من سورة التوبة ، و انظر في التعليق عليهما: البيان في روائع القرآن جـ٢ / ٥٥ .

حتى الخامس من الشواهد التي وردت في معالجة هذه الصورة ، ثم إن ذلك ليس بالجائز على كل حال ، فإن صدر الكلام المعاد قد لا يصلح أي جزء منه لمعاقبة الضمير له ، كما في الشاهدين السادس والسابع .

ثالثا : أن الموقعية في هذه الصورة ثابتة لا تقبل التغيير بين العائد (صدر الكلام المعاد) وبين المرجع (صدر الكلام الذي يذكر أولا) ، فالعائد دائم التأخر عن المرجع، والمرجع دائم التقدم على العائد ، فلا يجوز أن يتبادلا موقعيهما ، فيتقدم العائد على المرجع ؛ وذلك لأن الأساس النظري الذي بناءً عليه قيل بالربط بهذه الصورة من صورة الإحالة هو أن يتصدر الكلام بعض عناصره مما له ارتباط وعلاقة بها هو في آخر هذه الكلام ثم يعاد تكرار هذا البعض من العناصر الذي تصدر الكلام – حال طول الفاصل بينه وبين ما يرتبط به ويتعلق – لتقوى ولتتضح بإعادته الصلة بينه وبين ما يرتبط به[1] ، فلو قيل بجواز تقدم العائد مع بقاء اعتباره عائدا ، وأنه هو صدر الكلام المكرر فإن هذا نقض للأساس السابق ؛ لأنه لا يكون ثمة تكرار إلا مع تقدم ذكر.

وإذا قيل بثبات الموقعية بين العائد والمرجع ، فإن الحكم نفسه – ثبات الموقعية – يجرى على الموقعية بين المرتبط وبين المرجع ؛ وذلك لأن المرتبط (ما يعاد صدر الكلام من أجل توضيح صلته بصدر الكلام المذكور أولا) في هذه الصورة يكون متأخرا عن العائد (صدر الكلام المعاد) إلا في حال كون العائد شبه جملة فإنه – العائد – يقع عندئذ بين عناصر المرتبط لا متقدما عليها، ويكون العائد (شبه الجملة) متعلقا بما في عناصر المرتبط من فعل أو شبهه[2]، وفي الحالتين كلتيهما – تأخر المرتبط عن العائد أو وقوع العائد بين عناصر المرتبط – لا يجوز تقدم المرتبط على المرجع ؛ لأن العائد الذي هو في الأصل صدر الكلام أعيد ذكره ليربط هذا المتأخر في الذكر (المرتبط) بذلك المتقدم في الذكر (المرجع) ، وإذا أردنا توضيح ما سبق فإننا نأخذ – مثلا – قوله تعالى – في الشاهد السادس من الشواهد التي سبق

---

(١) انظر :٢١٨ من هذا البحث .

(٢) انظر : الشاهدين الخامس والسادس الواردين في ٢٢٣ وما بعدها من هذا البحث.

تناولها في المعالجة – (ويوم تشقق السماء بالغمام ونزل الملائكة تنزيلا(٢٥) الملك يومئذ الحق للرحمن) فقد سبق القول [١] بأن العائد في هذا الشاهد هو قوله تعالى (يومئذ) والمرجع هو (يوم تشقق السماء بالغمام) والمرتبط هو(الملك يومئذ الحق للرحمن) فلو تصورنا تقدم العائد (يومئذ) على المرجع وتصدر العائد الكلام لما ظل الشاهد شاهدا على الربط بتكرار صدر الكلام ، وكذلك الأمر لو تصورنا تقدم المرتبط على المرجع ، وصار صدر الكلام هو (الملك يومئذ الحق للرحمن) لما صار الشاهد معنا في الربط بتكرار صدر الكلام ، وذلك لأنه – والحال تصدر العائد أو المرتبط – لا يكون ثمة تكرار لصدر الكلام بعد طول فاصل بينه وبين ما يتعلق به ، ولا يكون – كذلك – ثمة مرتبط يحتاج إلى ما يربطه ويذكر بعلاقته بما ذكر في صدر الكلام .

وبعد ، فقد ذكر في بداية[٢] معالجة هذه الصورة من صور الإحالة إلى أن التشابه حاصل بين هذه الصورة وبين الصورة الأولى من صورة الإحالة (الربط بإعادة اللفظ بذاته) وأن التشابه أتى من كون وسيلة الربط في الصورتين كلتيهما واحدة ، وهي الإعادة أو التكرار اللفظي ، غير أن ثمة اختلافا جوهريا يكفي للفصل بين الصورتين وجعل كل منهما صورة مستقلة ، وهذا الاختلاف مأخوذ وملاحظ مما سبق في معالجة الصورتين وما أعقب كل معالجة من ملاحظات ، وهذا الاختلاف هو أن العائد (المكرر من الألفاظ) في الصورة الأولى[٣] (إعادة اللفظ بذاته) صالح في جميع الحالات – حتى في حال كون ما ذكر أولا من الألفاظ (المرجع) قد وقع صدرا للكلام [٤]، وحال كون المكرر (العائد) أكثر من لفظ واحد[٥]– لأن يعاقبه الضمير ويحل محله ، ويكـــون المعنى والكلام – مـع المعاقبة – مستقيمين، ولا يستثنى من ذلك – كما سبق [٦]– إلا حالة عدم أمن اللبس وحالة اختلاف مدلول

---

(١) انظر : ٢٢٣ وما بعدها من هذا البحث.

(٢) انظر : ٢١٨ من هذا البحث.

(٣) انظر : ٢٠٧ وما بعدها من هذا البحث.

(٤) انظر : ٢١٤ ، ٢١٧ من هذا البحث.

(٥) انظر : ٢١٤ وما بعدها ، ٢١٧ من هذا البحث.

(٦) انظر : ٢١٢ وما بعدها ، ٢١٧ من هذا البحث.

المذكور الأول عن مدلول الثانى ، هاتان الحالتان فقط لا يجوز فيهما معاقبة الضمير اللفظ المكرر (العائد) ، هذا عن الصورة الأولى (الربط بإعادة اللفظ بذاته) .

أما فى الصورة الثانية من صور الإحالة (إعادة صدر الكلام) فإن ما يكرر من صدر الكلام (العائد) لا يصلح البتة لأن يعاقبه الضمير ويحل محله ، وغاية ما قد يصلح لأن يعاقبه الضمير فى هذه الصورة الثانية وفى بعض الحالات فقط هو الجزء الأخير من صدر الكلام عند إعادته ، أما أن يعاقب الضمير جميع ما يعاد من ألفاظ صدر الكلام فلا يجوز البتة ، وقد سبق بيان هذه النقطة [1] .

---

(١) انظر : ٢٢٦ وما بعدها من هذا البحث .

الصورة الثالثة من صورة الربط بالإحالة هي إعادة اللفظ بمعناه لا بذاته .

يقول ابن هشام – رحمه الله – : "روابط الجملة بما هي خبر عنه ، وهي عشرة ... الرابع : إعادته بمعناه نحو : زيد جاءني أبو عبد الله ، إذا كان (أبو عبد الله) كنية له ... العاشر : كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى نحو : هجيري أبي بكر لا إله إلا الله، ومن هذا أخبار ضمير الشأن والقصة نحو (قل هو الله أحد)(1) ونحو(2) (فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا)"(3).

من هذا النص(4) يمكن أن تبين أن الربط بإعادة اللفظ بمعناه يكون – عند النحاة رحمهم الله – في الجملة الاسمية حال كون الخبر جملة ويأخذ اتجاهين : الأول: يكون في حال كون الخبر جملة فعلية ، وفي هذا الاتجاه يأخذ المعاد الذي هو المبتدأ في المعنى شكلين : الأول : أن يعاد ويكرر المبتدأ في صورة اسم مفرد – ليس جملة ولا شبه جملة – هو المبتدأ من حيث المعنى ، وفي هذا الشكل يقول أبو حيان – رحمه الله – عن جملة : زيد نعم الرجل:"وإذا كان زيد مبتدأ فالجملة بعده في موضع الخبر، والعموم هو الرابط ، لأن (أل) للجنس ... ومن قال بأن (أل) للعهد جعل الرابط

---

(1) سورة الإخلاص آية ١.

(2) سورة الأنبياء آية ٩٧.

(3) مغني / ٦٤٧ وما بعدها ، الأشباه جـ٣/ ١٠٢ وما بعدها، وانظر فيه أيضا جـ٢/ ١٤٨ وما بعدها ، همع جـ١ / ٣١٦ ، ٣١٨ وما بعدها، جـ٣/ ٢٧ ، ١٤٨ شرح الكافية جـ١/ ٢١٢ وما بعدها ، ارتشاف جـ١/ ٥٢٣،جـ٢/ ٥٠ وما بعدها ، جـ٣/ ٢٤ ، شرح الأشموني جـ١/ ٢١٠ وما بعدها ، ٢١٣ وما بعدها، حاشية الصبان جـ٣/ ٥٢، شرح التسهيل جـ١/ ٣١٠ وما بعدها ، شرح التصريح جـ١/ ١٦٢ وما بعدها ، حاشية الشيخ يس جـ١/ ١٦٣.

(4) هذا النص ورد بمعناه في جل المراجع المذكورة في حاشية (٣) .

تكرار المبتدأ باسم هو المبتدأ من حيث المعنى" [1]، والعهد هنا عهد ذكرى لتقدم ذكر كلمة (الرجل) فى اللفظ مكنيا عنها بزيد ، ونلحظ فى المثال الذى ذكره ابن هشام فى نصه السابق (زيد جاءنى أبو عبد الله) أن الاسم الذى تكرر وهو المبتدأ فى المعنى هو (أبو عبد الله) حالة كونه كنية لزيد ، وهو اسم مفرد ، والموقع الإعرابى لهذا الاسم فى الجملة التى هى خبر عن (زيد) فاعل ، وفى المثال الذى شرحه أبو حيان نرى الاسم الذى تكرر وهو المبتدأ فى المعنى وهو كلمة (الرجل) حال كون (أل) للعهد الذكرى نراه اسما مفردا وموقعه الإعرابى فى الجملة التى هى خبر عن (زيد) فاعل .

وهذا الشكل السابق وهو أن يعاد المبتدأ بمعناه فى صورة اسم مفرد يكون فاعلا فى حالة كون الخبر جملة فعلية، هذا الشكل هو ما مثلت به جميع المراجع التى رجع إليها البحث فى معالجة هذه الصورة من صورة الإحالة [2] وما سبق يعنى أن المبتدأ أعيد بمعناه فى صورة جزء من جملة الخبر وهى هنا فعلية .

الشكل الثانى : أن يعاد المبتدأ فى صورة جملة فعلية هى كلها نفس المبتدأ فى المعنى، ومن شواهد هذا الشكل قوله تعالى (دعواهم فيها سبحانك اللهم) [3]، فالمبتدأ فى هذا الشاهد هو (دعواهم) والخبر هو(سبحانك اللهم) ، وهو – الخبر – جملة فعلية حذف فيها الفعل والفاعل وأضيف المفعول المطلق إلى مفعوله ، والفعل فى هذه الجملة محذوف وجوبا ، وما سبق يعنى أن المبتدأ عندما أعيد بمعناه فى هذه الشاهد أعيد فى صورة جملة فعلية غير مصرح بفعلها ولا بفاعلها ، وعلى أية حالة فإن هذا الشاهد القرآنى الكريم أعيد فيه المبتدأ بمعناه ، وكان ما أعيد جملة فعلية هى كلها نفس المبتدأ فى المعنى ومما يستشهد به فى هذا الشكل أيضا أخبار ضمير الشأن– إذا كانت جملة فعلية – وهذا ذكره ابن هشام[4] فى نصه السابق حين قال :" ومن هذا أخبار وضمير الشأن" وضمير الشأن "لا يعمل فيه إلا الابتداء أو

---

(١) ارتشاف جـ٣/ ٢٤، همع جـ٣/ ٢٧ ، حاشية الصبان جـ٢/ ٥٢ .
(٢) انظر : المراجع المذكورة فى حاشية (٣) من ٢٣٠ هذا البحث .
(٣) سورة يونس آية ١٠.
(٤) ذكر هذا أيضا ابن مالك فى شرح التسهيل جـ١/ ٣١٠ ، وشرحه الشيخ خالد الأزهري فى شرح التصريح جـ١/ ١٦٢ وما بعدها.

أحد نواسخه"[1]، مما يعنى أنه لا يكون إلا مبتدأ أو اسما لناسخ للمبتدأ ، ومعلوم أن ضمير الشأن لا يفسره إلا جملة[2] ، وهذه الجملة التي تفسره هي خبر له ، ولم يقيد النحاة الجملة بأنها اسمية أو فعلية ، مما يعنى أنها ترد فعلية ، ومن ورودها فعلية قوله تعالى (ونعلم أن قد صدقتنا) [3] و(أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولا)[4]و(أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه)[5]و(أيحسب أن لم يره أحد)[6]على جعل (أنْ) فى جميع الآيات السابقة مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف[7].

وفى الشاهد القرآني الأول نستطيع أن نقول : إن الشأن هو جملة (قد صدقتنا)، وجملة (قد صدقتنا) هى الشأن ، وكذلك فى الشاهد الثانى الشأن هو جملة (لا يرجع إليهم قولا) ، وهذه الجملة هى الشأن ، وهكذا فى باقى الشواهد نلحظ أن الجملة المفسرة لضمير الشأن والتى هى خبر له هى نفس ضمير الشأن (المبتدأ) فى المعنى ، إذن قد يرد المعاد الذى هو المبتدأ فى المعنى فى صورة جملة فعلية هى كلها المبتدأ فى المعنى ، ويلاحظ هنا أن الجملة الفعلية التى هى نفس المبتدأ فى المعنى قد صرح بفعلها وفاعلها ، بل إنه لا بد من أن يصرح بجزأى الجملة هنا ، يقول الشيخ خالد الأزهري – رحمه الله – : " ولا يكون ضمير الشأن الحاضر وإنما يكون ضمير الغيبة مفسرا بجملة خبرية مصرح بجزأيها" [8]، إذن لا تكون الجملة المفسرة لضمير الشأن إلا خبرا له ، ولا بد من التصريح بجزأى هذه الجملة ، هذا على حين أن الشاهد القرآني الذى سبق الاستشهاد به فى بداية هذه الشكل (الثانى) وهو قوله تعالى (دعواهم فيها سبحانك اللهم) لم يصرح فيه بالفعل والفاعل كما سبق .

---

(١) مغنى / ٦٣٧.
(٢) انظر : ٩٧ من هذا البحث.
(٣) سورة المائدة آية ١١٣.
(٤) سورة طه آية ٨٩ .
(٥) سورة القيامة آية ٣.
(٦) سورة البلد آية ٧.
(٧) انظر أيضا : الآية ١٠٠ من سورة الأعراف ، والآية ٢٤ من سورة يونس ، والآية ٢١ من سورة الأنعام، وانظر أيضا شواهد شعرية خبر ضمير الشأن فيها جملة فعلية فى شرح ابن عقيل جـ١ / ٢٠٤ وما بعدها.
(٨) شرح التصريح جـ١ / ١٦٢ وما بعدها ، شرح التسهيل جـ١ / ١٦٣ وما بعدها .

الاتجاه الثاني : ويكون فى حال كون الخبر جملة اسمية ، وفى هذه الاتجاه يأخذ المعاد الذى هو المبتدأ فى المعنى شكلين أيضا كما فى الاتجاه الأول : الشكل الأول : أن يعاد المبتدأ فى صورة جملة اسمية هى كلها نفس المبتدأ من حيث المعنى ، وذلك كما فى المثال الثانى الذى مثل به ابن هشام فى النص الذى بدأت به هذه الصورة – إعادة اللفظ بمعناه[1] – وهو (هجيرى أبى بكر لا إله إلا الله) حيث إن جملة الخبر (لا إله إلا الله) هى كلها نفس المبتدأ من حيث المعنى ، ومن ذلك أيضا أخبار ضمير الشأن – إذا كانت جملة اسمية –نحو[2] ما سبق فى نص ابن هشام فى أول معالجة هذه الصورة – إعادة اللفظ بمعناه– من قوله تعالى (قل هو الله أحد) ، و (فإذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا) ، يقول الشيخ خالد الأزهري فى التعليق على الآية الأولى مبينا كيف أن الجملة المفسرة لضمير الشأن هى نفس ضمير الشأن فى المعنى : "إذا قدر (هو) ضمير الشأن فهو مبتدأ و (الله أحد) جملة خبره ، وهي عينه في المعنى؛ لأنها مفسرة له ، والمفسر عين المفسر ، أي : الشأن الله أحد " [3] ويقول أيضا فى بيان ذلك فى الآية الثانية : " إذا قدر (هى) ضمير قصة فهى مبتدأ أو شاخصة خبر مقدم و(أبصار الذين كفروا) مبتدأ مؤخر ، وجملة (أبصار الذين كفروا شاخصة) فى موضع رفع خبر (هى) ، وهى عينها فى المعنى ، أى : فإذا القصة أبصار الذين كفروا شاخصة" [4].

الشكل الثانى : أن يعاد المبتدأ بالمعنى فى صورة جزء من جملة اسمية هى خبر عن هذا المبتدأ ، وليست الجملة كلها هى المبتدأ فى المعنى كما سبق فى الشكل الأول ، يقول الرضي – رحمه الله – : " وأما وضع الظاهر مقام الضمير فإن كان فى معرض التفخيم جاز قياسا ، كقوله تعالى (الحاقة ما الحاقة)[5] أى: ما هى ؟ وإن لم يكن فعند سيبويه يجوز فى الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول ... وقال الأخفش: يجوز وإن لم

---

(١) انظر : بداية الصفحة ٢٣٠ من هذا البحث .

(٢) انظر أيضا : الآية ٨٥ من سورة البقرة ، والآية ٣٨ من سورة الكهف ، والآية ٩ من سورة النمل ، والآية ٩٠ من سورة يونس .

(٣) شرح التصريح جـ١ / ١٦٢ وما بعدها .

(٤) السابق .

(٥) سورة الحاقة آية ١ ، ٢ .

يكـن بلفظ الأول فى الشعر كان أو فى غيره ... قال : ويجوز : زيد قام أبو طاهر ، قال تعالى (إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا)[1]..." [2] فى النصف الأول من هذا النص يتحدث الرضي عن الربط بإعادة اللفظ بذاته ، وقد سبق الحديث عن هذا الجزء من النص هناك[3]، وأما ما يعنينا هنا من هذا النص فالنصف الثانى منه بدءا من قولـه " وقال الأخفش..." والأخفش – كما فى النص – يجيز الربط بإعادة اللفظ بمعناه فى الشعر وغيره ، ومثل لذلك بمثال يشبه المثال الذي سبق الحديث عنه والذي ورد في نص ابن هشام ، فمثال الأخفـش : زيد قام أبو طاهر ، ومثال ابن هشام : زيد جاءنى أبو عبد الله ، أما موضـع الشاهد فى نص الرضى فهو الشاهد القرآنى (إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عـملا) والمعنى : إنا لا نضيع أجرهم ، فى هذا الشـاهد القرآنى نرى أن المبتدأ (اسم إن) هو قوله تعالى (الذين آمنوا وعملوا الصالحات) ثم أتى الخبر جملة اسمية منسوخة بإن ، وهو قوله تعالى (إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا) والرابط بين اسم (إن) وخبره الجملة هو إعادة المبتدأ بمعناه فى قوله تعالى (من أحسن عملا) فاسم (إن) (الذين آمنوا وعملوا الصالحات) هو في المعنى قوله تعالى (من أحسن عملا) والمبتدأ في المعنى هنا (من أحسن عملا) جزء من جملة الخبر الاسمية، وموقعه فى الإعراب هو أنه مضاف إلى مفعول .

وبعد ، فإذا كان جميع ما سبق قد أتى فى سياق إثبات أن هذه الصورة من صور الإحالة (إعادة المعنى) تدخل الجملة الاسمية لتربط الخبر – حال كونه جملة – بالمبتدأ وأن المعاد الذى هو المبتدأ فى المعنى يأخذ أشكالا مختلفة فإن نصوصا أخرى قد أشارت إلى دخول هذه الصورة من صور الإحالة باب ما يربط الصلة بالموصـول ، يقـول أبو حيان – رحمه الله - : " ولا بد فى الصلة من ضمير يربط الصلة بالموصول ، وسمع ما ظاهره الربط بالظاهر الذى هو الموصول فى المعنى... قال الشاعر:

---

(١) سورة الكهف آية ٣٠.

(٢) شرح الكافية جـ ١ / ٢١٢ وما بعدها ، التمهيد فى اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ١٢٧ .

(٣) انظر : ٢٠٧ وما بعدها من هذا البحث .

وأنت الذى فى رحمة الله أطمع(1)... "(2) والظاهر الذى هو الموصول فى المعنى فى هذا الشاهد هو لفظ الجلالة (الله) والمعنى : وأنت الذى فى رحمته أطمع ، فربطت جملة الصلة بالموصول باسم ظاهر هو الموصول فى المعنى .

ويقول الأشمونى عن الشاهد الذى ورد فى نص أبى حيان السابق - وغيره من الشواهد - إنه " مما ورد فيه الربط بالظاهر " (3) ويقول الرضي عن الربط بالظاهر فى باب الصلة : "وقد يغنى الظاهر عن العائد على قلة" (4) ويلاحظ أن العائد الذى هو الموصول فى المعنى جزء من جملة الصلة ، ولا يتأتى أن يكون العائد فى باب الصلة هو جملة الصلة كلها، وفى الشاهد السابق - فى نص أبى حيان - كان العائد (الله) مضافا إلى الاسم المجرور المتعلق بالفعل (أطمع) أي: كان العائد جزءا من جملة الصلة . وبعد ، فالربط بإعادة اللفظ بمعناه يدخل باب الصلة ليربطها بالموصول، كما دخل باب الجملة الاسمية ليربط جملة الخبر بالمبتدأ، وإن كان دخوله باب الصلة على قلة كما قال الرضى .

هذا، والنحاة - رحمهم الله - لم يذكروا - فيما رجعت إليه من مراجع - أن هذه الصورة من صور الإحالة تدخل بابا نحويا غير البابين السابقين (الصلة والجملة الاسمية) فقط .

وإذا عرجنا على ما قاله أستاذنا الدكتور / تمام حسان عن هذه الصورة من صورة الإحالة ، وجدنا سيادته يقول : " وقد تكون الإحالة بإعادة المعنى الذى كان لأحد ركنى الجملة فى الركن الآخر ، فالمعنى هنا معنى إسنادى كما فى قوله تعالى (دعواهم فيها سبحانك اللهم وتحيتهم فيها سلام وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين)(5) فالدعوى الأولى هى (سبحانك اللهم) والدعوى الأخيرة هى (الحمد

---

(1) هذا عجز بيت لمجنون ليلى وصدره : فيا رب ليلى أنت فى كل موطن.
(2) ارتشاف جـ1/ 523 ، جـ2/ 51 ، مغنى / 654 وما بعدها.
(3) شرح الأشمونى جـ1/ 238، 260 وما بعدها.
(4) شرح الكافية جـ3 / 93 ، مغنى / 654 وما بعدها.
(5) سورة يونس آية 10.

لله) والتحية التى بينهما هى لفظ السلام ، فمعنى المبتدأ مكرر فى الخبر"(1) و " إنما يصلح ذلك لربط الخبر بالمبتدأ ؛ لأن الخبر هو عين المبتدأ فى المعنى ، فلما كان السلام هو التحية ، وكانت التحية هى السلام عد ذلك قريبا فى أهميته من إعادة الذكر فصلح لربط الخبر بالمبتدأ " (2).

فى النص الأول يستشهد أستاذنا للربط بهذه الصورة (إعادة المعنى) بآية سبقت الإشارة إلى جزء منها (3) و هو قوله تعالى (دعواهم فيها سبحانك اللهم) ، ثم يعلق سيادته على الآية محددا مواضع الربط بإعادة اللفظ بمعناه فى الآية كلها ، ويوضح سيادته أن المعنى المعاد هنا هو معنى إسنادى فى الجملة الاسمية ، وفى النص الثانى يوضح سيادته جهة ربط الخبر بالمبتدأ فى هذه الصورة بأنها جهة إسناد الخبر إلى المبتدأ.

وأستاذنا الدكتور / تمام يشير فى نص يأتى بعد قليل إلى ملحظ ما وجدت أحدا من السابقين من النحاة ولا من اللاحقين – ممن رجعت إلى مراجعهم – أشار إلى هذا الملحظ من قريب أو بعيد .

يقول أستاذنا :" ولقد درج النحاة على التمثيل لإعادة المعنى الإسنادى بالمبتدأ والخبر على حين يصدق ذلك فى مجال الجملة الفعلية أيضا إذ يتكرر ذكر الحدث الذى فى الفعل عند إيراد الفاعل ويبدو ذلك فى آيات مثل قوله تعالى (قال قائل منهم لا تقتلوا يوسف)(4) ،(ثم أذن مؤذن أيتها العير إنكم لسارقون) (5)، ومنه أيضا

---

(1) الخلاصة النحوية / 90 ، وانظر فيه أيضا / 89، 110 ، ظاهرة الربط فى التركيب والأسلوب العربى/ 15 وما بعدها، 30 وما بعدها ، مقالات فى اللغة والأدب / 357 ، التمهيد فى اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / 126 وما بعدها ، ضوابط التوارد/ 322، وحدة البنية واختلاف الأنظمة/ 36 ، درجات الخطأ والصواب فى النحو والأسلوب / 74 وما بعدها ، المعنى النحوى مفهومه ومكوناته/ 163.

(2) البيان فى روائع القرآن جـ1 / 132 ، اللغة العربية معناها ومبناها / 216 .

(3) انظر : 231 وما بعدها من هذا البحث .

(4) سورة يوسف آية 10.

(5) سورة يوسف آية 70.

(وشهد شاهد من أهلها)[1] ، فإسناد الحدث إلى موصوف بالحدث وسيلة من وسائل الربط "[2].

في هذا النص القصير والذي لم يتردد في كتابات أستاذنا الدكتور / تمام – حسب اطلاعي عليها – حيث إنه لم يرد إلا هذه المرة فقط وفي المرجع الذي نقل عنه فقط ، في هذا النص يشير سيادته إلى أن الربط بإعادة اللفظ بمعناه كما يتطرق إلى الجملة الاسمية فإنه يتطرق إلى الجملة الفعلية ، ويمثل سيادته لذلك بأمثلة من القرآن الكريم لها نظائر أخرى كثيرة في القرآن الكريم [3]، ثم يوضح سيادته المسوغ لجعل اللفظ الذي يتضمن المعنى نفسه الموجود في الفعل من الروابط ، فيقول سيادته : " إذ يتكرر الحدث الذي في الفعل عند إيراد الفاعل ... فإسناد الحدث إلى موصوف بالحدث وسيلة من وسائل الربط " وهذا الكلام من أستاذنا يذكر بما سبق نقله عن السيوطي – رحمه الله – من قوله : " لما كان الخبر مرتبطا بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يحتج إلى حرف رابط بينهما كما لم يحتج الفعل والفاعل إلى ذلك "[4].

فالسيوطي يشير إلى أن علاقة الإسناد هي التي تربط الفاعل بالفعل ، وعلاقة الإسناد علاقة ملحوظة[5] ولكن المواضع التي يشير إليها أستاذنا ليست كتلك التي يشير إليها السيوطي، وإن كان كلام السيوطي مطلقا غير مقيد ، فمثلا إذا قلنا : خرج زيد ، وقارنا هذه الجملة بإحدى الجمل التي استشهد بها أستاذنا نحو قوله تعالى (ثم أذن مؤذن أيتها العير إنكم لسارقون) ، فإننا نلحظ فارقا بين الجملتين[6] حيث إن الفاعل في الآية الكريمة قام بالحدث الذي أسند إليه ، وإضافة إلى قيامه

---

(١) سورة يوسف آية ٢٦.

(٢) الخلاصة النحوية / ٩٠.

(٣) انظر سورة الأنعام آية ١٦٤، سورة الأعراف آية ٤٤ ، سورة يوسف آية ٦٧ ، سورة إبراهيم آية ١٢، سورة الإسراء آية ١٥، سورة الكهف آية ١٩، سورة فاطر آية ١٨، سورة الصافات آية ٥١، ٦١ ، سورة الزمر آية ٧، سورة الأحقاف آية ١٠، سورة القمر آية ١٩ ، سورة القلم آية ١٩، سورة المعارج آية ١ ، سورة المطففين آية ٢٦.

(٤) همع جـ١ / ٣٤٧ ، وانظر : ١٥٤ ، ١٨٢ من هذا البحث.

(٥) انظر : ١٥٣ وما بعدها من هذا البحث.

(٦) انظر : مسألة شبيهة بهذه المسألة في ٢٠٩ وما بعدها من هذا البحث.

بالحدث – باعتباره فاعل الحدث – وصف بهذا الحدث فهو مؤذن ، أما فى جملة (خرج زيد) فالفاعل قام بالحدث الذى أسند إليه فقط ، ولم يوصف به بمعنى أن الشواهد التى مثل بها أستاذنا تزيد على غيرها من نحو قولنا(خرج زيد) زيادة من ناحية اللفظ ؛ حيث إن الفاعل فى الشواهد القرآنية السابقة كان – من ناحية لفظه – من مادة الفعل نفسها ، فالفاعل متصف بما فى الفعل من حدث ، هذا بالإضافة إلى ما بين الفعل والفاعل من علاقة معنوية هى الإسناد ، وهذا الأمر أكثر ظهورا فى قوله تعالى فى عدة مواضع (ولا تزر وازرة وزر أخرى)[1] حيث إن الحدث الذى فى الفعل تكرر فى المفعول إضافة إلى تكراره فى الفاعل ، على حين أن المثال (خرج زيد) ليس فيه علاقة بين الفعل والفاعل إلا علاقة الإسناد فقط ، وهى كما سبق علاقة ملحوظة ، ومن هنا يصح أن نقول: إن تكرار الحدث الذى فى الفعل فى الفاعل بوصف الفاعل بهذا الحدث يعد رابطا لفظيا فى الجملة الفعلية التى يتحقق فيها هذا النوع من الإسناد .

وبعد ، فإننا نصل إلى أن الربط بإعادة اللفظ بمعناه – بناء على ما سبق عرضه من كلام نحاة السلف وكلام أستاذنا الدكتور / تمام – لا يدخل غير الجملة الواحدة فقط اسمية كانت أو فعلية ، حتى ما قال به علماء السلف من دخول هذه الصورة من الإحالة باب صلة الموصول لربطها بالموصول لا يخالف ذلك ؛ لأن الموصول وصلته معا لا يصلحان لتكوين جملة مستقلة كاملة الفائدة، وإنما يفتقران معا إلى تضام عنصر لغوى آخر معهما ليتكون من الجميع جملة كاملة الفائدة ، ويصح عليها السكوت[2].

وبيانا لكيفية قيام هذه الصورة (إعادة اللفظ بمعناه) بوظيفة الربط فى التراكيب التى تدخلها نقول : قد رأينا أن العائد الذى هو المبتدأ فى المعنى قد يكون جزءا من جملة الخبر كما هو الحال عندما يكون الخبر جملة فعلية ، ويكون العائد – الذى هو المبتدأ فى المعنى – هو الفاعل فى هذه الجملة[3] ، كما فى قولنا : زيد جاءنى أبو عبد الله

---

(١) سورة الأنعام آية ١٦٤ ، وسورة الإسراء آية ١٥ ، وسورة الزمر آية ٧ .

(٢) انظر : ٤٠ وما بعدها من هذا البحث.

(٣) انظر : ٢٣١ من هذا البحث.

إذا كـان (أبو عبد الله) كنـية لزيد ، وكـما فـي قولنـا : زيد نعم الرجل إذا جعلنا (أل) فـي كلمـة (الرجـل) للعـهد الذكـرى، وكذلك كان جزءا من جملة الخبر فى قوله تعالى [1] (إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا) ، وأيضا يكون العائد الذى هو الموصول فى المعنى جزءا من جملة الصلة كما فى قول الشاعر : وأنت الذى فى رحمة الله أطمع[2] ، ولبيان كيفية الربط بإعادة المعنى فى هذه الأمثلة التى يكون المعاد فيها جزءا من جملة تتعلق بالمذكور الأول،فإننا نأخذ مثالا واحدا وما يقال فيه يقال فى غيره ففي قولنا: زيد نعم الرجل ، نرى الفاعل (الرجل) الذى هو المبتدأ فى المعنى (وهو هنا العائد) – هذا على جعل (أل) للعهد الذكرى – نراه وقد ربط الجملة التى هو أحد عناصر بنائها بما هي خبر عنه وهو المبتدأ الذى هو مرجع العائد، ولولا وجود كلمة (الرجل) فى هذه الجملة لما ارتبطت بالمبتدأ ، وكذلك كل عائد فى الأمثلة السابقة يربط الجملة التى هو جزء منها بمرجعه.

وقد رأينا قبل [3] – أيضا – أن العائد الذى هو المبتدأ فى المعنى قد يكون جملة الخبر كلها ، وذلك كما فى قوله تعالى (دعواهم فيها سبحانك اللهم)[4] وكما فى قوله صلى الله عليه وسلم (أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلى لا إله إلا الله) ومن هذا أيضا الشواهد التى يكون المبتدأ – أو الاسم للناسخ – فيها ضمير الشأن نحو قوله تعالى (فإذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا)[5] وقوله تعالى (فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التى فى الصدور)[6]، ولبيان كيفية الربط فى هذا النمط نشرح الشاهد الثانى ، حيث نرى جملة (لا إله إلا الله) كلها هى المبتدأ فى المعنى ، فكانت هى كلها العائد ، وهى فى الوقت نفسه خبر المبتدأ ، وفى هذا الشاهد وأمثاله نستطيع القول : إن جملة (لا إله إلا الله) مرتبطة بالمبتدأ (المرجع) من جهتين : جهة أنها العائد

---

(١) انظر : ٢٣٤ من هذا البحث.

(٢) انظر : ٢٣٤ وما بعدها من هذا البحث.

(٣) انظر :٢٣١ وما بعدها من هذا البحث.

(٤) سورة يونس آية ١٠.

(٥) سورة الأنبياء آية ٩٧.

(٦) سورة الحج آية ٤٦.

إليه ، وجهة أنها المرتبط الذى ربطه العائد بمرجعه ، وتوضيحا لما أريد قوله هنا[1] أذكر بالمثال السابق (زيد نعم الرجل) حيث قلنا: إن العائد هو كلمة (الرجل) والمرجع هو كلمة (زيد) ، وإن العائد قد ربط جملة (نعم الرجل) والتى هو أحد عناصرها بالمرجع،إذن العائد يربط غيره بالمرجع ، وبهذا يكون لدينا ثلاثة أركان فى هذا المثال – شأنه فى هذا شأن غيره من أمثلة الربط بالإحالة– هى: العائد والمرجع ومرتبط يربطه العائد بالمرجع ، وفى الحالة التى هى موضع حديثنا (كون العائد جملة كاملة) والتى مثلنا لها بالحديث الشريف فى هذه الحالة نجد أن العائد قد تلبس بالمرتبط فكانا معا فى صورة لفظية واحدة هى جملة الخبر (لا إله إلا الله) فكانت هذه الجملة هى العائد وهى المرتبط ، أما فى الحالة الأولى التى يكون العائد فيها جزءا من جملة كما فى : زيد نعم الرجل، فإن العائد يكون بعض المرتبط وجزءا منه .

وبعد ، فقد يسأل سائل كيف يقبل كلامك هذا فى حالة ضمير الشأن ، فأنت تقول إن الجملة المفسرة له والتى هى المبتدأ فى المعنى هى العائد والمرتبط ، فى حين أن النحاة يعدون الجملة المفسرة لضمير الشأن المرجع ، ويعدون ضمير الشأن العائد ، فقد عدوا هذا الموضع من المواضع السبعة التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة[2]، وإذا كان يعود فهو عائد ، وما يعود إليه هو المرجع؟!

وللجواب على هذا الإشكال أقول : إن ضمير الشأن – كما فى كلام النحاة رحمهم الله– هو عائد والجملة التى تفسره مرجع له، أقول إن هذا من حيث الأصل، فالأصل أن يكون لكل ضمير غائب مرجع يعود إليه ، حيث إنه – ضمير الغائب ومنه ضمير الشأن – يفتقر إلى ما يوضح المقصود به ، ذلك لأنه – كما سبق [3]– ليس فيه ما فى ضمير المخاطب وضمير المتكلم من الحضور والمشاهدة بما يغنى عن الافتقار إلى مرجع يذكر أو يقدر فى الكلام ، وضمير الشأن – كما يقول الشيخ خالد

---

(١) سبق بيان مسألة مثل هذه عند التعليق على مثال (الشرق شرق) انظر : ٢٠٩ وما بعدها من هذا البحث.

(٢) انظر : ٢٦٤ وما بعدها من هذا البحث.

(٣) انظر : ٣٤ ، ٥٢ وما بعدها ، ٢٠٥ من هذا البحث.

الأزهري -: " لا يكون ضمير الشأن الحاضر وإنما يكون ضمير غيبة "[1] ، إذن ضمير الشأن هو العائد والجملة المفسرة له هي مرجعه،هذا من حيث الأصل في كل ضمائر الغائب، لا من حيث كونه رابطا ، لأن ضمير الشأن ليس من دوره الربط وليس الهدف من مجيئه الربط ، دليل ذلك أنه مع وجود ضمير الشأن في الجملة تبقى الجملة محتاجة إلى رابط، والرابط هنا هو إعادة ضمير الشأن بمعناه في صورة الجملة المفسرة له ، فإذا كان ضمير الشأن ليس رابطا ، وكانت الجملة مع وجوده محتاجة إلى رابط يربط بين الخبر (الجملة المفسرة) وبين هذا الضمير (المبتدأ) ، فإن ما يربط بينهما هو العائد وضمير الشأن هو المرجع ، من حيث كانت الجملة المفسرة له هي نفس ضمير الشأن في المعنى.

وبعد كل ما سبق ، فإنه يلاحظ أن الموقعية بين العائد والمرجع في حال كون العائد جزءا من جملة موقعية ثابتة لا تقبل التغيير ، فالعائد دائما متأخر عن المرجع ، فإذا نظرنا إلى الأمثلة السابقة في هذا النوع نحو قولنا : زيد جاءني أبو عبد الله ، وزيد نعم الرجل ، وقوله تعالى (إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا) ، وقول الشاعر : وأنت الذي في رحمة الله أطمع ، رأينا - وقد سبقت الإشارة إلى ذلك[2] - أن العائد جزء من جملة المرتبط الذي ربطه العائد بالمرجع، ولا يقبل أن يتقدم - هنا - جزء من جملة الخبر على المبتدأ (المرجع) فلا يقال : الرجل زيد نعم ، وإذا قيل : أبو عبد الله زيد جاءني خرج الكلام عما نتحدث فيه من الربط بإعادة اللفظ بمعناه إلى الربط بالضمير ، وكذلك لا يجوز تقدم العائد في قول الشاعر: وأنت الذي في رحمة الله أطمع ، حيث إن العائد (الله) جزء من صلة الموصول ، ولا يتقدم جزء من الصلة على الموصول (المرجع) ، إذن لا يجوز تقدم العائد على المرجع في هذا النمط من الربط بإعادة اللفظ بمعناه .

وهنا يأتي سؤال مفاده : هل يجوز أن يتقدم المرتبط بما فيه العائد (الجملة كلها) على المرجع في هذه الحال التي نحن بصدد الحديث عنها والتي هي كون العائد جزءا من جملة المرتبط ؟

---

(١) شرح التصريح جـ١/ ١٦٢ وما بعدها.

(٢) انظر : ٢٣٠ وما بعدها ، ٢٣٨ وما بعدها من هذا البحث.

والجواب أن النحاة –رحمهم الله– أجازوا تقدم الخبر الجملة – اسمية وفعلية [1]– على المبتدأ لكن ربطوا ذلك بعدم اللبس ، فقال ابن مالك : وجوزوا التقديم إذ لا ضررا، ومثل ابن عقيل – رحمه الله – لذلك بمثالين [2]: أبوه منطلق زيد ، وقام أبوه زيد ، إذن النحاة ربطوا الجواز بعدم اللبس ، واللبس : تعدد الاحتمالات دون مرجع لأحدها ، وإذا جئنا نطبق حكم جواز تقدم الخبر الجملة على المبتدأ فيما نحن فيه وجدنا أن اللبس يتطرق إلى جميع الأمثلة السابقة دون استثناء منها ، وتفصيل ذلك على النحو التالي : في قولنا : زيد جاءني أبو عبد الله ، لو تقدم الخبر على المبتدأ هنا وأصبح التركيب : جاءني أبو عبد الله زيد،لتحول التركيب من الجملة الاسمية إلى الجملة الفعلية ؛ ولصارت كلمة (زيد) بدلا من الفاعل، ومعلوم أن اللبس مرفوع في مثال ابن عقيل السابق: قام أبوه زيد؛ لأن الضمير فيه وهو الرابط، ووجود الضمير يمنع كون (زيد) بدلا من (أبوه) لأنه لو قيل ببدلية(زيد) لما عرف مرجع الضمير ولهذا لا يجوز تقدم جملة الخبر(المرتبط ومعه العائد) على المبتدأ (المرجع) إذا أردنا عد هذا المثال من قبيل الربط بإعادة اللفظ بمعناه ، أعني بالمثال قولنا : زيد جاءني أبو عبد الله ، أما مثال: زيد نعم الرجل ، فإنه وإن جاز تقدم[3] جملة الخبر (المرتبط والعائد) على المرجع فيجوز فيه: نعم الرجل زيد ، إلا أنه – في هذه الحالة – لن يبقى المثال من قبيل الربط بإعادة اللفظ بمعناه ، إذ إن المثال – كما سبق [4]– قد دخل في الربط بهذه الصورة على جعل (أل) فيه للعهد الذكرى الذى سبق في (زيد) أما في الصورة التي حول إليها المثال: نعم الرجل زيد، فليس هناك سبق ذكر حتى تكون (أل) للعهد الذكرى، أما الشاهد القرآني: (إن الذين آمنوا ...) فقد سبق[5] أن العائد فيه هو قوله تعالى (من أحسن عملا) وقد ربط جملة الخبر (إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا) بالمرجع الذي هو اسم إن (الذين آمنوا وعملوا الصالحات) ولأن المرتبط والعائد في هذا الشاهد خبر لإن ؛ لا يجوز تقديمها على

---

(١) انظر :١٢٦، ١٤١ وما بعدها من هذا البحث.
(٢) انظر : شرح ابن عقيل جـ١ / ١٤١ وما بعدها.
(٣) انظر : ١٣١ من هذا البحث.
(٤) انظر : ٢٣٠ ، ٢٣٩ وما بعدها من هذا البحث.
(٥) انظر : ٢٣٤ ، ٢٣٩ من هذا البحث.

المرجع (اسم إن) وذلك لأن خبر (إن) لا يتقدم على اسمها ما لم يكن الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا[1].

أما عن شاهد: فأنت الذى فى رحمة الله أطمع ، فإنه لا يجوز تقدم المرتبط والعائد (جملة الصلة) على المرجع (الموصول)[2].

وما سبق كان حديثا عن الموقعية فى حالة كون العائد جزءا من جملة ، أما فى حال كون العائد هو الجملة كلها، كما فى قوله تعالى (دعواهم فيها سبحانك اللهم) وقوله صلى الله عليه وسلم (أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلى لا إله إلا الله) وقوله تعالى (فإذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا) حيث تلبس – فى هذه الشواهد- العائد والمرتبط معا فى صورة جملة الخبر[3]، فقد سبق أن النحاة أجازوا تقدم الخبر الجملة ما لم يتطرق اللبس إلى الكلام ، لكن جملة الخبر هنا – فى الشاهدين الأولين – فى تقدير المفرد[4]، فإذا تقدمت (جملة الخبر) فلن يؤمن أن يظن أنها مبتدأ وليس خبرا ، وأن ما بعدها هو الخبر وليس المبتدأ ، وقوله – صلى الله عليه وسلم- (لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة) يوضح ذلك جليا حيث أخبر النبي صلى الله عليه وسلم – عن جملة (لا إله إلا لله) بالمفرد (كنز) ولما سبق لا يجوز أن يتبادل العائد والمرتبط (جملة الخبر) الموقع مع المرجع (المبتدأ) فلا يؤخر المرجع ولا يتقدم العائد والمرتبط ، وكذلك الأمر فى الشاهد الثالث (فإذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا) لا يجوز تقدم العائد - والذى هو المرتبط أيضا- وهو (شاخصة أبصار الذين كفروا) على المرجع (المبتدأ) الذى هو لفظة (هى) وذلك لأن العائد هنا لازم التأخر عن المرجع ؛ لأن الجملة المفسرة لضمير الشأن لا يجوز " أن تتقدم هى ولا شيء منها عليه"[5]وقد سبق[6] أن ضمير الشأن " لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد

---

(١) انظر : ٩٩ ، ١٢٨ من هذا البحث.

(٢) انظر : ٢٣٩ وما بعدها من هذا البحث.

(٣) انظر : ٢٣٩ وما بعدها من هذا البحث.

(٤) انظر : حاشية الصبان جـ ١/ ٣١٤ ، حاشية الخضرى جـ١ / ١٣١ .

(٥) مغنى / ٦٣٦ وما بعدها.

(٦) انظر : ٢٣١ من هذا البحث.

نواسخه "(١)"، ويقول ابن مـالك– رحمـه الله- : "ومما يمنع تقديم الخبر كون المبتدأ ضمير الشأن كقولك : هو زيد منطلق ، لأنه لو قدم خبره عليه فقيل: زيد منطلق هو ، لم يعلم كونه ضمير الشأن ولتوهم كونه مؤكدا للضمير المستكن في الخبر" (٢)، وكلام ابن مالك يبين أن المانع من تقدم العائد هنا هو خوف تطرق اللبـس فـي الكلام .

---

(١) مغنى / ٦٣٧.
(٢) شرح التسهيل جـ١/ ٢٩٩.

الصورة الرابعة من صور الربط بالإحالة هي الربط بالضمير[1] وقد سبقت الإشارة إلي أن بعض النحاة صرح بأن الربط بالضمير هو الأصل في الربط ، ومنهم ابن هشام والسيوطي - رحمها الله - ونقل البحث - فيما سبق - عن ابن هشام قوله " روابط الجملة بما هي خبر عنه وهي عشرة : ١ - أحدها : الضمير وهو الأصل ، ولهذا يربط به مذكورا ... ومحذوفا" [2] غير أن البحث قد رجح - هناك - كون الربط بإعادة اللفظ بذاته هو الأصل[3] .

هذا ، وينبه أستاذنا الدكتور/ تمام حسان إلي أن "شرط الإضمار أن يكون بين الضمير ومرجعه مطابقة في اللفظ والقصد بحيث لو عدنا بالإضمار إلي الإظهار لحصلنا علي اللفظ نفسه وعلي المدلول نفسه ، أي أننا إذا كان لدينا جملة مثل : ذهب زيد إلي بيته ، فسأل سائل : بيت من؟ كان الجواب: بيت زيد المذكور، فحل (زيد المذكور) محل الضمير دالا علي ما دل عليه الضمير ، وإذا قرأنا آية مثل قوله تعالي

---

(١) أود أن أشير إلي أن المقصود بالضمير هنا هو الضمير ذو المرجع أي : ضمير الغيبة فقط ، وليس يدخل معنا ضمير المتكلم ولا ضمير المخاطب ، ذلك لأن ضمير المتكلم وضمير المخاطب فيهما من الحضور والمشاهدة ما يغني عن مرجع يوضح المقصود بهما ، في حين أن ضمير الغائب - دائما - محتاج إلي مرجع يبين المقصود به ، يقول أستاذنا الدكتور / تمام حسان : " تلعب الضمائر ذات العائد دور الربط في السياق ، ويساعد الافتقار علي أداء مثل هذا الدور" القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي / ٣٢ ، ٤٨ ، اللغة العربية معناها ومبناها / ١١٣ وانظر في هذه المسألة : البيان في روائع القرآن جـ١ / ١٣٩ وبعدها ، ١٤١، ١٤٨ ، جـ٢ / ١٨ ، وانظر أيضا: ٢٠٥ ، ٢٤٠ من هذا البحث والافتقار المذكور في عبارة أستاذنا هو الافتقار المتأصل الذي سبق الحديث عنه مفصلا في : ٢٩ وما بعدها، ٣٣ ، ٥٢ وما بعدها من هذا البحث .

(٢) مغني / ٦٤٧ ، وانظر : حاشية (٤) من ٢٠٤ في هذا البحث .

(٣) انظر : ٢٠٤ وما بعدها من هذا البحث .

(وظن داود أنما فتناه)[1] فهمنا أن الفتنة وقعت علي (داود) وأن الضمير حل محل (داود) لقبح الإظهار ولما فيه من إطالة لا مبرر لها"[2] وإذا لم تحدث المطابقة في أحد الأمرين السابقين (اللفظ والقصد) أو كان الإضمار يؤدي إلي وقوع اللبس في التركيب فإن العربية تعدل عن الربط بالإضمار إلي الربط بغيره من وسائل الإحالة، وقد سبقت الإشارة إلي حالة عدم المطابقة في القصد ، وحالة وقوع اللبس عند الإضمار ، وكيف أن العربية لجأت في هاتين الحالتين إلي الربط بإعادة اللفظ بذاته[3].

وسيأتي الحديث عن حالة عدم المطابقة في اللفظ وأن ذلك يحدث عند إرادة مدح أو ذم المرجع[4] وكيف أن العربية لجأت – في هذه الحالة – إلي الربط بالموصول[5] والربط باللفظ الواصف[6] .

وبعد ، فإنه يحسن في بداية هذه المعالجة للربط بالضمير أن ننقل نصا عن السيوطي[7] يحدد فيه – رحمه الله – المواضع التي يدخل فيها الضمير رابطا بين عناصر التركيب: " الرابط[8] يحتاج إليه في أحد عشر موضعا: الأول جملة الخبر ، و

---

(١) سورة ص آية ٢٤ .

(٢) البيان في روائع القرآن جـ ١ / ١٣٨ ، وانظر فيه أيضا جـ ١ / ٤١ وما بعدها ، ٢٣٦ ، همع جـ١/ ٣١٦ ، ظاهرة الربط في التركيب و الأسلوب العربي / ٣٤ وما بعدها ، ٣٨ ، ٤١ ، مقالات في اللغة والأدب / ٣٥٧ ، ضوابط التوارد / ٣٢١ ، درجات الخطأ والصواب في النحو والأسلوب / ٧٥ وما بعدها ، الخلاصة النحوية / ٩٢ ، دور السياق في تغير مرجع الضمير في الدراسات اللغوية والقرآنية/ ٧٠ وما بعدها " مجلة علوم اللغة " عدد ٥ / ١٩٩٩ .

(٣) انظر : ٢١٢ وما بعدها من هذا البحث .

(٤) انظر :٢٧٣ ، حاشية (٤) من ٣٠٠ من هذا البحث .

(٥) انظر : ٢٧٣ وما بعدها من هذا البحث .

(٦) انظر : ٣٠٠ وما بعدها من هذا البحث .

(٧) أنبه هنا علي أن الكلام الوارد في هذا النص المنقول عن السيوطي موجود – يكاد يكون بالألفاظ ذاتها –في مغني اللبيب لابن هشام – رحمه الله – غير أن البحث آثر النقل عن السيوطي لما فيه من إجمال واختصار غير مخلين ، وعزف عن نص ابن هشام لما فيه من تفصيلات وإطالة ، والمقام هنا – في هذا الموضع من معالجة الربط بالضمير – مقام إجمال ، انظر : مغني/ ٦٥٣ -٦٦٢ .

(٨) لا يعني السيوطي بالرابط في هذا النص الضمير فقط ، وإنما يعني به كل وسيلة للربط ضميرا كانت أو غيره ، لكن البحث أتي بالنص كاملا لأن فيه كل المواضع التي يدخل فيها الضمير رابطا بين عناصر التركيب .

روابطها عشرة أشياء تأتي في الفن الثاني [1]، الثاني : جملة الصفة ولا يربطها إلا الضمير ، الثالث : جملة الصلة ولا يربطها غالبا إلا الضمير ، الرابع : جملة الحال وروابطها إما الواو أو الضمير أو كلاهما ، الخامس : المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه نحو : زيدا ضربته ، أو ضربت أخاه ، السادس ، السابع : بدل البعض وبدل الاشتمال ، ولا يربطها إلا الضمير ، نحو :(عموا وصموا كثير منهم)[2] ، (عن الشهر الحرام قتال فيه) [3] ... الثامن: معمول الصفة المشبهة. ولا يربطه أيضا إلا الضمير ، التاسع: جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ، ولا يربطه أيضا إلا الضمير نحو(فمن يكفر بعد منكم فإني أعذبه)[4]، العاشر: العاملان في باب التنازع، لابد من ارتباطهما إما بعاطف كما في قام وقعد أخواك أو عمل أولهما في ثانيهما نحو (وأنه كان يقول سفيهنا)[5]، (وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا)[6] الحادي عشر: ألفاظ التوكيد الأول وإنما يربطها الضمير الملفوظ به ، نحو : جاء زيد نفسه ، والزيدان كلاهما ، والقوم كلهم ، وسائر ما تقدم يجوز أن يكون الضمير فيه مقدرا " [7].

في هذه النص يذكر السيوطي أن الضمير يدخل رابطا في عشرة مواضع ، وذلك لأن الموضع العاشر من الأحد عشر موضعا التي ذكر أنه يحتاج فيها إلي الرابط ، هذا الموضع (العاملان في باب التنازع) لا يدخله الضمير ؛ فالرابط فيه (هذا الموضع) إما العاطف وإما عمل أول العاملين في ثانيهما[8] ، كما ذكر ومثل ، أما في باقي

---

(١) وفي هذا الفن قال " روابط الجملة بما هي خبر عنه عشرة: الأول الضمير وهو الأصل..." الأشباه جـ٣/ ١٠٢ وما بعدها ، هذا ، وباقي روابط جملة الخبر بالمبتدأ هي روابط داخلة في الربط بالإحالة،وقد ذكرت هذه الروابط متفرقة ، كل منها في الصورة التي يدخل فيها رابطا. انظر :٢٠٧ وما بعدها ، ٢٤٥ وما بعدها ، ٢٦٩ وما بعدها ، ٢٧٣ وما بعدها ، ٢٨٦ وما بعدها من هذا البحث .

(٢) سورة المائدة آية ٧١ .

(٣) سورة البقرة آية ٢١٧ .

(٤) سورة المائدة آية ١١٥ .

(٥) سورة الجن آية ٤ .

(٦) سورة الجن آية ٧ .

(٧) الأشباه جـ٢ / ١٤٨ وما بعدها ، مغني / ٦٥٣ - ٦٦٢ .

(٨) انظر :١٥٥ من هذا البحث .

المواضع – وهي عشرة – فالضمير وحده يدخل سبعة منها ليكون هو الرابط بين عناصر التركيب ، وتبقي ثلاثة مواضع فقط يجوز أن يكون الرابط فيها غير الضمير ، وهذه المواضع هي: جملة الخبر حيث يجوز أن يكون الرابط بينها وبين المبتدأ الضمير، كما يجوز أن يكون غير الضمير من نحو:الإشارة أو إعادة اللفظ بذاته أو إعادته بالمعني أو غير ذلك(1)، وجملة الصلة، فقد قال السيوطي عنها "ولا يربطها غالبا إلا الضمير" وقد سبق أنه قد يكون الرابط بين جملة الصلة والموصول – علي قلة – اسما ظاهرا هو الموصول في المعني(2)، وجملة الحال ، فقد تنفرد الواو رابطة بين جملة الحال وصاحبها ، وقد ينفرد الضمير بالربط بينهما ، وقد يكونان معا رابطين بين جملة الحال وصاحبها .

إذن الضمير وحده يكون هو الرابط في سبعة مواضع ، ولا يدخل غيره أيا من هذه المواضع السبعة ليكون رابطا ، وفي ثلاثة مواضع فقط يجوز أن يكون غيره هو الرابط ، مع العلم بجواز الربط بالضمير في هذه المواضع الثلاثة أيضا ، بل إن الربط به هو الغالب فيها .

وبعد هذا الإجمال للمواضع التي يحتاج فيها إلي الضمير ليكون رابطا بين عناصر التركيب ، نشرع في شيء من التوضيح لهذه المواضع ، وعرض أقوال النحاة – رحمهم الله– في كيفية ربط الضمير وأهميته في هذه المواضع وبيان كيف تبرز قيمة الموقعية في كل ذلك لكن البحث لن يلتزم في المعالجة الترتيب الذي ذكره السيوطي(3)– رحمة الله – للمواضع في نصه السابق ، وإنما سيتناول البحث المواضع العشرة التي يدخلها الضمير رابطا علي وفق ترتيب ألفية ابن مالك لأبواب النحو ، وعلي هذا نبدأ بجملة الصلة :–

---

(1) انظر الصفحات المذكورة في حاشية (1) من ٢٤٧ من هذا البحث .

(2) انظر : ٢٣٤ وما بعدها من هذا البحث .

(3) يذكر هنا أن الترتيب الذي وردت عليه المواضع الأحد عشر في نص السيوطي المنقول هنا هو الترتيب نفسه الذي رتب به ابن هشام هذه المواضع في المغني في الموضع الذي سبقت الإشارة إليه في حاشية (7) من ٢٤٦ ، (1) من ٢٤٧ من هذا البحث .

يقول ابن يعيش – رحمه الله – عما يصلح أن يكون صلة للموصول ، وعن كيفية ربط العائد الذي لابد منه في الصلة بين هذه الصلة (المرتبط) والموصول (المرجع):" وجملة الأمر أن الصلة بأربعة أشياء : (الفعل والفاعل) و(المبتدأ والخبر) و(الشرط وجوابه) و(الظرف) ولابد في كل جملة ، من هذه الجمل من عائد يعود منها إلى الموصول ، وهو ضمير ذلك الموصول ليربط الجملة بالموصول ، ويؤذن بتعلقها بالموصول ، إذ كانت الجملة عبارة عن كل كلام تام قائم بنفسه ، فإذا أتيت فيها بما يتوقف فهمه علي ما قبله إذن بتعلقها به"(1) والعبارة الأخيرة من نص ابن يعيش والتي يقول فيها " إذ كانت الجملة... فإذا أتيت فيها بما يتوقف فهمه علي ما قبله" يعني الضمير ثم يقول " إذن بتعلقها" يعني الجملة، ثم يقول: "به" يعني ما قبل الجملة، ويتوقف فهم الضمير عليه، وهو مرجع هذا الضمير، وهو هنا الموصول، أقول : إن هذه العبارة من كلام ابن يعيش توضح كيف أن العائد (الضمير) يربط ويؤذن بالتعلق بين الجملة التي يذكر فيها وبين مرجع هذا الضمير وهذه العبارة أيضا تصلح أن تكون بيانا لكيفية ربط الضمير – بين ما يتصل به الضمير أو ما يقع الضمير في حيزه وبين مرجعه – في كل موقع من المواقع العشرة التي سبق أن الضمير يدخلها ليكون رابطا بين عناصر التركيب .

ثم يواصل ابن يعيش شرحه لما يصلح أن يكون صلة ، فيتحدث عن المواقع التي يجوز للضمير أن يقع فيها داخل الصلة حال كونها شرطا وجوابه أو مبتدأ وخبره، فيقول : "اعلم أن كل واحد من الشرط والجزاء جملة فعلية تامة ، فلما دخل عليهما حرف الشرط ربطهما وجعلهما كجملة واحدة في افتقار كل واحدة من الجملتين إلي الأخرى ، كافتقار المبتدأ إلي الخبر ، فالجملة الأولي التي هي شرط بمنزلة المبتدأ و الجملة الثانية التي هي جزاء كالخبر ، وإذا كان كذلك فأنت بالخيار في إلحاق العائد ، إن شئت أتيت به في الجملة الأولي نحو:... قولك: جاءني الذي إن تأته يأتك عمرو،

---

(1) شرح المفصل جـ٢ / ١١٦ وما بعدها ، شرح الكافية جـ٣ / ٩١ ، ٩٣ ، ٣٢١ ، مقتضب جـ٣/ ١٩٤ وما بعدها ، ١٩٩ ، مغني / ٦٥٤ وما بعدها ، ارتشاف جـ١ / ٥٢٣ ، جـ٢ / ٥٨٥ ، همع جـ ١/ ٢٧٩ وما بعدها، شرح الأشموني جـ١/ ٢٣٧ وما بعدها ، الإحالة والكذب في التراكيب عند النحاة ٧١ " رسالة دكتوراه بدار العلوم " .

فالعائد الهاء في تأته ، وإن شئت أتيت به في الجملة الثانية نحو قولك: جاءني الذي إن تكرم زيدا يشكرك ، فالعائد المضمر في يشكرك فإن جئت بالضمير فيهما فأحسن شيء ، نحو قولك: جاءني الذي إن تزره يحسن إليك ، فالعائد الأول (الهاء) المنصوبة في (تزره) ، والأخر الضمير المرفوع في (يحسن إليك) كما يكون في المبتدأ والخبر إذا كانا صلة كذلك ، إن شئت أتيت بالعائد مع المبتدأ وحده نحو: جاءني الذي أبوه قائم ، وإن شئت أتيت به مع الخبر وحده نحو : الذي أخوك غلامه زيد ، وإن شئت أتيت به معهما نحو : الذي أبوه أخوه زيد ، والذي عمه خاله عمرو"[1] يوضح ابن يعيش في هذا النص المواقع التي يجوز أن يقع فيها الضمير حال كون الصلة شرطا وجوابه أو مبتدأ وخبره، فيبين أنه يجوز أن يأتي الضمير العائد علي الموصول في الجزء الأول من الصلة فقط (الشرط والمبتدأ) كما يجوز أن يأتي في الجزء الثاني فقط (الجواب والخبر) كما يجوز أن يأتي الضمير في الجزأين كليهما ، فيأتي في الشرط وفي جوابه ، ويأتي في المبتدأ وفي خبره، وقد مثل - رحمة الله - لكل حالة من حالات وقوع الضمير ، وبعد ، فإن النص الثاني في نصي ابن يعيش السابقين قد عرض بالشرح والتمثيل لأمرين من الأمور الأربعة التي تصلح أن تكون صلة ، ويبقي أمران : أحدهما: أن تكون الصلة من فعل وفاعل كما في: رأيت الذي غاب ، وواضح أن موقع الضمير في هذه الحالة ثابت وواحد ، فهو دائما يقع بعد الفعل لأنه (العائد) هو الفاعل في جملة الصلة ، والأمر الثاني: أن تكون الصلة ظرفا أو جارا ومجرورا تامين ، كما في : جاء الذي عندك ، وجاء الذي في البيت ، وواضح أن الضمير في هذه الحالة- حالة كون الصلة ظرفا أو جارا و مجرورا - هو فاعل للفعل الذي يتعلق به الظرف أو الجار والمجرور ، فالتقدير في المثالين السابقين : جاء الذي استقر عندك ، وجاء الذي استقر في البيت[2] ، وموضع الضمير هنا أيضا ثابت لا يتغير وهو التأخر عن الفعل .

---

(١) شرح المفصل حـ٢ / ١١٧ ، وانظر فيه أيضا حـ١ / ١٧٢ ، ١٨٤ وما بعدها ، المقتضب حـ١ / ١٥٧ وما بعدها .

(٢)انظر : شرح المفصل حـ٢ / ١١٨ ، شرح الأشموني حـ١ / ٢٦١ وما بعدها ، حاشية الصبان حـ١ / ٢٦١ وما بعدها .

هذا، والضمير (العائد) في جميع ما سبق يربط الصلة (المرتبط) بالموصول (المرجع)، وسواء في هذا كون الصلة أكثر من جملة كما في حال كونها شرطا وجوابه وكونها جملة واحدة كما في باقي الأمور الأربعة التي تصلح للوصل بها ، وسواء في هذا أيضا كون العائد واحدا كما في الصلة بالفعل وفاعله ، وبالظرف وبالجار والمجرور ، وكما في بعض حالات كونها شرطا وجوابه أو مبتدأ و خبره، وكون العائد يرد مكررا- يرد مرتين- كما في بعض حالات كون الصلة شرطا وجوابه أو مبتدأ وخبره، وهذا الحالة الأخيرة- كون الضمير (العائد) يرد مرتين- هي ما قال عنها ابن يعيش في نصه السابق "فإن جئت بالضمير فيهما فأحسن شيء".

وعن دور الضمير (العائد) في ربط جملة الخبر (المرتبط) بالمبتدأ الذي هو مرجع الضمير ، يقول ابن يعيش – رحمه الله –: " ولولا هذا الضمير لم يصح أن تكون هذه الجملة خبرا عن هذا المبتدأ ، وذلك لأن الجملة كل كلام مستقل قائم بنفسه ، فإذا لم يكن في الجملة ذكر يربطها بالمبتدأ حتي تصير خبرا وتصير الجملة من تمام المبتدأ وقعت الجملة أجنبية من المبتدأ ، ولا تكون خبرا عنه ، ألا تري أنك لو قلت: زيد قام عمرو ، لم يكن كلاما لعدم العائد، فإذا كان ذلك كذلك لم يكن بد من العائد "[1] إلي هذا الحد من ربط الكلام بعضه ببعض وجعل بعضه يأخذ بحجز بعض يكون دور الضمير (العائد) في الكلام ، فابن يعيش يقول : إنه لولا الضمير في جملة الخبر لوقعت الجملة – الخبر – أجنبية من المبتدأ ، ولا تكون خبرا عنه، إذن الذي لم يجعلها بهذا الوصف هو الضمير الرابط الداخل جملة الخبر .

أما عن ربط الضمير بين الجملة المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه ، وبين هذا الاسم المشتغل عنه[2] ، فالأمر واضح ؛ لأنه كما سبق[3] أن الضمير يربط ما يتصل به

---

(١) شرح المفصل حـ١/ ١٧١ وما بعدها ، ١٧٥، حـ٣ / ٣٦١ ، شرح الكافية حـ٢/ ٧٧ ، شرح التسهيل حـ١/ ٣١٠ وما بعدها ، مغني / ٦٤٧ وما بعدها ، ارتشاف حـ٢ / ٥٠ ، الأشباه حـ٣ / ١٠٢ وما بعدها ، همع حـ١ / ٣١٦ ، شرح الأشموني حـ١ / ٢٣٧ وما بعدها ، ٣١٢ وما بعدها ، حـ٣/ ٩٢ وما بعدها ، اللغة العربية معناها ومبناها / ١١٣ ، ٢١٣ ، الخلاصة النحوية / ١٠١ ، ١٠٩ وما بعدها ، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية / ٢٩٨ .

(٢) انظر : مغني / ٦٥٧ .

(٣) انظر : ٢٤٨ وما بعدها من هذا البحث .

بمرجعه والاشتغال لا يكون إلا حال وجود ضمير شاغل للفعل المشغول عن الاسم المتقدم الذي هو المشتغل عنه ، فالاشتغال معناه : أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببه – وهو المضاف إلي ضمير الاسم السابق – فمثال المشتغل بالضمير: زيدا ضربته ، ومثال المشتغل بالسببي : زيدا ضربت أخاه"(1) ، وإذا كان هذا الباب كله لا يكون إلا في وجود ضمير متأخر عن الفعل ومرفوع هذا الفعل ، ويكون الضمير مطابقا للاسم المتقدم علي الفعل ، فإن هذا الضمير (العائد) يربط بين الجملة المفسرة والتي هي المرتبط وبين هذا الاسم المتقدم الذي هو المرجع للضمير ، فالضرب في المثالين السابقين وقع من المتكلم علي زيد في المثال الأول ، وعلي أخيه في المثال الثاني ، والمبين لذلك هو الضمير ، وهذا هو معني ربطه بين الجملة المفسرة وبين الاسم المشتغل عنه .

وعن دور الضمير (العائد) في ربط جملة الحال بصاحب الحال يقول ابن يعيش – رحمه الله – " فإذا وقعت الجملة حالا، فلا بد فيها مما يعلقها بما قبلها ويربطها به لئلا يتوهم أنها مستأنفة ، وذلك يكون بأحد أمرين إما الواو وإما ضمير يعود منها إلي ما قبلها" (2)وتتضح أهمية الضمير في الربط هنا إذا لم توجد معه الواو حيث لا يوجد رابط إلا الضمير لأن الجملة التي في موقع الحال إذا خلت من الواو ومن الضمير أو حذفا منها أصبحت مستأنفة ، إذ لا يوجد رابط من ضمير أو واو يجعلها متعلقة بما قبلها (صاحب الحال) ففي قولنا : جاء زيد يضحك إذا لم تجعل الضمير المستتر في (يضحك) عائدا إلي (زيد) لكان الفعل (يضحك) بداية كلام مستأنف ولانتظر السامع فاعلا للفعل (يضحك) .

وعن ربط الضمير بين معمول الصفة المشبهة وبين مرجع هذا الضمير – ومعلوم أن مرجع الضمير هنا هو ما يكون سابقا في الموقع علي الصفة المشبهة ، وليست

---

(١) انظر : شرح ابن عقيل جـ١ / ٢٥٥ .

(٢) شرح المفصل جـ١ / ٣٩٤ وما بعدها ، ٣٩٩ ، ٤٤٤ ، شرح الكافية جـ٢ / ٧٧ ، ارتشاف جـ٢/ ٣٦٤ وما بعدها ، مغني / ٦٥٦ ، همع جـ٢ / ٢٤٩ وما بعدها ، شرح الأشموني جـ٢ / ٢٧٧ وما بعدها ، جـ٣ / ٩٢ وما بعدها ، اللغة العربية معناها ومبناها / ١١٣ ، ٢١٣ ، التضام وقيود التوارد/ ١٠١ .

الصفة المشبهة ذاتها هي المرجع – يقول ابن هشام في سياق حديثه عن المواضع التي يحتاج فيها إلي الرابط " الثامن: معمول الصفة المشبهة ولا يربطه أيضا إلا الضمير إما ملفوظا به نحو : زيد حسن وجهه أو وجها منه أو مقدرا نحو: زيد حسن وجها أي منه"(١) ففي المثال السابق يلحظ أن الضمير العائد الملفوظ والمقدر قد ربط بين معمول الصفة المشبهة (الوجه) الذي هو المرتبط، وبين مرجع هذا الضمير الذي هو (زيد) ومن أمثلة ربط الضمير المقدر في هذا الموضع : زيد جميل الظاهر ، وكريم الأب ، ففي هذين المثالين نري الضمير المقدر قد ربط بين معمول الصفة المشبهة (الظاهر، الأب) وبين مرجع هذا الضمير (زيد) ، فالتقدير في المثالين : زيد جميل ظاهره وكريم أبوه .

وعن ربط الضمير بين جملة الصفة والموصوف يقول الرضي – رحمه الله –: " إنما اشترط الضمير في الصفة والصلة ليحصل به ربط بين الموصوف وصفته ، والموصول وصلته ، فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصوف والموصول بمضمون الصفة والصلة حصل لهما بهذا الاتصاف تخصص أو تعرف ، فلو قلت : مررت برجل قام عمرو لم يكن الرجل متصفا بقيام عمرو بوجه فلا يتخصص به ، فإذا قلت: قام عمرو في داره صار الرجل متصفا بقيام عمرو في داره "(٢) فالضمير هو الذي يحصل به (بربطه) اتصاف الموصوف (المرجع) بمضمون الصفة (المرتبط) ولولا الضمير لم يحصل اتصاف الموصوف بمضمون جملة الصفة .

وهنا في هذا الموضع من معالجة الربط بالضمير نعرض لمسألة تتعلق بالضمير الرابط في جملة الصلة وجملة الخبر وجملة الحال وجملة الصفة ، وهذه المسألة تتلخص في أنه إذا عطفت علي إحدى الجمل السابقة جملة أخري متعلقة بالمعطوف عليها فإنه يجوز "تجرد إحدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بها في أختها التي هي قرينتها

---

(١) مغني / ٦٥٨ .

(٢) شرح الكافية حـ٢ / ٣٢٤ ، وانظر فيه أيضا حـ٢ / ٧٧ ، ارتشاف حـ٢ / ٥٨٥ ، مغني / ٦٥٣ ، شرح الأشموني حـ١ / ٢٣٧ وما بعدها ، حـ٣ / ٩٢ وما بعدها ، المفرد والمؤلف / ٧٢ وما بعدها ، اللغة العربية معناها ومبناها / ١١٣ ، ٢١٣ ، والجملة الوصفية في النحو العربي / ١٢٣ ، الخلاصة النحوية / ١٧٦ ، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية / ٢٩٨ .

وكجزئها "[١] والذي صير إحدى الجملتين قرينة الأخرى وكجزئها هو الحرف العاطف[٢] والأصل في هذه المسألة أن تشتمل كل جملة من الجملتين (المعطوفة والمعطوف عليها) علي ضمير خاص بها وذلك لأن حق المعطوف " علي صلة أو صفة أو خبر أن يصلح لما صلح له المعطوف عليه والجملة العارية من ضمير الموصول والموصوف والمخبر عنه لا تصلح للوصل بها ، ولا للوصف بها ، ولا للإخبار بها "[٣] وكذلك الأمر في الجملة المعطوفة علي جملة الحال[٤] يقول ابن هشام " المعطوف علي الصلة صلة فلابد من رابط "[٥] ، يعني في الجملة المعطوفة ، مما يعني أنه يلزم في الجملة المعطوفة علي إحدى الجمل التي يلزمها الضمير أن تشتمل علي ضمير يربطها هي الأخري بمرجع هذا الضمير ، إلا أنه اغتفر ذلك مع بعض الحروف العاطفة فوقع الاتفاق[٦] من النحاة – رحمهم الله – علي جواز الاكتفاء بضمير واحد في الجملتين مع أحد هذه الحروف وهو (الفاء)[٧] وعلي هذا يجوز عند جميع النحاة – أن يقال[٨] في الصلة : اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك ، وأن يقال

---

(١) شرح الكافية حـ٢ / ٣٦١ .

(٢) انظر : شرح التسهيل حـ٣ / ٣٥٤ ، شرح الكافية حـ٢ / ٣٦١ ، همع حـ١/ ٢٨١ ، حـ٣/ ١٦٢ ، حاشية الخضري حـ١ / ١٢٩ وما بعدها .

(٣) شرح التسهيل حـ٣ / ٣٥٤ ، شرح الكافية حـ٢ / ٣٦٠ وما بعدها .

(٤) انظر : شرح الأشموني حـ٣ / ١٤١ وما بعدها .

(٥) مغني / ٦٥٥ ، شرح الكافية حـ٢ / ٣٦٠ وما بعدها .

(٦) انظر : شرح الكافية حـ٢ / ٣٦٠ وما بعدها ، شرح التسهيل حـ٣ / ٣٥٤ ، ارتشاف حـ٢ / ٥٠ وما بعدها، مغني / ٦٥١ ، الأشباه حـ٣ / ١٠٢ وما بعدها ، همع حـ١ / ٢٨١ ، ٣١٨ وما بعدها ، حـ٣/ ١٦٢ ، شرح الأشموني جـ١ / ٣١٠ وما بعدها ، حـ٣/ ١٤١ وما بعدها ، حاشية الصبان حـ١/ ٣١٢ وما بعدها اللغة العربية معناها ومبناها / ٢١٤ .

(٧) نص بعض النحاة علي أنها (الفاء) السببية ومنهم ابن مالك في شرح التسهيل حـ٣ / ٣٥٤ ، وابن هشام في مغني اللبيب / ٦٥١ ، والسيوطي في الأشباه حـ٣ / ١٠٢ وما بعدها ، ومما مثلوا به لذلك قوله تعالي (ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة) سورة الحج أية ٦٣ ، وقول الشاعر : وإنسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق ، لكن الرضي – رحمه الله –أجاز كونها غير سببية ، قال : "سواء كان مضمون الأولي سببا لمضمون الثانية – كما في مسألة الذباب– أو لا كما تقول مخبرا عن زيد : جاءني زيد فغربت الشمس : الذي جاءني فغربت الشمس زيد لأن المعنى : الذي تعقب مجيئه غروب الشمس زيد ، وتقول مخبرا عن الشمس : التي جاء زيد فغربت الشمس ، وليس مجيء زيد سببا للغروب " شرح الكافية حـ٢ / ٣٦١ .

(٦) انظر في هذه المسائل الثلاث : شرح الأشموني حـ٣/ ١٤١ وما بعدها .

عكسه نحو : الذي يقوم أخواك فيغضب هو زيد ، ويجوز في الخبر أن يقال: زيد يقوم فتقعد هند ويجوز عكسه: زيد تقعد هند فيقوم ، ويجوز في الحال أن يقال : جاء زيد يضحك فتبكي هند كما يجوز عكسه : جاء زيد تبكي هند فيضحك ، ويجوز في الصفة أن يقال : مررت بامرأة تضحك فيبكي زيد ، ويجوز عكسه : مررت بامرأة يضحك زيد فتبكي ، ويلحظ في هذه المسائل الثماني أن المسألة الأولي من كل مسألتين تدخلان معا في باب واحد ، قد اشتلمت الجملة الأولي منها علي الضمير الرابط بين الجملتين المتعاطفتين وبين مرجع هذا الضمير في حين أن المسألة الثانية من كل مسألتين تدخلان معا في باب واحد قد اشتلمت الجملة الثانية فيها علي الضمير الرابط بين الجملتين المتعاطفتين وبين مرجع هذا الضمير ، وهذا يعني أن للمتكلم أن يأتي بالضمير في هذه المسائل في أي الجملتين المتعاطفتين شاء ، مما يعطي الضمير في هذه المسائل حرية الانتقال بين الجملتين ، وبعد وقوع الاتفاق من النحاة علي جواز ما سبق من الاكتفاء بضمير واحد في الجملتين المتعاطفتين مع (الفاء) وقع منهم الاختلاف[1] في جواز ذلك مع العطف بغير (الفاء) ، فمنهم من أجاز ذلك مع (الواو) بإطلاق كما هو جائز مع (الفاء) بإطلاق ، ومنهم من منع بإطلاق ، ومنهم من أجاز بشرط : فممن أجاز ذلك مع (الواو) بإطلاق هشام ، كما نقل ذلك ابن هشام[2] والسيوطي[3] وأبو حيان[4] والأشموني[5] ، ومما مثلوا به للجواز عند هشام : زيد قامت هند وأكرمها ، وقد وافق هشاما في ذلك الصبان[6].

---

(١) عمد البحث إلي ذكر الخلاف بين النحاة في هذه المسألة ؛ لأن كثيرا من النحاة الذين عنوا بتعداد وحصر الروابط التي تربط جملة الخبر بالمبتدأ ، قد أفردوا مسألة الواو عند هشام وجعلوها رابطا مستقلا ، كما أفردوا مسألة العطف بالفاء وجعلوها رابطا مستقلا من روابط جملة الخبر بالمبتدأ . انظر: مغني / ٦٤٧ وما بعدها ، الأشباه حـ٣ / ١٠٢ وما بعدها ، همع حـ١ / ٣١٨ وما بعدها ، ارتشاف حـ٢/ ٥٠ وما بعدها، شرح الأشموني حـ١ / ٣١٠ وما بعدها ، حـ٣ / ١٤١ وما بعدها ، أما مسألة العطف بـ(ثم) فقد ذكرها البحث لتستوفي المسألة جميع ما ذكر فيها .

(٢) انظر : مغني / ٦٥١ .

(٣) انظر : الأشباه حـ٣ / ١٠٢ وما بعدها ، همع حـ١ / ٣١٨ وما بعدها .

(٤) انظر : ارتشاف حـ٢ / ٥٠ وما بعدها .

(٥) انظر : شرح الأشموني حـ١ / ٣١٠ وما بعدها .

(٦) انظر : حاشية الصبان حـ١ / ٣١٢ .

وممن منع جواز ذلك مع (الواو) بإطلاق ابن مالك[1] ووافقه الأشموني[2] وابن هشام[3].

وممن أجاز ذلك مع (الواو) بشرط الرضي ، فقد اشترط أن يكون " للجملة المعطوفة تعلق معنوي بالمعطوف عليها... "[4] ثم إن الرضي وحده أجاز الاكتفاء بضمير واحد في الجملتين إذا كان العاطف (ثم) أجاز ذلك بإطلاق ، فيجوز عنده : زيد ماتت هند ثم ورثها ، والذي جاء ثم غربت الشمس زيد[5].

هذا ، وما قيل من حرية انتقال الضمير بين الجملتين المتعاطفتين بالفاء يقال في المتعاطفتين بالواو ويتم علي قول من أجاز الاكتفاء بضمير واحد في الجملتين معهما .

هذا ، وتنفرد جملة الخبر – عند النحاة – عن باقي الجمل السابقة (الصلة والحال والصفة) بأنها : قد يأتي الضمير الرابط بينها وبين المبتدأ في جملة تتعلق بها ، ولكن المعلق بين الجملتين ليس حرف عطف ، وإنما المعلق بينهما شرط يشتمل علي ضمير ، وهذا الشرط مدلول علي جوابه بجملة خبرا المبتدأ .

يقول ابن هشام :"روابط الجملة بما هي خبر عنه ، وهي عشرة ... ٨- الثامن: شرط يشتمل علي ضمير مدلول علي جوابه بالخبر نحو: زيد يقوم عمرو إن قام "[6] فاكتفي بضمير واحد في جملتي الخبر والشرط المدلول علي جوابه بالخبر ، وكان الضمير في جملة الشرط يقول الشيخ محمد الخضري – رحمة الله – تعليقا علي قول ابن عقيل: إن الرابط في جملة الخبر " إما ضمير يرجع إلي المبتدأ... " قال الخضري:

---

(١) انظر : شرح التسهيل جـ٣/ ٣٥٤ .

(٢) انظر : شرح الأشموني جـ٣/ ١٤١ وما بعدها .

(٣) انظر : مغني / ٦٥١ ، ٦٥٥ .

(٤) انظر : شرح الكافية جـ٢ / ٣٦١ وما بعدها .

(٥) انظر : شرح الكافية جـ٢ / ٣٦١ ، حاشية الصبان جـ١ / ٣١٣ ، حاشية الخضري جـ١ / ١٢٩ وما بعدها .

(٦) مغني / ٦٤٧ – ٦٥١ ، الأشباه جـ٣ / ١٠٢ وما بعدها ، ارتشاف جـ٢ / ٥٠ وما بعدها ، همع جـ١/ ٣١٨ وما بعدها ، شرح الأشموني جـ١ / ٢١٠ وما بعدها ، حاشية الصبان جـ١ / ٣١٢ وما بعدها ، حاشية الخضري جـ١ / ١٢٩ .

" قوله إما ضمير إلخ أي: ولو في جملة أخري مرتبطة بالأولي : إما بشرط كزيد يقوم عمرو إن قام أو بعطف بالفاء ... "[1].

وإنما قلت: "وتنفرد جملة الخبر عند النحاة..." لأن النحاة مثلوا لاكتفاء الجملتين بضمير واحد يذكر في الشرط المدلول علي جوابه بالخبر ، مثلوا لذلك بالجملة الخبرية فقط كما هو واضح من قولهم " شرط يشتمل علي ضمير مدلول علي جوابه بالخبر" لكن يلاحظ أن شرط دلالة الخبر علي جواب الشرط يفهم أنه لا يجوز في هذه المسألة أن يتقدم الشرط مشتملا علي الضمير ، ويتأخر الجواب عنه .

غير أن البحث قاس علي ما ذكره النحاة في جملة الخبر ما قد يرد في باقي المسائل ووجد أن الكلام مستقيم في هذه المسائل المقاسة التي وضعها البحث ، فيقال في مسألتي الصلة : الذي يقوم عمرو إن قام هو زيد ، والذي إن قام يقم عمرو زيد ، وفي مسألتي الحال يقال : يجيء زيد يضحك إن تبك هند ، ويجيء زيد تبكي هند إن يضحك ، وفي مسألتي الصفة يقال : مررت بامرأة يضحك زيد إن تبك ، ومررت بامرأة تضحك إن يبك زيد ، هذا ويجوز - حسب ما قاسه البحث - أن تعكس مسألة الخبر ، فيقال : زيد يقوم عمرو إن قام ويقال : زيد إن قام يقم عمرو .

وبعد ، فيحسن أن أختم هذه النقطة بقول الصبان - رحمة الله -: "التحقيق أن الخبر مجموع الجملتين المتعاطفتين بالفاء أو الواو لا المعطوف عليها فقط ، فالرابط حينئذ الضمير وانظر : هل يقال مثل ذلك في نحو : زيد يقوم عمرو إن قام ، الظاهر نعم "[2] .

أما عن ربط الضمير بين ألفاظ التوكيد المعنوي ومتبوعاتها (المؤكد) فيقول الأشموني -رحمة الله -: إن هذه الألفاظ تحتاج إلي " ضمير المتبوع بهذه الألفاظ ليحصل الربط بين التابع ومتبوعه" [3] وقوله " ضمير المتبوع " يعني أن الضمير

---

(١) حاشية الخضري حـ١/ ١٢٩ وما بعدها .

(٢) حاشية الصبان حـ١/ ٣١٢ .

(٣) شرح الأشموني حـ٣/ ١١٠ ، مغني/ ٦٦٢ ، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية / ٢٩٨.

الذي يلحق ألفاظ التوكيد المعنوي يشترط فيه - شأنه شأن باقي الأنواع التي يحتاج فيها إلي الضمير ليربط بين عناصر التركيب - أن يطابق المؤكد في اللفظ والقصد .[1]

وعن دور الضمير في الربط بين بدل البعض وبدل الاشتمال - وقد عدهما السيوطي في النص الذي بدأت به هذه المعالجة للربط بالضمير عدهما نوعين ، وهما النوع : السادس والنوع : السابع[2] - وبين المبدل منهما ، يقول أبو حيان - رحمه الله -: " يشترط في هذين البدلين أن يكون فيهما ضمير يعود علي المبدل منه"[3] " ليحصل الربط " [4] .

والموضع الأخير من المواضع العشرة التي يحتاج فيها إلي الضمير ليربط بين عناصر التركيب هو - كما قال ابن هشام[5] والسيوطي[6] - " جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء" وقد مثل كل منهما لذلك بقوله تعالي (فمن يكفر بعد منكم فإني أعذبه عذابا لا أعذبه أحدا من العالمين)[7] فالهاء في (أعذبه) الأولي تعود إلي اسم الشرط (من) والموقع الإعرابي لاسم الشرط هنا مبتدأ ، وتتضح قيمة الضمير في ربط جواب الشرط باسم الشرط إذا تصورنا الشاهد بدون الضمير - أي بدونه ظاهرا ومقدرا - عندها يبدو الشاهد ولا تواصل بين عناصره إذ سيصبح علي صورة: فمن يكفر بعد منكم فإني أعذب عذابا لا أعذبه أحدا من العالمين ، وهنا لن يكون الجواب -بعد تصور عدم ظهور الهاء وعدم تقديرها - (فإني أعذب...) لن يكون مرتبا - شأن كل أجوبة الشرط-علي الشرط؛ إذ إن الجواب في هذا التركيب سيكون مجرد إخبار يحمل معني التهديد بأنه تعالي يعذب ، وليس في السياق القرآني عندئذ ما يجعل العذاب الموصوف بجملة (لا أعذبه أحدا من العالمين) واقعا علي (من يكفر بعد منكم) علي حين أنه إذا تصورت الهاء ظاهرة أو مقدرة في (وأعذب)

---

(١) انظر : ٢٤٥ من هذا البحث.

(٢) انظر : ٢٤٧ من هذا البحث .

(٣) ارتشاف حـ٢ / ٦٢٣ ، مغني / ٦٥٧ ، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية / ٢٩٨ .

(٤) همع حـ٣/ ١٤٨ ، ومغني/ ٦٥٧.

(٥) انظر : مغني / ٦٥٩ ، وانظر: حاشية رقم (٧) من ٢٤٦ من هذا البحث.

(٦) انظر : الأشباه حـ٢ / ١٤٨ وما بعدها ، وانظر :٢٤٦ وما بعدها من هذا البحث .

(٧) سورة المائدة آية ١١٥ .

الأولي فإن الجواب (فإني أعذبه) وما بعده من وصف ينصرف إلي اسم الشرط ، ثم إنه في حال عدم تصور الهاء ظاهرة ومقدرة فإننا لا نعلم علاقة جملة الصفة (لا أعذبه أحدا من العالمين) بالسياق الذي وردت فيه إذ إن كلمة (أحدا) لا تفهم إلا مع تصور الهاء ظاهرة أو مقدرة في كلمة (أعذب) الأولي ، إذ مع تصورها ظاهرة أو مقدرة يكون المعني - والله أعلم بمراده - فإني أعذب من يكفر بعد منكم عذابا لا أعذب أحدا من العالمين بمثله .

إلي هذا الحد يلعب الضمير دورا هاما للغاية في وضوح مثل هذه التراكيب ، ويتحمل الضمير هذا الدور كله مع وجود (الفاء) الداخلة وجوبا علي جواب الشرط ، وليس للفاء هذه أن تغني عن دور الضمير في هذا الموضع ؛ وذلك لأن (الفاء) هنا ليس من دورها ربط الجواب باسم الشرط ، وإنما هذا هو دور الضمير الداخل علي جواب الشرط ، ودور (الفاء) هو ربط جملة الجواب بجملة الشرط ، وقد قامت بهذا الدور .

وبعد ، فعلي حين نري ابن هشام والسيوطي قد قيدا جواب الشرط المحتاج إلي الضمير ليربط بينه وبين اسم الشرط بأنه جواب لاسم شرط مرفوع بالابتداء ، نري المبرد - رحمه الله - يجعل الضمير في هذا الموضع لازما ، ويمثل بمثالين اسم الشرط في المثال الأول منهما مبتدأ، وفي المثال الثاني مفعول به، وليس مبتدأ مرفوعا كما قيده بذلك ابن هشام والسيوطي يقول المبرد : "فإذا قلت : من يأتيني آته فـ (من) هي لهذا الفعل ؛ لأنها اسم فلم يدخل معها اسم آخر ، ولو قلت : إن يأتني آته علي غير مذكور قبل كان محالا ؛ لأن الفعل لا فاعل فيه؛ لأن (إن) إنما هي حرف جزاء ، وليست باسم وكذلك جميع الحروف" [1] في المثال الأول (من يأتني آته) نرى الضمير في (آته) يعود علي اسم الشرط(من)، والموقع الإعرابي لاسم الشرط هنا مبتدأ ويعلل المبرد للزوم الضمير في هذا المثال بكون أداة الشرط اسما، ويقرر المبرد أنه إذا كانت أداة الشرط حرفا وكان الجواب فيه ضمير فإنه ينبغي أن يكون في الشرط اسم يعود إليه هذا الضمير ، وإلا فلا يكون التركيب كلاما ، كما مثل بقوله: إن يأتني آته ، ولو صار التركيب : إن يأتني زيد آته لاستقام الكلام ، ويقول المبرد

---

(١) المقتضب جـ٢ / ٥٩ .

أيضا: "فإن جعلت (ما) اسما وجعلتها استفهاما أو جزاءً أو في معني (الذي) لم يكن بد من راجع إليها ، فأما الجزاء فقولك: ما تركب أركب والأحسن : ما تركب أركبه ، نصبت (ما) بتركب وأضمرت (هاء) في تركب [1]، ولو قلت: ما تركب أركب لجاز ، ولا يكون ذلك إلا علي إرادة الهاء " [2].

ولنلاحظ قوله " فإن جعلت (ما) اسما ... لم يكن بد من راجع إليها ... " يعني أنه يلزم عند كون (ما) اسما للشرط – أو للاستفهام أو كانت موصولة – أن يعود إليها ضمير، ولنلاحظ أيضا أن المثال الذي مثل به هنا كان اسم الشرط فيه مفعولا ، وقد قال " نصبت (ما) بتركب " بل إنه قال " والأحسن : ما تركب أركبه " فهو – المبرد- يجعل إظهار الضمير-العائد علي اسم الشرط والحال أن اسم الشرط في موقع المفعول به – أحسن من استتاره .

والواقع أن النص القرآني الكريم وردت فيه آيات كثيرة جواب الشرط فيها مشتمل علي ضمير يعود علي اسم الشرط وهو (اسم الشرط) مرفوع بالابتداء ، كما قيده ابن هشام والسيوطي بذلك [3]، كما وردت آيات جواب الشرط فيها مشتمل علي ضمير يعود علي اسم الشرط وهو (اسم الشرط) مفعول به ، ومن ذلك قوله تعالي (ربنا إنك من تدخل النار فقد أخزيته)[4]، فالهاء في (أخزيته) تعود علي اسم الشرط (من) واسم الشرط هنا مفعول به، ومنه أيضا قوله تعالي(من يضلل الله فلا هادي له) [5]، فالضمير في (له) يعود علي اسم الشرط (من) وهو هنا مفعول به ، وليتضح لنا أن الضمير هنا في (له) لازم، ولا يستغني عنه فلنتصور الآية وليس فيها

---

(١) هكذا ذكرت في النص المنقول عنه ، والصواب -كما يفهم من السياق – " وأضمرت (هاء) في أركب " بدليل قوله " والأحسن ما تركب أركبه " .

(٢) المقتضب حـ٢ / ٦٠.

(٣) انظر مثلا : الآية ٩٧ من سورة النحل ، والآية رقم ١٨ من سورة الإسراء ، والآيات: ٧٤ ، ١٠٠ ، ١١٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ من سورة طه ، والآيات : ٤ ، ١٥ ، ٢٥ ، ٢٩ ، ٣١ من سورة الحج ، والآيتين: ٣٠، ٣١ من سورة الأحزاب .

(٤) سورة آل عمران آية ١٩٢ .

(٥) سورة الأعراف آية ١٨٦ ، وانظر أيضا : الآية ١٩٧ من سورة البقرة ، والآية ١٧ من سورة الكهف ، والآية ١٨ من سورة الحج ، والآية ٢٠ من سورة المزمل .

هذا الضمير ، وعندها سيصبح التركيب: من يضلل الله فلا هادي وعندها لا يكون الجواب (فلا هادي) مرتبا علي الشرط ، إذ إن الجواب- حال تصور حذف الضمير في (له) - سيكون مجرد إخبار عن عدم وجود هاد ، ولن يوجد في السياق ما يفيد أن عدم الوجود للهادي إنما هو لمن أضله الله فقط ، وهذا المعني الأخير يكون مستفادا بوضوح مع وجود الضمير .

وعلي أية حال فإن المبرد - رحمة الله - قد صرح في نهاية النص الأخير[1] - بما لا يدع مجالا للشك - بلزوم الضمير في هذه الحالة (كون اسم الشرط مفعولا به) وذلك في قوله " والأحسن ما تركب أركبه... ولو قلت: ما تركب أركب لجاز ، ولا يكون ذلك إلا علي إرادة الهاء " ولنتأمل قوله " ولا يكون ذلك إلا علي إرادة الهاء" فالهاء إذا لم تكن ظاهرة فلا بد من تقديرها.

هذا ، وعلي ذكر الموقع الإعرابي لاسم الشرط فقد ذكر منذ قليل أنه يكون مبتدأ ويكون مفعولا به ، وأنه لابد من راجع يربط جواب الشرط باسم الشرط ، ويبقي من المواقع الإعرابية التي يمكن أن يأخذها اسم الشرط في السياق موقعان هما:
١ - أن يكون ظرفا للزمان أو للمكان ، وذلك إذا وقع اسم الشرط علي زمان أو مكان ، فالزمان نحو قول الشاعر:

متي تأته تعشو إلي ضوء ناره   تجد خير نار عندها خير موقد

ومما يأتي من أسماء الشرط ظرفا للزمان: أيان، وما في المكان فنحو قوله تعالي(أينما تكونوا يدرككم الموت)[2]، ومما يأتي من أسماء الشرط ظرفا للمكان: أين ، أني ، حيثما .

وفي حال كون اسم الشرط ظرفا فإنه لا يعود ضمير من جواب اسم الشرط إلي اسم الشرط (الظرف) وفي حال كون اسم الشرط ظرفا لا بنفسه وإنما بإضافته إلي ظرف نحو: أي يوم تصم أصمه ، وأي ساعة تصل من الليل أصلها ، فأي هنا ليست ظرفا بنفسها وإنما لأنها أضيفت إلي ظرف ، يقول الشيخ محمد الخضري

---

(١) انظر : ٢٦٠ من هذا البحث .
(٢) سورة النساء آية ٧٨ .

- رحمة الله - عن أسماء الشرط: "كلها ظروف إلا من وما ومهما... وإلا أي فبحسب ما تضاف إليه من ظرف وغيره..."(١) أقول: في هذه الحالة إذا وجد ضمير في جواب الشرط فإنه يعود إلي ما يضاف إلي اسم الشرط من ظروف ، ولا يعود إلي اسم الشرط ذاته ، ففي المثال الأول من المثالين السابقين (أي يوم تصم أصمه) تعود الهاء إلي كلمة (يوم) ، وفي المثال الثاني (أي ساعة من الليل تصل أصلها) تعود الهاء إلي كلمة (ساعة) ولا تعود في أي من المثالين إلي اسم الشرط (أي) وذلك لأن الضمير يحتاج إلي ما يبين المقصود به و (أي) موغلة في الإبهام ؛ ولذلك فهي تكتسب نوعها - من حيث كونها ظرفا أو غيره - مما تضاف إليه.

٢- أن يكون مفعولا مطلقا لفعل الشرط ، وذلك إذا وقع اسم الشرط علي حدث نحو: أي عمل تعمل أعمله ، وأي تحصيل تحصل أحصله ، وفي هذه الحالة إذا وجد ضمير في جواب الشرط فإنه يعود علي الحدث المضاف إلي اسم الشرط ، ولا يعود إلي اسم الشرط ذاته، ففي المثال الأول (أي عمل تعمل أعمله) تعود الهاء إلي (عمل) وفي المثال الثاني تعود الهاء إلي (تحصيل) ، ولا تعود الهاء في أي من المثالين إلي اسم الشرط (أي) وذلك لأن (أي)- كما سبق - لا توضح المقصود بالضمير إذا عاد إليها ، وإنما يوضحه الحدث المضاف إلي اسم الشرط ، وأخلص مما سبق إلي أن جواب الشرط يحتاج إلي ضمير يربطه باسم الشرط في حالتين فقط هما: ١ - أن يكون اسم الشرط مبتدأ مرفوعا. ٢- أن يكون اسم الشرط مفعولا به .

وبعد ، فقد كان ما سبق عرضا فيه شيء من التفصيل لاتجاه الضمير في الربط في كل موضع من المواضع العشرة التي يحتاج فيها إلي الضمير ليربط بين عناصر التركيب وتبقي معنا مسائل ثلاث تتعلق بالموقعية في الربط بالضمير ، ومعالجة هذه المسائل الثلاث تأتي في سياق الإجابة علي الأسئلة الثلاثة الآتية :

أ- هل من الضروري أن يذكر مرجع الضمير في الكلام ؟

---

(١) حاشية الخضري علي شرح ابن عقيل حـ٢ / ١٨٧ .

ب- هل يتحتم عند ذكر المرجع أن يتقدم المرجع علي الضمير ؟

جـ - هل يتحتم أن يعود الضمير إلي أقرب مذكور يصلح أن يكون مرجعا له ؟

وفي سياق الإجابة علي السؤال الأول يقول أستاذنا الدكتور / تمام حسان: "للإجابة علي ذلك نشير إلي ما تعوده النحاة من إرجاع الضمير إلي مصدر متصيد من الفعل المذكور في الجملة نحو قوله تعالي(وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم)[1] أي: فإخفاؤها وإيتاؤها الفقراء خير لكم ، وقوله تعالي (فإن تبتم فهو خير لكم ، وإن توليتم فاعلموا أنكم غير معجزي الله) [2] أي : فتوبتكم خير لكم... وهكذا نري المصدر المتصيد يعود عليه ضمير الغائب... وفي كل ذلك لم يذكر صراحة وهو مرجع ضمير الغائب... وفوق ذلك يمكن أن نورد الآيات التالية التي لا دليل علي مرجع بعض الضمائر فيها إلا قرينة السياق والمعني الدلالي للجملة: "(فلا أقسم بالخنس (١٥) الجوار الكنس (١٦) والليل إذا عسعس (١٧) والصبح إذا تنفس (١٨) إنه لقول رسول كريم (١٩) ذي قوة عند ذي العرش مكين (٢٠) مطاع ثم أمين (٢١) وما صاحبكم بمجنون (٢٢) ولقد رآه بالأفق المبين (٢٣) وما هو علي الغيب بضنين (٢٤) وما هو بقول شيطان رجيم (٢٥) فأين تذهبون (٢٦) إن هو إلا ذكر العالمين (٢٧) لمن شاء منكم أن يستقيم(٢٨)"[3] لقد تكرر ضمير الغائب في هذه الآيات في قوله (أنه ،رآه ،وما هو،إن هو) دون أن يتقدم عليه مرجعه ، وإنما دل السياق علي المرجع إما بإشارة إليه بعد الضمير ، كما في قوله (مجنون) أو (بالأفق) أو (ضنين) أو (قول) أو (ذكر) فكل كلمة من هذه تشير إلي المقصود بالضمير ، والنتيجة التي يؤدي إليها هذا الكلام أن الضمير قد يكون له مرجع صريح ، وقد يكون له مرجع متصيد من الفعل ، وقد تدل عليه قرينة السياق العام للكلام كما في آيات التكوير السابقة، وقد لا يظهر مرجعه كما في (إذا أخرج يده لم

---

(١) سورة البقرة آية ٢٧١ .

(٢) سورة التوبة آية ٣.

(٣) سورة التكوير الآيات ١٥ -٢٨ .

يكد يراها)[1] إذ لا تجد قبله ما يصلح مرجعا إلا لفظ (الظمآن) والظمآن لا يقصد البحر اللجي ليشرب منه"[2].

وفي سياق الإجابة علي السؤال الثاني يقول أستاذنا الدكتور/ تمام: " هناك عاملان يتحكمان في رتبة الضمير والمرجع ، ذانك هما اللفظ وأصل الرتبة ، والأصل أن يتأخر الضمير ويتقدم المرجع لفظا ورتبة ، كما في قوله تعالي (إن قارون كان من قوم موسي فبغي عليهم وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولي القوة إذ قال له قومه لا تفرح إن الله لا يحب الفرحين)[3] فهناك ضمير في (كان) يعود علي (قارون) وفي (عليهم) يعود علي قوم موسي وفي (آتيناه) يعود علي (قارون) وفي (مفاتحه) يعود علي (ما) وفي (تنوء) يعود علي المفاتيح ، وفي (قومه) يعود علي (قارون) وكل المراجع في هذه الآية تقدمت لفظا ورتبة وتأخر الضمير"[4] وهذا هو الأصل في الربط بالضمير: أن يتأخر الضمير ويتقدم مرجعه لفظا ورتبة ، إلا أن النحاة - رحمهم الله - نصوا علي انه يخرج عن هذا الأصل - بعكسه تماما- سبع حالات يكون المرجع فيها متأخرا عن الضمير لفظا ورتبة، وهذه الحالات السبع[5] :

" أحدها: أن يكون الضمير مرفوعا بنعم أو بئس ولا يفسر إلا بالتميز نحو: نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو ، ويلتحق بهما (فَعُل) الذي يراد به المدح والذم

---

(١) سورة النور آية ٤٠.

(٢) البيان في روائع القرآن حـ١ / ١٤٩ وما بعدها ، وانظر فيه أيضا: حـ١ / ٢٣٦ ، ارتشاف جـ١ / ٤٨١ وما بعدها ، همع حـ١/ ٢١٩ وما بعدها ، اللغة العربية معناها ومبناها / ٢١٤ وما بعدها ، شرح الكافية حـ٣ / ١١ وما بعدها ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٣٥ ، ضوابط التوارد / ٣٢١.

(٣) سورة القصص آية ٧٦ .

(٤) البيان في روائع القرآن حـ١ / ١٥٠ وما بعدها ، وانظر فيه أيضا : حـ١ / ٤٢ ، حـ٢ / ١٤٧ وما بعدها ، ارتشاف حـ١ / ٤٨١ وما بعدها ، همع حـ١ / ٢١٨ وما بعدها ، اللغة العربية معناها ومبناها/ ١١١،٢١٤ وما بعدها ، الخلاصة النحوية / ٩٢ ، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي / ١٠٦ وما بعدها ، القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية / ١١٨ وما بعدها ، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية/ ٣٠١ ، وانظر : ٩٧ من هذا البحث .

(٥) انظر : المقتضب حـ٢ / ١٤٢ وما بعدها ، الخصائص حـ١ / ٣٠٠ وما بعدها ، شرح التسهيل حـ١/ ١٦١ وما بعدها ، مغني اللبيب / ٦٣٥ وما بعدها ، ارتشاف حـ١ / ٤٨٣ وما بعدها ، الأشباه حـ٣ / ٧٧ وما بعدها ، همع حـ١ / ٢٢٤ وما بعدها ، شرح الأشموني حـ٢ / ٨٥ وما بعدها .

نحو(ساء مثلا القوم)[1] و(كبرت كلمة تخرج)[2]..."[3]، " الثاني: أن يكون مرفوعا بأول المتنازعين المعمل ثانيهما ، كقوله : جفوني ولم أجف الأخلاء ، الثالث: أن يكون مخبرا عنه فيفسره خبره نحو (إن هي إلا حياتنا الدنيا)[4]... الرابع: ضمير الشأن والقصة نحو (قل هو الله أحد)[5]... الخامس: أن يجر برب ويفسره التميز نحو: ربه رجلا، السادس: أن يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له: كضربته زيدا، السابع: أن يكون متصلا بفاعل مقدم ومفسره مفعول مؤخر: كضرب غلامه زيدا "[6].

" أما ما عدا ذلك فيجوز لكل ضمير أن يعود إلي مرجع تأخر عنه إما في اللفظ فقط وإما في الرتبة دون اللفظ"[7] ومثال العائد علي متقدم لفظا فقط قولنا: أهلك الظالم ظلمه ومثال العائد علي متقدم رتبة فقط قوله تعالي (فأوجس في نفسه خيفة موسي)[8].

وبعد ، فقد كان ما سبق – في سياق الإجابة علي السؤال الثاني–حديثا عن الموقعية بين الضمير ومرجع بصورة عامة ، وإذا جئنا إلي التطبيق علي ما سبق من مواضع عشرة يدخلها الضمير رابطا فإنه يلاحظ أن الضمير– ومعه المرتبط الذي أتي بالضمير من أجل ربطه بما يتعلق به (مرجع الضمير)- لا يجوز له أن يتقدم علي مرجعه إلا في ثلاثة مواضع أحدها: جملة الخبر ، فيجوز أن يقال: قام أبوه زيد ، وأبوه منطلق عمرو، وهذا الحكم بجواز تقدم العائد – شأنه شأن غيره من الأحكام في العربية – مرهون بأمن اللبس ، فإذا خيف اللبس امتنع تقدم العائد

---

(١) سورة الأعراف آية ١٧٧.

(٢) سورة الكهف آية ٥ .

(٣) مغني ٦٣٥ .

(٤) سورة الأنعام آية ٢٩.

(٥) سورة الإخلاص آية ١.

(٦) الأشباه جـ٣ / ٧٧ وما بعدها .

(٧) البيان في روائع القرآن جـ١ / ١٥١ ، وانظر : ٥٢ ، ١٢٦ من هذا البحث .

(٨) سورة طه آية ٦٧ .

علي مرجعه [1]، والموضعان الثاني والثالث هما : الضمير في بدل البعض وبدل الاشتمال ، يقول أبو حيان: "ولا يجوز أن يتقدم بدل الموافق علي المبدل منه ، وقد تقول : أكلت ثلث الرغيف ، وأعجبني حسنه زيد "[2] أما باقي المواضع وهي سبعة مواضع فيمتنع تقدم الضمير - ومعه المرتبط - علي مرجعه في هذه المواضع وهي جملة الصلة [3]، والضمير في باب الاشتغال[4]، وذلك لأن شرط باب الاشتغال أصلا أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل يشتغل بضمير ذلك الاسم ، وجملة الحال [5]، والضمير الرابط لمعمول الصفة المشبهة[6] وجملة الصفة [7]، والضمير في ألفاظ التوكيد المعنوي[8]، والضمير الرابط بين جواب الشرط وبين اسم الشرط المرفوع بالابتداء أو المنصوب علي المفعولية[9] .

إذن الموقعية بين الضمير (العائد) ومرجعه موقعية- علي وجه العموم في المواضع التي يحتاج فيها إلي الضمير رابطا - ثابتة ، يلزم فيها الضمير - ومعه ما يتصل به (المرتبط الذي يربطه الضمير بمرجعه)[10] - التأخر عن المرجع، ومما سبق نلحظ " أن الضمير ومرجعه يلعب دورا هاما في حفظ الرتبة بين الأبواب النحوية"[11]، ويلحظ كذلك أن اللغة العربية تعلق" علي رتبة الضمير والمرجع أكبر اهتمام لارتباط هذا الأمر بأمن اللبس"[12].

---

(1) انظر : ٢٤١ وما بعدها من هذا البحث ، وانظر فيه أيضا : ١٢٦ ، ١٤١ وما بعدها.

(2) ارتشاف حـ٢ / ٦٢٨ ، وانظر : ١٠٦ ، ١٣٢ من هذا البحث .

(3) انظر : ٩٧ من هذا البحث.

(4) انظر : ٢٥١ وما بعدها من هذا البحث.

(5) انظر : ١٠١ من هذا البحث .

(6) انظر : ١٠٣ من هذا البحث .

(7) انظر : ١٠٤ من هذا البحث .

(8) انظر : ١٠٥ من هذا البحث .

(9) انظر : ٢٥٨ وما بعدها من هذا البحث .

(10) انظر : ٢٤٩ ، ٢٥١ ، ٣٠٧ من هذا البحث .

(11) قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي / ١٠٦ .

(12) البيان في روائع القرآن حـ١ / ١٥١ ، وانظر : ٢٤٧ وما بعدها من هذا البحث .

وفي الإجابة علي السؤال الثالث (هل يتحتم أن يعود الضمير إلي أقرب مذكور يصلح أن يكون مرجعا له؟) يقول الرضي- رحمه الله-: "واعلم أنه إذا تقدم مما يصلح للتفسير شيئان فصاعدا ، فالمفسر هو الأقرب لا غير ، نحو: جاءني زيد وبكر فضربته أي : ضربت بكرا ولا يجوز مع القرينة أن يكون للأبعد نحو : جاءني عالم وجاهل فأكرمته "[1] والقرينة هنا عقلية ، وقد مثل أبو حيان – رحمه الله – بمثال القرينة العقلية فيه أوضح والمثال هو: "اشتريت جوادا وغلاما فركبته "[2] ، والضمير في مثالي الرضي وأبي حيان يعود إلي الأبعد لوجود القرينة العقلية التي تقضي بأن الإكرام في مثال الرضي كان للعالم ، وبأن الركوب في مثال أبي حيان كان للجواد .

هذا ، ويزيد أستاذنا الدكتور/ تمام حسان في التنظير لهذه المسألة والتمثيل لها ، فيقول في الإجابة علي السؤال السابق (الثالث): "ربما بدأت الإجابة علي هذا السؤال بتقرير مبدأ عام يشمل جميع العلاقات النحوية ، ذلك أن العلاقات إذا اتضحت ولم يحط بها اللبس ، فإنه يمكن للمتكلم أن يمارس في شأنها قدرا من الحرية يباعد به بين طرفي العلاقة ، يصدق ذلك علي علاقة المبتدأ وخبره ، وعلاقة الصفة وموصوفها ، وعلاقة الحال وصاحبها ، وعلاقة المتعاطفين ، وعلاقة الجار والمجرور ومتعلقه ، وعلاقة الضمير ومرجعه إلخ... وأما عود الضمير إلي أبعد مذكور ، فمثل ما في قوله تعالي(لقد كان في يوسف وإخوته آيات للسائلين(٧) إذ قالوا ليوسف وأخوة أحب إلي أبينا منا ونحن عصبة)[3] ، فالضمير في (قالوا) للإخوة بقرينة قولهم (أبينا) مع أن السائلين أقرب إلي الضمير من الإخوة ، وكذلك (وتركنا يوسف عند متاعنا فأكله الذئب)[4] فالضمير ليوسف، وليس للمتاع ، لأن الذئب لا يأكل المتاع، ونجمل القول : إنه إذا اتضح المعني عاد الضمير إلي مرجعه دون اشتراط قربه، أما إذا خيف اللبس ، فإن الضمير يجب أن يعود إلي أقرب

---

(١) شرح الكافية جـ٣ / ١٠ ، ارتشاف جـ١ / ٤٨١ ، همع جـ١ / ٢١٨ وما بعدها.

(٢) ارتشاف جـ١ / ٤٨١ .

(٣) سورة يوسف آية ٧ ، ٨ .

(٤) سورة يوسف آية ١٧ .

مذكور، أو بعبارة أخري وجب علي المتكلم أن يجعل المرجع أقرب شيء إلي الضمير"[1].

وبعد ما سبق تبقي ملاحظة هامة: إن الضمير -كما سبق [2]- يربط بين ما يتصل به أو ما يقع الضمير في حيزه وبين مرجع الضمير، وإذا تأملنا المواضع العشرة التي سبق[3] الحديث عن كيفية ربط الضمير بين عناصر التركيب فيها، فإننا نلاحظ أن الضمير (العائد) في ستة مواضع من هذه المواضع يكون جزءا من جملة[4] -هي المرتبط- تحتاج إلي الضمير ليربطها بما تتعلق به (مرجع هذا الضمير) وهذه المواضع هي: جملة الصلة، وجملة الخبر والجملة المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه، وجملة الحال، وجملة الصفة، وجملة جواب الشرط الذي يربطه الضمير باسم الشرط المرفوع بالابتداء أو المنصوب علي المفعولية، في هذه المواضع الستة يكون الضمير (العائد) عنصرا من عناصر بناء الجملة التي يدخلها وتحتاج هي إليه من أجل ربطها بما تتعلق به (مرجع الضمير).

هذا علي حين أن المواضع الأربعة الباقية- من المواضع العشرة- التي يدخلها الضمير رابطا بينها وبين ما تتعلق به (مرجع الضمير) هذه المواضع ليست جملا، وإنما هي مفردات - ليست جملا ولا أشباه جمل - تحتاج إلي الضمير ليربطها بما تتعلق به، وهذه المواضع يكون الضمير فيها مضافا إلي المفرد المفتقر إلي الضمير، والمواضع الأربعة: هي معمول الصفة المشبهة، وألفاظ التوكيد المعنوي، وبدل البعض، وبدل الاشتمال.

---

(١) البيان في روائع القرآن حـ١ / ١٥١ وما بعدها، ٢٣٦ وما بعدها، حـ٢ / ٣٥ وما بعدها، ٣٢٣ وما بعدها، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٣٥ وما بعدها، ضوابط التوارد / ٣٢٢، تطوير التأليف في مجالات اللغة العربية / ٩ وما بعدها، القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية / ١٢١ وما بعدها.

(٢) انظر: ٢٤٩، ٢٥١، ٢٦٦ من هذا البحث.

(٣) انظر: ٢٤٧ وما بعدها، ٢٤٩ من هذا البحث.

(٤) انظر ملاحظات مثل هذه الملاحظة وموضحة لها في: ٢٠٩ وما بعدها، ٢٣١ وما بعدها، ٢٣٣ وما بعدها، ٢٣٨ وما بعدها من هذا البحث.

الصورة الخامسة من صور الربط بالإحالة هي الربط باسم الإشارة ، يقول ابن هشام- رحمة الله - : "روابط الجملة بما هي خبر عنه ، وهي عشرة :... ٢- الثاني : الإشارة نحو (والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها أولئك أصحاب النار)[١]، (والذين آمنوا وعملوا الصالحات لا نكلف نفسا إلا وسعها أولئك أصحاب الجنة)[٢] ، (إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا) [٣]..."[٤] في هذا النص يخبر ابن هشام أن الربط باسم الإشارة هو أحد الروابط التي تربط الخبر الجملة بالمبتدأ ويستشهد بآيات كريمات تدلل علي ذلك .

ويقول أستاذنا الدكتور / تمام حسان : " يكثر الربط بالإشارة [٥] في القرآن الكريم وينبغي أن نشير إلي أنه علي الرغم من دلالة الإشارة علي الحضور[٦] وإشارتها إلي مذكور سابق نري أنه يطرد إمكان استبدال ضمير الغائب بها في كل موقع تربط فيه بين عناصر الجملة وإليك الشواهد الآتية :... ٢- (والذين كفروا

---

(١) سورة الأعراف آية ٣٦ .

(٢) سورة الأعراف آية ٤٢ .

(٣) سورة الإسراء آية ٣٦.

(٤) مغني / ٦٤٧ وما بعدها ، شرح التسهيل حـ١ / ٣١١ ، ارتشاف حـ٢ / ٥٠ وما بعدها ، الأشباه حـ٣/ ١٠٢ وما بعدها ، همع حـ١ / ٣١٨ وما بعدها ، شرح الأشموني حـ١ / ٣١٠ وما بعدها ، المدخل إلي دراسة النحو العربي حـ٢ / ١٦٠ وما بعدها .

(٥) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها / ٢١٤ ، ٢١٦ ، الخلاصة النحوية / ٩٢ ، البيان في روائع القرآن حـ١ / ٤٤ ، ٦٣ ، ١٣٩ وما بعدها ، حـ٢ / ١٨ ، ٤٠ وما بعدها ، ٩٠ ما بعدها ، ١٦٧ ، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ١٢٦ وما بعدها ، مقالات في اللغة والأدب / ٣٥٧ ، درجات الخطأ والصواب في النحو والأسلوب / ٧٤ وما بعدها ، وضوابط التوارد/ ٣٢٢ ، وحدة البنية واختلاف الأنظمة / ٣٦ ، التضام في النحو العربي / ٤٩ ، المعني النحوي مفهومه ومكوناته/ ١٦٣ .

(٦) انظر : البيان في روائع القرآن حـ١ / ٤٤ ، حـ٢ / ١٨ ، وانظر : ٣٤ من هذا البحث.

وكذبوا بآياتنا أولئك أصحاب الجحيم)[1] يصلح الضمير (هم) أن يحل محل الإشارة دون أن يتغير المعني ٣-(يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباسا يواري سوءاتكم وريشا ولباس التقوى ذلك خير)[2] مرة أخري يصلح الضمير (هو) أن يحل محل الإشارة ... ٩ - (إن الذين يغضون أصواتهم عند رسول الله أولئك الذين امتحن الله قلوبهم للتقوى)[3] ، ١٠ -(والذين كفروا وكذبوا بآياتنا أولئك أصحاب النار خالدين فيها وبئس المصير[4]) ..."[5].

ونلحظ في الآيات الواردة في نص ابن هشام ونص أستاذنا الدكتور/ تمام أن اسم الإشارة قد أتي - في جميع الآيات - في جملة هي خبر عن مرجع اسم الإشارة (المشار إليه) وأن اسم الإشارة (العائد) قد قام بالربط بين هذه الجملة (المرتبط) التي هو (اسم الإشارة) أحد عناصر بنائها وبين مرجعه الذي هو المبتدأ ، وما سبق يعني أن العائد هنا (اسم الإشارة) لا يكون إلا جزءا[6] من جملة المرتبط (الخبر) التي يربطها بالمشار إليه (المرجع) ويدلل أستاذنا الدكتور/ تمام علي صحة الربط باسم الإشارة في الآيات السابقة وأمثالها بصحة معاقبة الضمير الغائب لاسم الإشارة في هذه الآيات مع بقاء المعني مستقيما وعدم تغيره ، وصحة هذه المعاقبة تدل علي أن موقع اسم الإشارة في هذه الآيات إنما هو موقع ربط .

ويلاحظ[7] أن اسم الإشارة إذا دخل التركيب رابطا بين عناصره ومعلقا بينها ، فإن هذا يكون في الجملة الاسمية في حال كون الخبر - هو الآخر - فيها جملة اسمية

---

(١) سورة المائدة آية ٨٦ .

(٢) سورة الأعراف آية ٢٦ .

(٣) سورة الحجرات آية ٣ .

(٤) سورة التغابن آية ١٠ .

(٥) البيان في روائع القرآن جـ١ / ١٣٩ وما بعدها .

(٦) انظر ملاحظات مماثلة وموضحة لهذه الملاحظة في : ٢٠٩ وما بعدها ، ٢٣١ وما بعدها ، ٢٣٣ وما بعدها ، ٢٣٨ وما بعدها من هذا البحث .

(٧) سجلت هذه الملاحظة من خلال استقراء كلام النحاة - في هذه المسألة (الربط باسم الإشارة) في المراجع التي رجع إليها البحث ، حيث إنه لم يذكر مرجع من هذه المراجع أن اسم الإشارة يدخل الكلام من أجل الربط في غير الموضع المذكور في هذه الملاحظة (ربط الخبر الجملة الاسمية بالمبتدأ) كذلك من خلال استقراء الآيات القرآنية التي يستشهد بها في الربط باسم الإشارة : انظر مثلا : سورة البقرة الآيات : ٢٧ ، ٣٩ ، ٨٢ ، ١٢١ ، ١٧٤ ، ٢١٨ ، سورة المائدة آية ٨٦ ، سورة الأعراف آية ٢٦ ، سورة الرعد آية ٢٥ ، سورة المؤمنون الآيات ٥٨-٦١ ، سورة النور آية ٦٢ ، الفرقان آية ٣٤ ، سورة غافر آية ٤٠ ، ٦٤ ، سورة الحجرات آية ٣ .

يأخذ اسم الإشارة (الرابط) فيها - في جملة الخبر - موقع المبتدأ دائما [1]، ويكون اسم الإشارة في هذه الحالة للبعيد فقط[2]، وكل ما سبق يكون أكثر[3] ما يكون في حال كون المبتدأ اسما موصولا[4].

أما عن الموقعية بين اسم الإشارة (العائد) والمشار إليه (المرجع) فإنه كما لوحظ فيما سبق أن اسم الإشارة يدخل - رابطا - الجملة الاسمية حال كون الخبر فيها جملة اسمية أيضا، والنحاة - كما سبق [5]- قد جوزوا تقدم الخبر الجملة ومنه الجملة الاسمية - علي المبتدأ ، فأجازوا أن يقال : أبوه منطلق زيد ، لكنهم ربطوا جواز ذلك بأمن اللبس ، وأما في الربط باسم الإشارة فقد قلنا: إن اسم الإشارة دائما يأخذ موقع المبتدأ في جملة الخبر (المرتبط) التي هي في حاجة إلي اسم الإشارة ليربطها بمذكور سابق عليها في الموقع[6] وتتعلق هي به هذا المذكور السابق هو المشار إليه (المبتدأ) فإذا أجزنا تقدم اسم الإشارة وتأخر المشار إليه فإن اللبس يقع في الكلام ويخرج الشاهد عما نحن فيه من الربط باسم الإشارة ، فإذا قلنا - مثلا- في قوله تعالي (يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباسا يواري سوءاتكم وريشا ولباس التقوى ذلك خير) إذا قلنا فيه: وذلك خير لباس التقوى ، فإن الآية تخرج عما نحن فيه من الربط باسم الإشارة حيث لا يوجد في السياق - والحال تقدم اسم الإشارة - ما يحدد علي وجه اليقين المشار إليه باسم الإشارة (ذلك) وكذلك لن يوجد في السياق ما يمنع كون اسم الإشارة بداية كلام جديد مستأنف وعندها لن يكون رابطا بين جملة الخبر والمبتدأ .

---

(١) وهذا يدعم ما سبق ملاحظته من أن اسم الإشارة (العائد) لا يكون إلا جزءا من جملة المرتبط وهي هنا جملة الخبر .

(٢) انظر : مغني / ٦٤٩ وما بعدها .

(٣) إنما قلت (أكثر) ولم أطلق لأن من الآيات التي ورد اسم الإشارة فيها رابطا آيات المبتدأ فيها ليس موصولا ، من ذلك قوله تعالي (ولباس التقوى ذلك خير) وقوله تعالي (إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا) .

(٤) انظر : مغني / ٦٤٩ وما بعدها .

(٥) انظر : ٢٤١ وما بعدها من هذا البحث ، وانظر أيضا : ١٢٦ من هذا البحث.

(٦) انظر : البيان في روائع القرآن حـ١ / ١٣٩ ، دور السياق في تقدير مرجع الضمير في الدراسات اللغوية والقرآنية / ٧١ ، ٨٩ وما بعدها .

وأخلص مما سبق إلى أن الموقعية في الربط باسم الإشارة موقعية ثابتة لا تقبل التغيير- التبادل - في المواقع بين اسم الإشارة (العائد) ومعه جملة الخبر التي هو جزء منها والتي هي المرتبط وبين المشار إليه (المرجع) الذي هو المبتدأ .

الصورة السادسة من صور الربط بالإحالة هي الربط بالاسم[1] الموصول[2] .

وقد سبق أن نقلنا عن أستاذنا الدكتور/ تمام حسان أن شرط الربط بالضمير : " أن يكون بين الضمير ومرجعه مطابقة في اللفظ والقصد بحيث لو عدنا بالإضمار إلى الإظهار لحصلنا علي اللفظ نفسه وعلي المدلول نفسه"[3] غير أنه قد يحدث أن المتكلم يريد " وصف المرجع بصفة تدل علي مدحه أو ذمه"[4] فيلجأ عندئذ إلي الربط بلفظ غير الضمير ، إذ إن الربط بالضمير لا يؤدي هذا الغرض إذ الضمير لا يفيد مدحا ولا ذما للمرجع إلا في حالة كون الضمير للشأن أو للقصة [5]، وقد سبق أن ضمير الشأن أو القصة لا يكون رابطا[6].

ومن وسائل الربط التي تفيد مدحا أو ذما للمرجع الربط بالاسم الموصول ، وأود هنا أن أشير إلي أن هناك وسيلة أخري يفيد الربط بها مدحا أو ذما للمرجع ،

---

(١) سبقت الإشارة إلي أن الموصولات الحرفية تدخل ضمن الأدوات الداخلة علي الجمل لتربط بينها وبين ما يقع قبلها في سياق النص . انظر : ١٦٩ من هذا البحث ، وهذا يدلل علي أن الموصولات حرفية كانت أو اسمية تقوم بوظيفة هامة في التركيب العربي هي وظيفة الربط بين عناصره .

(٢) انظر: البيان في روائع القرآن جـ١/ ٦٢ ، ١٤١ وما بعدها ، جـ٢/ ٢٥ وما بعدها ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٣٧ومابعدها، ٤٠، الخلاصة النحوية / ٩٣ وما بعدها ، اللغة العربية معناها ومبناها / ١١١ ، مقالات في اللغة والأدب / ٣٧٠، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ١٢٦ وما بعدها ، ضوابط التوارد / ٣٢٢ ، درجات الخطأ والصواب في النحو والأسلوب / ٧٤ ، ٧٦ وما بعدها .

(٣) البيان في روائع القرآن جـ ١/ ١٣٨ ، وانظر: ٢٤٥ من هذا البحث .

(٤) البيان في روائع القرآن جـ ١/ ١٤١ .

(٥) انظر : شرح التسهيل جـ ١/ ١٦٣ وما بعدها .

(٦) انظر : ٢٤٠ وما بعدها من هذا البحث .

وهي الربط باللفظ الواصف [1] ، وسيأتي الحديث مفصلا عنها ، وأسجل هنا فقط أنه تجمع بين الوسيلتين وجوه شبه عدة ، ويفرق بينهما وجها اختلاف ، ونؤجل ذكر [2] هذه الوجوه إلي حين الانتهاء من معالجة الوسيلة الثانية (الربط باللفظ الواصف) .

هذا ، وقد سبق [3] أن الموصول من الكلمات التركيبية التي طابعها العام الافتقار المتأصل إلي غيرها مما يوضح معناه ، فالموصول لا يتضح معناه إلا بتضامه مع صلته وإذا كان الأمر كذلك فإن إفادة مدح مرجع الاسم الموصول الرابط أو ذمه لا تستفاد من الاسم الموصول ذاته ، وذلك لأن الاسم الموصول ذاته محتاج إلي ما يوضح معناه ، وإنما تستفاد إفادة مدح المرجع أو ذمه من صلة هذا الاسم الموصول [4] ، وإذا كان المتكلم يلجأ عند إرادة مدح المرجع أو ذمه إلي الربط بلفظ غير الضمير ، فإن المطابقة في هذه الصورة التي يلجأ إليها المتكلم لا تتحقق في اللفظ ، وإنما تتحقق المطابقة – في هذه الصورة التي يفيد الربط بها مدح المرجع أو ذمه – في القصد فقط ، ومعني المطابقة في القصد – هنا – أن القارئ أو السامع إذا استحضر الاسم الموصول (العائد) ومرجعه معا – في ذهنه – فهم أن مدلول هذا العائد بما في صلته من معني المدح أو الذم هو ذات المرجع .

يقول أستاذنا الدكتور/ تمام حسان مدللا علي صحة الربط بالاسم الموصول : "ودليل صحة الربط بالموصول أيضا أن يصح لضمير الغيبة أن يعاقبه في موقعه" [5] وهذه المعاقبة هي التي دعت البلاغيين إلي تسمية هذه الظاهرة (الإظهار في موطن الإضمار) ولكن المسألة – كما يتضح – ليست مسألة إظهار ولا اسم ظاهر ، وإنما هي اختيار ضمير موصول ليحل في موقع ضمير شخصي بسبب مطابقة القصد

---

(١) انظر : ٣٠٠ وما بعدها من هذا البحث .

(٢) انظر : ٣١٠ وما بعدها من هذا البحث .

(٣) انظر : ٢٩ وما بعدها ، ٣٤ من هذا البحث .

(٤) انظر: البيان في روائع القرآن جـ ٢/ ٢٣، ٢٥ ، اللغة العربية معناها ومبناها / ١١١، الخلاصة النحوية/ ٩٣.

(٥) انظر : الخلاصة النحوية / ٩٣ .

واختلاف اللفظ " [1] إذن البلاغيون تعرضوا لظاهرة معاقبة الاسم الموصول للضمير في بعض المواقع ، لكن الأمر ليس فقط في قضية صحة المعاقبة في بعض المواقع ، وإنما هو في الكشف عن أن الاسم الموصول فيه طاقة رابطة .

يقول أستاذنا منبها علي الفارق بين ما عالجه البلاغيون تحت عنوان (الإظهار في موطن الإضمار) وبين ما يريد أستاذنا أن يلفت النظر إليه هنا : "وأما ما ألفت النظر إليه هنا فهو ما في الموصول من طاقة الربط بين أوصال الجملة أو السياق القائم علي أكثر من جملة"[2] إذن الموصول فيه طاقة يستطيع بها الربط بين عناصر الجملة التي يقع في حيزها أو يصل بهذه الطاقة بين جمل في سياق نصي متتابع .

ويجدر هنا أن أنبه علي أن المراجع التي رجع إليها البحث لم تسجل أو لم تشر إلي الربط بهذا النوع - الاسم الموصول - من الروابط إلا في شاهد قرآني واحد أورده الرضي في شرح الكافية ، غير أن الرضي - رحمه الله - لم يورد هذا الشاهد في مقام الاستشهاد للربط بالاسم الموصول ، وإنما أورده في سياق مناقشة المسألة التي ذكر أستاذنا الدكتور/ تمام أن البلاغيين عالجوها تحت عنوان (الإظهار في موطن الإضمار) قال الرضي: "وأما وضع الظاهر مقام الضمير فإن كان في معرض التفخيم جاز قياسا كقوله تعالي (الحاقة ما الحاقة)[3] أي : ما هي ؟ وإن لم يكن فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول... وقال الأخفش: يجوز وإن لم يكن بلفظ الأول في الشعر كان أو في غيره... قال: ويجوز: زيد قام أبو طاهر إذا كان (زيد) يكني بأبي طاهر ، قال تعالي(إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا) [4] ومنع بعضهم في غير التفخيم مطلقا، ولا وجه له لوروده"[5]. فالرضي قد بدأ نصه بقوله " وأما وضع الظاهر مقام الضمير " ثم أخذ في

---

(١) البيان في روائع القرآن جـ ١/ ١٤١ ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٣٧ وما بعدها، ٤٠ .

(٢) ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٣٧ وما بعدها ، ٤٠.

(٣) سورة الحاقة آية ١ ، ٢ .

(٤) سورة الكهف آية ٣٠ .

(٥) شرح الكافية جـ ١/ ٢١٢ وما بعدها ، وقد سبق نقل هذا النص في مجال الاستدلال علي الربط بإعادة اللفظ بذاته في ٢٠٨ من هذا البحث ، وفي مجال الاستدلال علي الربط بإعادة اللفظ بمعناه في : ٢٣٣ وما بعدها من هذا البحث.

عرض أقوال النحاة في هذه المسألة ، وموضع الشاهد في هذا النص هو الآية الأخيرة فيه ، وهي قوله تعالي (إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا) ، حيث إن الاسم الموصول (من) - وهو اسم ظاهر - قد أتي في موطن الضمير ، فالمعني - والله أعلم بمراده - إنا لا نضيع أجرهم [1] ، إذن المسألة لم تخرج عند الرضي - أيضا - عما ذكر أستاذنا الدكتور/ تمام من أن البلاغيين عالجوه تحت عنوان (الإظهار في موطن الإضمار).

وتوضيحا لاتجاه الاسم الموصول في الربط بين عناصر التركيب ، تقول - وقد سبقت الإشارة إلي ذلك[2] - إن الموصول وصلته معا لا يكفيان لبناء جملة تامة الفائدة يحسن السكوت عليها ، ولا تتم الفائدة إلا بعد تضام غيرهما من العناصر اللغوية معهما بما يكفي لإتمام الفائدة، فإذا قلنا - مثلا - (الذين كفروا) أو (الكافرون) فإن الفائدة لا تتم ولا يحسن السكوت إلا بعد أن نضيف قبل الموصول كلمة من نحو(هلك) أو أن نضيف بعد الصلة كلمة من نحو (ملعونون) ، فيصير الكلام : هلك الذين كفروا ، وهلك الكافرون ، والذين كفروا ملعونون ، والكافرون ملعونون ، وإذا كان الأمر كذلك فإن الموصول عندما يكون رابطا ويصلح أن يعاقبه ضمير الغائب فإنه يربط - عندئذ - بين الجملة التي هو وصلته من عناصر بنائها أو بعبارة أخري : إن الاسم الموصول يربط بين الجملة التي يقع هو وصلته في حيزها وبين ما يكون مرجعا لهذا الاسم الموصول .

وتطبيقا علي ما سبق نستشهد بشواهد [3] الرابط فيها هو الاسم الموصول ، من هذه الشواهد : ١ - قوله تعالي (إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر

---

(١) قد سبق الاستشهاد بالآية نفسها وبالاسم الموصول نفسه علي الربط بإعادة اللفظ بمعناه في ٢٣٤ من هذا البحث ، وهذا يعني أن الاسم الموصول هنا يصلح شاهدا علي الربط بنوعين من أنواع الربط بالإحالة هما : الربط بإعادة اللفظ بمعناه ، والربط بالاسم الموصول ، وقد نوه أستاذنا الدكتور/ تمام علي ازدواج الاستشهاد بهذا الشاهد القرآني الكريم في : التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ١٢٧ .

(٢) انظر : ٤٠ من هذا البحث .

(٣) انظر أيضا : سورة الأنعام الآيات ٧ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ١٢٤ ، سورة التوبة آية ٣ ، ٩٠ ، سورة يونس آية ١٥ ، ٤٥ ، سورة النحل الآيتين ٢٢ ـ ٢٣ ، سورة الحج آية ٧٢ ، سورة العنكبوت آية ٣٢، سورة الزمر آية ١٩ ، سورة البقرة الآيتين ٥٨-٥٩ ، سورة النساء الآيتين٨٣ ، ٨٤ والآيات ١٥٣-١٦٠، سورة الأعراف الآيتين ١٦١-١٦٢ ، سورة هود آية : ٧ ، سورة سبأ آية ٤٣.

من أحسن عملا)[1] ، والمعني : لا نضيع أجرهم [2]، وفي هذا الشاهد نلحظ أن الاسم الموصول (من) يعود علي طائفة من الناس آمنت وعملت الصالحات ، فهي جديرة بألا يضيع أجرها لما آمنت وأحسنت من عمل ، فالمقام في هذه الآية مقام مدح لهذه الطائفة ، والذي أفاد أن المقام مقام مدح هو صلة الاسم الموصول (أحسن عملا) والذي أفاد أن من لا يضيع الله أجره هم الذين آمنوا وعملوا الصالحات هو الاسم الموصول (العائد) (من) وهذا هو معني ربطه بين الجملة التي يقع هو وصلته في حيزها(المرتبط) وهي (إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا) وبين ما يسبقها في الموقع من النص مما يتعلق به الاسم الموصول (المرجع) ، وفي هذا الشاهد أيضا نلحظ أن مرجع الاسم الموصول الرابط (من) كان هو الآخر اسما موصولا ، فمرجع (من أحسن عملا) هو (الذين آمنوا وعملوا الصالحات) ومن الشواهد أيضا ٢ - قوله تعالي (وليعلم الذين أوتوا العلم أنه الحق من ربك فيؤمنوا به فتخبت له قلوبهم وإن الله لهاد الذين آمنوا إلي صراط مستقيم)[3] والمعني : وإن الله لهاديهم إلي صراط مستقيم[4] ، في هذا الشاهد يعود الاسم الموصول الرابط (الذين) علي طائفة من الناس أوتيت العلم وعلمت أن كل ما يوحي به الله إلي النبي[5]حق ، فآمنت به وأخبتت له قلوبها فهذه طائفة جديرة بأن يؤكد الله لها - وليس أصدق من الله قيلا - أنه هاديها صراطا مستقيما، إذن المقام في الآية مقام مدح لهذه الطائفة ، والذي أفاد أن المقام مقام مدح هو صلة الموصول (آمنوا) والذي أفاد أن من يهديهم الله صراطا مستقيما هم الذين أوتوا العلم وعلموا أن ما يوحي به الله إلي النبي الحق فآمنوا به وأخبتت له قلوبهم ، الذي أفاد ذلك هو الاسم الموصول (العائد) (الذين)، وهذا هو معنى رابطه بين الجملة التي يقع هو وصلته في حيزها (المرتبط) وبين ما يسبقه في الموقع في سياق النص مما يتعلق به هذا الاسم الموصول (المرجع) وفي هذا الشاهد نلحظ أن مرجع الموصول الرابط (الذين آمنوا) كان هو الآخر اسما

---

(١) سورة الكهف آية : ٣٠ .
(٢) انظر : البيان في روائع القرآن جـ ١/ ١٤٢ .
(٣) سورة الحج آية ٥٤ .
(٤) انظر : البيان في روائع القرآن جـ ١/ ١٤٢ .
(٥) انظر : سورة الحج آية ٥١ ، ٥٢ .

موصولا ، فمرجع (الذين آمنوا) هو(الذين أوتوا العلم) هذا، ويلاحظ في الشاهدين السابقين أن المرجع قد ذكر مع العائد عليه (الموصول الرابط) في آية واحدة . ومن الشواهد أيضا ٣- قوله تعالي (واتخذوا من دونه آلهة لا يخلقون شيئا وهم يخلقون ولا يملكون لأنفسهم ضرا ولا نفعا ولا يملكون موتا ولا حياة ولا نشورا(٣) وقال الذين كفروا إن هذا إلا إفك افتراه وأعانه عليه قوم آخرون فقد جاءوا ظلما وزورا)(١). والمعني : وقالوا:إن هذا إلا إفك (٢).

في هذا الشاهد نلحظ أن الاسم الموصول (الذين) يعود علي طائفة من الناس أشركت بالله واتخذت من دونه آلهة لا تخلق شيئا بل هي مخلوقة ، وهذه الآلهة لا تملك لأنفسها ضرا ولا نفعا ولا موتا ولا حياة ولا نشورا فضلا عن أن تملك لغيرها شيئا من ذلك ، فهذه الطائفة جديرة بذمها وبوصفها بصفة الكفر وما يترتب عليها، فالمقام مقام ذم لهذه الطائفة ، والذي أفاد ذلك هو صلة الموصول (كفروا) ، وفي هذا الشاهد لا نجد مرجعا مذكورا في النص يمكن أن يعود عليه الاسم الموصول الرابط (الذين كفروا) وإذا ذهبنا – عائدين إلي الخلف – في سياق النص نبحث عما يصلح مرجعا للاسم الموصول ، فإننا لن نجد ، بل إننا نجد ضميرا للجمع الغائب في أول الآيتين موضع الشاهد في قوله تعالي (واتخذوا) وليس في السياق القرآني قبل هذا الضمير ما يصلح مرجعا له ، فالسياق القرآني قبل الآيتين موضع الشاهد (٣ ، ٤) هو قوله تعالي (تبارك الذي نزل الفرقان علي عبده ليكون للعالمين نذيرا (١) الذي له ملك السموات والأرض ولم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك في الملك وخلق كل شيء فقدره تقديرا)(٣) في هاتين الآيتين أيضا لا يوجد ما يصلح مرجعا للاسم الموصول (الذين) ولا لضمير الغائب في (واتخذوا) وهنا يقال إن المقام يدل علي المرجع ، ويفهم أن المرجع لهما واحد وتقديره : كفار قريش ، حيث إن الآيتين موضع الشاهد وما سبقهما وما تلاهما في النص القرآني آيات مكية النزول ، فالسورة كلها مكية إلا الآيات ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ فإنها مدنية والسياق قبل هاتين الآيتين

---

(١) سورة الفرقان آية ٣ ، ٤ .

(٢) انظر : البيان في روائع القرآن جـ ١/ ١٤٣ .

(٣) سورة الفرقان آية ١ ، ٢ .

(موضع الشاهد) وفيها وبعدها يتناول قضية إثبات أن القرآن منزل من عند الله [1]. وليس إفكا افتراه الرسول وأعانه عليه قوم آخرون[2]، وكذلك ليس أساطير الأولين اكتتبها فهي تملي عليه بكرة وأصيلا[3]، وهذه الأمور المنفية هي افتراءات حاول من خلالها كفار قريش إنكار أن القرآن منزل من عند الله ، إذن المقام يدل على أن مرجع الضمير الغائب في (واتخذوا) هو ذات مرجع الاسم الموصول الرابط (الذين) وهو - المرجع - كفار قريش .

وبعد ، فإنه يوجد اسم[4] موصول صلته تختلف عن صلة غيره من الأسماء الموصولة، هذا الاسم هو (أل) فصلة هذا الاسم لا تكون إلا صفة صريحة (اسم فاعل أو اسم مفعول) [5]، ولا يصلح صلة له ما يصلح صلة لبقية الأسماء الموصولة، فصلة هذه الأسماء إما أن تكون - كما سبق [6]- من مبتدأ وخبره أو من فعل وفاعله أو من شرط وجوابه أو من ظرف تام أو من جار ومجرور تام.

ومعنى ما سبق أنه إذا كان معنى المدح أو الذم للمرجع يستفاد عند الربط بالأسماء الموصولة غير (أل) من مضمون جملة صلتها فإنه عند الربط بـ (أل) يستفاد معنى المدح أو الذم للمرجع من معنى الصفة الصريحة التي هي صلة (أل) [7]. وفيما عدا ذلك فإن (أل) الموصولة يكون شأنها في الربط بها شأن غيرها من الأسماء الموصولة[8] - التي سبق الاستشهاد ببعض الشواهد لبيان اتجاهها في الربط-

---

(١) انظر : سورة الفرقان آية ١ ، ٣ ، ٦ .

(٢) انظر : سورة الفرقان آية ٤ .

(٣) انظر : سورة الفرقان آية ٥ .

(٤) اختلف النحاة حول اسمية (أل) الموصولة أو حرفيتها . يقول ابن هشام - رحمه الله - : " (أل)على ثلاثة أوجه ١ - أحدها : أن تكون اسما موصولا بمعنى الذي وفروعه... وقيل موصول حرفي وليس بشيء لأنها لا تؤول بالمصدر " مغني / ٧١ وانظر : ارتشاف جـ١/ ٥٣١ .

(٥) دخول (أل) على صفة صريحة (اسم الفاعل أو اسم المفعول)هو شرط كونها موصولة. انظر: مغني/ ٧١، ارتشاف جـ١/ ٥٣١ .

(٦) انظر : ٢٤٩ وما بعدها من هذا البحث .

(٧) انظر : البيان في روائع القرآن جـ ٢/ ٢٣ ، ٢٥ ، اللغة العربية معناها ومبناها / ١١١.

(٨) انظر : البيان في روائع القرآن جـ١/ ١٤٣ وما بعدها ، جـ٢/ ٢٥ ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٣٨ وما بعدها ، الخلاصة النحوية / ٩٤ ، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها/ ١٢٦ وما بعدها ، ضوابط التوارد/ ٣٢٢ ، مقالات في اللغة والأدب / ٤٦ ، ٣٥٩ ، ٣٧٠ ، درجات الخطأ والصواب في النحو والأسلوب / ٧٤، ٧٧ .

فـ (أل) هذه- كبقية الأسماء الموصولة- تربط بين الجملة التي تكون (أل) هي وصلتها جزءا منها وبين ما تعود إليه (أل) (المرجع).

ومن الشواهد [1] التي دخلتها (أل) الموصولة رابطة ٤- قوله تعالي (من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال فإن الله عدو للكافرين) [2]، والمعني : فإن الله عدو لهم [3] في هذا الشاهد تعود (أل) وصلتها (الكافرين) علي طائفة من الناس عادت الله وملائكته ورسله وجبريل وميكال فاستحقت هذه الطائفة عداوة الله - عز وجل - لها ، فالمقام في الآية مقام ذم لهذه الطائفة ، والذي أفاد ذلك هو صلة (أل) (كافرين)، والذي أفاد أن عداوة الله -في هذه الآية - إنما هي لهذه الطائفة التي عادته - عز وجل - وملائكته ورسله وجبريل وميكال الذي أفاد ذلك هو الاسم (أل) ، وهذه الإفادة التي أوجدتها (أل) في السياق هي معني كونها رابطة بين عناصره ، ومرجع (أل) الموصولة في هذا الشاهد هو اسم الشرط الذي بدأت به الآية الكريمة (من) فالكافرون في هذه الآية هم (من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال) ويلاحظ في هذا الشاهد أن المرجع (من) قد ذكر مع العائد عليه (الكافرين) في آية واحدة .

ويتوقف البحث قليلا مع هذا الشاهد ، فقد سبق [4] أن النحاة - رحمهم الله - عدوا جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء من المواضع التي تحتاج إلي الضمير رابطا، واسم الشرط في هذا الشاهد في موضع المبتدأ ، وجواب الشرط لا يشتمل علي ضمير يعود علي اسم الشرط ، وإنما عاد الاسم الموصول (أل) وصلته علي اسم الشرط الذي هو مرجع الاسم الموصول ، مما يدلل علي أن موقع الاسم الموصول في هذه الآية هو موقع ربط .

---

(١) انظر أيضا : سورة النساء آية ٦١ ، سورة الأنعام آية ٣٣، سورة التوبة آية ٢٦ ، سورة إبراهيم آية ١٣ ، سورة الحجر الآيات ١٠-١٢ ، سورة النحل آية ٣٠ ، سورة الإسراء آية ٤٧ ، سورة الكهف الآيتين ٤٨، ٤٩ ، سورة الفرقان آية : ٢٢ ، سورة الشعراء آية ١٧٣ ، سورة القصص آية ٤٠ ، سورة الزمر آية ٣٢ ، سورة العنكبوت آية ٤٨.

(٢) سورة البقرة آية ٩٨ .

(٣) البيان في روائع القرآن جـ١/ ١٤٣ .

(٤) انظر : ٢٥٨ وما بعدها من هذا البحث .

هذا ، وما قيل في اتجاه الاسم الموصول في الربط فيما سبق من شواهد يقال في غيرها من شواهد الرابط فيها الاسم الموصول ، فالموصول وهو العائد يربط بين الجملة التي يقع هو وصلته في حيزها ويكون هو وصلته جزءا منها[1] وهذه الجملة هي المرتبط وبين ما يسبق هذه الجملة في سياق النص ويتعلق به هذا الموصول ، وهذا الذي يسبق جملة المرتبط ويتعلق به الاسم الموصول هو مرجع هذا الموصول .

ويلاحظ أن هذه الصورة من صور الربط بالإحالة يكثر فيها أن يتقدم - في النص - علي الاسم الموصول (العائد) ضمير أو أكثر من ضمير ، ويكون مرجع هذا الضمير - أو هذه الضمائر - واحدا في لفظه ، ويكون هذا المرجع متقدما في موقعه - من النص - علي هذا الضمير أو هذه الضمائر ، ويكون - أيضا- مرجع هذا الضمير أو هذه الضمائر هو نفسه مرجع الاسم الموصول الرابط ، بمعني أن الاسم الموصول الرابط وهذا الضمير أو هذه الضمائر يشتركان أو يشتركون في مرجع واحد ، ويكون موقع هذا المرجع - في النص - سابقا علي موقع الضمير أو الضمائر ، وموقع الضمير أو الضمائر سابقا علي موقع الاسم الموصول الرابط ، فتكون مواقع العناصر الثلاثة السابقة في النص هي علي الترتيب : المرجع ثم الضمير أو الضمائر ثم الاسم الموصول الرابط .

وتوضيحا لهذه الملاحظة نمثل بشاهدين[2] سبق التعليق علي أحدهما وهو قوله تعالي (وليعلم الذين أوتوا العلم أنه الحق من ربك فيؤمنوا به فتخبت له قلوبهم وإن

---

(١) انظر : ملاحظات مثل هذه الملاحظة وموضحة لها في : ٢٠٩ وما بعدها ، ٢٣١ وما بعدها ، ٢٣٣ وما بعدها، ٢٣٨ من هذا البحث .

(٢) انظر أيضا : الآية ٩٠ من سورة التوبة تر الاسم الموصول الرابط (الذين كفروا) قد سبق بضمير الغائبين في (لهم) وأنهما قد اشتركا معا في مرجع واحد هو (المعذرون) ، وفي الآية ١٣ من سورة إبراهيم قد سبق الاسم الموصول الرابط وصلته -(الظالمين) بضمير الغائبين ، في (لرسلهم، إليهم، ربهم) واشترك الجميع (الموصول وضمائر الغائبين) في مرجع واحد كان هو الآخر اسما موصولا (الذين كفروا) وفي الآيات ١٠، ١١، ١٢ من سورة الحجر تري الاسم الموصول الرابط ـ وصلته - (المجرمين) قد سبق بضمير الغائبين في (يأتيهم ، كانوا ، يستهزئون) وهذه الضمائر كلها تعود إلى (شيع الأولين) وهو ذات مرجع الاسم الموصول الرابط، وفي الآية ١٩ من سورة الزمر قد سبق الموصول الرابط (من) بضمير الغائب في (عليه) ومرجعهما معا اسم الشرط (من) وانظر أيضا: سورة الأنعام آية ١٢٤ ، سورة الكهف آية ٤٨ ، ٤٩، سورة الفرقان آية ٢٢، سورة الشعراء آية ١٧٣ ، سورة القصص آية ٤٠ ، سورة سبأ آية ٤٣ .

الله لهاد الذين آمنوا إلي صراط مستقيم)(1) فقد سبق(2) أن الاسم الموصول الرابط في هذه الآية هو (الذين آمنوا) وأن مرجعه هو (الذين أوتوا العلم) وهنا نلحظ أنه قد ذكر في المسافة – من النص – التي تفصل بين العائد ومرجعه ثلاثة ضمائر للغائبين ، ومرجع كل منها هو مرجع الاسم الموصول الرابط نفسه ، وهذه الضمائر هي: واو الجماعة في (أوتوا) ، وفي (فيؤمنوا) وهم في (قلوبهم) وهذه الضمائر كلها تعود إلي (الذين أوتوا العلم) وهو ذات مرجع الاسم الموصول الرابط .

والشاهد الثاني هو قوله تعالي في الآية السابعة من سورة الأنعام (ولو نزلنا عليك كتابا في قرطاس فلمسوه بأيديهم لقال الذين كفروا إن هذا إلا سحر مبين)(3) في هذا الشاهد نلحظ أن الاسم الموصول الرابط (الذين كفروا) يعود إلي مرجع كان هو الآخر اسما موصولاً، وقد ذكر هذا المرجع في الآية الأولي من السورة المذكورة نفسها (الأنعام) وهو (الذين كفروا) وفي المسافة الفاصلة – من النص – بين الاسم الموصول الرابط (العائد) والاسم الموصول المرجع قد ذكر عدد كبير من ضمائر الغائبين تعود كلها إلي مرجع الاسم الموصول الرابط ، وهذه الضمائر هي(4) ضمير الغائبين في (بربهم ، يعدلون ، تأتيهم ، ربهم ، كانوا ، كذبوا ، جاءهم ، يأتيهم ، كانوا، يستهزئون ، يروا ، قبلهم ، فلمسوه ، بأيديهم) أربعة عشر ضميرا للغائبين قد ذكرت قبل الموصول الرابط ، وشاركته في المرجع ويلحظ أيضا في هذا الشاهد طول المسافة الفاصلة – من النص – بين الاسم الموصول الرابط ومرجعه ، فقد ذكر الاسم الموصول الرابط (العائد) في الآية السابعة ، وذكر مرجعه في الآية الأولي .

هذا ، ويلاحظ – أيضا – في هذه الصورة من صور الربط بالإحالة أن المرجع قد يكون غير مذكور في سياق النص ، وإنما يفهم من المقام ، وقد سبق(5) التعليق علي شاهد تحقق فيه هذا الأمر ، هو قوله تعالي (واتخذوا من دونه آلهة لا يخلقون شيئا

---

(1) سورة الحج آية ٥٤ .
(2) انظر : ٢٧٧ وما بعدها من هذا البحث .
(3) سورة الأنعام آية ٧ .
(4) انظر : سورة الأنعام الآيات ١ -٧ .
(5) انظر : ٢٧٨ وما بعدها من هذا البحث .

وهم يخلقون ولا يملكون لأنفسهم ضرا ولا نفعا ولا يملكون موتا ولا حياة ولا نشورا (٣) وقال الذين كفروا إن هذا إلا إفك افتراه وأعانه عليه قوم آخرون فقد جاء ظلما وزورا)[١] فقد قلنا هناك[٢]: إن الاسم الموصول الرابط (الذين كفروا) يعود علي مفهوم من المقام ، وتقديره : كفار قريش .

أما عن الموقعية في هذه الصورة من صور الربط بالإحالة فهي موقعية ثابتة لا تقبل التغيير سواء أكانت بين العائد (الاسم الموصول وصلته) والمرجع أم بين المرتبط (الجملة التي يقع الموصول وصلته في حيزها) والمرجع ، فدائما يكون المرتبط ومعه العائد متأخرين عن المرجع في الموقع ، وذلك لأن العائد في هذه الصورة – كما سبق [٣]– من قبيل الوصف بما يفيد معني المدح أو الذم للمرجع ، وليس مقبولا أن يتقدم ما يفيد معني الوصف علي الموصوف به.

نعم في بعض شواهد هذه الصورة من صور الربط بالإحالة يكون سائغا من الناحية النحوية الصرفة أن يتبادل الاسم الموصول الرابط (العائد) الموقع مع المرجع – هذا في حالة كون المرجع مذكورا في السياق [٤] ، وليس في حالة كونه يفهم من المقام[٥]– ويكون الكلام مع هذا التبادل في الموقع مستقيما ، لكن لو حدث هذا وتبادل العائد الموقع مع المرجع ، فإن الشاهد الذي يحدث فيه ذلك لن يكون المعني فيه كالمعني الذي كان عليه قبل تبادل الموقعين– وهذا المعني الأخير هو ما أراده المتكلم من ترتيبه كلامه الترتيب الذي خرج عليه الكلام– إذ إن لكل كلمة في موقعها الذي أتت فيه في اللغة العربية– وأسماها النص القرآني الكريم– معني لا يستفاد منها مثله لو تغير موقعها في سياق النص .

وتوضيحا لهذا الأمر نستشهد بشاهدين : الأول هو قوله تعالي (وجاء المعذرون من الأعراب ليؤذن لهم وقعد الذين كذبوا الله ورسوله) [٦] والمعني: وقعدوا [٧] ،

---

(١) سورة الفرقان : آية ٣ ، ٤ .
(٢) انظر : ٢٧٩ من هذا البحث .
(٣) انظر : ٢٧٣ من هذا البحث .
(٤) انظر : ٢٧٧ وما بعدها من هذا البحث .
(٥) انظر : ٢٧٩ من هذا البحث .
(٦) سورة التوبة آية : ٩٠ .
(٧) انظر : البيان في روائع القرآن جـ١/ ١٤٢ ، جـ٢/ ٢٧ .

والاسم الموصول الرابط في هذه الآية هو (الذين كذبوا الله ورسوله) ومرجعه (المعذرون من الأعراب) ومن الناحية النحوية الصرفة يجوز أن يتبادل العائد الموقع مع المرجع فيقال في الشاهد السابق: وجاء الذين كذبوا الله ورسوله ليؤذن لهم وقعد المعذرون من الأعراب ، وفي هذه الصورة التي أصبح عليها الشاهد بعد تبادل الموقعين تصلح (أل) الموصولة وصلتها (المعذرون) والتي كانت هي المرجع للموصول الرابط في الشاهد القرآني تصلح أن تكون -في موقعها الجديد - اسما موصولا رابطا (عائدا) حيث يصح معاقبة الضمير لها هي وصلتها فيقال : وقعدوا، كما يصلح الاسم الموصول -الآخر- وصلته(الذين كذبوا الله ورسوله) والذي كان في الشاهد القرآني عائدا ، يصلح أن يكون- في موقعه الجديد- مرجعا لـ (المعذرون) لكن في هذه الحالة التي أصبح عليها الشاهد بعد تبادل الموقعين لن يكون الاسم الموصول الرابط (المعذرون) مفيدا لمعنى الذم الذي أفاده الموصول الرابط في الشاهد القرآني، إذ إن كلمة (المعذرون) لا يلزم منها ذما للموصوفين بها كالذي يلزم من يعود إليهم الموصول في (الذين كذبوا الله ورسوله).

والشاهد الثاني هو - وقد سبق التعليق عليه (١) - قوله تعالى(وليعلم الذين أوتوا العلم أنه الحق من ربك فيؤمنوا به فتخبت له قلوبهم وإن الله لهاد الذين آمنوا إلى صراط مستقيم)(٢) والمعنى: لهاديهم (٣) ، في هذا الشاهد الاسم الموصول الرابط (العائد) هو (الذين آمنوا) ومرجعه هو (الذين أوتوا العلم) ، ويجوز من الناحية النحوية الصرفة أن يتبادل العائد الموقع مع المرجع في هذا الشاهد ، فيقال فيه : وليعلم الذين آمنوا أنه الحق من ربك فيؤمنوا به فتخبت له قلوبهم وإن الله لهاد الذين أوتوا العلم إلى صراط مستقيم ، وفي هذه الصورة التي أصبح عليها الشاهد يصلح الاسم الموصول الأخير -وصلته- (الذين أوتوا العلم) والذي كان هو المرجع في الشاهد القرآني ، يصلح أن يكون -في موقعه الجديد- اسما موصولا رابطا (عائدا) حيث تصح معاقبة الضمير له ولصلته فيقال : وإن الله لهاديهم ، كما يصلح الاسم الموصول الأول في الصورة المحولة من الشاهد - وصلته - (الذين آمنوا)

---

(١) انظر : ٢٧٧ وما بعدها من هذا البحث .

(٢) سورة الحج آية ٥٤ .

(٣) انظر : البيان في روائع القرآن جـ ١/ ١٤٢ .

والذي كان عائدا في الشاهد القرآني ، يصلح أن يكون -في موقعه الجديد- مرجعا للذين أوتوا العلم ، لكن في هذه الصورة التي أصبح عليها الشاهد بعد تبادل الموقعين لن يكون الاسم الموصول الرابط (الذين أوتوا العلم) مفيدا لمعني المدح الذي أفاده الموصول الرابط في الشاهد القرآني ، إذ إن إيتاء العلم لقوم لا يلزم منه أنهم ممدوحون ويستحقون هداية الله لهم صراطا مستقيما ، في حين أن وقوع الإيمان منهم - كما في الشاهد القرآني - يفهم منه أنهم يستحقون المدح علي ما وقع منهم من إيمان .

إذن في تبادل الموقعين بين العائد ومرجعه في هذين الشاهدين تفويت للمعني الذي قصد منهما علي الصورة - الترتيب - التي وردا عليها من النص القرآني الكريم ، ولهذا فلا يجوز تبادل الموقعين بين العائد والمرجع في هذه الصورة من صور الإحالة .

وربما ساعد علي تبادل الموقعين بين العائد والمرجع واستقامة الكلام - من جهة النحو - في الشاهدين السابقين أن المرجع فيهما كان هو الآخر اسما موصولا ، في حين أنه إذا لم يكن المرجع اسما موصولا فإن أمر تبادل الموقعين بين العائد والمرجع يستعصي ، ولا يكون الشاهد الذي يحدث فيه ذلك كلاما ، ففي قوله تعالي (قال إن فيها لوطا قالوا نحن أعلم بمن فيها) [1] المعني : نحن أعلم به[2]، والاسم الموصول الرابط في هذه الآية هو (من) ويعود إلي المرجع (لوطا) وإذا حاولنا -من الناحية النحوية- أن يتبادل العائد والمرجع موقعيهما فإن الشاهد لن يكون كلاما ، إذ سيصبح علي هذه الصورة : قال إن فيها من قالوا نحن أعلم بلوط .

هذا ، وإذا لم يصح -فيما سبق- أن يتبادل العائد والمرجع موقعيهما مع بقاء الشاهد- الذي يحدث فيه هذا التبادل - من شواهد الربط بالاسم الموصول ، فإن عدم صحة تبادل المرتبط (الجملة التي يقع الموصول وصلته في حيزها) الموقع مع المرجع أولي ، لما سبق[3] من أن العائد هنا - في هذه الصورة - يكون دائما جزءا من جملة المرتبط .

---

(١) سورة العنكبوت آية ٣٢ .

(٢) انظر : البيان في روائع القرآن جـ ١/ ١٤٣ .

(٣) انظر : ٢٧٧ ، ٢٨٠ وما بعدها من هذا البحث .

الصورة السابعة من صور الربط بالإحالة هي الربط بأداة التعريف (أل) ، وقد سبق في الصورة السابقة (الربط بالاسم الموصول) أن (أل) قد تكون اسما موصولا فتكون رابطة شأنها شأن بقية الأسماء الموصولة ، وقد سبق الحديث عن (أل) الموصولة ضمن الحديث عن الربط بالاسم الموصول[1].

وقد تكون (أل) أداة تعريف ، فتكون مفيدة إما لمعني العهد فتسمي عهدية وإما لمعني الجنس فتسمي جنسية ، والعهدية - كما يقول ابن هشام -: " إما أن يكون مصحوبها معهودا ذكريا نحو (كما أرسلنا إلي فرعون رسولا(١٥)فعصي فرعون الرسول)[2]، ونحو(فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة كأنها كوكب دري) [3]. ونحو (اشتريت فرسا ثم بعت الفرس)، وعبرة هذه أن يسد الضمير مسدها مع مصحوبها. أو معهودا ذهنيا نحو (إذ هما في الغار...)[4] ، ونحو (إذ يبايعونك تحت الشجرة...)[5]، أو معهودا حضوريا... والمثال الجيد للمسألة قوله تعالي [6] (اليوم أكملت لكم دينكم) "[7].

---

(١) انظر : ٢٧٩ وما بعدها من هذا البحث .

(٢) سورة المزمل : آية ١٥ ، ١٦.

(٣) سورة النور : آية ٣٥ .

(٤) سورة التوبة : آية ٤٠ .

(٥) سورة الفتح : آية ١٨ .

(٦) سورة المائدة : آية ٣ .

(٧) مغني / ٧٢ وما بعدها ، شرح المفصل جـ٢/ ٤٩٣ وما بعدها ، جـ٣/ ١١٥ ، شرح التسهيل جـ١/ ٢٥٧ وما بعدها ، ارتشاف جـ١/ ٥١٤ وما بعدها ، الأشباه جـ٣/ ٨٩ وما بعدها ، شرح الأشموني جـ١/ ٢٨٤ وما بعدها ، شرح التصريح جـ١/ ١٤٩ وما بعدها.

إذن (أل) العهدية تنقسم إلي ثلاثة أقسام بحسب عهد المتكلم والسامع أو القارئ بمدخولها ، القسم الأول : أن يكون مدخولها معهودا - للقارئ أو السامع - ذكريا أي قد سبق ذكره في اللفظ إما صريحا كما في الأمثلة التي ذكرها ابن هشام في نصه السابق ، وإما كناية كما يقول الأشموني -رحمه الله- شارحا معني العهد الذكري في مدخول (أل) : "لتقدم ذكرها في اللفظ صريحا أو كناية نحو (وليس الذكر كالأنثي)(1)، فالذَّكَر تقدم ذكْرُه في اللفظ مكنيا عنه بما في قولها :

(نذرت لك ما في بطني محررا) (2) فان ذلك كان خاصا بالذكور ، والأنثي تقدم ذكرها صريحا في قولها (3) (رب أني وضعتها أنثي)"(4) ، ويقول الصبان -رحمه الله- تعليقا علي قول الأشموني في النص السابق : " قوله (مكنيا عنه بها) أي باعتبار تقييدها بـ (محرّرا) وإلا فما عامة للذكر والأنثي "(5) وفي تفسير قوله تعالى (محررا) قال الزمخشري في الكشاف :"معتقا لخدمة بيت المقدس لا يدلي عليه ولا أستخدمه ولا أشغله بشيء وكان هذا النوع من النذر مشروعا عندهم... وما كان التحرير إلا للغلمان ، وإنما بنت الأمر على التقدير أو طلبت أن ترزق ذكرا "(6)، ويعني الصبان في نصه السابق أن مجيء (محررا) بعد (ما) هو الذي صرف (ما) في هذه الآية إلي الذكر فقط دون الأنثى ، لكون التفرغ (التحرير) لخدمة بيت المقدس - وهو ما أفادته كلمة (محررا) بحسب ما قاله الأشموني في نصه السابق وما قاله الزمخشري في الكشاف - أمرا خاصا بالذكور فقط كما ذكر الأشموني في نصه السابق ، ومن هذا أيضا قولنا (زيد نعم الرجل) فقد سبق(7) أن بعض النحاة قد جعل (أل) فيه للعهد ، وقلت إنه العهد الذكري بعد تقدم لفظ الرجل مكنيا عنه بزيد ، هذا ، ويلاحظ أن (أل) ومدخولها في هذا القسم - أن يكون مدخولها معهودا ذكريا - يصح أن

---

(١) سورة آل عمران آية ٣٦ .

(٢) سورة آل عمران آية ٣٥ .

(٣) سورة آل عمران آية ٣٦ .

(٤) شرح الأشموني جـ١/ ٢٨٥ وما بعدها .

(٥) حاشية الصبان علي شرح الأشموني جـ ١/ ٢٨٥ وما بعدها .

(٦) الكشاف جـ١ / ٣٥٥ .

(٧) انظر: ١٥٤ ، ٢٣٠ وما بعدها من هذا البحث .

يعاقبها في الموقع ضمير الغائب ، وذلك في جميع الشواهد السابقة ، وقد صرح ابن هشام في نصه السابق بصحة هذه المعاقبة بل إنه قد جعلها علامة كون مدخول (أل) مفيدا معني العهد الذكري. قال: " وعبرة هذه أن يسد الضمير مسدها مع مصحوبها "، وفي صحة هذه المعاقبة دليل كون (أل) التي يكون مدخولها معهودا ذكريا رابطة ، ففي قوله تعالي (كما أرسلنا إلي فرعون رسولا (١٥) فعصي فرعون الرسول) يصح أن يقال -في غير القرآن- فعصاه فرعون ، وفي قولنا : اشتريت فرسا ثم بعت الفرس يصح أن يقال : ثم بعته .

القسم الثاني من أقسام (أل) العهدية: أن يكون مدخولها معهودا – للمتكلم والسامع أو القارئ – ذهنيا أي: معهودا في ذهن كل منهما ، كما في المثالين اللذين مثل بهما ابن هشام في نصه السابق وكما في قوله تعالي (إذ ناداه ربه بالوادي المقدس)[1]وقوله تعالي(النبي أولي بالمؤمنين من أنفسهم)[2]، ويلحظ أن (أل) التي يكون مدخولها معهودا ذهنيا لا يصح أن يعاقبها الضمير هي ومدخولها في الموقع ، وإذا أردنا أن نتبين ذلك ، فإن أيا من الأمثلة السابقة في هذا القسم لا يستقيم إذا وضع في موضع (أل) ومدخولها ضمير علي سبيل المعاقبة بين الضمير و (أل) ومدخولها . ففي قوله تعالي : (إذ هما في الغار...) إذا قيل – في غير القرآن – إذ هما فيه لا يمكن أن يفهم المقصود من الضمير في (فيه) لا من ألفاظ النص القرآني قبل الكلمة موضع الشاهد (الغار) ولا من المقام ، إذ ليس في سياق النص القرآني قبل كلمة (الغار) ما يدل علي أن المقصود من ضمير الغائب – إذا عاقب كلمة (الغار) – هو (الغار) ولا يفهم ذلك أيضا من المقام ، فالسياق قبل هذه الكلمة هو قوله تعالي (إلا تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا)[3].

وكذلك الأمر في قوله تعالي (النبي أولي بالمؤمنين من أنفسهم) وقوله تعالي (إذ ناداه ربه بالوادي المقدس) لا يصح أن يعاقب ضمير الغائب (أل) ومدخولها

---

(١) سورة النازعات آية ١٦ .

(٢) سورة الأحزاب آية ٦ .

(٣) سورة التوبة آية ٤٠ .

المعهود ذهنيا في الآيتين ، فلن يستقيم الكلام لو وضع ضمير الغائب في موضع (النبي) في الآية الأولي ، وفي موضع (الوادي) في الآية الثانية ، وفي عدم صحة معاقبة ضمير الغائب لأل ومدخولها في هذا القسم من أقسام (أل) العهدية دليل عدم كونها رابطة فيه .

القسم الثالث من أقسام (أل) العهدية : أن يكون مدخولها معهودا حضوريا أي أن مدخول (أل) هذه حاضر وموجود ويدركه المتكلم والقارئ أو السامع ، كما في المثال الذي ذكره ابن هشام في نصه السابق (اليوم أكملت لكم دينكم) وكما في قولنا لمن يسدد سهما : القرطاس أي أصب القرطاس ، وكما في قولنا لرجل يقف أمامنا ولا نعرفه: من الرجل؟ ويلاحظ هنا أيضا أن الضمير لا يصح أن يعاقب (أل) ومدخولها المعهود حضورياً، ففي قوله تعالي (اليوم أكملت لكم دينكم) لا يستقيم الكلام إذا وضع ضمير الغائب محل (أل) ومدخولها (اليوم) ، وكذلك لا يستقيم الكلام إذا وضع ضمير الغائب موضع (أل) ومدخولها في قولنا: (القرطاس) لمن يسدد سهما ، وفي قولنا: (من الرجل؟) لمن يقف أمامنا ولا نعرفه ، وفي عدم صحة معاقبة الضمير لأل ومدخولها في هذا القسم من أقسام (أل) العهدية ، دليل عدم كونها رابطة فيه .

هذا، والقسمان الأخيران من أقسام (أل) العهدية واللذان لا يصح فيهما معاقبة الضمير لأل ومدخولها هذان القسمان تكون (أل) ومدخولها فيهما- كما يقول أستاذنا الدكتور/ تمام[1]- في قوة اسم الإشارة فكلمة (النبي) في قوله تعالي(النبي أولي بالمؤمنين من أنفسهم) كأنها في قوة : هذا النبي الذي تعرفونه ، وكلمة(اليوم) في قوله تعالي (اليوم أكملت لكم دينكم) كأنها في قوة : في هذا اليوم الذي أنتم حاضروه ، ومما سبق كله نتبين أن (أل) إذا كانت عهديه فإنها تكون رابطة فقط إذا كان مدخولها معهودا ذكريا ، ولا تكون رابطة في غير ذلك .

---

(١) انظر : البيان في روائع القرآن جـ١/ ١٤٨ ، الخلاصة النحوية / ٩٤ وما بعدها ، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي / ٤٨ وما بعدها .

وأما إذا كانت (أل) جنسية[1] فهي تنقسم أيضا إلي ثلاثة أقسام، فهي إما أن تكون " لاستغراق الأفراد، وهي التي تخلفها كل حقيقة نحو (وخلق الإنسان ضعيفا) [2] ونحو (إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا...)[3] أو لاستغراق خصائص الأفراد، وهي التي تخلفها كل مجازا نحو (زيد الرجل علما) أي الكامل في هذه الصفة ومنه (ذلك الكتاب) أو لتعريف الماهية وهي التي لا تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا نحو[4](وجعلنا من الماء كل شيء حي)"[5].

إذن (أل) الجنسية إما أن تكون لاستغراق جميع الأفراد الذين يدخلون تحت الجنس الواحد، وإما أن تكون لاستغراق خصائص الأفراد الذين يدخلون تحت الجنس الواحد، وإما أن تكون لتعريف مصدر الشيء وحقيقته (ماهيته)، وعلامة دلالتها علي استغراق الأفراد وعلي استغراق خصائص الأفراد أن تصلح (أل) أن تعاقبها – في موضعها من مدخولها- كلمة (كل) ويليها مدخول (أل) منكرا، ففي قوله تعالي (وخلق الإنسان ضعيفا) يصح أن يقال- في غير القرآن- وخلق كل إنسان ضعيفا، وفي نحو: زيد الرجل علما، يقال زيد كل رجل من جهة العلم، علي أن حلول (كل) محل (أل) الدالة علي استغراق الأفراد هو حلول حقيقي، فأل في هذا الموضع تستغرق جميع أفراد الجنس الواحد بلا استثناء. علي حين أن حلول (كل) محل (أل) الدالة علي استغراق خصائص الأفراد هو حلول مجازي حيث إنه في مثال نحو: زيد الرجل علما، لا تعني (أل) في كلمة الرجل أن علم زيد هو علم جميع الرجال إلا علي سبيل المجاز، وإنما تعني (أل) هنا أنه (زيد) كامل في هذه الصفة.

---

(١) هذه هي القسمة الثانية لأنواع (أل) المعرفة التي سبق في ٢٨٦ وما بعدها أنها تنقسم إلي عهدية وجنسية.

(٢) سورة النساء آية ٢٨.

(٣) سورة العصر آية ١، ٢، ٣.

(٤) سورة الأنبياء آية ٣٠.

(٥) مغني / ٧٣، شرح المفصل جـ٢/ ٤٩٣ وما بعدها، جـ٤/ ١١٥، شرح التسهيل جـ١/ ٢٥٧ وما بعدها، ارتشاف جـ١/ ٥١٤ وما بعدها، شرح التصريح جـ١/ ١٤٩ وما بعدها، الأشباه جـ٣/ ٨٩ وما بعدها، شرح الأشموني جـ١/ ٢٨٤ وما بعدها.

أما علامة دلالة (أل) الجنسية علي ماهية الشيء فهي أن لا تصلح (أل) أن تعاقبها (كل) لا حقيقة ولا مجازا ، ففي قوله تعالي (وجعلنا من الماء كل شيء حي) لا يستقيم الكلام في غير القرآن إذا أصبح علي نحو : وجعلنا من كل ماء كـل شـيء حي .

هذا عن تقسيم النحاة السابقين - رحمهم الله - لأل الجنسية ، أما أستاذنا الدكتور/ تمام حسان فله تقسيم آخر لأل الجنسية . حيث يجعلها سيادته قسمين فقـط (١). الأول سماه الجنس المطلق ، والثاني سماه الجنس النسبي ، يقول سيادته عن الجنـس المطلق "بحيث يشمل جميع الأفراد نحو : الرجل أقوي من المرأة ويعاقبها لفظ (كل)" (٢) ويقول سيادته عن الجنس النسبي "أي ينسب إلي كل فرد من أفراد الجنس فهو يضاف إلي ضمير الشخص أو تدل (أل) علي مفهوم هذا الضمير نحو: (وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء)(٣). أي إن نفسي لأمارة بالسوء" (٤). وهذا التقسيم لأل الجنسية تقسيم - كما يبدو - غير تقليدي خالف فيه أستاذنا النحاة السابقين في تقسيمهم (أل) الجنسية إلي ثلاثة أقسام سبق ذكرها والتعليق عليها(٥).

يقول أستاذنا " أحس عند هذه النقطة أن تقسيم الجنس إلي مطلق ونسبي تقسيم غير تقليدي ومن ثم يظل بحاجة إلي فضل إيضاح: كلا النوعين ينتمي إلي الكليات المنطقية دون شك ، فالرجل يصدق علي كل رجل كما أن النفس تصدق علي كل نفس ، ولكن النفس تنتمي إلى قسم من الأجناس لا يستقل بالوجود المطلق ، وإنما يكون فهمه بالإضافة إلى ذي نفس أما الرجل فمفهوم غير إضافي بمعني أنه إن صح أن نقول (نفس فلان) فلا يصح أن نقول (رجل فلان) إلا علي التأويل بلفظ خادم ، أو تابع أو نحوهما من الألفاظ التي تتسم بالإضافة والنسبية، والنسبية إحدى العلاقات العقلية ، التي تفهم الألفاظ في إطارها ، فإذا قلت (أب) فذلك

---

(١) انظر : البيان في روائع القرآن جـ ١/ ١٤٧ وما بعدها ، الخلاصة النحوية / ٢٠ ، ٩٤ وما بعدها ، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي / ٤٨ وما بعدها.

(٢) الخلاصة النحويه / ٩٥ ، البيان في روائع القرآن جـ ١/ ١٤٧ .

(٣) سورة يوسف آية ٥٣ .

(٤) الخلاصة النحوية / ٩٥ ، البيان في روائع القرآن جـ ١/ ١٤٧ .

(٥) انظر: ٢٨٦ وما بعدها من هذا البحث .

يفهم بالنسبة إلي (ابن) ويفهم (الزوج) بالنسبة إلي الزوجة ، و(العقل) بالنسبة إلي (العاقل) و (العين) بالنسبة إلي (ذي عين) و (الطول) بالنسبة إلي (من هو أقصر منه) وهكذا ، فإذا دل المفهوم النسبي علي الجنس صح أن تلحقه اللام الرابطة" [1].

وبعد ، فإن البحث يري أن القسم الذي سماه أستاذنا الدكتور/ تمام حسان (الجنس المطلق) يشمل جميع الأقسام الثلاثة التي ذكرها النحاة السابقين لأل الجنسية وهي ١- أن تكون لاستغراق الأفراد ٢- أن تكون لاستغراق خصائص الأفراد ٣- أن تكون لتعريف الماهية [2]. ودليل ذلك أن (أل) التي تفيد الجنس المطلق عند أستاذنا الدكتور/ تمام لا تصلح أن يعاقبها الضمير في الموقع لا هي وحدها ولا هي ومدخولها معا [3]، فلا يصح أن يعاقب الضمير (أل) وحدها في كلمة (الرجل) في قولنا: الرجل خير من المرأة ، وكذلك لا يصح أن يعاقب الضمير (أل) ومدخولها معا (الرجل) في المثال نفسه .

وكذلك لا تصلح (أل) أن يعاقبها الضمير في الموقع لا هي وحدها ولا هي ومدخولها معا في الأقسام الثلاثة التى ذكر النحاة أن (أل) تكون فيها جنسية ، فـ (أل) في كل كلمة من الكلمات الثلاث الآتية [4] : (الإنسان) في قوله تعالي(والعصر إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا ...) و (الرجل) في قولنا : زيد الرجل علما ، و (الماء) في قوله تعالي (وجعلنا من الماء كل شيء حي) لا يصح أن يعاقبها الضمير لا هي وحدها ولا هي ومدخولها معا .

ومما يدلل أيضا علي عدم صحة معاقبة الضمير - هنا - لأل وحدها أو لأل ومدخولها معا أن ابن هشام قد نص في نصه الذي نقل عنه في بداية معالجة الربط بهذه الصورة من صور الإحالة (أل المعرفة) نص علي أن دليل كون (أل) للعهد

---

(١) البيان في روائع القرآن جـ١/ ١٤٨ .

(٢) انظر: ٢٩٠ وما بعدها من هذا البحث ، وانظر - أيضا - المراجع المذكورة في حاشية (٥) من ٢٩٠ من هذا البحث .

(٣) انظر : البيان في روائع القرآن جـ١/ ١٤٧ وما بعدها ، الخلاصة النحوية / ٩٤ وما بعدها ، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي / ٤٨ وما بعدها .

(٤) انظر هذه الأمثلة الثلاثة والتعليق عليها في : ٢٩٠ وما بعدها من هذا البحث .

الذكري " أن يسد الضمير مسدها مع مصحوبها" ، ثم إن ابن هشام في باقي النص الذي تحدث فيه عن أنواع (أل) المعرفة [1] لم يذكر أن الضمير يمكن أن يعاقب (أل) وحدها أو أن يعاقبها هي ومدخولها معا لم يذكر إمكان ذلك في أي من أقسام (أل) المعرفة عهديه كانت أو جنسية .

هذا ، ويري البحث –أيضا – أن (أل) في القسم الذي سماه أستاذنا الدكتور/ تمام حسان (الجنس النسبي) هي نفسها (أل) التي تحدث عنها النحاة – رحمهم الله – تحت عنوان "أل النائبة عن الضمير"[2]. يقول ابن هشام – رحمه الله – : "روابط الجملة بما هي خبر عنه وهي عشرة... ٩ –والتاسع (أل) النائبة عن الضمير وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين ومنه (وأما من خاف مقام ربه ونهي النفس عن الهوى فإن الجنة هي المأوي) [3]، الأصل: مأواه وقال المانعون : التقدير هي المأوي له" [4]. ودليل كون (أل) التي للجنس النسبي عند أستاذنا الدكتور/ تمام هي(أل) النائبة عن الضمير عند النحاة السابقين أن علامة كون (أل) الدالة علي الجنس النسبي– عند أستاذنا الدكتور/ تمام– [5]هي صحة معاقبة الضمير لها(لأل) مضافا إلي الاسم الذي كانت (أل) قد دخلت عليه لتعريفه ، وصحة هذه المعاقبة هي نفسها التي دعت النحاة السابقين – الكوفيين ومن تابعهم من البصريين – إلي القول بأن (أل) تنوب عن الضمير وإلى عدها من الروابط .

---

(١) انظر : مغني / ٧٢ وما بعدها ، وانظر جزءا من النص في: ٢٨٦ ، وبقية النص في ٢٩٠ من هذا البحث.

(٢) القائلون بنيابة (أل) عن الضمير هم الكوفيون وبعض البصريين ، انظر: شرح المفصل جـ٦/ ٨٩ ، شرح التسهيل جـ١/ ٢٦١ وما بعدها ، مغني / ٧٧ ، ٦٥٢ ، التبيان في إعراب القرآن جـ ٢/ ٩٤١ ، ١١٠٣ ، ارتشاف جـ١/ ٥١٧ ، جـ ٣/ ٢٤٦ ، الأشباه جـ ٢/ ١٥٠ ، همع جـ ١/ ٢٦٠ ، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة / ١٥٧ ، شرح التصريح جـ٢/ ٧٢، ٨٣، الكوكب الدري فيما يتخرج علي الأصول النحوية من الفروع الفقهية / ٣٦٢ ، شرح الأشموني جـ ١/ ٣١١.

(٣) سورة النازعات : آية ٤٠ ، ٤١ .

(٤) مغني : ٦٤٧/ ٦٥٢ ، الأشباه جـ ٣/ ١٠٢ وما بعدها.

(٥) انظر : البيان في روائع القرآن جـ١/ ١٤٧ وما بعدها ، الخلاصة النحوية / ٢٠ ، ٩٤ وما بعدها، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي / ٤٨ وما بعدها .

ومن أمثلة الربط (بأل) الدالة علي الجنس النسبي قوله تعالي (إذ عرض عليه بالعشي الصافنات الجياد (٣١) فقال إني أحببت حب الخير عن ذكر ربي حتي توارت بالحجاب (٣٢) ردوها علي فطفق مسحا بالسوق والأعناق) (١). يقول أستاذنا الدكتور/ تمام في التدليل علي أن (أل) في كلمتي (السوق) و (الأعناق) للجنس النسبي: "أعاد بعض المفسرين الضمير في (ردوها) إلي الشمس بدلالة لفظ (بالعشي) ولكن سليمان لا يمكن أن يكون قد طلب إلي أعوانه أن يردوا الشمس ؛ لأن ذلك تحد لسنن الكون ، والصواب في رأيي أن الضمير يعود علي الخيل بدليل أنه بعد ردها طفق مسحا بسوقها وأعناقها ، لأن (أل) في السوق والأعناق تفيد جنسا نسبيا مساويا لدلالة الضمير، فإذا قلت: رميته بحجر فأصابه في الكتف ، فمعني ذلك (في كتفه) لأن لكل إنسان كتفا فالجنس نسبي" (٢) ومن أمثلة الربط بها أيضا (٣) قوله تعالي (وأنذرهم يوم الآزفة إذ القلوب لدي الحناجر) (٤) " أي إذ قلوبهم لدي حناجرهم " (٥).

وأخلص من جميع ما سبق ذكره في معالجة الربط بأداة التعريف (أل) أنها تكون رابطة فقط إذا كانت " للجنس النسبي أو للعهد الذكري ، ولكنها لا تربط إذا كانت للجنس المطلق أو العهد الحضوري أو الذهني " (٦).

---

(١) سورة ص آية ٣١ – ٣٣ .

(٢) الخلاصة النحوية / ٢٠ .

(٣) انظر أيضا : سورة النساء آية ١ وموضع الشاهد فيها كلمة (الأرحام) ، سورة الأعراف : آية ٤٦ وموضع الشاهد فيها كلمة (الأعراف) ، سورة الأنفال ، آية ١٢ وموضع الشاهد فيها كلمة (الأعناق)، سورة الأحزاب آية ١٠ وموضع الشاهد فيها كلمة (الأبصار) وكلمة (القلوب) وكلمة (الحناجر)، وسورة النازعات آية ٣٧ – ٣٩ وموضع الشاهد هو كلمة (المأوي) .

(٤) سورة غافر آية ١٨ .

(٥) الخلاصة النحوية / ٩٥.

(٦) البيان في روائع القرآن جـ ١/ ١٤٨ ، الخلاصة النحوية / ٢٠، ٩٠ ، ٩٤ وما بعدها ، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ١٢٦ وما بعدها ، مقالات في اللغة والأدب / ٣٥٧ ، ضوابط التوارد / ٣٢٢ ، وحدة البنية واختلاف الأنظمة / ٣٦ ، درجات الخطأ والصواب في النحو والأسلوب/ ٧٤، ٧٦ ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٣٩ ، اللغة العربية معناها ومبناها / ٢١٤ ، ٢١٦ ، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية / ٣٠٠ وما بعدها .

وتوضيحا لاتجاه (أل) المعرفة في الربط بين عناصر التركيب في النوعين اللذين تكون فيهما رابطة ، نستشهد بشاهدين الأول منهما (أل) فيه دالة علي العهد الذكري، والثاني (أل) فيه دالة علي الجنس النسبي ، والشاهد الأول هو قوله تعالي (كما أرسلنا إلي فرعون رسولا فعصي فرعون الرسول) [1]. فالمعني - والله أعلم بمراده - فعصاه فرعون ، فعاقبت الهاء (ضمير الغائب) (أل) ومدخولها المعهود ذكريا ، وهذه المعاقبة دليل كون موقع (أل) في هذا الشاهد موقع الرابط ، وقد بنيت (أل) - عن طريق الربط- أن معصية فرعون في هذا الشاهد إنما هي معصية من فرعون لهذا الرسول الذي ذكر أولا وليست لرسول غيره ، وهذا هو معني كون (أل) - في هذا الشاهد - رابطة .

ويلاحظ في الشاهد السابق أن الضمير والذي يدل بمعاقبته لأل علي كونها رابطة لم يعاقب (أل) وحدها وإنما عاقبها هو ومدخولها معا ، ومعني هذا أن (أل) ومدخولها معا يمثلان العائد في هذه الصورة من صورتي الربط (بأل) المعرفة ، وتكون الجملة التي تقع (أل) ومدخولها في حيزها هي المرتبط ، ويكون المرجع في هذه الصورة (الربط بأل التي للعهد الذكري) هو الاسم الذي يسبق ذكره في اللفظ ويكون مدخول (أل) إعادة له بلفظه ويفهم مما سبق أن العائد في هذه الصورة والذي هو (أل) ومدخولها يكون دائما جزءا من جملة يربطها هذا العائد بمرجعه الذي يسبق ذكره في اللفظ .

وتوضيحا لما سبق في هذه الملاحظة نقول: إن العائد في الشاهد السابق هو كلمة (الرسول) وأنه قد ربط الجملة التي وقع في حيزها والتي هي المرتبط وهي قوله تعالي (فعصي فرعون الرسول) قد ربطها بمرجعه الذي هو كلمة (رسولا) ، وما قيل في هذا الشاهد عن اتجاه (أل) التي للعهد الذكري في الربط يقال في غيره من شواهد الربط بها[2].

---

(١) سورة المزمل آية ١٥ ، ١٦ .

(٢) انظر بعض هذه الشواهد في: ٢٨٦ وما بعدها من هذا البحث .

أما الشاهد الذي تكون (أل) فيه دالة علي الجنس النسبي فقوله تعالي (وأما من خاف مقام ربه ونهي النفس عن الهوى فإن الجنة هي المأوي)[1]، والمعنى – والله أعلم بمراده – ونهي نفسه عن هواها فإن الجنة هي مأواه ، فقد بينت (أل) التي أفادت معني الجنس النسبي في الكلمات : (النفس ، الهوى ، المأوى) قد بينت – عن طريق الربط – أن من يقع عليه النهي في هذا الشاهد هي نفس الناهي وليست نفسا غيرها، وأن المنهي عنه هو هوى هذه النفس وليس هوي غيرها ، وأن الجنة هي مأوي هذا الذي خاف مقام ربه ونهي نفسه عن هواها، وهذا الذي بينته (أل) في هذا الشاهد هو معني كونها رابطة بين عناصر التركيب الذي تدخله وتقع في حيزه .

ويلاحظ في هذا الشاهد أن الضمير الذي يدل بمعاقبته لأل علي كونها رابطة قد عاقب (أل) فقط ، ولم يعاقبها هي ومدخولها معا كما هو الحال في (أل) التي للعهد الذكري ، وأن الضمير عندما عاقب (أل) لم يعاقبها في الموقع الذي كانت فيه والذي كانت تأخذه من مدخولها وهو صدر المدخول ، وإنما عاقبها في موقع آخر من مدخولها هو موقع المضاف إلي مدخول (أل) فكلمة (النفس) تصير عند معاقبة الضمير لأل (نفسه) وهكذا كلمة (الهوي) تصير (هواها) وكلمه (المأوي) تصير (مأواه) .

وما سبق يعني أن العائد في هذه الصورة (أل الدالة على الجنس النسبي) من صورتي الربط بأل المعرفة ، هو (أل) فقط ، ويكون ما تقع في حيزه (أل) أو ما تتصل به (أل) جملة[2]. كان أو مفردا[3] هو المرتبط ، ويكون ما يعود إليه الضمير الذي عاقبه (أل) هو المرجع لأل ، ويفهم مما سبق أن العائد – هنا – يكون دائما جزءا من المرتبط جملة كان أو مفردا ، حيث إن (أل) دائما جزء من مدخولها من حيث مبني الكلمة ، ولا تستقل(أل) في اللفظ.

---

(١) سورة النازعات آية ٤٠ ، ٤١ .

(٢) نحو (نهي النفس) فقد ربطت (أل) الجملة كلها بمرجعها الذي هو اسم الشرط (من) فأفادت (أل) أن المنهي هي نفس الناهي .

(٣) نحو (عن الهوى) فقد ربطت (أل) كلمة (هوي) بمرجعها الذي هو كلمة (النفس) فأفادت (أل) أن الهوى هو هوي النفس السابقة عليه في الموقع ، ومنه أيضا قوله تعالي ، (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) أي أرحامكم ، فالمرتبط هو (أرحام) .

أما عن الموقعية في هذه الصورة من صور الإحالة (الربط بأداة التعريف أل) فهي موقعية ثابتة لا تقبل التغيير أو التبادل في المواقع بين العائد والمرجع أو بين المرتبط والمرجع ، وهذا الحكم بثبات الموقعية بين العائد والمرجع ، وبين المرتبط والمرجع يجري علي النوعين اللذين تكون أداة التعريف (أل) فيهما رابطة وهما ١ - أن يكون مدخولها معهودا ذكريا ٢ - أن تكون مفيدة لمعني الجنس النسبي ، وذلك لأن (أل) التي يكون مدخولها معهودا ذكريا يشترط في إفادتها هذا المعني في مدخولها أن يسبقها في الموقع - من النص - لفظ مدخولها مصرحا به أو مكنيا عنه -كما سبق[1]- وإذا لم يتحقق هذا الشرط فلن يكون لمدخول (أل) عهد ذكري ولن تكون (أل) رابطة، وقد سبق [2] أن (أل) ومدخولها هما العائد في هذه الصورة من صورتي الربط بأل ، وأن اللفظ الذي يسبق ذكره في النص ثم يعاد مدخولا لأل هو المرجع ، ولهذا فلا يجوز للعائد (أل ومدخولها) في هذه الصورة أن يتقدم علي المرجع (اللفظ الذي يسبق في الذكر علي مدخول أل) .

ولما كان العائد في هذه الصورة من صور الإحالة يكون دائما جزءا من المرتبط[3]. فإن المرتبط هو الآخر لا يجوز تقدمه علي المرجع في أي من صورتي الربط بأل المعرفة فلا يجوز أن يقال - في غير القرآن - في قوله تعالي - وهو من شواهد الربط بأل التي للعهد الذكري- (كما أرسلنا إلي فرعون رسولا فعصي فرعون الرسول) -: كما أرسلنا إلي فرعون الرسول فعصي فرعون رسولا، فيتقدم العائد (الرسول) ويتأخر المرجع (رسولا) وكذلك لا يجوز تقدم العائد ولا المرتبط علي المرجع في حالة الربط بأل الدالة علي الجنس النسبي ، بل إنه لا يتصور شيء من هذا في هذه الصورة من صورتي الربط بأل المعرفة ، فإذا قلنا مثلا: رميت عليا بحجر فأصابه في الرأس أي في رأسه ، فلا يتصور في هذا المثال أن يتقدم العائد الذي هو (أل) ولا المرتبط الذي هو (رأس) علي المرجع الذي هو (عليا) .

---

(١) انظر : ٢٨٧ وما بعدها من هذا البحث .

(٢) انظر : ٢٩٥ من هذا البحث .

(٣) انظر : ٢٩٦ وما بعدها من هذا البحث.

وبعد ، فإنه من خلال ما سبق من الحديث عن (أل) التي تفيد العهد الذكري[1] يلاحظ أن تشابها [2] يجمع بين الربط بهذه الأداة وبين الربط بإعادة اللفظ بذاته ، حيث إن الربط بإعادة اللفظ بذاته يعني - كما سبق [3]- أن يتقدم لفظ ثم يعاد ذكره بذاته ثانية من أجل الربط، وأن دليل كون اللفظ المعاد بذاته رابطا هو- كما سبق أيضا[4] - صلاحيته لمعاقبة الضمير له في موقعه مع استقامة المعنى ، وهذا الكلام نفسه قد قيل [5] في الربط بأل التي للعهد الذكري، غير أن ثمة فروقا تخالف بين الربط بأل التي للعهد الذكري ، وبين الربط بإعادة اللفظ بذاته ، من هذه الفروق :

أولا : أن ما يعاد ذكره من أجل الربط في الربط بإعادة اللفظ بذاته قد يكون أكثر من لفظ بل قد يصل -كما سبق[6]- إلى جملة وما يزيد عليها ، في حين أنه في الربط بأل التي للعهد الذكري فإن المعاد الذي هو مدخول (أل) لا يكون إلا لفظا واحدا فقط .

ثانيًا : أنه يغلب في الربط بإعادة اللفظ بذاته أن يعاد اللفظ بالصورة التي ورد عليها أولا فإن كان نكرة أعيد نكرة وإن كان معرفة أعيد معرفة [7]. في حين أن الغالب في الربط بأل التي للعهد الذكري أن يكون اللفظ المتقدم نكرة ثم يعاد معرفا بأل[8]. وما سبق في هذين الفرقين يعني أن التشابه بين الصورتين حاصل فقط في حال كون اللفظ الوارد أولا في الربط بإعادة اللفظ بذاته لفظا واحدا.

كما يلاحظ أيضا أن هناك تشابها[9] يجمع بين الربط بأل التي للعهد الذكري وبين الربط بإعادة اللفظ بمعناه[10]، وهذا التشابه حاصل فقط في حال كون الاسم الذي

---

(١) انظر : ٢٨٦ وما بعدها ، ٢٩٥ وما بعدها من هذا البحث .
(٢) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها / ٢١٦ ، الخلاصة النحوية / ٩٠ .
(٣) انظر : ٢٠٧ وما بعدها من هذا البحث .
(٤) انظر : ٢٠٩ ، ٢١١ وما بعدها من هذا البحث .
(٥) انظر : ٢٨٧ وما بعدها ، ٢٩٥ وما بعدها من هذا البحث .
(٦) انظر : ٢١٣ وما بعدها ، ٢١٧ من هذا البحث .
(٧) انظر : الشواهد الواردة في ٢٠٧ وما بعدها من هذا البحث والشواهد التي أحيل إليها في حاشية (١) من ٢١٥ من هذا البحث .
(٨) انظر : ٢٨٦ وما بعدها ، ٢٩٥ وما بعدها من هذا البحث
(٩) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها / ٢١٦ .
(١٠) انظر : ٢٣٠ وما بعدها من هذا البحث .

تدخل عليه(أل) التي للعهد الذكري . قد سبق ذكره في اللفظ مكنيا عنه وليس مصرحا به [1]، كما سبق[2] في قوله تعالى (وليس الذكر كالأنثى) حيث إن (الذَّكَرَ) قد سبق ذكره مكنيا عنه بما في قوله تعالى (رب إني نذرت لك ما في بطني محررا) ، وكما في قولنا : زيد نعم الرجل ، حيث إن الرجل قد سبق ذكره مكنيا عنه بزيد[3] في هذه الحالة فقط تتشابه الصورتان صورة الربط بأل التي للعهد الذكرى وصورة الربط بإعادة اللفظ بمعناه . وتفترق الصورتان في غير هذه الحالة في أمور ذكرت في كل صورة على حدة [4].

(١) انظر : ٢٨٧ من هذا البحث .

(٢) انظر : ٢٨٧ من هذا البحث .

(٣) انظر : ١٥٤ ، ٢٣٠ وما بعدها من هذا البحث .

(٤) انظر : ٢٣٠ وما بعدها ، ٢٨٦ وما بعدها من هذا البحث .

ويأتي الربط باللفظ الواصف صورة أخيرة من صور الربط بالإحالة ، وهذه الصورة لم يتحدث عنها أحد من النحاة - رحمهم الله - قبل أستاذنا الدكتور/ تمام حسان(1)، ولذلك ستكون المراجع المدونة في معالجة هذه الصورة هي - فقط - المراجع التي عالج فيها أستاذنا هذه الصورة ، يقول أستاذنا الدكتور/ تمام موضحا المقصود بمصطلح اللفظ الواصف:" المقصود بالوصف هنا أعم من المعني النحوي وهو (الصفة أو النعت) وإنما هو اللفظ الواصف للمرجع بحيث يدل عليه وليس اسما له " (2) ويقول سيادته أيضا : " قد يؤدي عدم المطابقة(3) في اللفظ إلي الربط بلفظ فيه مدح أو ذم(4) ، ولكنه لا يعد من الصفات المشتقة، وذلك كلفظ (قوم) و(أئمة) ، ونحو ذلك مما سنري "(5) إذن ليس المقصود بالوصف هنا ما يعرفه النحاة باسم الصفات المشتقة كاسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما، وإنما المقصود به أنه لفظ- بالإضافة إلي ما يقوم به من ربط - يحمل معني الوصف لما يعود عليه (مرجعه) بإحدى الصفات التي تكون - في الغالب - مدحا أو ذما لهذا المرجع،

---

(1) انظر : ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٤٠ ، مقالات في اللغة والأدب / ٤٦ ، الخلاصة النحوية / ٩٠ وما بعدها .

(2) ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٣٩ وما بعدها .

(3) عدم المطابقة هنا هي بين الضمير ومرجعه : انظر : ٢٤٥ ، ٢٧٣ من هذا البحث .

(4) سبقت الإشارة في : ٢٤٥ ، ٢٧٣ من هذا البحث إلي أن عدم المطابقة في اللفظ بين الضمير والمرجع تحدث عند إرادة مدح أو ذم المرجع بما يكون في العائد من معني المدح أو الذم ، وأن العربية تلجأ في هذه الحالة إلي الربط بلفظ غير الضمير ، وذلك لأن الربط بالضمير لا يؤدي هذا الغرض ، إذا الضمير لا يفيد مدحا ولا ذما للمرجع إلا في حالة كون الضمير للشأن أو القصة، انظر : شرح التسهيل : جـ ١/ ١٦٣ وما بعدها ، وقد سبق أن ضمير الشأن لا يكون رابطا ، انظر : ٢٤٠ وما بعدها من هذا البحث .

(5) البيان في روائع القرآن جـ ١/ ١٤٥ ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٣٥ .

بحيث إذا اجتمع العائد (اللفظ الواصف) ومرجعه معا- في ذهن القارئ أو السامع - فهم أن هذا المرجع أو ذاك ممدوح بهذه الصفة أو مذموم بغيرها ، وإنما قلت(في الغالب) لأن اللفظ الرابط (العائد)- في بعض الشواهد - قد لا يفيد مدحا ولا ذما مع قيامه بوظيفة الربط ، ومثال ذلك قوله تعالي (إن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله)(١) أي : فقد مسهم ، فاللفظ الرابط في هذه الآية (القوم) لا يفهم منه مدح ولا ذم ، أما إفادة المدح أو الذم فيؤثر في إفادتها - في هذه الصورة من صور الإحالة - ما يضاف إلي اللفظ الرابط (العائد) أو ما ينعت به هذا اللفظ من ألفاظ تفيد مدحا أو ذما ، كما سيتضح فيما يأتي من شواهد : "... ٢- (الذين آمنوا يقاتلون في سبيل الله والذين كفروا يقاتلون في سبيل الطاغوت فقاتلوا أولياء الشيطان إن كيد الشيطان كان ضعيفا)(٢) أي : فقاتلوهم ... ٥- (وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أيمان لهم لعلهم ينتهون) (٣) أي : فقاتلوهم ... ١٠- (فتولي عنهم وقال يا قوم لقد أبلغتكم رسالات ربي ونصحت لكم فكيف آسي علي قوم كافرين) (٤) أي : فكيف آسي عليكم ... ١٢-(فلما جاءه وقص عليه القصص قال لا تخف نجوت من القوم الظالمين)(٥) أي: نجوت منهم..."(٦) وردت في هذا النص آيات أربع ، المقام فيها جميعا مقام ذم ، حيث أضيف العائد (اللفظ الرابط) في الآيتين الأوليين إلي ما يفيد معني الذم ، ففي الآية الأولي أضيف العائد (أولياء) إلي الشيطان ، وفي الآية الثانية أضيف العائد (أئمة) إلي الكفر، وفي الآيتين الأخيرتين وصف العائد بما يفيد معني الذم أيضا ، ففي الآية الثالثة وصف العائد (قوم) بصفة الكفر ، وفي الآية الرابعة وصف العائد (القوم) بصفة الظلم .

---

(١) سورة آل عمران آية ١٤٠.
(٢) سورة النساء آية ٧٦ .
(٣) سورة التوبة آية ١٢ .
(٤) سورة الأعراف آية ٩٣ .
(٥) سورة القصص آية ٢٥ .
(٦) البيان في روائع القرآن جـ ١/ ١٤٥ وما بعدها، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٣٩ وما بعدها، ضوابط التوارد / ٣٢٢، درجات الخطأ والصواب في النحو والأسلوب / ٧٤، ٧٧، الخلاصة النحوية / ٩٠ وما بعدها.

ولنلاحظ أن التعليق الذي أتبعه أستاذنا كل آية من الآيات الأربع – في النص السابق – فيه تدليل علي أن الرابط في هذه الآية هو اللفظ الذي يفيد – بالإضافة إليه أو بوصفه – ذما حيث أتبع أستاذنا الآية الأولي بقوله : أي نجوت منهم ، وفي هذا تدليل علي صحة معاقبة الضمير للفظ مع ما يضاف إليه أو ما وصف به ويبقي المعني مستقيما ، وفي هذا دليل كون اللفظ هو الرابط .

يقول أستاذنا الدكتور/ تمام: " وأكثر ما تكون هذه الطريقة من طرق الربط أن يتقدم الضمير ثم يعاد إظهار مرجعه بقصد المدح أو الذم كما في قوله تعالي (قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين)(١) فقد جاء ضمير المخاطبين أولا وجاء وصفهم بالإيمان أخيرا ، فكأنه تعالي يقول: يشف صدوركم" (٢) والمقام في هذه الآية مقام مدح حيث وصف العائد (قوم) بصفة مدح وهي الإيمان .

وقول أستاذنا " فكأنه تعالي يقول: يشف صدوركم " فيه تدليل علي أن الرابط هو اللفظ الواصف بدليل صحة معاقبة الضمير له مع استقامة الكلام ، لكن النص القرآني ربط باللفظ الواصف ولم يربط بالضمير؛ لأن في الربط بالضمير – في هذه الآية وأمثالها – فوات للمعني المقصود من الربط باللفظ الواصف ، وهو المدح أو الذم ، فلو ربط بالضمير ما أفاد الضمير مدحا ولا ذما(٣).

ولنا وقفة مع هذا النص السابق من كلام أستاذنا ، وهذه الوقفة هي مع قول أستاذنا : "أن يتقدم الضمير ثم يعاد إظهار مرجعه بقصد المدح أو الذم " حيث إنه لا ينبغي أن يفهم من هذا القول أن مرجع الضمير يكون متأخرا عن الضمير في هذه الصورة من صور الإحالة ، لاليس المقصود ذلك وكلمة (يعاد) في عبارة أستاذنا تفهم أن مرجع هذا الضمير قد تقدم ذكره في السياق ثم أعيد ذكره ثانية في صورة تفيد المدح أو الذم ، إذن ليس المعاد هو ذات مرجع الضمير المتقدم وإنما هو إعادة إظهار له – بعد سبق ذكره في السياق – لا بوصفه مرجعا للضمير ، لا ليس ذلك

---

(١) سورة التوبة آية ١٤ .

(٢) الخلاصة النحوية ٩١ .

(٣) انظر :٢٤٥ ، ٢٧٣ ، حاشية (٤) من ٣٠٠ من هذا البحث .

هو المقصود ، والمقصود بإعادة إظهار مرجع الضمير هنا يوضحه قول أستاذنا في غير موضع : " شرط الإضمار أن يكون بين الضمير ومرجعه مطابقة في اللفظ والقصد بحيث لو عدنا بالإضمار إلي الإظهار لحصلنا علي اللفظ نفسه وعلي المدلول نفسه"(١) ويوضحه كذلك قول أستاذنا في هذه الصورة التي هي محل المعالجة الآن: "قد يؤدي عدم المطابقة في اللفظ إلي الربط بلفظ فيه مدح أو ذم"(٢) هذان النصان يفهمان أنه عند الربط باللفظ الواصف ، يكون العائد (اللفظ الواصف) مطابقا لمرجعه (اللفظ الذي يعود إليه اللفظ الواصف) في القصد فقط دون اللفظ ، بحيث إذا استحضر القارئ أو السامع العائد ومرجعه معا في ذهنه فهم أن مدلول هذا العائد هو ذات المرجع(٣).

إذن قول أستاذنا :"أن يتقدم الضمير ثم يعاد إظهار مرجعه بقصد المدح أو الذم "المقصود منه أن هذه الصورة من صور الإحالة يكثر فيها أن يتقدم علي اللفظ الواصف (العائد) ضمير- وقد يتكرر هذا الضمير أكثر من مرة في النص قبل أن يأتي اللفظ الواصف- ويكون مرجع هذا الضمير- وما يتكرر منه- متقدما علي الضمير ، ويكون مرجع هذا الضمير هو نفسه مرجع اللفظ الواصف بمعني أن الضمير واللفظ الواصف في هذه الصورة من صور الإحالة مرجعهما واحد في لفظه، ويكون موقع هذا المرجع- في النص- سابق علي موقع الضمير، وموقع الضمير سابق علي موقع اللفظ الواصف- وهذه النقطة تزداد وضوحا بالتمثيل بعد قليل - وإذا تقرر - مما سبق - أن مواقع العناصر الثلاثة في السياق هي علي الترتيب: المرجع ثم الضمير ثم اللفظ الواصف ، وإذا تقرر - كذلك - أن اللفظ الواصف مطابق لمرجعه المتقدم علي الضمير- والذي هو أيضا مرجع الضمير - في

(١) البيان في روائع القرآن جـ ١/ ١٣٨ ، وانظر فيه أيضا : جـ ١/ ٤١ وما بعدها ، ٢٣٦ ، ضوابط التوارد/ ٣٢١، درجات الخطأ والصواب في النحو والأسلوب / ٧٥ وما بعدها ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٣٤ وما بعدها ، ٣٨ ، الخلاصة النحوية / ٩٢ ، وقد ورد هذا النص في ٢٤٥ وما بعدها من هذا البحث .

(٢) البيان في روائع القرآن جـ ١/ ١٤٥ ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٣٩ ، وقد ورد النص في ٣٠٠ من هذا البحث ، وانظر أيضا : ٢٤٥ ، ٢٧٣ من هذا البحث .

(٣) انظر مسألة مشابهة لهذه المسألة في ٢٧٤ وما بعدها من هذا البحث .

القصد والمدلول ، إذا تقرر ذلك علمنا أن إعادة إظهار مرجع الضمير في عبارة أستاذنا إنما هي إعادة لما هو موافق ومطابق لهذا المرجع في القصد والمدلول ، وليست إعادة لمرجع الضمير ذاته .

وبعد ، فإن اللفظ الواصف هنا – في الربط به – إنما هو عائد يربط ما يتصل به بمرجعه ، ولبيان كيفية الربط أو جهة الربط في هذه الصورة من صور الإحالة نكتفي بشاهدين سبق ورودهما : الأول قوله تعالى(الذين آمنوا يقاتلون في سبيل الله والذين كفروا يقاتلون في سبيل الطاغوت فقاتلوا أولياء الشيطان إن كيد الشيطان كان ضعيفا)[1]، فاللفظ الواصف (العائد) في هذه الآية (أولياء الشيطان) قد ربط الجملة الفعلية التي دخلها (قاتلوا) بمرجعه (الذين كفروا) ، فالمعنى : فقاتلوا الذين كفروا ، ونلاحظ أن الفاء العاطفة في (فقاتلوا) تضافرت في القيام بالربط مع اللفظ الواصف ، ونلاحظ – كذلك – أن اللفظ الواصف (العائد) قد سبق بضمير في (يقاتلون) يعود على مرجع اللفظ الواصف نفسه ، وأخيرا في هذا الشاهد نلحظ أن مرجع اللفظ الواصف الذي هو نفس مرجع الضمير في (يقاتلون) ذكر مع العائدين إليه في آية واحدة ، وهذا الأمر – اجتماع اللفظ الواصف ومرجعه في آية واحدة – حاصل في بعض الشواهد [2] وقد يذكر المرجع قريبا من العائد (اللفظ الواصف) لكن ليس في الآية نفسها في بعض الشواهد الأخرى[3] ، وقد تحتاج معرفة مرجع اللفظ الواصف وما يسبقه من ضمير متكرر – في بعض الشواهد – إلى مراجعة النص القرآني الذي وقعت في حيزه الآية موضع الشاهد ، والشاهد التالي – وهو الثاني – يوضح ذلك ، قوله تعالى (فلما جاءه وقص عليه القصص قال لا تخف

---

(١) سورة النساء أية ٧٦ .

(٢) انظر مثلا : الآية رقم ٦٨ من سورة الأنعام تر اللفظ الواصف (القوم الظالمين) قد ذكر مرجعه (الذين يخوضون في آياتنا) في الآية نفسها ، وفي الآية رقم (٣٧) من سورة التوبة تري اللفظ الواصف (القوم الكافرين) قد ذكر معه مرجعه (الذين كفروا) في الآية نفسها ، وفي الآية رقم (٤٧) من سورة الأعراف تري اللفظ الواصف (القوم الظالمين) قد ذكر معه مرجعه (أصحاب النار) في الآية نفسها .

(٣) انظر مثلا : الآية رقم ٩٣ من سورة الأعراف ، العائد (قوم كافرين) قد ذكر مرجعة (الذين كفروا شعيبا) في الآية التي قبلها ٩٢ .

نجوت من القوم الظالمين)[1] في هذه الآية الكريمة نري حرف الجر (من) وقد ربط المجرور[2] (القوم الظالمين) بالفعل (نجوت)، وكذلك نري اللفظ الواصف (القوم الظالمين) الذي هو العائد في هذا الشاهد وقد وضح أن النجاة كانت ممن يرجع إليهم هذا العائد وهم (الملأ من آل فرعون) و لكي نصل إلى تعيين هذا المرجع (الملأ من آل فرعون) من النص القرآني الكريم، علينا أن نعود بالنص القرآني بدءا من الآية موضع الشاهد وهي الآية الخامسة والعشرون من سورة القصص إلى الآية الثامنة من السورة نفسها، عند هذه الآية - الثامنة - فقط تتبين المقصودين بالقوم الظالمين (اللفظ الواصف)، ففي الآية الثامنة هذه يقول تعالي (فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا إن فرعون وهامان وجنودهما كانوا خاطئين)[3] لكن هذه الآية الثامنة لم يذكر فيها لفظ (الملأ) الذي ذكرت انه ضمن ألفاظ مرجع اللفظ الواصف (القوم الظالمين)، نعم هذا صحيح، لكن فيما بين الآيتين السابقتين من النص القرآني تقع الآيتان: العشرون، والحادية والعشرون وفي الأخيرة منهما نري اللفظ الواصف (العائد) في الآية موضع الشاهد[4] مذكورا بلفظه يقول تعالي(فخرج منها خائفا يترقب قال رب نجني من القوم الظالمين)[5] وهنا نري أنفسنا أمام آية تصلح شاهدا للربط باللفظ الواصف حيث نري أن حرف الجر (من) ربط المجرور (القوم الظالمين) بالفعل (نَجِّني) وأن اللفظ الواصف (القوم الظالمين) قد وضح أن النجاة المسئولة من الله هي نجاة ممن يرجع إليهم هذا اللفظ الواصف (العائد) وهم - كما سبق - (الملأ من آل فرعون)، وهذا هو معني كون اللفظ الواصف رابطا.

وبعد، فإننا لم نصل إلى الآن إلى ما يفيد - من النص القرآني الكريم - أن المرجع هو (الملأ من آل فرعون) نعم فالآية العشرون هي التي تفيد ذلك حيث يقول تعالي (وجاء رجل من أقصي المدينة يسعي قال يا موسى إن الملأ يأتمرون لك ليقتلوك

---

(١) سورة القصص آية ٢٥.

(٢) انظر: ١٩٣ وما بعدها من هذا البحث.

(٣) سورة القصص آية ٨.

(٤) الآية ٢٥ من سورة القصص.

(٥) سورة القصص آية ٢١.

فاخرج إني لك من الناصحين)[1] هنا نستطيع أن نقول إن من أخبر موسى (عليه السلام) في الآية الخامسة والعشرين – موضع الشاهد- بأنه قد نجا منهم هم هؤلاء الملأ الذين يأتمرون به ليقتلوه ، وهم أنفسهم من سأل موسي (عليه السلام) ربه أن ينجيه منهم في الآية الحادية والعشرين .

إذن تيقن لدينا أن مرجع اللفظ الواصف (القوم الظالمين) في الآيتين الحادية والعشرين والخامسة والعشرين (موضع الشاهد) واحد هو لفظ (الملأ) غير أن هذا اللفظ ذاته يحتاج القارئ أو السامع فضل بيان له – وإذا قيل: إن (آل) في لفظ (الملأ) للعهد ، والمعني: الملأ الذين تعرفهم يا موسى من آل فرعون ، قيل : إن العهد هنا عهد ذهني بين الرجل الذي جاء من أقصي المدينة يسعى لأنه المتكلم وبين موسى (عليه السلام) لأنه المخاطب في قوله تعالي (إن الملأ يأتمرون بك) ، وليس العهد للقارئ أو السامع – وفضل البيان الذي يحتاجه القارئ أو السامع نراه في قوله تعالي في الآية الثامنة (فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدونا وحزنا)[2] هنا فقط يتبين أن (الملأ) الذين سأل موسى ربه – في الآية الحادية والعشرين – النجاة منهم والذين أخبر (عليه السلام) في الآية الخامسة والعشرين بأنه قد نجا منهم ، هم (الملأ من آل فرعون) إلى هذا الحد من تتبع سياق النص القرآني الكريم تكون الحاجة لمعرفة اللفظ الواصف (العائد) في بعض شواهد [3]هذه الصورة من صور الإحالة .

هذا ، ويلاحظ مما سبق عرضه من شواهد علي الربط بهذه الصورة أن العائد (اللفظ الواصف) يكون – دائما – جزءا من الجملة التي هي المرتبط (الجملة التي يربطها العائد بالمرجع) وليس واردا هنا في هذه الصورة أن يكون العائد هو ذات

---

(١) سورة القصص آية ٢٠ .

(٢) سورة القصص آية ٨ .

(٣) انظر مثلا : الآية رقم ١٤٠ من سورة الأنعام تر اللفظ الرابط فيها (القوم) قد ذكر مرجعه (الذين كفروا) قد ذكر في الآية رقم ١٢٧ من السورة نفسها ، وفي الآية رقم ١٢ من سورة التوبة تري اللفظ الواصف (أئمة الكفر) قد ذكر مرجعه (الذين عاهدتهم من المشركين) في الآية رقم ٧ من السورة نفسها ، وفي الآية ١٤٠ من سورة آل عمران ترى اللفظ الرابط (القوم) قد ذكر مرجعه (الذين كفروا) في الآية رقم ١٢٧ من السورة نفسها .

المرتبط أي : ليس واردا أن يكون اللفظ الواصف هو العائد وهو المرتبط في آن واحد – كما هو الحال في بعض الحالات في بعض صورة الإحالة السابقة[1] – ودليل ذلك أنه في جميع الشواهد التي سبق الاستشهاد بها في هذه الصورة (الربط باللفظ الواصف) دللنا علي أن الرابط هو اللفظ الواصف بصحة معاقبة الضمير لهذا اللفظ مع استقامة المعني[2]، والمعروف[3]أن الضمير (العائد) يربط ما يتصل به أو ما يقع في حيزه (المرتبط) بما يعود إليه (المرجع) ولا يتصور في مسألة الضمير فيها هو الرابط أن يكون هذا الضمير هو العائد والمرتبط ، فالضمير لا يربط نفسه بمرجعه بل يربط غيره ، وكذلك اللفظ الواصف يربط غيره بمرجعه :

أما عن الموقعية في هذه الصورة من صور الربط بالإحالة فهي موقعية ثابتة لا تقبل التغيير سواء أكانت بين العائد (اللفظ الواصف) والمرجع أم بين المرتبط الذي يربطه العائد بالمرجع وبين المرجع ، فدائما يكون المرتبط ومعه العائد متأخرين عن المرجع ، وذلك لأن العائد – كما سبق[4] – في هذا الصورة من قبيل الوصف للمرجع ، وليس مقبولا أن يتقدم الوصف علي الموصوف[5] .

نعم في شواهد هذه الصورة من صور الربط بالإحالة يكون سائغا من الناحية النحوية الصرفة أن يتبادل اللفظ الواصف (العائد) الموقع مع المرجع ويبقي المعني مستقيما، لكن لو حدث هذا وتبادلا الموقعين ، فإن الشاهد الذي يحدث فيه ذلك لن يكون داخلا فيما نحن فيه من الربط باللفظ الواصف ، ولنأخذ شاهدا نوضح به الأمر ، يقول تعالي (وإذا صرفت أبصارهم تلقاء أصحاب النار قالوا ربنا لا تجعلنا مع القوم الظالمين)[6] أي : لا تجعلنا معهم ، في هذا الشاهد تري اللفظ الواصف (القوم الظالمين) قد وضح – عن طريق الربط – أن المعية التي يُسأل الله عز وجل أن لا تجعل هي معية أصحاب النار (المرجع) ، وهذه الآية الكريمة تقبل – من

---

(١) انظر :٢٠٩ وما بعدها ، ٢٣١ ما بعدها ٢٣٩ وما بعدها ، ٢٤١ من هذا البحث .
(٢) انظر : ٣٠٢ وما بعدها من هذا البحث .
(٣) انظر: شرح المفصل حـ٢ / ١١٦ وما بعدها ، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية / ٢٩٨ .
(٤) انظر : ٣٠٠ وما بعدها من هذا البحث .
(٥) انظر : ١٠٤ من هذا البحث .
(٦) سورة الأعراف آية ٤٧ .

الناحية النحوية الصرفة - أن يتبادل العائد (القوم الظالمين) والمرجع (أصحاب النار) موقعيهما ويكون المعنى مستقيما ، لكن إذا تصورنا ذلك فإن اللفظ الواصف (القوم الظالمين) لن يكون رابطا بين عناصر التركيب ، فإذا تصورنا الشاهد القرآني السابق علي هذه الصورة : وإذا صرفت أبصارهم تلقاء القوم الظالمين قالوا ربنا لا تجعلنا مع أصحاب النار ، فهذا التغيير أو التبادل في الموقعين وإن صح من جهة النحو ، إلا أن لفظ (القوم) الموصوف بـ (الظالمين) لن يكون رابطا بين عناصر التركيب ، في حين أنه كان رابطا بينها في الشاهد القرآني ، كما سبق بيان ذلك منذ قليل ، ودليل عدم ربطه في الصورة التي أصبح عليها الشاهد بعد تبادل الموقعين بين العائد (القوم الظالمين) والمرجع (أصحاب النار) انه لا يصح أن يعاقبه الضمير، لأن اللبس يتطرق عندئذ إلى الكلام ؛ إذ لا يعرف مرجع هذا الضمير علي وجه اليقين ، فالسياق القرآني الكريم قبل الآية موضع الشاهد هو قوله تعالي (وبينهما حجاب وعلي الأعراف رجال يعرفون كلا بسيماهم ونادوا أصحاب الجنة أن سلام عليكم لم يدخلوها وهم يطمعون)[1] فإذا اتبعنا هذه الآية الأخيرة الذكر في حديثنا - السابقة الذكر في السياق القرآني - بالصورة التي تحولت إليها الآية موضع الشاهد بعد تبادل الموقعين بين العائد (القوم الظالمين) والمرجع (أصحاب النار) ، وأصبح السياق بعد قوله تعالي (وهم يطمعون) وإذا صرفت أبصارهم تلقاء القوم الظالمين قالوا ربنا لا تجعلنا مع أصحاب النار ، فإننا والحال هذه لا نستطيع أن نعاقب (القوم الظالمين) بالضمير، لأن السياق يصبح علي هذه الصورة : وإذا صرفت أبصارهم تلقاءهم قالوا ربنا لا تجعلنا مع أصحاب النار ، وهذا غير مراد الآية ، والله أعلم بمراده تقدست أسماؤه ، وحفظ كلامه مع التحريف .

وإذا لم يصح أن يتبادل العائد والمرجع - في هذه الصورة من صور الإحالة - موقعيهما مع بقاء الشاهد - الذي يحدث فيه هذا التبادل - من شواهد الربط باللفظ الواصف فإن عدم صحة تبادل المرتبط (ما يربطه اللفظ الواصف بالمرجع) الموقع مع المرجع أولي لما سبق[2] من أن العائد هنا (اللفظ الواصف) يكون دائما جزءا من المرتبط .

---

(١) سورة الأعراف آية ٤٦ .

(٢) انظر : ٣٠٦ وما بعدها من هذا البحث .

وبعد كل ما سبق فقد يسأل سائل : إذا كان الأمر في هذا الصورة من صور الإحالة كما ذكرتَ سابقا(1) من أن مدلول العائد (اللفظ الواصف) هو ذات المرجع ، ففي الشاهد الأخير الذي ذكرتَ في الاستدلال على ثبات الموقعية في هذا الصورة ، إذا سئلت: من (القوم الظالمون) في هذه الآية؟ قلتَ : القوم الظالمون هم - من حيث المعنى (المدلول) - أصحاب النار ، فإذا كان الأمر كذلك : لمَ لمْ تجعل هذه الصورة (الربط باللفظ الواصف) من الحالات الداخلة تحت صورة الربط بإعادة اللفظ بمعناه(2)؟ والجواب على هذا أن بين هاتين الصورتين من الفروق الجوهرية ما لا يقبل معه دمج الصورتين معا تحت نوع واحد ، وهذه الفروق هي:

أولا: أنه قد ذكر في معالجة الربط بإعادة اللفظ بمعناه أن هذه الصورة من صور الإحالة لا تدخل إلا الجملة الواحدة فقط ، أي أن الأركان الثلاثة : العائد والمرتبط والمرجع جميعا تكون في جملة واحدة ، ولا يخرج عن هذا أي حالة من حالات صورة إعادة اللفظ بمعناه(3)، أما هنا في صورة الربط باللفظ الواصف فإنه لم يقابلنا شاهد واحد قد اجتمع فيه الأركان الثلاثة في جملة واحدة ، فجميع الشواهد - حتى الشواهد التي لم تذكر بنصها في المعالجة أو أحيل إليها في بعض الحواشي - (4) كان المرجع فيها في جملة والعائد في جملة أخرى ، بل قد مثلنا بشاهد(5) من سورة القصص كان المرجع فيه في الآية الثامنة والعائد في الآية الخامسة والعشرين ، وأشرنا في بعض الحواشي إلى ثلاثة شواهد من هذا القبيل(6) .

ثانيا : أن العائد هنا في الربط باللفظ الواصف - في الغالب كما أشرنا قبل(7) - يكون مضافا إلى ما يفيد مدحا أو ذما أو يكون موصوفا بما يفيد ذلك ، وجميع

---

(1) انظر : ٣٠٣ وما بعدها من هذا البحث .

(2) انظر : ٢٣٠ وما بعدها من هذا البحث .

(3) انظر : ٢٣٨ من هذا البحث .

(4) انظر : حاشية (٢) ، (٣) من ٣٠٤ ، وحاشية (٣) من ٣٠٦ من هذا البحث .

(5) انظر: ٣٠٤ وما بعدها من هذا البحث .

(6) انظر : حاشية (٣) من ٣٠٦ من هذا البحث .

(7) انظر : ٣٠٠ وما بعدها من هذا البحث .

الشواهد التي سبق الاستشهاد بها في هذه الصورة - عدا شاهد واحد سبق بيانه(1) - قد تحقق فيها ذلك ، وهذا أمر غير موجود في الربط بإعادة اللفظ بمعناه .

ثالثا: أنه يكثر في الربط باللفظ الواصف - كما نقلنا عن أستاذنا الدكتور/ تمام(2)- أن يتقدم في السياق علي اللفظ الواصف (العائد) ضمير- وقد يتكرر الضمير- ويشترك هذا الضمير مع اللفظ الواصف في المرجع أي يكون مرجعهما واحدا(3)، وهذا أمر غير وارد في الربط بإعادة اللفظ بمعناه .

وبعد ، فإنه قد سبقت الإشارة(4) إلى أن الصورة التي نحن بصدد معالجة الموقعية في ضوء الربط بها (اللفظ الواصف) تجمع بينها وبين صورة أخري سابقة هي (الربط بالاسم الموصول) وجوه شبه عدة ويفرق بينهما وجها اختلاف ، أما وجوه الشبه(5) التي تجمع بين الصورتين فهي :

أولا: أن الربط بأي من الصورتين يفيد - إضافة إلي الربط بين عناصر التركيب - مدح المرجع أو ذمه(6) .

---

(1) انظر : ٣٠٠ وما بعدها من هذا البحث .

(2) انظر : ٣٠٢ وما بعدها من هذا البحث .

(3) انظر :٣٠٣ وما بعدها من هذا البحث .

(4) انظر : ٢٧٣ وما بعدها من هذا البحث .

(5) الوجوه الثلاثة التي تذكر في متن هذه الصفحة والتي تليها هي الوجوه التي تتشابه فيها الصورتان فقط و لا تتشابه فيها معهما صورة أخري من صور الإحالة ، وإلا فهناك وجوه شبه أخري تجمع بين هاتين الصورتين وتشاركهما في هذه الوجوه أو في بعضها صور أخري من صور الإحالة ، من هذه الوجوه أولا : أن اتجاه الربط في كل من الصورتين - وفي غيرهما -واحد ، وهو أن العائد يربط بين الجملة التي يقع في حيزها والتي هي المرتبط وبين مرجع هذا العائد. انظر:٢١١ وما بعدها، ٢٣٨ وما بعدها ، ٢٦٨ وما بعدها، ٢٧٠ وما بعدها، ٢٧٦ وما بعدها، ٢٩٥ وما بعدها من هذا البحث.
ثانيا : أن العائد في الصورتين كلتيهما - وفي غيرهما - يكون دائما جزءا - من جملة هي المرتبط الذي يربطه العائد بالمرجع. انظر : ٢٠٩ وما بعدها، ٢٣١ وما بعدها ، ٢٣٣ وما بعدها ، ٢٣٨ وما بعدها من هذا البحث .
ثالثا : أن الموقعية بين العائد والمرجع في هاتين الصورتين - وفي غيرهما - موقعية ثابتة ، لا يجوز معها تقدم العائد (وسيلة الربط) علي المرجع ، انظر:٢١٥ وما بعدها، ٢٣١ وما بعدها، ٢٤٧ وما بعدها ، ٢٧١وما بعدها ، ٢٨٣ وما بعدها ، ٣٠٠ وما بعدها من هذا البحث .

(6) انظر : ٢٧٣ ، ٣٠٠ من هذا البحث .

ثانيا: أن معني المدح أو الذم للمرجع في هاتين الصورتين كلتيهما يستفاد مما يأتي بعد العائد في الموقع ، ففي الربط بالاسم الموصول يستفاد معني المدح أو الذم من صلة هذا الموصول [1] ، وهي دائما تالية في الموقع للاسم الموصول[2] ، وفي الربط باللفظ الواصف يستفاد معني المدح أو الذم للمرجع مما يقع بعد اللفظ الرابط من نعت أو مضاف إليه [3]. وهذان (النعت والمضاف إليه) دائما يكونان تاليين لما يتعلقان به فالأول يأتي بعد منعوته [4] والثاني يأتي بعد ما أضيف إليه[5] .

ثالثا: أن العائد (الاسم الموصول في الصورة الأولي واللفظ الواصف في الصورة الثانية) في الصورتين كليتهما يكثر أن يسبق بضمير أو أكثر من ضمير ، ويكون مرجع هذا الضمير أو هذه الضمائر هو ذات مرجع العائد ، وبعبارة أخري : يكون مرجع هذا الضمير أو هذه الضمائر ومرجع – العائد – في الصورتين – واحدا في لفظه [6].

هذا عن وجوه الشبه بين صورة الربط بالاسم الموصول ، وصورة الربط باللفظ الواصف ، أما عن وجهي الاختلاف بينهما فهما :

أولا : أن وسيلة الربط في الصورة الأولي تختلف عنها في الصورة الثانية ، فالوسيلة اللفظية الرابطة في الصورة الأولي هي الاسم الموصول، والوسيلة اللفظية الرابطة في الصورة الثانية هي اللفظ الواصف [7].

ثانيا: أن المرجع في صورة الربط بالاسم الموصول قد لا يذكر في سياق النص وإنما يفهم من المقام[8] ، في حين أن المرجع في صورة الربط باللفظ الواصف يذكر دائما في النص[9] .

---

(١) انظر : ٢٧٣ وما بعدها من هذا البحث .

(٢) انظر : ٩٧ من هذا البحث.

(٣) انظر : ٣٠٠ وما بعدها من هذا البحث .

(٤) انظر : ١٠٤ من هذا البحث .

(٥) انظر : ١٠٢ من هذا البحث .

(٦) انظر : ٢٨١ وما بعدها ،٣٠٣ وما بعدها من هذا البحث .

(٧) انظر : ٢٧٣ وما بعدها ، ٣٠٠وما بعدها من هذا البحث .

(٨) انظر :٢٧٨ وما بعدها من هذا البحث .

(٩) انظر : ٣٠٠ وما بعدها من هذا البحث .

وبعد ، فإنه بعد هذه المعالجة لظاهرة الموقعية في ضوء الربط بوسائل الإحالة باعتبارها وسائل لفظية يتبين ما يلي :

أولا : أن العائد في الربط بوسائل الإحالة المختلفة يحدد ويعرف من خلال اسم وسيلة الربط في الصورة المعينة ، فإذا قلت : الربط بإعادة اللفظ بذاته ، عرفت أن العائد في هذه الصورة من صور الربط بالإحالة هو اللفظ المكرر [1] (الذي يرد ثانيا بعد اللفظ الأول) ، وإذا قلت : الربط بالاسم الموصول عرفت أن الاسم الموصول هو العائد[2] في هذه الصورة وهكذا إذا قلت : الربط باللفظ الواصف فالعائد هو هذا اللفظ الواصف [3].

ثانيا: أن احتياج الجمل في اللغة العربية إلى الوسائل اللفظية[4]- وهي هنا وسائل الربط بالإحالة- التي تصل بين هذه الجمل وبين ما تتعلق به يفوق بكثير جدا احتياج المفردات في اللغة العربية إلى هذه الوسائل اللفظية ، ففي جميع صور الربط بالإحالة التي سبق معالجتها لم يأت ذكر أي ألفاظ مفردة[5]- تمثل أبوابا نحوية - تحتاج إلي وسيلة من وسائل الربط بالإحالة لتربطها بغيرها من المفردات - التي تمثل هي الأخرى أبوابا نحوية- أو الجمل ، إلا في خمسة مواضع فقط ، ذكرت أربعة منها في سياق معالجة الربط بالضمير، وهذه المواضع الأربعة [6]هي: معمول الصفة المشبهة[7] ، وألفاظ التوكيد المعنوي[8] ، وبدل البعض[9] ، وبدل الاشتمال [10]. هذه أربعة مواضع من المواضع الخمسة التي تحتاج فيها ألفاظ مفردة - ليست جملا ولا أشباه جمل - إلى وسيلة من وسائل الإحالة تربط بينها وبين ما تتعلق به من

---

(١) انظر : ٢٠٩ وما بعدها من هذا البحث .

(٢) انظر : ٢٧٦ وما بعدها من هذا البحث .

(٣) انظر : ٣٠٣ وما بعدها من هذا البحث .

(٤) سبق ذكر ملاحظة مثل هذه الملاحظة في : ١٩٨ وما بعدها من هذا البحث .

(٥) انظر :٢٠٧ وما بعدها ، ٢٣٠ وما بعدها ، ٢٤٧ من هذا البحث .

(٦) انظر : ٢٤٧ وما بعدها ، ٢٦٨ من هذا البحث .

(٧) انظر : ٢٥٢ وما بعدها من هذا البحث .

(٨) انظر : ٢٥٧ من هذا البحث .

(٩) انظر : ٢٥٨ من هذا البحث

(١٠) انظر : ٢٥٨ من هذا البحث .

مفردات، ويلاحظ أن ثلاثة من هذه المواضع الأربعة تدخل بابا نحويا واحدا هو باب التوابع ، والموضع الخامس قد ذكر في سياق معالجة الربط بأل التي للجنس النسبي في حال كون ما تربطه بمرجعها مفردا [1].

وقد سبق القول [2] في العلة التي قد تكون كامنة وراء هذا الفارق الكبير بين احتياج الجمل في اللغة العربية إلى الروابط اللفظية التي تصلها بغيرها من الجمل أو المفردات ، وبين احتياج المفردات إلى هذه الروابط .

ثالثا: أن الموقعية في جميع المسائل التي سبقت معالجتها في جميع صور الربط بالإحالة- فيما عدا بعض مسائل الربط بالضمير – موقعيه ثابتة لا تقبل التغيير أو تبادل المواقع[3]، وفي هذه الموقعية يذكر المرجع أولا ، ويليه في الموقع العائد، والعائد – كما سبق[4] – قد يكون جزءا من جملة هي المرتبط ، وقد يكون هو ذات المرتبط .

وإنما استثنيت بعض مسائل الربط بالضمير من الحكم السابق بثبات تقدم المرجع وتأخر العائد ، لأنه يجوز في بعض هذه المسائل – كما سبق[5] – أن يعود الضمير علي متأخر لفظا فقط أو رتبة فقط ، بالإضافة إلى أن هناك حالات سبعا ذكر النحاة أن الضمير فيها (العائد) يعود علي متأخر لفظا ورتبة[6] ، وهذه الحالات السبع الموقعية فيها –هي الأخرى – ثابتة إلا أن المرجع فيها دائم التأخر والعائد دائم التقدم.

ويعد كل ما سبق من ملاحظات – جاءت في أثناء وعقب كل معالجة للربط بوسيلة لفظية من وسائل قرينة الربط باعتبارها قرينة لفظية تضم وسائل عديدة

---

(١) انظر : ٢٩٦ وما بعدها من هذا البحث ، وحاشية (٣) من ٢٩٦ من هذا البحث .

(٢) انظر : ١٩٨ وما بعدها من هذا البحث .

(٣) انظر : ٢١٥وما بعدها ، ٢٢٧ وما بعدها ، ٢٤١ وما بعدها ، ٢٦٣ وما بعدها ،٢٧١ وما بعدها ، ٢٨٣ وما بعدها ، ٢٩٦ وما بعدها من هذا البحث .

(٤) انظر :٢٠٩ وما بعدها ، ٢٣٠ وما بعدها ، ٢٦٥ وما بعدها من هذا البحث .

(٥) انظر : ٢٦٤ وما بعدها من هذا البحث .

(٦) سبقت الإشارة إلى أن ضمير الشأن – وهو من هذه الحالات السبع – لا يكون وجوده في السياق وجود الرابط ، انظر :٢٧٣ ، وحاشية (٤) من ٣٠٠ من هذا البحث .

تربط بين عناصر التركيب جملا ومفردات - يبقي أن تسجل هنا أن القول بالروابط اللفظية بين عناصر التركيب في اللغة العربية يعد مسوغا من مسوغات [1] القول بالحذف في اللغة العربية ، وذلك لأنه إذا " لم يذكر الرابط في أماكن وجوب ذكره قلنا بحذف الرابط" [2] ومن هذا قوله تعالي (وإذا رأوك إن يتخذونك إلا هزوا أهذا الذي بعث الله رسولا) [3] فالتقدير أهذا الذي بعثه الله رسولا حيث إن الضمير الرابط في جملة الصلة واجب [4] ، وفي هذا الشاهد ومثله يجب تقدير ضمير يطابق الاسم الموصول (المرجع) ومنه أيضا قوله تعالي (قد نعلم إنه ليحزنك الذي يقولون فإنهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون) [5] ، أي : الذي يقولونه ، ومنه أيضا قول الشاعر : من يفعل الحسنات الله يشكرها [6] ، والتقدير : فالله يشكرها ، فالفاء هنا واجبة ؛ لكون الجواب جملة اسمية [7].

---

(١) سبق ذكر بعض المسوغات الأخرى في : ٤٨ وما بعدها ، ٦٧ ، ٨٠ من هذا البحث .

(٢) البيان في روائع القرآن جـ ١/ ٢٥.

(٣) سورة الفرقان آية ٤١ .

(٤) انظر : ٥٥ من هذا البحث .

(٥) سورة الأنعام آية ٣٣ .

(٦) انظر : مغني / ٨٠ ، ٨٣٢ .

(٧) انظر : ١٧٧ وما بعدها من هذا البحث .

خاتمـــة

بعد أن خرج هذا الكتاب إلى النور وبعد فترة – ليست بالقصيرة – من عناء البحث وإعمال الفكر في موضوع "الموقعية في النحو العربى دراسة سياقية" خلص الكتاب إلى بعض النتائج :

أولا : أن الأصل في التركيب العربي أن تلتزم كل كلمة بالموقع الذي حددته لها القواعد النحوية ، وأن المساحة التى سمحت قواعد اللغة فيها بتبادل المواقع بين الألفاظ والأبواب النحوية في الجمل والتراكيب أضيق - بكثير – من المساحة التى ألزمت فيها اللغة المتحدثين والقارئين بوضع كل كلمة في موقعها المحدد الذي لا يقبل معه أن تغير الكلمة موقعها أو أن تتبادل هذه الكلمة هذا الموقع مع غيرها من الكلمات .

ثانيا : أن فكرة الموقعية تلعب دورا هاما للغاية في الحكم على الأسلوب المعين بالصحة أو بالخطأ والجمال أو القبح .

فالكلمة يكون لها من الحسن والبهاء والرونق إذا وقعت في موقعها الصحيح من الكلام ما لا يكون لها إذا وقعت في غير هذا الموقع .

ثالثا : أن احتياج الجمل في اللغة العربية إلى الروابط اللفظية التى تربط بينها وبين ما تتعلق به يفوق – بكثير جدا – احتياج المفردات إلى هذه الروابط للربط بينها وبين ما تتعلق به .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

فهرس الآيات القرآنية

الآيـــة	رقم الآية	رقم الصفحة
وإذا صرفت أبصارهم تلقاء أصحاب النار قالوا ربنا لا تجعلنا مع القوم الظالمين .	٤٧	٣٠٧
فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا .	٥٣	١٧٤
فتولى عنهم وقال يا قوم لقد أبلغتكم رسالات ربي ونصحت لكم فكيف آسى على قوم كافرين .	٩٣	٣٠١
واتخذ قوم موسى من بعده من حليهم عجلا جسدا له خوار ألم يروا أنه لا يكلمهم ولا يهديهم سبيلا اتخذوه وكانوا ظالمين .	١٤٨	٢٢١
ساء مثلا القوم الذين كذبوا بآياتنا وأنفسهم كانوا يظلمون .	١٧٧	٢٦٥
من يضلل الله فلا هادي له .	١٨٦	٢٦٠
ســورة الأنفــال		
واذكروا إذ أنتم قليل مستضعفون في الأرض تخافون أن يتخطفكم الناس فآواكم .	٢٦	١٦٨، ١٧١
ســورة التوبــة		
فإن تبتم فهو خير لكم وإن توليتم فاعلموا أنكم غير معجزي الله .	٣	٢٦٣
وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أيمان لهم لعلهم ينتهون .	١٢	٣٠١
قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين .	١٤	٣٠٢
إلا تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا .	٤٠	٢٨٦، ٢٨٨
المنافقون والمنافقات بعضهم من بعض يأمرون بالمنكر		

سورة النور

سورة الفرقان

فهرس الحديث النبـوي

فهرس الشواهد الشعرية وأنصاف الأبيات

فهـرس المراجـع

المطبوعات

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة – الزبيدي – تحقيق د/ طارق الجنابي – عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية – الطبعة الأولى – ١٤٠٧-١٩٨٧م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب – أبو حيان الأندلسي – تحقيق د/ مصطفى أحمد النماس – المكتبة الأزهرية للتراث - القاهرة – الطبعة الأولى – ١٤٠٩ - ١٩٨٩م .
- الأساليب الإنشائية في النحو العربي – د/ عبد السلام محمد هارون – مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٩٧٩ .
- الأشباه والنظائر في النحو – السيوطي – تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم – مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولى – ١٤٠٦ هـ .
- الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب : النحو – فقه اللغة – البلاغة – د/ تمام حسان – الهيئة المصرية العامة للكتاب – ١٩٨٢م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين – ابن الأنباري – تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت – ١٤٠٧ هـ .
- الإيضاح في علل النحو – الزجاجي – تحقيق د/ مازن المبارك – دار النفائس – بيروت .
- البيان في روائع القرآن – د/ تمام حسان – عالم الكتب – القاهرة – الطبعة الثانية – ١٤٢٠ – ٢٠٠٠ .

- التبيان في إعراب القرآن – العكبري – تحقيق علي محمد البجاوي – دار الجيل – بيروت – الطبعة الثانية – ١٩٨٧ م .
- التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه – د/ رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجي بالقاهرة – دار الرفاعي بالرياض – الطبعة الثانية – ١٤١٠هـ – ١٩٩٠ م .
- التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها د/ تمام حسان – جامعة أم القرى – معهد اللغة العربية – وحدة البحوث والمناهج – ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .
- تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده – د/ شوقي ضيف – الطبعة الأولى – دار المعارف – ١٩٨٦ .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك – الشيخ محمد الخضري – ضبطها وصححها يوسف الشيخ البقاعي – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .
- حاشية الشيخ يس على شرح التصريح – الشيخ يس الحمصي – دار إحياء الكتب العربية (فيصل عيسى الحلبي) – القاهرة .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك – الصبان – تحقيق طه عبد الرءوف سعد – المكتبة التوفيقية – القاهرة .
- الحسن في كتاب سيبويه دراسة نحوية – د/ فاروق محمد مهني – مطبعة نور الإيمان – ١٩٩٦ .
- الخصائص – ابن جني – تحقيق د/ عبد الحميد هنداوي – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١م .
- الخلاصة النحوية – د/ تمام حسان – عالم الكتب – القاهرة – الطبعة الأولى – ١٤٢٠ – ٢٠٠٠م .
- جملة الفاعل بين الكم والكيف – د/ محمود عبد السلام شرف الدين – الطبعة الأولى – ١٩٨٠ .

- الجمل في النحو – عبد القاهر الجرجاني – شرح ودراسة وتحقيق يسري عبد الغني عبد الله – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .
- دراسات نقدية في النحو العربي – د/ عبد الرحمن محمد أيوب – مكتبة الأنجلو المصرية –١٩٥٧م .
- دراسات وتعليقات في اللغة – د/ رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجي – القاهرة – الطبعة الأولى – ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م .
- دلائل الإعجاز – عبد القاهر الجرجاني – قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر – مطبعة المدني – القاهرة – الطبعة الثالثة – ١٤١٣هـ –١٩٩٢م .
- دلالات التراكيب دراسة بلاغية – د/ محمد محمد أبو موسى – مكتبة وهبة – القاهرة – الطبعة الثانية – ١٩٨٧م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك – الأشموني – تحقيق طه عبد الرءوف سعد – المكتبة التوفيقية – القاهرة .
- شرح التسهيل – ابن مالك – تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ، د/ محمد بدوي المختون – هجر – القاهرة – الطبعة الأولى – ١٤١٠ – ١٩٩٠م .
- شرح التصريح على التوضيح – الشيخ خالد الأزهري – دار إحياء الكتب العربية (فيصل عيسى البابي الحلبي) – القاهرة .
- شرح الرضي على الكافية – الرضي – تحقيق أحمد السيد أحمد – المكتبة التوفيقية – القاهرة .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك بحاشية الخضري – ابن عقيل – ضبطها وصححها يوسف الشيخ البقاعي – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .
- شرح المفصل – ابن يعيش – تحقيق أحمد السيد سيد أحمد ، إسماعيل عبد الجواد عبد الغني – المكتبة التوفيقية – القاهرة .
- ضرائر الشعر – ابن عصفور – تحقيق السيد إبراهيم محمد – دار الأندلس – الطبعة الأولى – ١٩٨٠م .

- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر – السيد محمود شكري الألوسي – شرحه محمد بهجة الأثري – دار الآفاق العربية – مصر – الطبعة الأولى – ١٩٩٨م .
- ضرورة الشعر – السيرافي – تحقيق د/ رمضان عبد التواب – دار النهضة العربية – بيروت – الطبعة الأولى – ١٤٠٥ – ١٩٨٥م .
- الظواهر اللغوية في التراث النحوي – د/ علي أبو المكارم – القاهرة الحديثة للطباعة – الطبعة الأولى – ١٩٦٨ م .
- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث – د/ محمد حماسة عبد اللطيف – دار الفكر العربي – القاهرة – ١٩٨٣م .
- فصول في فقه العربية – د/ رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجي – القاهرة – الطبعة الثالثة – ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م .
- في بناء الجملة العربية – د/ محمد حماسة عبد اللطيف – دار القلم – الكويت – ١٩٨٢م .
- القاعدة النحوية – دراسة نقدية تحليلية – د/ أحمد عبد العظيم عبد الغني – دار الثقافة – ١٩٩٠م .
- الكتاب – سيبويه – تحقيق د/ عبد السلام محمد هارون – دار الجيل – بيروت – الطبعة الأولى .
- الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية – الإسنوي – دار عمار – الأردن – عمان – سوق البتراء – الطبعة الأولى .
- لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية – د/ محمد حماسة عبد اللطيف – دار الشروق – الطبعة الأولى – ١٤١٦ – ١٩٩٦م .
- اللغة العربية معناها ومبناها – د/ تمام حسان – الهيئة المصرية العامة للكتاب – الطبعة الثانية – ١٩٧٩م .
- اللغة وبناء الشعر – د/ محمد حماسة عبد اللطيف – الطبعة الأولى -١٩٩٢ .
- المدخل إلى دراسة النحو العربي – د/ على أبو المكارم – الطبعة الأولى – الجزء الأول / ١٩٨٠، الجزء الثاني / ١٩٨٢م .

- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية – د/ محمد إبراهيم عبادة – مكتبة الآداب – القاهرة – ٢٠٠١م .
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم – محمد فؤاد عبد الباقي – دار الحديث – القاهرة – ١٤١٤-١٩٩٤م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب – ابن هشام – تحقيق د/ مازن المبارك وآخرين – دار الفكر – الطبعة الأولى – ١٤١٢ - ١٩٩٢م .
- المفرد والمؤلف – الزمخشري – دراسة وتحقيق د/ عبد الحليم عبد الباسط المرصفي – دار الهاني للطباعة – ١٩٩٠ .
- مقالات في اللغة والأدب – د/ تمام حسان – جامعة أم القرى – معهد اللغة العربية – وحدة البحوث والمناهج – ١٤٠٥-١٤٠٦-١٩٨٥م .
- المقتضب – المبرد – تحقيق د/ محمد عبد الخالق عضيمة – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة – الطبعة الثالثة – ١٤١٥هـ - ١٩٩٤ م .
- النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي – د/ محمد حماسة عبد اللطيف – الطبعة الأولى – ١٩٨٣ .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع – السيوطي – تحقيق أحمد شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ١٤١٨هـ .
- الوحدات الصرفية ودورها في بناء الكلمة العربية – د/ أحمد عبد العظيم عبد الغني – مكتبة النصر – القاهرة – ١٩٩٠م .

الرسائل العلمية

- الإحالة والكذب في التراكيب عند النحاة – رسالة دكتوراه بدار العلوم – ١٩٩٨ – د/ زينب شافعي عبد الحميد .
- الافتقار في النحو العربي – رسالة ماجستير بدار العلوم – ٢٠٠١ – الباحث / علاء دسوقي أحمد .
- التضام في النحو العربي – رسالة ماجستير بدار العلوم – ١٩٧٣ – د/ محمد صلاح الدين مصطفى .
- التوابع في لغة القرآن – رسالة دكتوراه بدار العلوم – ١٩٨٣ – د/ السيد محمود محمد جامع .
- الجملة الوصفية في النحو العربي – رسالة ماجستير بدار العلوم – ١٩٧٥ – د/ شعبان صلاح حسين .
- دور النحو في تفسير النص الشعري – رسالة ماجستير بدار العلوم –١٩٨٩ – د/ مصطفى عراقي حسن .
- الصدارة في الجملة العربية دراسة نحوية دلالية من خلال القرآن الكريم – رسالة دكتوراه بدار العلوم – ١٩٩٨ – د/ جمال عبد الناصر عيد .
- ظاهرة الاتساع في الدراسات النحوية – رسالة ماجستير بدار العلوم –١٩٨٩ – د/ أحمد عطية المحمودي .
- قرينة الربط في القرآن الكريم دراسة تطبيقية – رسالة ماجستير بدار العلوم – ٢٠٠٠ – الباحثة / إيمان حسين السيد .
- قرينة الربط في النحو العربي – رسالة دكتوراه بدار العلوم –١٩٧٨ – د/ عثمان الفكي بابكر .

- قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي – رسالة ماجستير بدار العلوم – ١٩٧٧- د/ أحمد عبد الباقي عباس .
- القيمة النحوية للموقع – رسالة ماجستير بدار العلوم – ١٩٧٥ – د/ أحمد محمد عبد العزيز كشك .
- مخالفة الأصل بالتقديم والتأخير في القرآن الكريم – رسالة دكتوراه بدار العلوم -١٩٩٥- د/ فريد أحمد البسطويسي .
- مشكلة المعنى بين النحو والبلاغة – رسالة دكتوراه بدار العلوم – ١٩٨٦- د/ محمد فؤاد أحمد علي الدين .
- وسائل أمن اللبس في النحو العربي – رسالة دكتوراه بدار العلوم -١٩٦٩- د/ عبد القادر عبد السيد سيد أحمد أبو سليم .
- وظيفة الأداة في الجملة العربية كما تبدو في القرآن الكريم – رسالة دكتوراه بدار العلوم – ١٩٧٣ – د/ محمود عبد السلام شرف الدين .

بحوث منشورة في الدوريات

- آراء ثلاثة حول بعض مسائل الترتيب في العلاقة النحوية (المسائل والأصول) – د/ محمود عبد السلام شرف الدين – حوليات دار العلوم – عدد ١٣ – ١٩٩١.
- الاشتراط النحوي والصرفي دراسة للمفهوم والوظائف – د/ عبد العزيز علي سفر – مجلة علوم اللغة – عدد ٨- ١٩٩٩ . (دراسة علمية محكمة تصدر أربع مرات في السنة – دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة) .
- بنية الجملة الخبرية في الفصحى المعاصرة دراسة في التقديم والتأخير – د/ محمود جاد الرب – دورية كلية الآداب- جامعة المنصورة – عدد ١٤ – ١٩٩٤م .
- التضام والتعاقب في الفكر النحوي- د/ نادية رمضان النجار – مجلة علوم اللغة- عدد ١٢ -٢٠٠٠م .

- التضام وقيود التوارد – د/ تمام حسان – مجلة المناهل – عدد ٦ – ١٩٧٦ – (تصدرها وزارة الدولة المكلفة بالشئون الثقافية – الرباط – المغرب) .
- تطوير التأليف في مجالات اللغة العربية – د/ تمام حسان – بحث ألقاه سيادته في الندوة الدولية (اللغة العربية ... إلى أين) الرباط – المملكة المغربية (١-٣) نوفمبر ٢٠٠٢م .
- درجات الخطأ والصواب في النحو والأسلوب – د/ تمام حسان – مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة – عدد ٥٦ – ١٩٨٥ .
- دور السياق في تقدير مرجع الضمير في الدراسات اللغوية والقرآنية – د/ محمد أحمد خضير – مجلة علوم اللغة – عدد ٥ – ١٩٩٩م .
- شبه الجملة دراسة تركيبية تحليلية مع التطبيق على القرآن الكريم – د/ سوزان محمد فؤاد فهمي – مجلة كلية الآداب – جامعة القاهرة – مجلد ٦١ – عدد ١- ٢٠٠١م .
- ضوابط التوارد – د/ تمام حسان – مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة – عدد ٥٨-١٩٨٦م .
- ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي – د/ تمام حسان – مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة – عدد ٦٣ – ١٩٨٨ .
- ظواهر الغموض ووسائل رفع اللبس في التراكيب العربية – د/ مأمون عبد الحليم وجيه – مجلة علوم اللغة – عدد ٢-١٩٩٨م .
- علاقات الاقتران في الجملة العربية دراسة في الفكر النحوي والدراسات اللغوية الحديثة – د/ محمد رجب الوزير – مجلة علوم اللغة عدد ٤ -١٩٩٨م .
- علامات الإعراب بين النظر والتطبيق – د/ أحمد علم الدين الجندي – مجلة معهد اللغة العربية – جامعة أم القرى – عدد ٢ -١٩٨٤م
- القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي – د/ تمام حسان – مجلة اللسان العربي – مجلد ١١ جـ ١ / ١٩٧٤ - " تصدر عن مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي بالرباط – المملكة المغربية .

- المعنى النحوي مفهومه ومكوناته – د/ محمد صلاح الدين مصطفى بكر – مجلة الحصاد في اللغة والآداب – عدد ١-١٩٨١ – (تصدر عن قسمي اللغة العربية واللغة الإنجليزية بجامعة الكويت) .
- من خصائص العربية – د/ تمام حسان – مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة – عدد ٤٧ -١٩٨١م .
- من طرق القرآن الكريم – د/ تمام حسان – مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة – عدد ٤٩ – ١٩٨٢ .
- منع اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية – د/ تمام حسان – حوليات دار العلوم – عدد ١ – ١٩٦٨- ١٩٦٩م .
- نحو تنسيق أفضل للجهود الرامية إلى تطوير اللغة العربية – د/ تمام حسان – مجلة اللسان العربي – مجلد ١١ جـ١ – ١٩٧٤م .
- النحو والمنطق – د/ تمام حسان – مجلة الأزهر – مجلد ٣٢ جـ٧ – ١٩٦٠م .
- وحدة البنية واختلاف الأنظمة – د/ تمام حسان – مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة – عدد ٥٧ – ١٩٨٥م .

فهرس الموضوعات

طبعت بمطابع
الفاروق الحديثة للطباعة والنشر
ت : ٢٣٠٧٥٢٦٤ - ٢٠٥٥٦٨٨
القاهرة